حل المعقود

من

نظم المقصود في علم الصرف

لِلشيخ العلامة محمد بن أحمد بن محمد عليش المتوفى ١٢٩٩ هـ سنة

ويليه

نظم المقصود في علم الصرف

للشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي المتوفى ١٣٠٢ هـ سنة

و

المقصود في الصرف

للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى ١٥٠ هـ سنة

و

موصل الطلاب شرح منح الوهاب في قواعد الإعراب

للشيخ يوسف البرناوي



تأليف

الشيخ محمد بن أحمد بن محمد عليش

اعتنى بها وعلق عليها

أحمد فريد المزيدي


دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون
سنة 1971 بيروت - لبنان



حل المعقود
من
نظم المقصود في علم الصرف

للشيخ العلامة محمد بن أحمد بن محمد عليش المتوفى ١٢٩٩ هـ

ويليه

نظم المقصود في علم الصرف

للشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي
المتوفى ١٣٠٢ هـ

المقصود في الصرف

للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت
المتوفى ١٥٠ هـ

ويليه

موصل الطلاب
شرح منح الوهاب في قواعد الإعراب

للشيخ يوسف البرناوي

تأليف

الشيخ محمد بن أحمد بن محمد عليش

اعتنى بها وعلق عليها

أحمد فريد المزيدي

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établi par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

Title : **Four books in Arabic morphology**

Classification: Morphology

Author : Muḥammad ben ʾAhmad ʿAlīš and Aḥmad ben ʿAbdul-Raḥīm al-Ṭahṭāwi and Al-ʾimām Abu Ḥanīfah

Editor : Aḥmad Farīd al-Miziyadi

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Pages : 368

Size : 17*24

Year : 2010

Printed in : Lebanon

Edition : 1st

الكتاب : حلّ المعقود من نظم المقصود
ويليه: نظم المقصود في علم الصرف
ويليه: المقصود في الصرف
ويليه: موصل الطلاب شرح منح الوهّاب

التصنيف : علم الصرف

المؤلف : الشيخ محمد بن أحمد بن محمد عليش
والشيخ أحمد بن عبدالرحيم الطهطاوي
والإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت

المحقق : أحمد فريد المزيدي

الناشر : دار الكتب العلميــة – بيروت

عدد الصفحات : 368

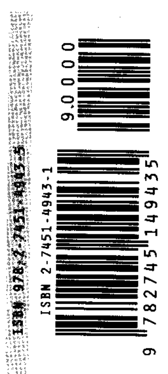
قياس الصفحات: 17*24

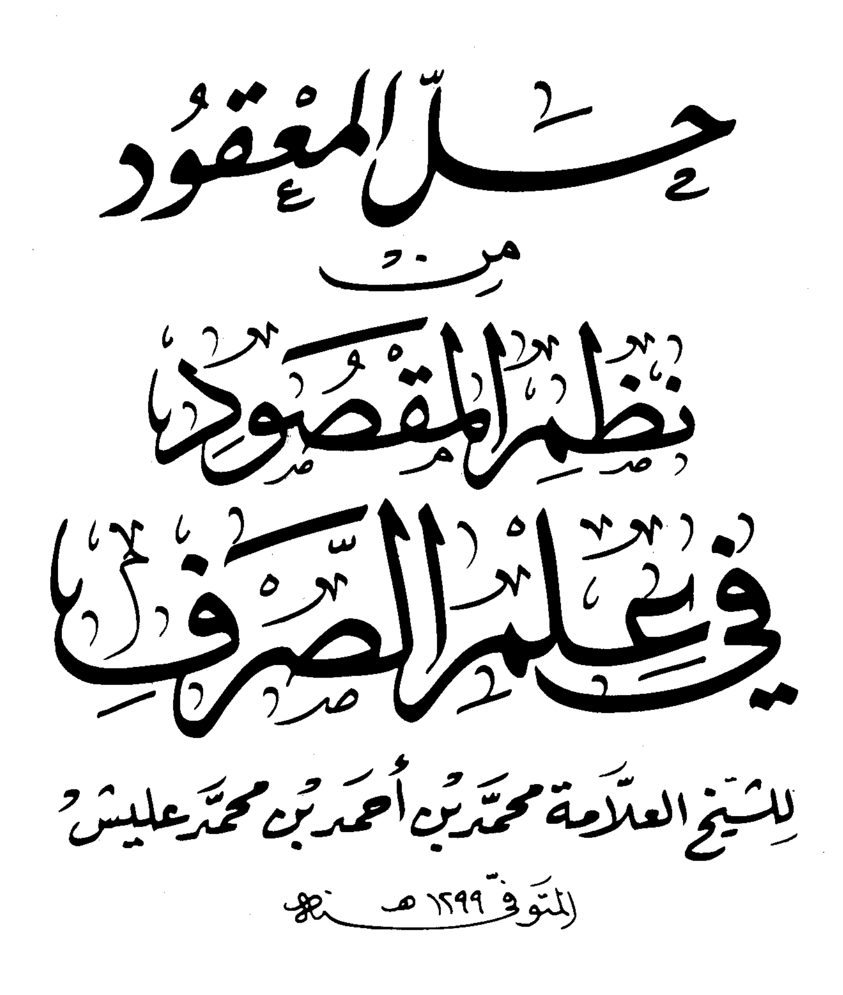
سنة الطباعة : 2010

بلد الطباعة : لبنـان

الطبعة : الأولى







اعتنى به وعلق عليه

أحمد فريد المزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المصنف

هو الشيخ العلامة الأديب الفقيه النحوي محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي المغربي الأصل، من أهل طرابلس الغرب.

وعليش بالتصغير، وهو المشهور على الألسنة، وقد ضبطه المصنف بكسر العين واللام في شرحه.

ومنشأ تلقبه بعليش أن اسم جده الأعلى علوش.

ولد بالقاهرة، وتعلم في الأزهر، وولي مشيخة المالكية فيه.

ولما مات كانت ثورة عرابي باشا فاهم بموالاتها، فأخذ من داره، وهو مريض محمولاً، لا حراك به، وألقي في سجن المستشفى، فتوفي فيه، بالقاهرة في ٩ ذي الحجة ١٢٩٩ هـ .

من تصانيفه:

١- فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك.

٢- منح الجليل على مختصر خليل.

٣- هداية السالك إلى أقرب المسالك.

٤- حاشية على الشرح الصغير للدردير.

٥- تدريب المبتدي وتذكرة المنتهي (في الفرائض) بتحقيقنا.

٦- حل المعقود من نظم المقصود كتابنا هذا.

٧- موصل الطلاب لمنح الوهاب بتحقيقنا.

٨- القول المنجي (حاشية على مولد البرزنجي) تحت قيد التحقيق.

٩- شرح العقائد الكبرى للسنوسي.

١٠- مواهب التقدير في شرح مجموعة الأمير (خ).

١١- حاشية على رسالة الصبان. بتحقيقنا.

١٢- حاشية علي إيساغوجي في المنطق.

١٣- شرح مختصر خليل.

١٤- فضل بناء المسجد — طبع لأول مرة بتحقيقنا.

ومات الشيخ سنة ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨٢م، وضريحه الشريف بمسجد السادة المالكية بالقرافة أمام مسجد السيدة نفيسة رضي الله عنها بالقاهرة.

مصادر الترجمة:

الأعلام للزركلي (٦/٢٠)، وخطط مبارك (٤/٤١)، وفهرست الكتبخانة (١/٣٨٥)، (٣/١٧٥، ١٨٨)، (٤/٩٢، ١٣٢)، وإيضاح المكنون (١/٢٧١)، ومرآة العصر (١٩٦)، وآداب اللغة (٤/٣٠٥)، وشجرة النور الزكية (٣٨٥)، ومعجم المطبوعات (١٣٧٢).

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴾

الحمد لله الذي توحد في تصريف جميع الأفعال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد والآل.

أما بعد:

فيقول عبد الله محمد عليش: قد التمس مني الأخ الفاضل الشيخ أحمد بن عبد الرحيم شرحا لطيفا على منظومته للمقصود في الصرف فأجبته معتمدًا على فضل الله تعالى.

قال حفظه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم):

لا بأس بذكر طرف متعلق بها مما يناسب المقصود، وهو علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها، وبعبارة من حيث ما يعرض لها من صحة واعتلال وإبدال ونحو ذلك، وبعبارة يعرف به تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها فعلم جنس ويبحث فيه عن المفردات فصل أول مخرج لنحو النحو مما يبحث فيه عن المركبات، ومن حيث إلخ مخرج لنحو اللغة مما يبحث فيه عن المفردات لا من تلك الحيثية.

وفائدته معرفة صور المفردات وهيئاتها وما يعرض لها من صحة وإعلال وإبدال ونحوها وكيفية تحول الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، واتفقوا على أن واضعه معاذ بن مسلم الهرَّاء بفتح الهاء وشد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية كذا في التصريح ، لكن في القانون للشريف اليوسي أن واضعه الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ويمكن الجمع بحمل الأولية في كلام التصريح على النسبية، وهو قسمان:

قسم يرجع إلى تغيير الكلمة لمعنى كبناء الفاعل والمفعول والتصغير والتكسير ويدرج غالبا في علم الإعراب والبناء، وقسم يرجع إلى تغييرها لغير معنى بل لغرض لفظي كالإلحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الياء والواو وسبق إحداهما بالسكون وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب

والنقل والإدغام وهو المفرد عنه، ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة [1].

وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار لذلك ابن مالك بقوله في الخلاصة:

حرف وشبهه من الصرف بري   وما سواهما بتصريف حري

أي حقيق والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود وأما لحوق التصغير ذا والذي، والحذف سوف وإن، والحذف والإبدال لعل، فشاذ يوقف عند ما سمع منه لكن تعلقه بالأفعال المتصرفة بطريق الأصالة لكثرة تغيرها وظهور معنى الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء المتمكنة فإن الجوامد فيها كثيرة، فتعلق التصريف بها ليس بطريق الأصالة.

ومفردات البسملة خمسة يبحث هنا عما عدا الباء منها لما علمت، (فالاسم) عند البصريين ناقص واوي من الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد ودم إذ أصله سمو بضم السين أو كسرها ولما كثر استعماله أريد تخفيفه في طرفيه، فعمدوا إلى آخره فوجدوه واوا متعاقبة عليه الحركات الإعرابية مع ثقلها فحذفوه ونقلوا حركته إلى الميم ثم عمدوا إلى أوله فحذفوا حركته دونه لئلا يجحفوا بالكلمة ثم اجتلبوا همزة الوصل للساكن فإن الابتداء به وإن لم يمتنع في نفسه بدليل وجوده في غير العربية كالعجم لا سيما الخوارزم عند كون تلك الحروف من الصامتة لا من المصموتة ليس بجائز في العربية لكونها على غاية الإحكام وفي الابتداء بالساكن نوع بشاعة كالوقوف على المتحرك مع إمكانه بلا شبهة.

ومن ادعى الامتناع مطلقا للتجربة فقد رده المحقق الشريف بأنه حكاية عن لسانهم المخصوص فلا يقوم حجة على الغير ومن استدل عليه بالاستقراء فإن كان

---

(١) معنى هذا أن علم الصرف يختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وجمعها وتصغيرها فهو يهتم بأبنية الكلمة بعكس النحو الذي يهتم بالتراكيب أي أن علم الصرف يهتم بالكلمة المفردة.

ناقصا فليس بمفيد، وإن كان تاما فبعد تسليمه لا يدل إلا على عدم الوقوع وهو لا يستلزم الامتناع.

فإن قلت على ما ذكرت يكون حذف الواو غير قياسي كما في الشافية و لم لا يجوز كونه قياسيا كما في بعض شراح المقصود من أنه نقلت حركة الواو إلى ما قبلها لكونها حرف علة ومتحركة وما قبلها صحيح ساكن وحذفت الواو لاجتماع ساكنين الواو والتنوين ومن أنه أسقطت ضمة الواو للثقل فالتقى الساكنان أيضا.

قلت: إنه لو تم هذا لجرى في نحو: دلو وظبي وتحقيقه أن هذا الإعلال مختص بالأجوف نحو: أين ويقول دون الناقص ولذا لم يعل: غزو ورمي وثقل الضمة يقاومه خفة سكون ما قبلها وإنما حركت الهمزة بالكسرة لأنه أصل تحريك الساكن ولأنه حركة السين في الأصل حتى عند من يضمها.

وعند الكوفيين لفظ اسم مثال واوي إذ أصله وسم حذفت واوه إذ كثيرا ما يحذف الواو في أوائل الكلمات كزنة ودية وعدة فهو من الأسماء المحذوفة الأوائل ثم أتي همزة الوصل عوضا عنها، وقيل: ليس بعوض بل لمجرد التوصل ولعله الحق لأنها لو كانت عوضا لما حذفت ورجحوا مذهب البصريين بتصريف الاسم تصغيرا وجمع تكسير ومجيء فعل منه يقال أسماء وأسامي وسمى وسميت والكل يرد الأشياء إلى أصولها ولو كان من الوسم لقيل أوسام وأواسم ووسيم ووسمت.

وأورد أنه يجوز أن يكون أصل الصيغ الأولى الثانية ثم قلبت بأن أخرت فاؤها بعد لامها فصار لفظ أوسام أسماء مثلا ورد بأن القلب خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا ضرورة.

فإن قيل ما ذكرت وإن نفي كونه مثالا وأثبت كونه ناقصا لا يثبت كونه واويا بل الظاهر منه أنه يائي، قلت: ليس الأمر كذلك لأن أصل أسماء مثلا أسماو بالواو قلبت همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وأصل أسامي أسامو قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة وأصل سمي سميو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

وأورد على الكوفيين أن الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم وأن حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل وأن الأصل كون التعويض في غير محل الحذف فجعل الهمزة عوضا عن اللام موافق لهذا الأصل دون كونها عوضا عن الفاء.

(الله) أصله إله ككتاب وإمام فحذفت الهمزة اعتباطا وعوض عنه أل وهو الصحيح.

وقيل قياسا بأن أدخل عليه أل للتفخيم فصار الإله ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها من اللام اعتباطا قصدا للتخفيف أو ليكون الإدغام قياسيا ثم أدغمت اللام الأولى في الثانية ثم فخم وعظم إن فتح ما قبله نحو قال الله أو ضم نحو قالوا اللهم ورقق إن كسر نحو بسم الله.

وقيل أصله لاه يليه أي تستر لما قرئ في الشواذ: «وهو الذي في السماء لاه وفي الأرض لاه» ثم أدخلت عليه الألف واللام وأجري مجرى العلم كالعباس.

وقيل: أصله الهاء التي هي كناية عن الغائب لأنهم علموا ذاته موجودا وأشاروا إليه بحرف الكناية ثم زيد عليه لام الملك لكون اختصاص الأشياء له تعالى خلقا فصار له ثم زيد حرف التعريف تفخيما فصار الله ورد بأنه خارج عن قانون التصرف الصرفي وشبيه باصطلاح الصوفية.

(الرحمن): اسم فاعل بناء على أن الصفة المشبهة واسم الفاعل قسم واحد عند الصرفيين كما نقل عن التفتازاني.

ويدل عليه ظاهر عبارة الإمام أبي حنيفة في المقصود واتفق عليه شراحه لكن في بعض كتب الصرف كالشافية جعلها قسما مقابلا لاسم الفاعل كما هو كذلك عند النحاة وأجمعوا على أن الرحمن صفة مشبهة وفعلها رحم بضم العين منقولا من رحم بكسرها أو أصليا وهو التحقيق والظاهر من كلام بعض الصرفيين أن فعلان لم يجئ من فعل بضم العين بل من فعل بكسر العين ومن كلام بعض آخر أنه وإن جاء من جميع الباب لكنه مختص بفعل بمعنى الجوع والعطش وضدهما فكون الرحمن صفة مشبهة من رحم بالضم مشكل وما قيل إنه كالغضبان يرده أن

الغضب يلزمه غالبا العطش وحرارة الباطن إلا أن يدعي أن في الرحمة ضد العطش كالري والريان ولا يخفى ما فيه من البعد كدعوى أن صيغتها سمعية فيجوز مجيئها عن العرب في غير رحمن وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجود فلعل هذا الإشكال هو الباعث على قول من قال إنه ليس بمشتق وعلى قولهم: (وما الرحمن) فلو لم يكن مخالفا لإجماع جمهور العلماء لرجحته كالقول بأنه معرب الرخمن بالخاء المعجمة في وضع العبرانية عند المبرد وثعلب.

(الرحيم) صفة مشبهة أيضا من رحم بكسر العين بعد نقلها إلى رحم بالضم فلا يقال رحيم إلا من رحم بالضم كما أشير إليه آنفا صرح به الجامي وعليه الجمهور.

قال: واللازم أعم من أن يكون لازما ابتداء أو عند الاشتقاق كرحيم هذا ما عليه الجمهور وعليه مشى صاحب المرصود في شرح البسملة ثم ذهل عنه.

وقال في بحث اسم الفاعل: إن الصفة المشبهة تجيء من متعد مكسور العين نحو رحيم وقال في مغني اللبيب في فرق اسم الفاعل من الصفة المشبهة: إن الفاعل يجيء من اللازم والمتعدي والصفة من اللازم فقط فما قيل إن رحم بالكسر منـــزل منـــزلة اللازم بمعنى قطع النظر عمن وقعت عليه الرحمة نحو زيد يعطي أي يفعل الإعطاء ويوجده فهو كالرأي في مقابلة النص نعم قول البيضاوي هما أي الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم وإن لامه بعض الملامة لكنه ليس بنص في المقصود وقيل إن الرحيم ليس بصفة مشبهة بل هي صيغة مبالغة نص عليه سيبويه كما في تفسير أبي السعود والإشكال بأن المبالغة إثبات معنى لشيء أكثر مما له في نفس الأمر [1] وهذا لا يجري في صفات الله تعالى مدفوع بأن صيغ المبالغة مجاز وأنه ليس معنى المبالغة متعلقا بنفس المعنى الوصفي بل بمتعلقاته ولا شك أن تعددها لا يوجب تعدده إذ الفعل الواحد

---

(١) نخلص من ذلك إلى أن اسم الفاعل يصاغ من الفعل اللازم والمتعدي أما الصفة المشبهة فهي تصاغ من اللازم فقط وأوزانها الشائعة عشرون وزنا، وهما يدلان على معنى الثبوت والدوام.

قد يقع على جماعة هذا ملخص ما أفاده أفضل المتأخرين العلامة أبو سعيد الخادمي في الجهة الصرفية من إبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم .

قال حفظه الله تعالى :

يقـــول بعـــد حمـــد ذي الجـــلال مـــصليا علـــى الـــنبي والآل

عـــبد أســـير رحمـــة الكـــريم أي أحمـــد بـــن عابـــد الـــرحيم

(يقول) مضارع قال المعتل الأجوف وذي الثلاثة لإبدال واوه ألفا لتحركها إثر فتح وتوسط حرف العلة بين فائه ولامه وصيرورته على ثلاثة عند إسناده لمضمر كقلت وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو فثقل عليها وإن كانت عقب سكون للزومه لكونه ضم بنية بخلاف ضم نحو دلو لكونه إعرابا مشروطا بعامله فنقل للساكن قبلها فصار يقول (بعد) بفتح الباء وسكون العين بالمهملة ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا منصوب بيقول في المصباح بعد ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره وهو زمان متراخ عن السابق فإن قرب منه قيل بعيده بالتصغير أي قريبا منه وجاء زيد بعد عمرو أي متراخيا زمانه عن زمان مجيء عمرو ويأتي بمعنى مع كقوله تعالى: ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ [القلم: ١٨]. اهـــ.

فالتعبير به هنا مشكل لمنع المقام التراخي واستحالة اشتغال اللسان بلفظين مصاحبة ويمكن التقصي من إشكال التراخي بأنه مقول بالتشكيك ولا شك أن القول بالفعل المحكي عنه متراخ عن الحمد بالصلاة والتسمية وعن إشكال المصاحبة بأنها في الألفاظ ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل لكن هذا يحتاج لجعل الصلاة من جملة الحمد وكذا التسمية وإضافة بعد إلى (حمد) بفتح فسكون مصدر حمد بكسر الميم لامية وإن لم يصح التصريح بها لأنه غير لازم لأن المضاف إليه ليس ظرفا ولا كليا للمضاف واللام.

وهو لغة وصف بجميل على جميل غير مطبوع مع التعظيم وعرفا أمر يدل على تعظيم المنعم وإضافة حمد إلى (ذي) أي صاحب من إضافة المصدر لمفعوله لامية أيضا وكذا إضافة إلى ذي (الجلال) بالجيم مصدر جل أي العظيم ذاتا وصفات وأفعالا في المصباح جل الشيء يجل بالكسر عظم فهو جليل وجلال الله

تعالى عظمته اهـ .

إن قلت: هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد منه وهذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان به في ابتداء تأليف .

قلت : الإفادة المذكورة ممنوعة إذ المقصود منها إنشاء حمد وهي وإن لم تكن جملة فهي في قوتها فكأنه قال بعد قولي أحمد الله منشئا للحمد سلمناها لكن نمنع أن المطلوب لا يحصل بها لأن إفادة سبق الحمد منه تستلزم أن المحمود أهل لأن يحمد وهو وصف بجميل فقد حصل الحمد بها ضمنا في ابتداء التأليف وهو كاف.

إن قلت: بل حصل صراحة لأن الإخبار بالحمد حمد.

قلت: محله الإخبار عن الحمد بأنه ثابت لله تعالى بالجملة الاسمية نحو الحمد لله وهذا بقطع النظر عن الوصف المذكور وإلا فهي صريحة فيه .

(مصليا) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر اللام مشددة اسم فاعل صلى إذا دعا بخير من زيادة الرحمة المقرونة بالتعظيم حال من فاعل حمد ضمير المتكلم المحذوف مقارنة على الأصل فيه.

إن قلت الحمد اللغوي لفظ والصلاة كذلك فاقترانهما محال.

قلت: معنى مقارنة لفظ لآخر حصوله عقبه بلا تراخ وأما الجواب بأنها حال منوية فمردود بأن نية الصلاة ليست صلاة وهذه الحال وإن كانت مفردة لفظا لكنها في قوة جملة خبرية أي حال كوني أصلي .(على النبي) بسكون الياء للوزن أصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الواو في الياء فهو واوي اللام من النبوة وهي المكان المرتفع ويحتمل أن تكون الياء المثناة مسهلة من الهمزة فهو من النبء بسكون الباء أي الرفعة وعلى كل ففعيل صالح لمعنى مفعول وفاعل لأنه مرفوع الرتبة ورافع رتبة من اتبعه (و) على (الآل) أي أتباع النبي في الأعمال الصالحة فيشمل الصحابة فلا يلزم إهمال الصلاة عليهم وفيه من أنواع البديع التورية وأصله أول أبدلت الواو ألفا لتحركها إثر فتح من آل إذا رجع لرجوع الشخص لهم في المهمات بدليل التأويل وقيل أهل أبدلت الهاء همزة والهمزة ألفا و لم تبدل الهاء ألفا ابتداء لعدم عهد ذلك في كلام

العرب من الأهل بمعنى المستحق لاستحقاقهم ما يتركه الشخص بدليل أهيل ولا مانع من أن يكون له أصلان (١).

فإن قيل يجوز أن أهيلا تصغير أهل لا آل فلا يستدل به.

فجوابه: أن الأئمة لا يحكمون بأن أهيلا تصغير آل إلا لمقتض ولا يبعد أن يقول أحدهم للعربي كيف تصغر آل فيجيبه وتخوينهم وسوسة.

فإن قيل في الاستدلال بالمصغر على المكبر دور لتوقف الأول على الثاني.

فجوابه: أن جهة التوقف مختلفة فإن المصغر متوقف على المكبر من جهة أنه فرعه في الوجود وغاية ما في الاستدلال بالمصغر على المكبر توقف المكبر عليه من جهة العلم بأصل حروفه.

فإن قيل إنه مختص بالأشراف العقلاء وآل فرعون بحسب زعمه أو الدنيا أو تهكم كما أن آل الصليب لتنـزيله منـزلة العاقل حيث عبدوه أو أنه قليل وتصغيره ينافي ذلك.

والجواب: أن الشرف فيما أضيف إليه على أنه لو سلم سريانه فهو مقول بالتشكيك على أن التصغير (٢) يأتي للتعظيم قال لبيد:

وكـل أنـاس سـوف تدخل بينهم دويهـية تـصفر مـنها الأنامـل

وقال الآخر:

فويـق جبـيل شـامخ الرأس لم تكن لتـبلغه حـتى تكـل وتعمـلا

ويأتي لتزيين اللفظ كما قال السلطان ابن الفارض:

عـوذت حبـيبي بـرب الطـور مـن آفـة مـا يجـري من المقدور

مـا قلـت حبـيبي مـن الـتحقير بـل يعـذب اسـم الشيء بالتصغير

---

(١) وزن فعيل يأتى بمعنى مفعول وبمعنى فاعل كجليس فهي بمعنى مجالس وهي فاعل وجريح فهي بمعنى مجروح وهي اسم مفعول وهذا الوزن يستوى فيه المؤنث والمذكر فنقول رجل جريح امرأة جريح.

(٢) التصغير قد يأتى للتعظيم وقد يأتي للتهكم.

ولم يذكر السلام بناء على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضي ذلك وفاعل يقول.

(عبد) بفتح فسكون أي إنسان مخلوق واستعمل له جموع كثيرة والأشهر منها أعبد وعبيد وعباد فالمراد عبد الإيجاد لا العبودية والرق، لأنهما خلاف الواقع فلا يليق بمؤمن أن يدخل نفسه فيه.

ونعت عبد (أسير): بفتح الهمزة وكسر السين المهملة فعيل بمعنى مفعول جمعه أسرى وأسارى بالضم من الأسر بمعنى الشد أراد به لازم معناه أي ملازم أو شبه شدة تعلقه بالرحمة بالأسر فاستعار أسير لشديد التعلق على طريق التصريحية التبعية لكن هذا إنما يتم على مذهب المتأخرين كالسعد في نحو: زيد أسد أي شديد تعلق.

(رحمة) بفتح الراء وسكون الحاء المهملة أي نعمة الله.

(الكريم): الذي إذا قدر عفا وإذا وعد وفى، وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء، ولا يبالي كم أعطى، ولا لمن أعطى، وإن رفعت حاجة إلى غيره لا يرضى ولا يضيع من لاذ به والتجأ ويغنيه عن الوسائل والشفعاء.

(أي): بفتح الهمزة وسكون الياء حرف تفسير.

(أحمد) علم منقول من الفعل المضارع[1] فهو ممنوع من الصرف للعلمية والوزن عطف بيان لعبد على قول الزمخشري والرضى بجواز تخالف البيان، والمبين تعريفا وتنكيرا وخرج الزمخشري على ذلك قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فأعرب مقام عطف بيان على آيات مع تعريفه بالإضافة وتنكيرها وإن قال الأشموني في شرح الخلاصة إنه خلاف الإجماع ونعت أحمد.

(بن) أصله بنو حذفت لامه وسكنت فاؤه وأتي بهمزة الوصل توصلا وتعويضا ويرسم هنا بدونها لوقوعه بين علمي ابن وأب نعتا لأولهما مضافا لثانيهما وهذه قاعدة ترك رسم همزة ابن.

---

(١) ومن ذلك نرى أن العلمية ووزن الفعل إحدى العلل التي تمنع الاسم من الصرف كأحمد ويزيد.

(عابد) الظاهر أن المراد عبد وزاد الألف للوزن واللفظ في ذاته اسم فاعل عبد يجمع على عبدة وعباد مثل كاتب وكتبة وكتاب أي مخلوق الله.

(الرحيم) أي: المنعم بدقائق النعم، وهذا بحسب الأصل، وإلا فالمركب الإضافي نقل وجعل علما على والد الناظم فصار منفردا لا يدل جزؤه على جزء معناه.

تنبيهات

الأول: بين حمد وأحمد تجنيس اشتقاق وكذا بين عبد وعابد.

الثاني: لا حسن في إضافة أسير رحمة لأنها صفة بسط وإطلاق لا قبض وشد إلا أن يتكلف بحمل اللام المقدرة بها الإضافة على الانتهاء أي أسير إلا أن تتعلق به رحمة الكريم فتطلقه وتبسطه.

الثالث: في كلامه تبيين النكرة بالمعرفة وهو خلاف ما عليه الجمهور كما تقدم والله أعلم ومفعول يقول:

فعـــل ثلاثـــي إذا يجـــرد أبـــوابه ســـت كمـــا ستـــسرد

(فعل) بكسر الفاء وسكون العين المهملة أصله اسم مصدر فعل بفتحها جمعه فعال بالكسر مثل شعب وشعاب ومصدره فعل بفتح فسكون ثم نقل إلى الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بزمان وضعا من باب تسمية الدال باسم المدلول الراجحة لعلاقة المجاورة أو السببية أو الحالية وهو مبتدأ أول لمسوغ قصد الجنس والوصفية ونعت فعل.

(ثلاثي) بضم المثلثة أوله أي منسوب للثلاث بفتحها على غير قياس والقياس ثلاثي بفتحها كما في المطلوب ونسب لها لتألفه من ثلاثة أحرف من نسبة الكل لجزئه المادي.

(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان مضمن معنى الشرط خافض لشرطه وفي محل نصب بجوابه وشرط إذا (يجرد) بضم المثناة تحت وفتح الجيم والراء مشددة مضارع مجهول ونائبه ضمير الفعل ومتعلقه محذوف أي من الحروف الزائدة من التجريد بمعنى التخلية فالجملة مجرورة المحل بإضافة إذا وجوابها محذوف لدلالة الخبر الآتي عليه أي إذا خلا الفعل الثلاثي من الزيادة فأبوابه ست.

و(أبوابه) أي أقسام الفعل الثلاثي مبتدأ ثان وخبر أبوابه (ست) بكسر السين المهملة وتشديد المثناة فوق، أصله سدس فأبدلت السين تاء وأدغمت فيها الدال لقرب مخرجهما لأنك تقول في التصغير سديس.

والجملة خبر المبتدأ الأول وهو فعل ويحتمل أن خبره الجملة الشرطية، وأبوابه ست جواب الشرط بحذف الفاء للضرورة حال كون أبوابه الست كائنة.

(كما) أي الأبواب الست التي (ستسرد) بضم المثناة فوق وفتح الراء مضارع مجهول نائبه ضمير ما المكني بها عن الأبواب الست مراعيا فيها معناها أي تذكر على التوالي.

في المصباح سردت الحديث سردا من باب قتل أتيت به على الولاء، وقيل لأعرابي أتعرف الأشهر الحرم؟ فقال: ثلاثة سرد وواحد فرد اهـ.

وصح التشبيه باعتبار المشبه مجملا والمشبه به مفصلا أو أن المقصود مجرد التكملة.

والمعنى أن الفعل الموضوع على ثلاثة أحرف إذا خلا من الزيادة فأنواعه ست ستذكر في كلامي متوالية.

تنبيهات

الأول: قال في المطلوب إنما لم يذكر الحرف لعدم تصريفه ولم يذكر الاسم أيضا مع أن له تِصريفا من توحيد وتثنية وجمع وتذكير، وتأنيث وتصغير ونسبة لأنه أراد بيان حصر الأفعال لا حصر الأسماء.

الثاني: قال في المطلوب: وإنما لم ينقص الفعل المجرد عن الزوائد عن ثلاثة أحرف لأنه لا يوجد كلمة من نوع الفعل حروفها أقل من ثلاثة ولأنه لا بدّ لنا من حرف يبدأ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يتوسط بينهما انتهى بتصرف.

الثالث: سوغ حذف التاء من عدد المذكر حذف المعدود، وإن كان الأوْلى إثباته، والله أعلم.

الرابع: إنما انحصر الثلاثي المجرد في ستة أبواب لأنه لا يخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما.

فإن كان الأول: فقد يأتي مضارعه يفعل بضم العين ويفعل بكسرها ويفعل بفتحها.

وإن كان الثاني: فقد يأتي مضارعه يَفعَل بفتح العين ويفعل بكسرها ولا يأتي يفعل بضمها، وستأتي علته إن شاء الله تعالى.

وإن كان الثالث: فمضارعه يفعل بضم العين ولا يأتي منه يفعل بكسرها ولا يفعل بفتحها وستأتي علتهما -إن شاء الله تعالى- فصار مجموعها ستة أبواب.

الخامس: مقتضى العقل أن تكون أبواب الثلاثي المجرد اثني عشر لأن لكل حرف منه أربعة أحوال الفتحة والكسرة والضمة والسكون ومجموعها اثنا عشر حالا فيتضمن كل واحد بابا، لكن لما كان ما سوى الفتح لا يجيء في الفاء، أما السكون فلتعسر الابتداء بالساكن، وأما الضم والكسر فلأن فيهما كلفة واستثقالا والطبائع لا تميل إليهما، وأما ضمة البناء للمفعول فلفرق بنائه من بناء الفاعل و لم يعكس لأن بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول وأما شهد بكسر الشين فإنه ليس بأصل لأنه شهد بفتحها، وكسر الهاء فتعين للفاء حالة واحدة وهي الفتحة وهي أخف الحركات والطباع تميل إليها، وواحدة من تلك الأحوال لا تجيء في العين وهو السكون، لأنه إذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم أو المخاطب وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به، فإذا سكن العين التقى ساكنان على غير حده فوجب حذف أحدهما فيؤدي ذلك إلى إخلال البناء لأنه لا يوجد شيء يدل على حذفه فبقيت للعين ثلاثة أحوال الفتحة والضمة والكسرة واثنان من تلك الأحوال لا يجيئان في اللام وهما الضم والكسر لعدم وجودهما في كلام العرب، واثنان منها قد يجيئان فيه الفتح والسكون أما الفتح فلأن الماضي مبني على الفتح وأما السكون فلأنه الأصل في المبني.

فلذا ظهر عند اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث عند البعض فبقيت لك ستة أحوال من اثني عشر حالا فيجيء من كل حال باب كذا في المطلوب وفيه منافاة لما تقدم في الرابع من أن مفتوح العين تجيء منه ثلاثة أبواب ومكسورها بابان ومضمومها باب والصحيح المشهور من بناء الماضي على الفتح

أبدا ظاهرا أو مقدرا لمشابهته الاسم في وقوعه صلة وصفة وخبرا ونعتا وحالا. فالصواب أن اللام لا يجيء فيها من الأحوال الأربعة إلا الفتح.

وأما السكون عند اتصالها بضمير المتكلم أو المخاطب فعارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلم يبق من الأحوال الاثنى عشر إلا ثلاثة. وتتفرع منها الأبواب الستة كما تقدم.

وقد اقتصر في الخلاصة على ثلاثة فقال: وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي: قال شارحها الأشموني: أي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول، وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما، ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع.

السادس: مقتضى القياس أن تكون أبواب الثلاثي المجرد تسعة إذ فعل بفتح العين تجيء منه ثلاثة أبواب ستأتي أمثلتها فكان يجيء من فعل بكسرها ثلاثة أيضا.

وكذا من فعل بضمها لاستوائهما مع الفتح في كون كل منهما حركة، لكن لم يجئ من فعل مكسور العين يفعل مضمومها لئلا يتحرك حرف واحد بعد النقل بالأثقل اللازم، ولئلا يلزم الجمع بين الضمة والكسرة ولئلا يلزم الخروج من الكسر إلى الضمة وأما جمعهما في يضرب فليس بمعتبر لأن ضمة الياء في معرض الزوال.

فلهذا تسقط في الجزم وتبدل فتحة في النصب. وأما فضل يفضل ودوم يدوم بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر فمن الشواذ أو من اللغات المتداخلة على رأي ابن الحاجب.

ولا يجيء عين مضارع فعل بضم العين مكسورا ولا مفتوحا أما الكسر فلئلا يلزم الجمع بين الضم والكسر وأما الفتح فلعدم وجوده في اللغة الجيدة. أما كود يكود بضم الواو في الماضي وفتحها في المضارع فلغة رديئة على رأي الزمخشري، ومن الشواذ على رأي سيبويه، وقيل: إنما لا يجيء عين مضارع هذا الباب مكسورا ولا مفتوحا ليطابق اللفظ المعنى وذلك أنه لما كان بناؤه مخالفا لجميع الأبنية في المعنى وهو عدم مجيئه متعديا جعل لفظه مخالفا لجميع الأبنية ليكون

اللفظ مطابقا للمعنى فبقيت لك ستة أبواب من التسعة التي تتصور على مقتضى القياس، ثم شرع في سرد الأبواب الستة للثلاثي المجرد فقال:

فـالعين إن تفـتح بمـاض فاكـسر أو ضـم أو فافـتح لهـا في الغابـر

وإن تـضم فاضـممنها فـيه أو تنكـسر فافـتح وكـسرا عـيه

ولام أو عـين بمـا قـد فـتحا حلقـي سـوى ذا بالشذوذ اتضحا

إذا عرفت أن أبواب الفعل الثلاثي المجرد ستة [1] إجمالا وأردت معرفتها تفصيلا (فالعين) : أي الحرف الثاني منه الذي يقابل بمسمى العين حال وزنه، فالفاء فصيحة بالصاد المهملة أو المعجمة لإفصاحها عن شرط مقدر، وإفصاحه أي إظهاره وخبر العين (إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط فعله (تُفتح) بضم أوله مبنيا للنائب ضمير العين أو بفتحه مبنيا للفاعل ضمير المخاطب، والمفعول محذوف عائد على العين، وعلق بتفتح (بـ) فعل (ماض) أصله اسم فاعل مضى ثم نقل عرفا للكلمة الدالة وضعا على حدث وزمن ماض. والباء للظرفية فهي بمعنى (في) وجواب إن تفتح بماض (فاكسر) ها أي: العين أيها الناظر في هذه المنظومة أي احكم بصحة كسرها في بعض مواد وصور المضارع وانطق بها مكسورة. أي الباب الأول من الستة فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

وهذا الباب يجيء متعديا كضرب يضرب ورمى يرمي وهو الأكثر، ولازما كجلس يجلس ونعم ينعم على أن الكسر لغة فيه.

---

(١) معنى هذا أن أبواب الثلاثي ستة تتمثل في:

١- فَعَل يفعُل (نصر ينصر) ٢- فَعَل يفعِل (ضرَب يضرِب)

٣- فَعَل يفعَل (فَتحَ يفتَح) ٤- فَعِل يفعَل (فرِح يفرَح)

٥- فعَل يفعِل (حسب يحسب) وهذا الباب خاص بالأوصاف الخلقية وأفعاله لا تكون إلا لازمة وما خرج عن تلك الأبواب فهو شاذ.

تنبيهان

الأول: إنما قدم هذا الباب وهو قياسي على الثاني وهو سماعي والسماعي مقدم على القياسي لضيق النظم ووافق ما في بعض نسخ المقصود لكن قال في المطلوب: لا وجه له وعلى الثالث لأن صيغة الماضي والمضارع مختلفة في هذا الباب ومتفقة في ذلك الباب والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفيين.

الثاني: فيه حذف المفعول به، وفيه استعمال صيغة الأمر في خطاب غير معين وهو مجاز علاقته الخصوص.

(أو ضمــ) ــها أي: العين أيها الناظر فيها في بعض أفراد المضارع، أي: احكم بصحة ضمها فيه وانطق بها مضمومة فهو بضم الضاد المعجمة وشد الميم أمر من الضم عطف على اكسر أي الباب الثاني من الستة فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، ويجيء متعديا: كنصر ينصر، وقتل يقتل وهو الأكثر، ولازما: كعثر يعثر وقعد يقعد.

تنبيهات

الأول: في كلامه نحو ما تقدم من الحذف والمجاز.

الثاني: إنما قدم هذا الباب على الذي يليه لأن الضم أقوى الحركات ولأنه علوي.

الثالث: يخير المتكلم بين ضم عين المضارع وكسرها في غير حلقي اللام والعين [1] إذا لم يشتهر في المادة أحدهما، فإن اشتهر تعين كالكسر في يضرب، والضم في يقتل.

وقال ابن عصفور: بل يجوز الأمران مع اشتهار أحدهما.

وقال ابن جني: يتعين الكسر عند عدم الاشتهار، وإذا لم يلزم أحدهما لسبب يقتضي ذلك كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه واو كوجد يجد،

---

(١) معنى هذا أن الفعل الماضي إذا كان لامه أو عينه من الحروف غير الحلقية جاز ضم عين مضارعه أو كسرها والحروف الحلقية هي (الهمزة، ح، خ، ع، غ، هــ).

أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر في ذلك فقالوا: يجد بالضم، وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع، وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمي فإن كانت حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهى، وفي المضاعف غير المسموع ضمه كجز يجز، وَأَنَّ يئنُّ. بخلاف ما سمع ضمه كرد يرد، ومر يمر، أو مع كسره كصد يصد ويصد وشط يشط ويشط، وكالتزام الضم فيما عينه واو: كقام يقوم، وشذ تاه يتيه، وطاح يطيح في لغة من قال: ما أتوهه وما أطوحه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو.

بخلاف ما عينه حلقية كمحى يمحي في إحدى لغاته وفي المضاعف المتعدي غير المسموع كسره كرد يرد، بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه، أومع ضمه كشده يشده ويشده ، وفيما هو للغلبة كسابقني فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدني فوعدته أعده، وبايعني فبعته أبيعه ورماني فرميته أرميه، ولا تأثير لحلقي في ذي الغلبة خلافا للكسائي فتقول: فاخرني ففخرته، أفخره بالضم.

وقد يجيء ذو الحلقي غير ذي الغلبة بالضم كدخل، وبالكسر كنزع ينزع. وبكسر وفتح: كمنح يمنح ويمنح. وبضم وفتح: كمحا يمحو ويمحي. وبالتثليث: كرجح يرجح ويرجح ويرجح، والمعتمد في ذلك السماع فإذا فقد رجع إلى الفتح اهـ. دماميني باختصار (أو فافتح) أيها الناظر في المنظومة (لها): أي العين تنازع فيه الأفعال الثلاثة قبله فأعمل الأخير فيه وأسقط نظيره من الأولين لأنه فضلة وزاد اللام والفاء للضرورة، وكذا تنازعت وأعمل افتح.

(في) الفعل (الغابر) بالغين المعجمة والباء الموحدة اسم فاعل غبر يغبر غبورا من الأضداد يطلق على الماضي والمضارع، والمراد هنا الثاني بقرينة المقابلة بالأول يعني أن الباب الثالث من الستة فعل يفعل بفتح العين في الماضي والمضارع، ويجيء متعديا وهو الأكثر كمنع يمنع وفتح يفتح، ولازما: كبرأ يبرأ، وأبى يأبى.

تنبيهات

الأول: إنما قدم الأبنية التي تجيء من فعل بفتح العين على الأبنية التي تجيء

من فعل بكسرها ومن فعل بضمها لأن فعل بفتحها أقوى منهما ولذا جاءت منه الأبنية أكثر من التي جاءت منهما.

الثاني: في المصباح: غبر غبورا من باب قعد. وقد يستعمل فيما مضى أيضا فيكون من الأضداد.

وقال الزبيدي: غبر غبورا: مكث، وفي لغة بالمهملة للماضي وبالمعجمة للباقي اهـــ.

الثالث: يرد فعل بفتح العين لمعان كثيرة منها السلب نحو قررته أي أزلته عن مقره، ومنها الغلبة أي إسناد الغلبة في فعل بين اثنين إلى الغالب فيه منهما نحو: ضاربني زيد فضربته أي غلبته في الضرب وهذا قاصر عليه لا يأتي له مضموم العين ولا مكسورها ومنها مطاوعة فعل بفتح العين أيضا أي دلالته على تأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق ومنه قوله:

قـــد جـــبر الـــدين الإلـــه فجـــبر

أي: انجبر.

ولما فرغ من سرد الأبواب الثلاثة التي تأتي من فعل بفتح العين، أخذ في سرد الباب الرابع الذي يأتي من مضمومها فقال: (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط فعله (تُضَم) بضم المثناة فوق وفتح الضاد المعجمة أصله تضم بسكون الضاد وفتح الميم، فنقله إلى الضاد وأدغمها في الميم الثانية مضارع مبني للنائب ضمير العين، ويحتمل فتح أوله مبنيا للفاعل ضمير المخاطب، والمفعول محذوف عائد على العين وعلى كل متعلقه محذوف أي في الماضي بقرينة ما تقدم وجواب إن تضم العين بماض.

(فاضممنها) أي العين أي احكم بصحة ضمها.

(فيه) أي الغابر بمعنى المضارع: يعني أن رابع الأبواب الستة للثلاثي المجرد فعل يفعل بضم العين في الماضي والمضارع، ولا يجيء إلا لازما نحو: حسن يحسن وعظم يعظم، لأنه للأفعال الغريزية وأفعال الطبائع والنعوت فيختص أثره بالفاعل ولا يتجاوزه إلى المفعول فلا يكون متعديا إلا بتضمين نحو: رحبتكم الدار ضمن

معنى وسع.

وقول علي: إن بشرا قد طلع اليمن ضمن معنى بلغ، وقيل: الأصل رحبت بكم. فحذف الخافض توسعا أو تحويلاً نحو سدته، فإن أصله سودته بفتح العين، ثم حول إلى فعل بضمها ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين. وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوي العين، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوي باليائي. هذا مذهب قوم منهم الكسائي وإليه ذهب في التسهيل.

وقال ابن الحاجب: وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل.

تنبيهات

الأول: لا يرد فعل مضموم العين إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كَرُم ولؤم. أو كمطبوع نحو: فقه وخطب. أو شبهه نحو: جنب شبه بنجس، ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل أي اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه.

الثاني: لا يرد فعل بضم العين يائي العين استثقالا للضمة على الياء إلا: "هيؤ" أي: حسنت هيئته. ولا متصرفا يائي اللام إلا: "نهو" أصله نهي لأنه من النهية وهي العقل أبدلت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها. أما جامدا نحو: قضو بمعنى: ما أقضاه فمطرد في التعجب ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا بباب فعل بكسر العين نحو: لبب وشرر.

وقالوا: لَببَ وشَرِرَ بكسر العين أي: صار لبيبا وذا شر. ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين كما في كدت بضم الكاف تكاد فالماضي من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه، والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضي من لغة والمضارع من أخرى، لأن الموافق الأثقل أخف من المخالف الخفيف والأخف.

الثالث: إنما قدم هذا الباب على بابي المكسور لأن الضم أقوى الحركات.

(أو تنكسر): العين بماض مطاوع كسر فاعله ضمير العين ومتعلقه محذوف كما رأيت.

(فافتح): أيها الناظر العين في الغابر بمعنى المضارع، يعني: أن خامس الأبواب فَعِلَ يَفْعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، ويجيء متعديا كعلم يعلم وسمع يسمع. ولازما: كفرح يفرح، ويئس ييأس وهو الأكثر لغلبة وضعه للنعوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء نحو: شنب وفلج ونحو: برئ ومرض. ونحو سود وشهب، ونحو: أذن وعين إذا كبرت أذنه وعينه وقد يطاوع فعل بالفتح خدعه فخدع وقدمه لكثرة مجيء الأبنية منه (و): احفظ (كسرا) لعين الغابر بمعنى: المضارع الذي انكسرت عين ماضيه فهو نصب بمحذوف على طريق الاشتغال يفسره. (عيه): أمر من وعى بمعنى حفظ أي احفظ الكسر في عين مضارع الماضي المكسور العين.

يعني أن الباب السادس: فَعِلَ يَفْعِل بكسر العين في الماضي والمضارع ويجيء متعديا: كحَسِبَ يحسِب بمعنى عد. ووَرِثَ يَرِثُ، ولازما نحو: نَعِمَ يَنعِمُ وَوَثِقَ يَثِقُ وهو الأكثر.

تنبيهان

الأول: في المصباح: وعيت الحديث وعيا من باب وعد حفظته وتدبرته اهـ.

الثاني: الواو في (وكسرا) بمعنى أو، ومتعلقه محذوف، ثم ذكر أن شرط اطراد فتح عين مضارع فعل مفتوح العين أن تكون عينه أو لامه من حروف الحلق.

فقال: (ولام) مبتدأ لمسوغ نعته بما قد فتحا (أو عين) عطف على لام كائن (بما) أي في فعل أو الفعل الذي (قد فتحا) عينا في صيغة ماضيه ومضارعه وخبر ولام أو عين (حلقي) نسبة للحلق أحد مخارج الحروف نسبة الحال للمحل: يعني أن شرط كون فتح عين مضارع فَعَل بفتح العين قياسيا أن يكون أحد الحرفين العين واللام حلقيا كسأل يسأل، ومدح يمدح.

وحروف الحلق ستة: الحاء والخاء المعجمة والعين والغين المعجمة والهمزة. فالهاء والهمزة من أقصاه، والعين والحاء من وسطه، والغين والخاء المعجمتان من أدناه وزاد عليها بعضهم الألف لكن لم يعتد بها لعدم أصالتها في غير الحرف والاسم الغير المتمكن.

وذكر الزنجاني: أن الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر وتليها الهاء ثم العين المهملة ثم الحاء المهملة ثم الغين ثم الخاء المعجمتان وهو خلاف المشهور. وما في كثير من الشروح مثال الحاء المهملة عينا: نحل ينحل، ولاما فتح يفتح. ومثال الخاء المعجمة عينا: فخر يفخر، ولاما: سلخ يسلخ. ومثال العين المهملة عينا: رعى يرعى، ولاما: منع يمنع. ومثال الغين المعجمة عينا: شغل يشغل، ولاما: صبغ يصبغ. ومثال الهاء: ذهب يذهب ووجه يوجه، ومثال الهمزة عينا سأل يسأل، ولاما: قرأ يقرأ.

(سوى هذا) المتقدم الذي عينه أو لامه حرف حلقي مبتدأ مضاف لذا الإشارية مما فتحت عين ماضيه ومضارعه، والمراد بسواه ما فتحت عينه فيهما وليست عينه ولا لامه حرفا حلقيا كأبى يأبى وسلَى يسلَى وقَلَى يقلَى.

(بالشذوذ): مصدر شذَّ المضاعف، إذا انفرد عن غيره أو نفر. هذا معناه لغة، والمراد به هنا: الخروج عن القياس.

متعلق (اتضحا) بمعنى ظهر ألفه للإطلاق وفاعله ضمير سوى ذا، والجملة خبره والمعنى: أن فَعَل يَفْعَلُ بفتح العين فيهما مع كون عينهما ولامهما غير حلقيتين كأبى وسلى وقلى. اتضح بالخروج عن القياس فلا يقاس عليه غيره ولا يرد ناقضا للشرط المتقدم.

فإن قيل: كيف يحكم على "أبى يأبى" بالشذوذ وهو وارد في فصيح الكلام قال الله تعالى: ﴿ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة: ٣٢].

قلنا: لا منافاة فإنهم قالوا: الشاذ على ثلاثة أقسام: مخالف للقياس دون الاستعمال كعور وصيد واعتور واستحوذ فإن قياس هذه الكلمات الإعلال بقلب الواو أو الياء [١] ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاستعمال بخلافه قال الله تعالى: ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [المجادلة: ١٩] ومخالف للاستعمال دون القياس

(١) معنى هذا أن الواو أو الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وهذا هو الإعلال بالقلب.

كقوله:

وأم أوعال كها

والاستعمال كهي، ومخالف لهما معا كقوله:

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

فأدخل "أل" على الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال فالأولان مقبولان دون الثالث وأبى يأبى من القسم الأول أفاده في المطلوب وفي المصباح شذَّ يشذُّ شذوذا انفرد عن غيره، وشذَّ نفر فهو شاذ.

والشاذ في اصطلاح النحاة ثلاثة أقسام:

أحدها: ما شذَّ في القياس دون الاستعمال وهذا قويٌّ نفسه يصح الاستدلال به.

والثاني: ما شذَّ في الاستعمال دون القياس فهذا لا يحتج به في تمهيد الأصول لأنه كالمرفوض ويجوز الشاعر الرجوع إليه كالأجلل.

والثالث: ما شذَّ فيهما فهذا لا يعول عليه لفقد أصله نحو المنا في المنازل وتقول النحاة شذ من القاعدة كذا أو من الضابط ويريدون خروجه مما يعطيه لفظ التحديد من عمومه مع صحته قياسا واستعمالا اهـــ.

تنبيهات

الأول: قيل: السر في استعمال أبى يأبى من هذا الباب مع خلو عينه ولامه من حروف الحلق أن أبى بمعنى امتنع، وامتنع فرع منه. ولام منع حرف حلق فحمل أبى عليه، فكأن لامه حرف حلق.

وقيل: إن الياء في أبى منقلبة عن ألف وهي من حروف الحلق وإن لم يعتد بها فهي في أصل وضعها كالهمزة وهي من حروف الحلق فيكون أبى يأبى على القياس.

الثاني: رَكَنَ يَركَنُ بفتح العين فيهما من تداخل اللغات على ما رواه أبو عمرو وبَقَى يبقى وفَنَى يفنى وقلى يقلى بفتح العين في الماضي والمضارع من لغات طيّئ، فروا من الكسر للفتح.

الثالث: نَكَحَ ينكح، وصَرَحَ يَصرِحُ بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع وإن كانت لامهما من حروف الحلق ودخُل يدخل بضمها في المضارع وإن كانت عينه حلقية.

ونظير هذا ما يقال: كل جوز مدور وما كل مدور جوز. وارجع إلى ما قدمته عن الدماميني في التنبيه الثالث قبيل قوله: أو فافتح لها في الغابر.

الرابع: الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف، أن الشاذ: هو الذي يكون وقوعه في كلامهم كثيرا لكن يخالف القياس، والنادر هو: الذي يكون وقوعه قليلا لكن على القياس، والضعيف: هو الذي لم يتصل حكمه إلى الثبوت كذا في المطلوب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ولما فرغ من سرد أبواب الثلاثي المجرد الستة وما يناسبها شرع في الرباعي المجرد وما ألحق به فقال:

ثم الرباعي بباب واحد وألحق به ستا بغير زائد

فوعل فعول كذاك فيعلا فعيل فعلى وكذاك فعللا

(ثم) للترتيب الذكري والتدرج في مدارج الارتقاء فهي منبهة على أن حق مدخولها أن يذكر بعد متبوعها وليس المراد مجرد تأخره عنه ذكرا فإن هذا يفيده الواو أيضا.

الفعل (الرباعي) أي الذي حروفه الأصلية أربعة مبتدأ خبره متلبس (بباب واحد) لأنه ثقيل لكثرة حروفه فلم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد بفتح عينه وكسرها وضمها، والتزموا فيه الفتحات لخفتها فتعادل ثقله فصار بابا واحدا بالاستقراء وهو فعلل وجاء لازما كدربج يدربج وبرهم يبرهم. ومتعديا كدحرج يدحرج وبرهن يبرهن.

تنبيهان

الأول: الفعل المجرد [1] لا تزيد حروفه على أربعة والسر في ذلك الفرار من

---

(١) الفعل المجرد هو ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة.

مساواته الاسم الذي لا تزيد حروفه على خمسة إن تجرد وهو نازل الدرجة عنه بدليل احتياجه إليه واشتقاقه منه أفاده الدماميني.

الثاني: لم يحركوا جميع حروف الرباعي المجرد كما حركوا جميع حروف الثلاثي المجرد لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة وفيه غاية الثقل، ولم يسكنوا فاءه لتعسر الابتداء بالساكن، ولا اللام الأولى لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده إذا اتصل به ضمير رفع بارز متحرك لوجوب سكون اللام الثانية حينئذ حملا على الثلاثي، ولم تسكن اللام الثانية لئلا يلزم خرم قاعدة الماضي من بنائه على الفتح ما لم يتصل بضمير رفع متحرك فيسكن، أو ساكن فيضم فتعين حرفه الثاني للسكون وهو العين أفاده في "المطلوب".

(والحق): أمر من ألحق وصل همزه للضرورة. والإلحاق لغة: لازما للحوق والإدراك. ومتعديا: الاتباع والإخبار بالبنوة للشبه. وعرفا: جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقى على مثل جعفر وعزهى وزفرى على مثال درهم وجلبب جلببة وجلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل.

وفي التسهيل هو جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه أو مساويا له مطلقا في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق وفي تضمن زيادته إن كان مزيدا فيه وفي حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا اهـ.

قال الدماميني: المراد الموازنة بحسب الصورة وإلا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوثر فوعل اهـ.

وبعبارة واعلم أن الإلحاق مطلقٌ أي سواء كان في الاسم أو في الفعل جعل مثال مساويا لمثال آخر أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر ليعامل معاملته في جميع تصاريفه مثاله في الفعل جعل شملل مساويا لدحرج بزيادة اللام فيعامل شملل معاملة دحرج في جميع تصاريفه من الماضي والمضارع وغيرهما.

فيقال: شملل يشملل شمللة كما يقال: دحرج يدحرج دحرجة فالمثال الأول وهو شملل ملحق والمثال الثاني وهو دحرج ملحق به ومثاله في الاسم جعل قردد

مساويا لجعفر بزيادة الدال فيعامل قردد معاملة جعفر في التصغير والتكسير وغيرهما فيقال: قردد وقرادد وقريدد كما يقال: جعفر وجعافر وجعيفر، وأما الإلحاق في الفعل فهو اتحاد المصدرين والمراد من اتحاد المصدرين أن يكون مصدر الملحق موازنا لمصدر الملحق به والمراد بالموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الملحق موقعها في الملحق به وإن كان في الملحق به زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق لا صورة حركاته وسكناته فافهم اهـ.

وعلق بألحق (به) أي الباب الواحد الذي للرباعي المجرد وهو فعلل ومفعول ألحق (ستا)[1] من أبواب الثلاثي المجرد بزيادة حرف واحد عليه والمراد بقوله والحق به ستا سمها ملحقة بالرباعي المجرد لاصطلاحهم على تسميتها به كائنة (بغير) باب (زائد) عليها وهو تكملة إذ اسم العدد نصٌّ فيه.

ثم شرع في سردها فقال: (فوعل) بفاء مفتوحة فواو ساكنة فعين فلام مفتوحتين نحو حوقل أصله حقل أي ضعف فزيد فيه الواو بين الحاء والقاف فصار حوقل على وزن فوعل وهو لازم ملحق بدحرج في جميع تصاريفه فيقال: حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا أصله حوقالا قلبت الواو ياء لكونها إثر كسر كما يقال: دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا.

و(فعول) بفاء مفتوحة فعين ساكنة فواو فلام مفتوحتين. نحو: جهور أصله جهر أي -ظهر- فزيدت الواو بين الهاء والراء فصار جهور على وزن فعول وهو متعد ملحق بدحرج فيقال: جهور يجهور جهورة وجهورا: مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا.

(كذاك): المذكور في كونه من االثلاثي الملحق بالرباعي المجرد بزيادة حرف.

(فيعلا) ألفه إطلاقية بفاء مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فعين فلام مفتوحتين نحو بيطر أصله بطر أي: شق فزيدت الياء المثناة تحت بين الباء الموحدة، والطاء المهملة فصار بيطر على وزن فيعل وهو متعد ملحق بدحرج يقال: بيطر يبيطر

(١) معنى هذا أن للرباعي المجرد وزنًا واحدًا وهو فعلل كدحرج يدحرج، وملحاته ستة وهي "فاعل، فعول، فيعل، فعيل، فعلى، فعلل".

وبيطارا كما يقال: دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا (وفعيل) بفاء مفتوح فعين ساكنة فمثناة تحتية فلام مفتوحتين، نحو: عثير أصله عثر أي —اطلع— أو سقط فزيدت الياء المثناة تحت بين الثاء المثلثة والراء فصار عثير على وزن فعيل وهو لازم ملحق بدحرج يقال: عثير يعثير عثيرة وعثيارا، مثل: دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا و(فعلى) بفاء مفتوح فعين ساكن فلام فألف نحو سلقى أصله سلق أي عمل عمل الجاسوس فزيدت الياء في الآخر وأبدلت ألفا لتحركها إثر فتح فصار سلقى على وزن فعلى وهو متعد ملحق بدحرج نحو سلقى يسلقى سلقية وسلقايا مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا.

(وكذاك) المذكور من فوعل وما بعده في كونه من مزيد الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد.

(فعللا) ألفه إطلاقية بفاء مفتوح فعين ساكن فلامين مفتوحتين نحو جلبب أصله: جلب أي -أتى بشيء من بلد لآخر للبيع- فزيدت فيه إحدى الباءين الموحدتين قيل: أولاهما، وقيل: ثانيتهما. وجوز سيبويه الأمرين فصار جلبب على وزن فعلل وهو متعد ملحق بدحرج فيقال: جلبب يجلبب جلببة وجلبابا، مثل: دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا.

تنبيهان

الأول: سهل إسقاط التاء من (ستا) مع تذكير معدوده حذفه وإن كان الأولى إثباتها.

الثاني: فوعل بدل من (ستا) لتفصيله وما بعده عطف عليه بواو محذوف ما عدا الأخير وكذا في الموضعين حال أو أخبار لمبتدآت محذوفة: أي أحدها وثانيها وهكذا أو مفعول لأعني مقدرا وما بعده عطف عليه كذلك وأفرد الإشارة وإن كان المرجع متعددا لتأويله بالمذكور كما تقدم، والله أعلم.

ولما فرغ من الرباعي المجرد وما ألحق به شرع في الثلاثي المزيد [1] فقال:

---

(١) المزيد: هو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

زيد الثلاثي أربع مع عشر وهي لأقسام ثلاث تجري

(زيد) بفتح الزاي وسكون المثناة التحتية أصله مصدر زاد أريد به هنا معنى اسم المفعول لعلاقة التعلق الاشتقاقي أو الجزئية أي مزيد الفعل.

(الثلاثي): نسبة لثلاث -كما تقدم- والإضافة من إضافة ما كان صفة وهو: مبتدأ على حذف مضاف أي أبواب الثلاثي المزيد.

(أربع) كائنة (مع عشر) بسكون الشين المعجمة أي أربعة عشر بابا وسهل إسقاط التاء من أربع مع تذكير المعدود حذفه وإن كان الأوْلى الإثبات (وهي) أي الأربعة عشر بابا الثابتة لمزيد الثلاثي. (لأقسام): متعلق بتجري الآتي على تضمينه معنى ترجع. وفي المصباح: جريت إلى كذا جريا قصدت وأسرعت وقولهم جرى الخلاف في كذا يجوز حمله على هذا المعنى فإن الوصول والتعلق بذلك المحل قصد على المجاز اهـ.

(ثلاث): صفة أقسام [1] وأسقط منه التاء للوزن قسم رباعي وقسم خماسي وقسم سداسي (تجري) أبواب الثلاثي المزيد وترجع للأقسام الثلاثة والجملة خبر عن هي رجوع الجزئيات لكلياتها.

أولها الرباع مثل أكرما وفعَّل وفاعلا كخاصما

(أولها) أي الأقسام الثلاثة التي تجري لها أبواب الثلاثي المزيد الأربعة عشر مبتدأ خبره.

(الرباع): أي الرباعي الذي صارت حروفه أربعة بزيادة حرف وأسقط ياء النسب للضرورة.

وذلك (مثل) بكسر فسكون أي نحو وشبه.

(أكرما) ألفه إطلاقية أصله كرم فزيدت فيه الهمزة فصار أكرم على وزن أفعل وهذا الباب يأتي متعديا وهو الغالب كأكرم وأخرج وأسقط ولازما كأدبر

---

(١) هنا يشير إلى أن الفعل الثلاثي المزيد ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف.

يدبر إدبارا وأجرب يجرب إجرابا ومعاني هذا الباب كثيرة ستذكر بتمامها في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى.

(وفعّل) بفتح الفاء والعين مشددة نحو خرّج يخرّج تخريجا والياء في مصدره عوض عن التشديد الثابت في فعله، أصله خرج فزيد فيه التشديد فصار خرج على وزن فعل المشدد.

واعلم أنهم اختلفوا في الزائد فيه.

فقال الأكثرون: إن الزائد هو الثاني.

وقال الخليل: الزائد هو الأول وجوز سيبويه الأمرين وهذا الباب للتكثير غالبا ويأتي للتعدية واللازم بلا تكثير أما التكثير فهو لا يخلو:

إما في الفعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدي نحو جوّلت لتكثير الجولان وهو لازم وطوفت لتكثير الطواف وهو متعد.

وإما في الفاعل فعند ذلك يكون اللازم فقط نحو موّت الإبل أي كثر موت.

وإما في المفعول فعند ذلك يكون للتعدية فقط نحو قطعت الثياب وغلقت الأبواب.

وأما التعدية بلا تكثير فنحو فرّح يفرح تفريحا وكرّم يكرم تكريما. وأما اللازم منه بلا تكثير كجرب الإبل يجرب تجريبا وعظم الرجل يعظم تعظيما وهذا إذا كان بمعنى صار ومنه عجزت المرأة وثيبت أي صارت عجوزا وثيبا. ويأتي بمعنى الإزالة نحو فزعته أي أزلت الفزع عنه وقذيت عن الإبل أي أزلت عنها القذى وبمعنى التنحية نحو قردت البعير أي نحيت قراده وبمعنى النسبة نحو فسقته أي نسبته إلى الفسوق، وبمعنى فعل المخفف نحو قلص بمعنى قلص بالتخفيف وقصر بمعنى قصر مخففا وزيل بمعنى زيل مخففا أفاده في المطلوب.

(وفاعلا) ألفه إطلاقية بفتح العين نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا أصله قتل فزيدت فيه الألف وإنما زيدت بين الفاء والعين للضرورة وذلك أنها لو زيدت في الأول لالتبس بفعل المتكلم وحده في المضارع ويلتبس أيضا بماضي الأفعال ولو زيدت في الآخر التبس بفعل الاثنين ولو زيدت بين العين واللام التبس بمبالغة

اسم الفاعل وجمع تكسيره لأن الإعجام يترك كثيرا نعم على هذا يلتبس باسم الفاعل الذي ليس للمبالغة إلا أن الالتباس به أولى عندهم من الالتباس بمبالغته تركت بيانه حذرا من الإطناب.

وهذا الباب للتعدية فقط مشاركة بين الاثنين غالبا موضوع لما يكون بين الاثنين، بأن يفعل كل واحد منهما مثل ما يفعله به الآخر نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وضارب يضارب مضاربة وضرابا وزاد بعضهم مصدرًا ثالثا لهذا البناء وهو قيتال وضيراب.

وقد يجيء هذا الباب لما يكون من واحد نحو عاقبت اللص وطارقت النعل وعافى العاصي ويجيء بمعنى أفعل نحو أغناك الله وغاناك وبمعنى فعل بالتشديد نحو صاغر وصغر وبمعنى تفاعل نحو تسارع وسارع وتجاوز وجاوز فعلم أن أبواب الرباعي المزيد ثلاثة أفعل وفعّل المضاعف وفاعل وكلها موازنة لفعلل وليست ملحقة به لعدم صدق تعريف الملحق عليها (كخاصما) ألفه إطلاقية تمثيل لفاعل تكميل للبيت.

تنبيه

كان الأولى أن يقول:

أولها الرباع وهو أفعلا وفعل وفاعلا كقاتلا

لأن عادتهم في سرد الأبواب ذكر الأوزان الكلية لا الموزونات الجزئية وليفد حصر الرباعي في الأبواب الثلاثة، والله أعلم.

ثم شرع في القسم الثاني فقال:

واخصص خماسيا بذي الأوزان فبدؤها كانكسر والثاني

افتعل افعل كذا تفعلا نحو تعلم وزد تفاعلا

(واخصص) أمر من التخصيص بمعنى القصر وإثبات الحكم لشيء ونفيه عن غيره أي اقصر أيها الناظر فعلا (خماسيا) منسوب لخمسة على غير قياس أي ثلاثي

الأصول وزيد عليها حرفان فصار المجموع خمسة [(١)] وعلق باخصص (بـ) ـهـ (ـذي الأوزان) جمع وزن بمعنى موزون به وهي خمسة الباء داخلة على المقصور عليه وذي اسم إشارة والأوزان تابع له أي حكم بأن الخماسي مقصور على هذا الأوزان الخمسة لا يتعداها إلى زائد عليه (فبدؤها) أي أول الأوزان الخمسة التي قصر عليها الخماسي مبتدأ والفاء مفصحة عن مقدر أي إذا أردت سردها.

فأولها الفعل (كانكسر) ينكسر انكسارا وانقطع ينقطع انقطاعا أصلهما كسر وقطع فزيد فيهما الهمزة والنون وهذا الباب لا يتعدى ألبتة لأن الأصل فيه المطاوعة، ومعنى المطاوعة: قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر.

وعرفها الزنجاني بأنها: حصول أثر لشيء عند تعلق فعل المتعدي بالشيء، وشارح المراح بقوله: صدور فعل نحو صدور الانقطاع عن القطع فيقال: إن مصدر انقطع الذي هو الانقطاع، صدر عن مصدر قطع الذي هو القطع، وشارح الهارونية بقوله هي أثر حصل عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فمعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد بالذي قام به ذلك الفعل المطاوع نحو: كسرته فانكسر، فقولك: انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو كسر بالذي قام به انكسر وهذا الباب مطاوع لثلاثة أبواب:

أحدها: باب: فعل بفتح العين مع التخفيف نحو قطعته فانقطع وصرفته فانصرف.

وثانيها: فعل بتشديد العين نحو: عدلته فانعدل.

وثالثها: أفعل نحو: أزعجته فانزعج كذا يفهم من نزهة الطرف وذكر في الهارونية أنه مطاوع فعل نحو: كسرته فانكسر ويجيء مطاوع أفعل وهو شاذ ويشترط في هذا الباب العلامة الواضحة للحس لأن وضعه لحصول أثر الفاعل فخصوه بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذي وضع له ومن ثم لم يقل علمته فانعمل وقصدته فانقصد. وأما قولهم عدمته فانعدم مع أنه لا علاج ولا تأثير فيه فعلى

---

(١) ما زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان: انفعل، افتعل، افعلّ، تفعَّل، تفاعل.

سبيل الخطأ منهم كذا في المطلوب.

(والثاني) من الأوزان الخمسة (افتعل) بسكون الفاء وفتح المثناة فوق والعين واللام نحو اجتمع يجتمع اجتماعا أصله جمع فزيدت عليه الهمزة والتاء وهذا الباب مشترك بين اللازم والمتعدي، فيتعدى إذا كان بمعنى اتخذ نحو اختبز واطبخ أي اتخذ خبزا وطبيخا، ويكون لازما: إذا كان بمعنى فعل المطاوعة نحو جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج، وغممته فاغتم. ويجيء بمعنى فعل فيكون لازما: كاحتقد بمعنى حقد، ومتعديا: كاحتقر بمعنى حقر، وانتزع بمعنى نزع وبمعنى تفاعل فيكون لازما فقط نحو اختصم زيد وعمر واصطلح الخصمان بمعنى تخاصما وتصالحا وبمعنى فعل في نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فيتعدى فقط نحو اكتسب المال واجتمعه وارتجل الخطبة أفاده في المطلوب.

والثالث (افْعَلّ): بكسر همزة الوصل وسكون الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو احمر يحمر احمرارا أصله حمر فزيد فيه الألف والتشديد.

وهذا الباب لا يتعدى لأنه مختص بالألوان والعيوب نحو: أحمر وأصفر وأعور ونحوهما من الأفعال الطبيعية التي لا تتعدى إلى الغير وذكر الرابع بقوله (كذا تفعلا) بفتحات مشدد العين نحو تكسر يتكسر تكسرا أصله كسر فالتاء والتشديد فيه زائدان وهذا الباب مشترك بين اللازم إذا كان للمطاوعة لفعل مشدد العين نحو قطعته فتقطع وكسرته فتكسر والمتعدي إذا كان بمعنى أخذ نحو تمزر أي أخذ مئزرا ويجيء للتكلف وهو تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء نحو تعلم العلم وتجرع الشراب، ولإظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن حاصلا إلا أنه يريد إظهار حصوله نحو تبصر وتحلم وتشجع أي أظهر البصر والحلم والشجاعة ولم يكن عليه وبمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد، وبمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم، وتقطع بمعنى قطع.

وهذه المعاني الثلاثة للتعدية أيضا، ويجيء بمعنى من غير أن يراد به شيء مما تقدم فيخص اللازم نحو تكلم وتبسم، ويجيء للتجنب نحو تجنب الإثم أي بعد منه وتهجد أي بعد من النوم بالليل وتخرج أي بعد من الخروج، وهذا لازم في الأظهر

كذا في المطلوب وذلك (نحو تعلم) أصله علم فزيدت فيه التاء وأحد الحرفين المكررين وهو متعد كما تقدم.

وذكر الباب الخامس فقال: (وزد) أيها الناظر على الأبواب الأربعة المتقدمة بكسر الزاي أمر من زاد يزيد (تفاعلا) ألفه إطلاقية نحو تباعد يتباعد تباعدا أصله بعد، فالتاء والألف فيه زائدتان وهذا الباب للمشاركة بين اثنين نحو تضارب زيد وعمرو أو أكثر نحو تخاصم زيد وعمرو وبكر ومنه تصالح القوم، وهو مشترك بين اللازم إذا كان من فاعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو تضاربنا من ضارب ولا يقال تضاربته، لأنه ينقص عن فاعل مفعولا أبدا.

والمتعدي إذا كان من فاعل المتعدي لاثنين نحو تنازعنا الحديث من نازعته الحديث وتشاركنا المال من شاركته المال، ولا يقال تنازعته الحديث وتشاركته المال لما مر من أنه ينقص عن فاعل مفعولا أبدا وهذا من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فهو متعد مطلقا كفاعل وقد يفرق بينهما من حيث المعنى أيضا بأن البادي بالفعل في فاعل معلوم دون التفاعل.

ولهذا يقال في ضارب زيد عمرا على سبيل الإنكار أضرب زيد عمرا، أم ضرب عمرو زيدا، ولا يقال ذلك في تضارب زيد وعمرو ويجيء للتكلف فيما لا يراد معناه، وقد مر نحو تجاهل وتمارض أي أظهر الجهل والمرض من نفسه وليس عليه الجهل والمرض في الحقيقة.

والفرق بين تفعل وتفاعل [1] حال كونها للتكلف أن تفعل في هذا المعنى كتكرم وتجمل وتجلد يريد صاحبه إظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه، فتكون تلك الصفة وهي الكرم والجمال والجلادة وتفاعل ليس كذلك لأنه يدل على أن صاحبه مدع دعوى كاذبة لأن المتجاهل والممارض لا يريد أن يكون جاهلا ومريضا وإن أظهر ذلك من نفسه ولمعنى تفعل نحو تعاهد بمعنى تعهد

---

(١) الفرق بين تفعَّل وتفاعل هو أن الأولى تدلّ على صفة في صاحبها يحاول إظهارها، أما الثانية: فهي تدل على ادعاء وتظاهر من صاحبها فهي كذب نحو تمارض أي تظاهر بالمرض وهو ليس مريضاً بعكس الأولى.

وتزابب بمعنى تزبب وبمعنى أفعل نحو تخاطأ بمعنى أخطأ وتساقط بمعنى أسقط ويجيء على غير هذه المعاني نحو تقاضيته وتلاقيته وتداركته.

وهذه المعاني الثلاثة للتعدية أيضا وهذه الأبواب الخمسة موازنة لتدحرج من مزيد الرباعي لا ملحقة به سوى أفعل فإنه لا يوازنه بعد الإدغام كذا في المطلوب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم شرع في القسم الثالث فقال:

ثم السداسي استفعلا وافعوعلا وافعوّل افعنلى يليه افعنللا

وافعال ما قد صاحب اللامين ....

(ثم) الفعل (السداسي) أي الذي بلغت حروفه ستة بزيادة ثلاثة أحرف على أحرفة الثلاثة الأصلية أبوابه ستة [1] أحدها: (استفعلا) ألفه إطلاقية نحو استخرج يستخرج استخراجا. أصله "خرج" فزيدت الهمزة والسين والتاء وأصله أن يكون لطلب الفعل نحو استغفر الله أي طلب منه المغفرة.

وهذا الباب مشترك بين اللازم إذا كان بمعنى "فعل" نحو استقرأ بمعنى قرأ وبمعنى التحول نحو استنسر البغاث واستنوق الجمل أو بمعنى صار نحو استحجر الطين. والمتعدي إذا كان بمعنى أخرج نحو استخرج المال بمعنى أخرج، واستنقذ بمعنى أنقذ أو بمعنى الإصابة نحو استعظمه واستملحه أو بمعنى الطلب نحو استعلمت الخبر واستغفرت الله تعالى وسنذكر باقي معاني هذا الباب في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى.

(و) ثانيها (افعوعلا) بسكون الفاء والواو وفتح العينين واللام وألفه إطلاقية نحو اعشوشب يعشوشب اعشيشابا أصله عشب فالهمزة والواو وإحدى الشينين زائدة فيه واخشوشن يخشوشن اخشيشانا.

وهذا الباب لازم يفيد المبالغة فإذا قلت اعشوشب واخشوشن كان أبلغ من قولك عشب وخشن أي صارت الأرض ذات نبات وخشن.

---

(١) هنا يشير إلى أوزان ما زيد فيه ثلاثة أحرف.

(و) ثالثها (افعول) بسكون الفاء وفتح العين والواو مشددة نحو اجلوز يجلوز اجلوازا أصله جلز فالهمزة والواو المشددة زائداتان فيه وهذا الباب لازم لأن معناه دام مع السرعة في السير وهذا من أفعال الطبائع.

ورابعها (افعنلى) بسكون الفاء والنون وفتح العين واللام نحو (اسلنقى يسلنقي اسلنقاء) أصله سلق فالهمزة والنون والياء زوائد فيه ثم قلبت الياء ألفا في الماضي لتحركها عقب فتح وكتب بالياء لانقلاب ألفه منها في الطرف، وقلبت الياء همزة في المصدر لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف وهو ألف المصدر ولم يبطل مع ذلك كونها ألف الإلحاق بـــ (احرنجم) نظرا إلى الأصل لصدق تفريعها عليها، لأنه في الأصل اسلنقاي على وزن احرنجام وهذا الباب لازم سوى كلمتين سيأتي ذكرهما في المتن، لأن معنى اسلنقى نام على قفاه.

وذكر خامسها بقوله (يليه) أي يتبع الأبواب المذكورة في السرد.

(افعنللا) بسكون الفاء والنون وفتح العين واللام وألفه إطلاقية نحو اقعنسس يقعنسس اقعنساسا أصله قعس فالهمزة والنون وإحدى السينين زوائد فيه.

وهذا الباب لازم يفيد المبالغة لأنك إذا قلت اقعنسس كان أبلغ في المعنى من قولك قعس أي دخل ظهره وخرج صدره.

وهذا الباب ملحق بـــ (احرنجم) من مزيد الرباعي لصدق تعريف الملحق عليه.

(و) سادسها (افعال) بكسر همزة الوصل وسكون الفاء وتشديد اللام إلا أنها في النظم مخففة للضرورة. ولما فاته التضعيف نبه عليه بقوله (ما) مصدرية ظرفية موصولة بجملة (قد صاحب) افعال (اللامين) أي مدة مصاحبة اللامين أي اشتماله عليهما بالتضعيف فهي من مصاحبة الكل للجزء نحو احمار يحمار احميرارًا بالخفيف في المصدر ومنه اشهاب يشهاب اشهيبابا وأصلهما حمر وشهب فالهمزة والألف والتشديد زائدة فيهما وإنما خفف مصدره لوقوع ألفه فاصله بين المثلين بخلاف ماضيه ومضارعه حيث لم يقع كذلك فأدغما فيها.

وإنما قلبت ألف الماضي والمضارع في هذا الباب ياء في مصدره بعد كسر

عينه فيه حملا على قلب الواو ياء في مصدر افعوعل نحو اعشيشابا أصله اعشوشاب بسكون الواو بعد الكسرة وإنما حمل قلبها على قلب الواو جريا على حمل النظير على النظير لأنهما حرفا علة في أصل الوضع.

وهذا الباب لازم يفيد المبالغة أيضا لأن احمار واشهاب للألوان لكنه أبلغ من حمر وشهب.

ولما فرغ من مزيد الثلاثي شرع في مزيد الرباعي فقال:

.... زيـــد الرباعـــي علـــى نـــوعين

ذي ســـتة نحـــو افعلـــل افعـــنللا ثم الخماســـــي وزنـــــه تفعلــــلا

(زيد) بفتح فسكون أي مزيد الفعل (الرباعي) كائن (على نوعين) أي منحصر في قسمين سداسي وله بابان، وخماسي وهو باب واحد فصارت أبواب الرباعي المزيد ثلاثة ترجع إلى قسمين [1] لأن الزائد إما حرف واحد فيصير الرباعي به خماسيا، وإما حرفان فيصير سداسيا ولم يوجد منه في كلامهم ما زيد فيه ثلاثة أحرف فيكون سباعيا ثم أبدل من نوعين لتفصيلهما ورفع إجمالهما فقال نوع (ذي) أي صاحب (ستة) من الأحرف بزيادة حرفين على الأصول الأربعة وتحته بابان أشار لأولهما بقوله وذلك (نحو افعلل) بكسر همزة الوصل وسكون الفاء وفتح العين واللامين مع تشديد الأخيرة نحو اقشعر يقشعر اقشعرارا أصله قشعر فالهمز والتشديد زائدان فيه.

وهذا الباب لازم كاحمر واصفر في كونه للألوان ولذلك لا يتعدى وأشار لثانيهما بقوله و(افعنللا) بكون الفاء والنون وفتح العين واللامين وألفه إطلاقية نحو احرنجم يحرنجم احرنجاما أصله حرجم فالهمزة والنون زائدان فيه والاحرنجام الاجتماع.

وهذا الباب لازم لأنه مطاوع فعلل نحو حرجمت الإبل فاحرنجمت.

وذكر النوع الثاني عاطفا له على ذي ستة بقوله: (ثم) النوع (الخماسي)

---

(١) أي أن الرباعي المزيد قسمان: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان.

بسكون الياء للضرورة وهو باب واحد (وزنها) أي الخماسي (تفعللا) بفتح التاء والفاء واللامين وسكون العين وألفه إطلاقية نحو تدحرج يتدحرج تدحرجا أصله دحرج فالتاء زائدة فيه.

وهذا الباب لازم لأنه مطاوع فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج فهو غير متعد لأنه لا يدل على مفعول لا لفظا ولا معنى وإنما دل على فعل الفاعل فقط.

تنبيهان

الأول: باب فعلل بلغ باعتبار ملحقاته ستة أبواب: الأول تدحرج وهو لازم كما مر.

والثاني: تجورب وهو متعد لأن معناه لبس الجوارب.

والثالث: تشيطن أي فعل فعلا مكروها وهو متعد أيضا.

والرابع: ترهوك أي تبختر وهو لازم.

والخامس: تمكن أي أظهر الذل وهو متعد.

والسادس: تجلبب أي لبس الجلباب وهو متعد -أفاده في المطلوب-.

الثاني: علم أن مزيد الرباعي لا يزيد على الستة أحرف لأن التصرف في الفعل أكثر من التصرف في الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف الزائدة ما احتمله الاسم.

قال في التسهيل: وإن كان أي المزيد فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد وسكت عن هذا الاستثناء في الخلاصة وهو أحسن لأن هذه في تقدير الانفصال والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب المصدر وما يشتق منه

ومصدر أتى على ضربين ميمي وغيره على قسمين

من ذي الثلاث فالزم الذي سمع وما عداه فالقياس تتبع

(باب) بيان أبنية وصيغ (المصدر) مفعل صالح لحدث المصدر [1] وزمانه

---

(١) المصدر: هو ما دل على حدث فقط بخلاف الفعل الذي يدل على حدث مع زمن.

ومكانه، والمراد به عرفا اسم الحدث ويسمى حدثا وفعلا حقيقيا واسم معنى أيضا.

(و) أبنية (ما) أي الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآلة الذي (يشتق) بضم أوله وفتح ما قبل آخره مضارع مجهول نائبه ضمير ما وذكره مراعاة للفظه وهو الأحسن إن لم يؤد إلى لبس كأعط من سألتك لا من سألك أو قبح كأعجبتني من هي بيضاء ومصدره الاشتقاق يستعمل لغة بمعنى الشق بالفتح أي التنصيف ومطاوعا له وعرفا في رد لفظ لآخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف فإن كانت جميع الحروف الأصلية مع الترتيب سمي صغيرا أو أصغر كاشتقاق ضرب ويضرب واضرب وضارب ومضروب وضراب من الضرب.

وإن كانت كذلك لا مع الترتيب سمي كبيرا أو وسطا أو صغيرًا كاشتقاق المدح من الحمد، وإن كانت في أكثر الحروف الأصلية سمي أكبر أو كبيرا كاشتقاق فلج وفلذ من الفلق، والمراد هنا القسم الأول. وصلة: يشتق (منه) أي المصدر (ومصدر) أي اسم الحدث ومسوغ الابتداء به قصد الحقيقة وخبره جملة (أتى) بالمثناة فوق فاعله ضمير المصدر أي جاء، وورد في كلام العرب حال كونه كائنا (على ضربين) أي نوعين وقسمين وأبدل من ضربين لتفصيلهما ورفع إجمالهما (ميمي) نسبة للميم لابتدائه بها من نسبة الكل لجزئه، والمراد بالميمي ما يكون أول حروفه ميمًا زائدا على نفس الكلمة فخرج ما بدئ بميم أصلي كالمشي (وغيره) أي الميمي غير مجرور عطف على ميمي حال كون غير الميمي كائنا (على قسمين) وبين القسمين بقوله قسم كائن (من) الفعل المجرد (ذي) أي صاحب الأحرف (الثلاث) وهذا سماعي (فالزم) أيها الناظر أمر من اللزوم أي احفظ (الذي سمع) من العرب من أبنيته مقتصرا عليه بحيث لا تقيس عليه غيره لتعذر ضبطه لكثرته حتى قيل إن مصدر الثلاثي لا يمكن تعداده إلا أنه يرتقي على ما ذكر سيبويه إلى اثنين وثلاثين بابا تركت تعدادها عمدًا لئلا يطول كتابي فلما تعذر ضبطه لكثرته أبقى على ما سمع من العرب ، هذا مذهب سيبويه.

وأما مذهب الزمخشري فإن مصدره قياسي لكثرة استعماله (و) قسم كائن (ما) أي الفعل الذي (عداه) أي جاوز ذي الثلاث رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا (فالقياس) على ما سمع منه من العرب مفعول (تتبع) أي الناظر في ضبط أبنيته لعدم تعذر ضبطه لأن مصدره على طريق واحد وضع في ألفاظ معلومة كالإفعال بكسر الهمز في باب أفعل والانفعال في باب انفعل واستفعال في باب استفعل ونحوه من مزيد الثلاثي وكالفعللة والفعلال والتفعلل والافعلال والافعيلال والافعنلال في الرباعي المجرد ومزيده.

أما باب كلام بكسر الكاف وقيتال بكسر القاف وقتال بكسر القاف وتحمال بكسر التاء وفتح الميم وزلزال بفتح الزاي الأول من كلم وقاتل وتحمل وزلزل فشاذ لا اعتداد به.

تنبيهان

الأول: أصل باب بوب أبدلت الواو ألفا لتحركها عقب فتح لتكسيره على أبواب وتصغيره على بوب وهو إما مرفوع إما على أنه خبر لمحذوف أو لما بعده وإما على أنه مبتدأ خبره محذوف أو ما بعده فهذه أربعة أوجه،وإما منصوب بفعل محذوف وإما مجرور بحرف محذوف مع متعلقه وإما موقوف أي ساكن كالأعداد المسرودة وهو الأولى لعدم إحواجه لتقدير فهذه سبعة أوجه تجري في كل ترجمة والمختار أن المراد به الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وأصله المدخل والألفاظ مدخل للمعاني فالعلاقة المشابهة أو التقييد أو الإطلاق وهذا باعتبار الأصل وإلا فقد صار حقيقة عرفية فيما تقدم.

الثاني: يحتمل أن جملة أتى صفة مصدر والظرف بعده خبره.

الثالث: مسوغ مجيء الحال من غير تخصصه بالإضافة.

الرابع: أن ما من (ما عداه) عطف على ذي الثلاث.

الخامس: الميمي على قسمين أيضا من ذي الثلاث ومما عداه لكن كلاهما قياسي كما ستراه.

وأخذ في بيان أبنية الميمي من ذي الثلاث فقال:

ميمـي الثلاثـي إن يكن من أجوف صـحيح أو مهمـوز أو مـضعف
أتـى كمفعـل بفتحـتين وشـذ منـه مـا بكـسر العـين
كـذا سـم الـزمان والمكـان من مـضارع إن لا بكـسرها يـبن
وافـتح لهـا مـن نـاقص وما قرن واعكـس بمعـتل كمفـروق يعـن

المصدر (ميمي) الفعل (الثلاثي) أي المصدر الميمي[١] الذي فعله ثلاثي مجرد مبتدأ خبره جملة (إن يكن) ميمي الثلاثي مأخوذا (من) فعل (أجوف) يمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل.

والأجوف عرفا معتل العين وهو يأتي على ثلاثة أبواب.

الأول: فعل يفعل بضم العين في المضارع نحو قال يقول وصان يصون، والمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو مقال ومصان أصلهما مقول ومصون نقلت فتحة الواو للساكن الصحيح[٢] قبلها وأبدلت ألفا.

والثاني: فعل يفعل بفتح العين في المضارع نحو خاف يخاف وهاب يهاب، والمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو مخاف ومهاب.

والثالث: فعل يفعل بكسر العين في المضارع نحو باع يبيع وكال يكيل والمصدر منه كذلك نحو مباع ومكال والمكان والزمان على مفعل بكسر العين نحو مبيع ومكيل بسكون الباء الموحدة والكاف ولو نقلت حركة الياء لما قبلها على القاعدة المستمرة يلتبس الزمان والمكان بالمفعول[٣] لفظا وإعجاما، والفرق بالأصل تأمل وأما المطول للمصدر والمكان والزمان من طول يطول بضم العين فيهما فهو شاذ لا يعتد به.

---

(١) يصاغ المصدر الميمى من الفعل الثلاثي على وزن مَفْعَل إلا إذا كان مثالا صحيح الآخر، محذوف الفاء في المضارع فيصاغ على وزن مَفْعِل.

(٢) الصحيح هو ما خلت أصوله من أحرف العلة وهي الألف والواو والياء.

(٣) اسما الزمان والمكان يصاغان من غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة مع فتح ما قبل الآخر ولذلك يلتبسان باسم المفعول والفاصل بينها هو السياق.

وعطف على أجوف (صحيح) بعاطف مقدر أي أو من فعل صحيح أي سالم من حروف العلة والهمزة والتضعيف وأصله صفة مشبهة من الصحة كفتح يفتح بفتح العين فالمصدر والزمان والمكان منهما مفعل بفتح العين (أو) من فعل (مهموز) أصله اسم مفعول همزه والمراد به هنا الفعل الذي آخر حروفه همزة وهو يأتي من كل باب كالصحيح أما المهموز الفاء من الصحيح فيأتي على خمسة أبواب والمصدر والمكان والزمان على وزن واحد في أربعة منها وفي واحد والزمان والمكان على وزن آخر سوى وزن المصدر الأول منها من باب نصر ينصر نحو أخذ يأخذ.

والثاني: من باب علم نحو أمن يأمن، والثالث: من باب فتح نحو أهب يأهب، والرابع: من باب حسن نحو أدب يأدب فالمصدر والزمان من هذه الأبواب على مفعل بالفتح نحو مأخذ ومأمن ومأهب ومأدب وأما الباب الذي مصدره على هذا الوزن لا زمانه ومكانه فهو من باب ضرب يضرب نحو أبق يأبق فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مأبق والزمان والمكان [1] على مفعل بالكسر نحو مأبق.

وأما المهموز العين منه فيأتي منه أبواب أربعة والمصدر والزمان والمكان في ثلاثة منها على صيغة واحدة وواحد منها زمانه ومكانه على صيغة أخرى سوى صيغة المصدر الأول منها من باب فتح نحو سأل يسأل والثاني: من باب علم نحو سئم يسأم.

والثالث: من باب حسن نحو رؤُوف يرؤف فالمصدر والزمان والمكان منها على مفعل بالفتح نحو مسأل ومسأم ومرأف.

وأما الباب الذي لا يجيء زمانه ومكانه على هذا فهو من باب ضرب نحو

(١) يصاغ اسما الزمان والمكان في الثلاثي على وزنين هما: مفعل بفتح العين إذا كان الفعل معتل الآخر، أو كان صحيح الآخر ومضارعه مفتوح العين أو مضمومها، ومفعل بكسر العين إذا كان الفعل صحيح الآخر ومضارعه مكسور العين، أو كان مثالا صحيح الآخر.

زأد يزئد فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مزأد ومكانه وزمانه بالكسر نحو مزئد.

وأما مهموز اللام منه فيأتي من أربعة أبواب أيضا في ثلاثة منها اتفق وزن المصدر والزمان والمكان، وواحد منها خالف وزن مصدره وزن زمانه ومكانه:

الأول منها: من باب فتح نحو قرأ يقرأ.

والثاني: من باب علم نحو ظمئ يظمأ.

والثالث: من باب حسن نحو جزؤ يجزؤ فالمصدر والزمان والمكان منها على مفعل بالفتح نحو مقرأ ومظمأ ومجزأ.

وأما الباب الذي مصدره على هذا الزمان هو مكانه فهو من باب ضرب نحو هنأ يهنئ فمصدره على وزن مفعل بالفتح نحو مهنأ، وزمانه ومكانه بالكسر نحو مهنئ.

وأما المهموز المضاعف فهو لا يوجد في العين واللام وفي الفاء يأتي من ثلاثة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان في اثنين، وفي واحد منها اختلف وزن مصدره بوزن زمانه ومكانه.

أما الأول: فأحدهما: من باب نصر نحو أن أدّ يؤدّ، وثانيهما: من باب حسن نحو أزّ يؤزّ فالمصدر والزمان والمكان منهما على مفعل بالفتح نحو مأد ومأز والأصل مأدد ومأزز، ومن باب ضرب نحو أنّ يئنُّ مصدره على مفعل بالفتح أيضا نحو: مأن، والأصل: مأئن وزمانه ومكانه على مفعل بالكسر نحو مئن والأصل مأنن.

(أو) من فعل (مضاعف) بضم الميم وفتح العين المهملة باسم مفعول ضاعفه ثم خص عرفا بما كانت عينه ولامه من جنس واحد في الثلاثي وهو يأتي من ثلاثة أبنية.

الأول: فعل يفعل بضم العين في مضارعه نحو سر يسر، ومد يمد والمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو مسر وممد والأصل مسرر وممدد.

والثاني: فعل يفعل بفتح العين في مضارعه نحو عض يعض وحس يحس

والمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو معض ومحس والأصل معضض ومحسس.

والثالث: فعل يفعل بكسر العين في مضارعه نحو قر يقر وفر يفر والمصدر منه كذلك نحو مقر ومفر، والأصل مقرر ومفرر، وأما المكان والزمان منه فعلى مفعل بكسر العين نحو مقر ومفر والأصل مقرر ومفرر.

وأما المحبب والملبب بالفتح للمصدر والزمان والمكان من فعل يفعل بضم العين فيهما فهو شاذ.

وجواب إن يكن من أجوف إلخ (أتى) بالمثناة الفوقية ماض من الإتيان أي جاء ميمي الثلاثي منها وورد في كلام العرب حال كونه (كمفعل) حال كون مفعل متلبسا (بفتحتين) الأولى للميم والثانية للعين (وشذ) بشد الذال المعجمة أي خرج من القياس حال كونه كائنا.

(منه) أي ميمي الثلاثي بيان (ما) أي الذي أتى عن العرب حال كونه متلبسا (بكسر العين) نحو مطلع بكسر اللام من طلع يطلع بضم العين في المضارع اسم لطلوع الشمس ويصلح لزمانه ومكانه أيضا والمغرب بكسر الراء من غرب يغرب بضم عين المضارع لمكان غروب الشمس وزمانه ونفسه والمسجد بكسر الجيم من سجد يسجد بضم عين مضارعه للسجود وزمانه ومكانه.

وأما مذهب سيبويه فمسجد بفتح الجيم لا غير إذا أريد منه موضع السجود والمشرق بكسر الراء من شرق يشرق بضم العين في مضارعه لشروق الشمس وزمانه ومكانه والمجزر بكسر الزاي من جزر يجزر بضم العين في مضارعه لجزر الإبل ومكانه، وزمانه والمسكن بكسر الكاف من سكن يسكن بضم العين في مضارعه للسكنى ومكانها وزمانها والمنبت بكسر الباء من نبت ينبت بضم عين مضارعه للنبات ومكانه وزمانه والمنسك بكسر السين من نسك ينسك بضم عين مضارعه للنسك ومكانه وزمانه، والمفرق بكسر الراء من فرق يفرق بضم عين مضارعه لافتراق الشعر وسط الرأس ومكانه وزمانه والمسقط بكسر القاف من سقط يسقط بضم عين مضارعه للسقوط ومكانه وزمانه والمحشر بكسر الشين المعجمة من حشر يحشر بضم عين المضارع للحشر وزمانه ومكانه، والمرفق بكسر

الفاء من رفق يرفق بضم عين المضارع للرفق ومكانه وزمانه، ومجمع بكسر الميم من جمع يجمع بفتح العين فيهما للجمع زمانه ومكانه.

وإن كان القياس في هذه الأمثلة كلها الفتح، وقد روي في بعضها وهو المنسك والمطلع والمغرب والمجمع، وأجيز في الباقي قياس عليها وشبه بالمصدر الميمي للثلاثي من الأنواع المذكورة اسم الزمان والمكان منها فقال: (كذا) أي ميمي الثلاثي من أجوف أو صحيح أو مهموز أو مضاعف إتيانه كمفعل بفتحتين وشذوذ ما أتى منه بكسر العين خبر مقدم مبتدؤه (سم) بكسر السين المهملة أي اسم (الزمان) لحدث المصدر (و) اسم (المكان)له أيضا ثم ذكر أن شرط قياسية فتح عين مفعل مصدرا وزمانا ومكانا من الأجوف وما بعده الثلاثي أن لا تكون عين مضارعه مكسورة بأن تكون مفتوحة أو مضمومة بقوله حال كون ميمي بالثلاثي الأجوف واسم زمانه ومكانه مأخوذة (من) مادة فعل (مضارع إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط فعله يبن بفتح عينه أو ضمها (لا بكسرها) أي عين المضارع عطف على محذوف كما رأيت متعلقه (بين) مضارع بان بمعنى ظهر أصله يبين بسكون الموحدة فكسر المثناة ونقل كسر المثناة إلى الموحدة وحذفت المثناة لالتقاء الساكنين وفاعله ضمير المضارع وجواب إن محذوف يدل عليه قوله آنفا أتى كمفعل إلخ.

تنبيهات

الأول: فتحت ميم مفعل في المصدر لخفة الفتحة ولدفع الالتباس بالآلة على تقدير الكسر وبالمفعول للفعل الزائد على الثلاثي على تقدير الضم وفي الزمان والمكان لهذين الوجهين ولتكون حركة العوض موافقة لحركة المعوض تأمل وفتحت العين في جميعها للخفة وسكنت الفاء لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة وخصت به الفاء لأن لزوم التوالي المذكور من الميم ودفعه بإسكان ما هو قريب منه أولى من غيره وليكن ما يقابل العين في الماضي والمضارع متحركا.

الثاني: إنما لم يفرق بين المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان فيما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما سواء كان استعمالها على القياس أو على

الشذوذ، أما على القياس فلما مر، وأما على الشذوذ فلوجوده كذلك بالاستقراء.

الثالث: إن كان المضارع مكسور العين فالمصدر الميمي منه على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء كما مر إلا المرجع والمصير فإنهما مصدران من هذا الباب وقد جاءا بكسر العين، وكذا المحيض والمعجب مصدران من هذا الباب وجاءا بكسرها والزمان والمكان منه مفعل بكسر العين وهذا في الفعل الصحيح والأجوف والمضاعف والمهموز كالمضرب والمجلس والمنكح والمسرح ونحوها مما كان عين مضارعه مكسورا فإن هذه الأمثلة لفتح مصدر ميمي وبالكسر اسم زمان ومكان [1]، وإنما فرق بين المصدر والزمان والمكان في هذا الباب لتكون حركة عينهما موافقة لحركة عين مضارعهما لكونهما مأخوذين منه بخلاف المصدر فأبقى على الفتح لخفته وقد تقدمت أمثلة الأجوف والمضاعف والمهموز وهذا تفصيل في مفهوم قوله إن لا بكسرها ين (وافتح) أيها الناظر عين مفعل (لها) أي المصدر والزمان والمكان حال كونها مأخوذة (من) فعل (ناقص) أصله اسم فاعل نقص ثم نقل عرفا لمعتل اللام وهو المراد هنا سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وإنما اختير الفتح دون الضم والكسر لعدم وجود مفعل بضم العين في كلامهم ولئلا يقع الاشتراك بين المتباينين وسيأتي إن شاء الله تعالى مع أنه أخف الحركات.

أما المضاعف الناقص الذي وجب للإدغام أو جاز في الثلاثي فهو اللفيف المقرون الذي عينه ولامه حرف علة من جنس واحد فلا يوجد هذا إلا في باب علم من الواوي واليائي أما من الواوي فكقوي يقوى فإنه في الأصل قوو يقوو قلبت الواو الأخيرة ياء في الماضي لتطرفها وانكسار ما قبلها كما في غزي وهو مجهول غزا وإنما لم يدغم لسبق موجب القلب منه ولئلا يلزم ضم حرف علة في مضارعه فصار قوي يقوى على وزن رضي يرضى فالمصدر والمكان والزمان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مقوى.

---

(١) يصاغ اسما الزمان والمكان من المضارع مكسور العين على وزن مفعِل، ويصاغ المصدر الميمي منه على وزن مفعَل بفتح العين.

وأما اليائي مكحيي يحيا بالإظهار على الأصل وحيَّ يحيا بالإدغام على غيره وإنما لم يدغم على الأصح لئلا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالفتح أيضا نحو محيا.

وأما المهموز الناقص فهو على نوعين مهموز الفاء ومهموز العين ولا يكون الناقص مهموز اللام فمهموز الفاء الناقص يأتي من أربعة أبواب اتفق وزن المصدر والمكان والزمان فيها.

الأول: من باب نصر نحو أسا يأسو.

والثاني: من باب فتح نحو أبى يأبى .

والثالث: من باب علم نحو أسى يأسى .

والرابع: من باب ضرب نحو أتى يأتي فالمصدر والزمان والمكان في هذه الأبواب على مفعل بالفتح نحو مأسى ومأبى ومأسى ومأتى، ومهموز العين الناقص يأتي من باب فتح فقط نحو نأى ينأى فمصدره وزمانه ومكانه على مفعل بالفتح نحو منأى وأما الناقص الغير المضاعف والمهموز فهو يأتي من خمسة أبواب اتفق لفظ المصدر والزمان والمكان فيها.

الأول: من باب نصر نحو: دعا يدعو.

والثاني: من باب ضرب نحو: رمى يرمي .

والثالث: من باب فتح نحو: رعى يرعى.

والرابع: من باب علم نحو: بقي يبقى .

والخامس: من باب حسن نحو سرو يسرو فالمصدر والزمان والمكان من هذه الأبواب على مفعل بالفتح نحو مدعو ومرمى ومرعى ومبقى ومسرو وهذه على الأصل في كل.

أما على الإعلال: ففي الواوي نحو مدعا ومسرا، وفي اليائي نحو مرمى ومرعى.

(و) افتح عين مفعل لها من (ما) أي الفعل الذي (قرن) بضم القاف وكسر الراء أي سمي لفيفًا مقرونا وهو الذي تكون عينه ولامه حرفي علة من جنس واحد

ويسمى المضاعف الناقص أيضا وقد مر ذكره فيكون مصدره وزمانه ومكانه على مفعل بالفتح سواء كان مهموزا أو لا فإن كان مهموزا فيوجد من الفائي لا غير وهو يأتي من باب علم فقط نحو أوى يأوي فمصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعل بالفتح نحو مأوى والأصل مأوي.

وإن كان غير المهموز فهو يأتي من بابين فقط أحدهما: من باب ضرب نحو طوى يطوي، وثانيهما: من باب علم نحو قوي يقوى فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالفتح نحو مطوى ومقوى والأصل مطوي ومقوي بتحرك الياء وإنما حمل اللفيف المقرون على الناقص في هذا الحكم لأنه كالناقص في كون آخره حرف علة.

(واعكس) أيها الناظر الحكم السابق في الناقص والمقرون أي خالفه .

(بـــ) فعل (معتل) بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة الفوقية وشد اللام أصله اسم فاعل اعتل ونقل عرفا لما فيه حرف علة والمراد به هنا ما فاؤه حرف علة ويسمى مثالا سواء كان مضاعفا أو مهموزا أو لم يكن منهما فاكسر عين مفعل منه للمصدر والزمان والمكان وهذا معنى العكس سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وإنما اختير الكسر فيه دون الفتح والضم.

أما الفتح فلئلا يقع الاشتراك بين المتباينين أي الناقص والمثال وذلك أن كل واحد منهما مباين للآخر من حيث إن حرف العلة في الناقص في الآخر وفي المثال في الأول.

وأما الضم فلعدم وجود مفعل بضم العين في كلامهم كما مر.

أما معتل الفاء المضاعف فيأتي من باب علم فقط نحو ود يود فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالكسر نحو مود والأصل فيه مودد.

وأما المعتل الفاء المهموز فهو على نوعين مهموز العين ومهموز اللام ولا يجيء منه مهموز الفاء، فمهموز العين منه يأتي من بابين الأول: من باب ضرب: وهو من الواوي نحو وأد يوئد، والثاني: من باب علم: وهو من اليائي نحو يئس ييأس

على أن الكسر فيه لغة فالمصدر والزمان والمكان على مفعل نحو موئد وميئس ومهموز اللام منه يأتي من ثلاثة أبواب : الأول : من باب ضرب: نحو وجأ يجئ، والثاني: من باب فتح: نحو وطأ يطأ وهو من باب ضرب في الأصل .

وقيل من باب علم والأول أصح، والثالث: من باب حسن نحو وضؤ يوضؤ فالزمان والمكان والمصدر من هذه الأبواب على مفعل بالكسر نحو موجئ وموطئ وموضئ.

وأما المعتل الفاء الذي ليس مضاعفا ولا مهموزا فيأتي من خمسة أبواب:

الأول: من باب ضرب نحو وعد يعد.

والثاني: من باب فتح نحو وضع يضع وهو من باب ضرب في الأصل.

والثالث: من باب علم نحو وجل يوجل.

والرابع: من باب حسب نحو ورث يرث .

والخامس: من باب حسن نحو وسم يسم فالمصدر والزمان والمكان منهما على مفعل بالكسر نحو موعد وموضع وموجل وموسم أما موجد من باب نصر فهو لغة عامرية وشبه بالمعتل في كسر عين مفعل منه للمصدر والزمان والمكان اللفيف المفروق مدخلا الكاف على المشبه كاصطلاح الفقهاء المبني على التشبيه المقلوب للاختصار فقال:

(كـــ) فعل لفيف (مفروق) بفتح الميم وسكون الفاء وضم الراء آخره قاف أصله اسم مفعول فرق ونقل عرفا لما فاؤه ولامه حرف علة .

ونعت مفروق بجملة (يعن) بفتح المثناة تحت وكسر العين المهملة مضارع عن المضعف من باب ضرب .

في المصباح يقال عن من باب ضرب إذا اعترض لك من أحد جانبيك بمكروه والاسم العنن وعن الأمر يعن ويعن عنا وعننا إذا اعترض انتهى.

وفي القاموس عن يعن ويعن عنا وعننا وعنونا إذا ظهر أمامك واعترض اهـــ.

ويظهر لك المفروق عند ذكره في فصل الفوائد الآتي إن شاء الله تعالى.

فالمفروق كالمعتل سواء كان مهموزا أو لا أما كونه مهموزا فيوجد في العين

فقط وهو يأتي من باب علم فقط نحو وئي يبأى فمصدره وزمانه ومكانه موئي على وزن مفعل بالكسر.

وأما كونه غير مهموز فيوجد في ثلاثة أبواب فقط.

أحدها: من باب ضرب نحو وقى يقي.

والثاني : من باب علم نحو وجي يوجى .

والثالث: من باب حسن نحو ولي يلي فالمصدر والزمان والمكان منها على مفعل بالكسر نحو موفي وموجي ومولي وإنما حمل اللفيف المفروق على المثال في ذلك الحكم لأنه كالمعتل في كون أوله حرف علة وكالناقص في كون آخره حرف علة فحمله بعضهم في ذلك الحكم على المعتل نظرا إلى ذلك ومنهم المؤلف والبعض الآخر على الناقص نظرا إلى ذلك ومنهم شارح المراح.

ولما فرغ من ميمي الثلاثي وزمانه ومكانه شرع في ميمي وزمان ومكان ما عداه فقال:

وما عدا الثلاث كلاً اجعلا ... مثل مضارع لها قد جهلا

(وما) أي الفعل الذي (عدا) أي جاوز الفعل (الثلاث) أي الثلاثي فأسقط ياء النسب للضرورة سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا ملحقا كان أو موازنا أو خماسيا أو سداسيا سواء كان من الثلاثي أو من الرباعي وسواء كان ذلك الفعل صحيحا أو مهموزا أو مضاعفا أو معتلا أو لازما أو متعديا (كلا) بضم الكاف وشد اللام والتنوين عوض عن المضاف إليه أي كل مصدر ميمي واسم مكان مفعول (اجعلا) وألفه للتوكيد بدل من النون الخفيفة وثاني مفعولي اجعل (مثل) بكسر فسكون أي شبه فعل (مضارع) كائن (لها) أي المصدر الميمي والزمان والمكان من حيث مشاركته إياها في المادة ونعت مضارع بجملة (قد جهلا) بضم الجيم وكسر الهاء ماض مجهول نائبه ضمير مضارع وألفه إطلاقية أي مبني لنائب الفاعل الذي حذف للجهل به مثلا وجملة اجعل كلا إلخ خبر ما عدا الثلاث عائدها محذوف أي منه ويحتمل أن ضمير لها لما راعى فيه المعنى فيكون هو العائد ولو ذكره مراعاة للفظها لكان أولى وأوضح وهذا لا يغني عن تقدير منه بعد كلا.

والمعنى أن الفعل المتجاوز ثلاثة أحرف اجعل مصدره الميمي وزمانه ومكانه على هيئة مضارعه المبني للمجهول سواء كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها إلا أنك تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة كما سيقول، وشبه بالمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان المعبر عنها بكلا آنفا اسمي المفعول والفاعل مما عدا الثلاث مدخلا الكاف على المشبه كما تقدم فقال:

كـذا اســم مفعــول وفاعل كسر عيــنا وأول لهــا مــيما يــصر

(كذا) المذكور من المصدر الميمي والزمان والمكان مما عدا الثلاثي في الجعل على هيئة مضارعه المجهول خبر (اسم مفعول) أي اسم دل على حدث معين وذات مبهمة وقع عليها الحدث فيصاغ مما عدا الثلاثي على هيئة مضارعه المجهول (و) كذا اسم (فاعل) أي اسم دل على حدث معين وقع من ذات مبهمة فيصاغ منه كذلك لكن (كسر) بضم فكسر ماض مجهول نائبه ضمير فاعل و(عينا) تمييز محول عن نائب كسر الأصل كسر عينه فحول إسناد كسر إلى ضمير فاعل فانبهمت النسبة فميزها بما كان نائبا.

والمعنى أن اسم الفاعل يفارق المصدر والزمان والمكان والمفعول بكسر عينه وأما هي فعينها مفتوحة واتبع ما تقدم بما هو في قوة الاستدراك على قوله: كلاًّ اجعلا مثل مضارع إلخ فقال (و) حرف (أول) أصله (أو أل) همز الوسط قلبت الهمزة واوا للتخفيف وأدغمت في الواو وفيه معنى التفضيل وإن لم يكن له فعل ويلزم الإفراد والتذكير ويستحق منع الصرف للوصفية والوزن مبتدأ ونعته بكائن (لها) أي المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول والفاعل.

(ميما) مضمومة خبر (يصر) أصله يصير فلما سكنه للوقف أسقط الياء لالتقاء الساكنين واسمه ضمير الأول والجملة خبره.

والمعنى أنك في حال صوغ الخمسة على وزن المضارع تبدل حرف المضارعة بميم مضمومة فيصير المصدر والزمان والمكان على صيغة اسم المفعول أما المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من الفعل الرباعي المجرد الصحيح غير المضاعف والمهموز فنحو مدحرج بفتح الراء من المتعدي ومدربج بفتح الباء

الموحدة من اللازم للمصدر والزمان والمكان ومدربج به للمفعول لأنه لا يجيء اسم المفعول من اللازم إلا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثيا أو زائدا.

ولهذا قال الزنجاني وبحرف الجر في الكل فكان على المؤلف أن يشير إلى هذا أما من المضاعف منه فمزلزل ومزلزل به في اللازم ومجبجب من المتعدي من مضاعفه ولا يجيء مهموز منه أيضا مطلقا وأما من المعتل منه، فنحو موسوس متعديا ولا يجيء لازما وأما من ملحقاته فنحو مجلبب من المتعدي ومحوقل ومحوقل به من اللازم ولا يجيء منها مضاعف ولا معتل ولا مهموز مطلقا بنسبة ثلاثيها فخرج الجواب عن الاعتراض بمثل قردد وكذا الحكم في المزيدات وأما من الرباعي المزيد على الثلاثي فنحو مكرم ومفرح ومقاتل من المتعدي ومجرب ومجرب به من أجرب لازما ومموت ومموت به من موت الإبل لازما ولا يجيء اللازم من المفاعلة وأما من مضاعفه فنحو معد والأصل معدد من أعدد ومجبب من جبب ومحادد من حادد.

وأما من مثاله فنحو موعد من أوعد ومورم من ورم ومواثب من واثب، وأما من أجوفه فنحو مجاب والأصل مجوب، ومقول من قول ومجاوب من جاوب وأما من ناقصه فنحو معطى من أعطى ومسمى من سمى، ومحابى من حابى وأما من مهموز الفاء فنحو مؤدم من آدم ومؤول من أول ومؤاخذ من آخذ، وأما من المهموز العين فنحو مسأد من أسأد ومرأس من رأس ومؤأل من وأل.

وأما المهموز [1] اللام فنحو مبدأ من بدأ ومبوأ من بوأ ومفاجأة من فاجأ، وأما اللفيف المقرون فنحو مروا من أروو فالأصل مروو بالواوين وفي اليائي محيا فالأصل محيي وإنما لم يعمل عمل الإدغام فيهما لسبق عمل القلب منه ومقوى من قوو، فالأصل مقوو بواوين قلبت الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر هذا في مجرده وفي اليائي محيي من حي وإنما لم يعمل عمل الإدغام فيها لما مر.

---

(١) من أقسام الفعل الصحيح: سالم وهو ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة والتضعيف، ومضعَّف وهو قسمان مضعف الثلاثي ومزيده وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومضعف الرباعي وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس، والمهموز وهو ما كان أحد أصوله همزة.

وأما اللفيف المفروق فنحو مولى من أولى ومولى من ولى ومواقي من واقى قلبت الياء في جميعها ألفا لوجود موجب القلب وأما من الخماسي المزيد على الثلاثي وأما من الانفعال فنحو منقطع ومنقطع به من انقطع لازما ولا يجيء منه المتعدي وأما من الافتعال فنحو مختبز من اختبز متعديا لأنه بمعنى اتخذ ومحتقر ومحتقر به من احتقر لازما وأما من الافعيلال فنحو محمرر ومحمرر به بلا إدغام من احمرار لازما ولا يجيء منه المتعدي وأما من التفعل نحو متكسر ومتكسر به من تكسر لازما ومتقسم من تقسم متعديا.

وأما من التفاعل فنحو متباعد ومتباعد عنه من تباعد لازما ومتنازع من تنازع الحديث متعديا وأما من مضاعفها فنحو متصبب ومتصبب فيه بلا إدغام من الانفعال لازما ولا يجيء منه المتعدي ومعتدد بلا إدغام من الاعتداد متعديا ومتجبب متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتجابب بلا إدغام من التفاعل ولا يجيء منه اللازم ولا يجيء من المضاعف من الأفعال وأما من مثالها فنحو متصل والأصل موتصل قلبت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء ومتوكي من التفعل، ومتواهب من التفاعل.

وهذه الأمثلة كلها من المتعدي ولا يجيء اللازم منها ولا يجيء المثال من الانفعال والافتعال وأما من أجوفها فنحو منجوب ومنجوب عنه بلا قلب من الانفعال لازما لا متعديا ومختير بلا قلب من الافتعال متعديا لا لازما ومعور ومعور به من الواوي ومبيض ومبيض به من اليائي من الأفعال لازمًا لا متعديا ومتزود من التفعلل متعديا ولازما ومتجاوب ومتجاوب عنه من التفاعل لازما لا متعديا وأما ناقصها فنحو منقضي ومنقضى به من الانفعال لازما لا متعديا ومجتني من الافتعال متعديا لا لازما ومرعو ومرعو به من الافعلال لازما لا متعديا ومتقي من التفعل متعديا لا لازما ومتفادي من التفاعل متعديا لا لازما.

وأما من لفيف مقرونها فنحو منزوى ومنزوى به من الانفعال لازما ومتعديا ومجتوى ومجتوى به من الافتعال لازما لا متعديا ولا يجيء اللفيف من الافعلال مطلقا وأما من اللفيف المفروق فنحو متولى من التفعل متعديا لا لازما ولا يجيء ذلك مما سواه وأما من الخماسي المزيد على الرباعي فنحو متدربج ومتدربج به

لازما لا متعديا ولا يجيء منه الوجوه التي ذكرناها في الثلاثي المزيد سوى المعتل والمضاعف نحو متوسوس متعديا لا لازما أو غيره نحو متزلزل به لازما لا متعديا وأما ملحقاته فنحو متجورب متعديا لا لازما ومتشيطن متعديا لا لازما ومترهوك ومترهوك به لازما لا متعديا ومتمسكن متعديا ومتجلبب متعديا.

وأما من السداسي المزيد على الثلاثي فنحو مستخرج متعديا ومستحجر ومستحجر به لازما من الاستفعال ونحو معشوشب ومعشوشب به لازما من الافعلال ونحو مجاوز ومجاوز به لازما من الافعوال ونحو مقعنسس ومقعنسس به لازما من الافعنلال ونحو مسلنقى ومسلنقى عليه لازما ومغرندى ومسرندى متعديا من الافعلاء ونحو محمار ومحمار به لازما من الافعيلال ولا تجيء الوجوه التي ذكرناها في الخماسي على الثلاثي منها سوى الافعيلال والاستفعال وأما من الافعيلال فيجيء منه الناقص لا غير نحو مغزاوي متعديا.

وأما من الاستفعال فيجيء منه المضاعف نحو مستقرر ومستقرر به بلا إدغام لازما ومستجبب بلا إدغام متعديا والمهموز الفاء نحو مستأثر والمهموز العين نحو مستلئم ومهموز اللام نحو مستهزأ، والمثال نحو مستوجب والأجوف نحو مستخوف بلا قلب فيهما والناقص نحو مستهدى واللفيف مقرونا نحو مستهوى ومفروقا نحو مستولى وكل هذه الوجوه من المتعدي لا اللازم وأما من السداسي المزيد على الرباعي فنحو محرنجم ومحرنجم به لازما ومقشعر ومقشعر به بالإدغام لازما ولا يجيء منها الوجوه التي ذكرناها في الثلاثي وكل ما ذكرنا من القيود والوجوه لهذه الأبواب من قولنا فالمصدر الميمي ، والزمان والمكان والمفعول إلى ههنا مذكور في نزهة الطرف بعضه تصريحا وبعضه مفهوما، وإنما قيدنا بعدم الإدغام والقلب في بعض هذه الوجوه لأنه لو أدغم في موضع الإدغام وقلب في موضع القلب اشترك الفاعل في اللفظ مع المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمي أفاده في المطلوب.

ولما فرغ من أبنية المصدر واسم الزمان والمكان واسم المكان واسم المفعول واسم الفاعل مما عدا الثلاثي أخذ في أبنية الماضي فقال:

وآخر الماضي افتحنه مطلقا وضم إن بواو جمع ألحقا
وسكن إن ضمير رفع حركا وبدء معلوم بفتح سلكا
إلا الخماسي والسداسي فاكسرن إن بدئا بهمز وصل كامتحن

(و) افتح الحرف (آخر) الفعل (الماضي) فآخر نصب بفعل محذوف على طريق الاشتغال يفسره (افتحنه) أي آخر الماضي بالنون الخفيفة للتوكيد أي ابنه على الفتح حال كون الماضي.

(مطلقا) عن التقييد فيعم الثلاثي والرباعي والمزيد عليهما واللازم والمتعدي والصحيح والمعتل والمضاعف والمهموز والمعلوم والمجهول إن رفع ظاهرا مطلقا أو ضمير غائب أو غائبة أو غائبين أو غائبتين نحو ضرب زيد وضربت هند وزيد ضرب وهند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا.

ونحو نصر وعثر ووعد ومد وأخذ من الثلاثي ومزيده ونحو دحرج ودربج وزلزل ووسوس من الرباعي ومزيده ونحو نصرت وعثرت ووعدت ومددت وأخذت ودحرجت ودربجت وزلزلت ووسوست ونحو نصرا وعثرا ودحرجا ودربجا (وضم) أيها الناظر الماضي (إن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط (بواو جمع) من إضافة الدال للمدلول أي الواو الدالة على جماعة الذكور متعلق بـ(ألحقا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره ماض مجهول نائبه ضمير الماضي وألفه إطلاقية والجملة شرط إن وجوابها محذوف بدليل ضم نحو نصروا وعثروا ودحرجوا ودربجوا وغيرها من مجردها ومزيدها.

(وسكن) بفتح السين وكسر الكاف مشددة أمر من التسكين ومفعوله محذوف أي آخر الماضي [1].

(إن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط فعله كان محذوفة مع اسمها

---

(١) يبنى الفعل الماضي على الفتح مطلقاً ما لم يتصل به شيء وإذا اتصلت به تاء التأنيث أو ألف الاثنين، ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، ويبنى على السكون إذا اتصلت به تاء الفاعل أو نا الفاعلين أو نون النسوة أي إذا اتصل به ضمير من ضمائر الرفع المتحركة وهي تلك الثلاث.

وخبرها (ضمير رفع حركا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره ماض مجهول نائبه ضمير رفع وألفه إطلاقية والجملة نعت ضمير واحترز بإضافته لرفع من ضمير النصب فيفتح آخر الماضي المتصل به نحو: ضربنا زيد وبقيد التحريك عن واو الجمع المتقدم معها وشمل ضمير الرفع المحرك تاء المتكلم والمخاطب والمخاطبة ونون الإناث، وأنا التي للمشارك والمعظم نفسه فإنه يسكن معها أيضا وضم آخره مع واو الجمع وتسكينه مع ضمير الرفع المحرك في جميع الأبواب أعني سواء كان ثلاثيًا أو رباعيًا أو مزيدًا عليهما مثال السكون عند الاتصال بالنون نصرن وعثرن ودحرجن ودربجن وغير ذلك من مجردها ومزيدها ومثاله عند الاتصال بالتاء أو نا نصرت إلى نصرنا ونحو دحرجت إلى دحرجنا وغيرهما من مجردهما ومزيدهما وإنما سكنوا آخره عن الاتصال بها فرارا من توالي الحركات الأربع فيما هو كالكلمة الواحدة أعني الفعل وفاعله.

تنبيه

من العوارض المانعة عن كون آخر الماضي مبنيا على الفتح وجود سبب الإعلال في آخره نحو دعا ورمى أو سبب الحذف نحو دعوا ورموا ودعت ورمت فالمراد بالمعتل السابق في الإطلاق المثال والأجوف، والله أعلم.

ولما فرغ من بيان آخر الماضي أخذ في بيان هيئة أوله بقوله (وبدء) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة أصله مصدر بدأ بفتحات أطلقه على الحرف المبدوء به لعلاقة الاشتقاق مبتدأ أي الحرف المبدوء به في ماض (معلوم): أي مبني للفاعل وأصله اسم مفعول علم (بفتح) متعلق بـــ (سلكا) بضم السين وكسر اللام نائبه ضمير بدء وألفه إطلاقية الجملة، خبر بدء سواء كان ثلاثيًا أو رباعيًا أو مزيدًا عليهما مثل النون في نصر والعين في عثر والدال في دحرج ودربج وغيرهما من مزيدهما وأصل السلوك الذهاب في الطريق كما في المصباح ففي الكلام مكنية وتخييلية واستثنى من قوله بدء معلوم بفتح سلكا فقال: (إلا) الماضي (الخماسي والسداسي) بسكون الياء فيهما للضرورة (فاكسرن) بنون التوكيد الخفيفة أمر من الكسر مفعوله محذوف أي بدئهما (إن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط

فعله (بدئا) أي الخماسي والسداسي ماض مجهول نائبه ألف الاثنين وجواب إن محذوف دليله اكسرن وعلق ببدئ (بهمز وصل) والأصل فيها الكسر لا الفتح والضم فتكون همزة الوصل المبتدأ بها الماضي الخماسي أو السداسي مكسورة في تسعة أبواب من مزيد الثلاثي باب الافتعال.

(كامتحن) أي اختبر وباب الانفعال والافعلال من خماسيه والاستفعال والافعيعال والافعوال والافعنلال والافعيلال من سداسيه وبابين من مزيد الرباعي الافعنلال أيضا والافعلال ومفهوم الشرط داخل في المستثنى منه فيفتح بدء الخماسي والسداسي غير همزة الوصل، ثم استطرد الكلام على همزة الوصل ببيان حكمها وبقية موضعها فقال:

ثبوتها في الابتداء قد التزم كحذفها في درجها مع الكلم

(ثبوتها) أي همزة الوصل من إضافة المصدر لفاعله (في) حال (الابتداء) بالكلمة المبدوءه بهمزة الوصل والنطق بها أولا غير مسبوقة بكلمة متصلة بها متعلق بثبوت وهو مبتدأ خبره جملة (قد التزم) بصيغة الماضي المجهول نائبه ضمير ثبوت وشبه حذف همزة الوصل في الدرج بثبوتها في الابتداء في الالتزام فقال:

(كحذفها) أي همزة الوصل من إضافة المصدر لمفعوله وعلق بحذف (في) حال (درجها) أي الكلمة المفتتحة بهمزة الوصل من إضافة المصدر لمفعوله أي وصلها (مع الكلم) السابق عليها في النطق بحيث لم تقف عليه وتبتدأ بها اسم جمع كلمة وهي قول مفرد أي همزة الوصل كل همزة ثبتت في الابتداء وسقطت في الدرج والتي تثبت فيهما همزة قطع.

تنبيهات

الأول: الصحيح أن همزة الوصل وضعت همزة وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى إلى ثبوتها ألفا في نحو الرجل في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة.

الثاني: همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر.

الثالث: امتناع إثباتها في الدرج في غير الضرورة كقوله:

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة　　على حدثان الدهر مني ومن جملي

بإثبات همزة اثنين.

الرابع: اختلف في سبب تسميتها همزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل فقيل إتباعا وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان، ولما قدم أن الماضي الخماسي والسداسي من مواضع همزة الوصل تمم مواضعها مشبها بهما فقال:

كهمز أمر لهما ومصدر　　وأل وايمن وهمز كاجهر

وابنم ابن ابنة واثنين　　وامرئ امرأة واثنتين

كذا اسم است ....　　..........................

(كهمز) فعل (أمر) كائن (لهما) أي الخماسي والسداسي[1] (و) همزة (مصدر) لهما نحو انجلى وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا فهمزة أمر الخماسي والسداسي وهمزة مصدرهما همزة مصدرهما همزتا وصل تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج (و) كهمزة (أل) معرفة كانت أو موصولة أو زائدة ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال ومثل أل أم في لغة أهل اليمن، وقيل إن همزة أل الجنسية قطع نحو ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر: ٢] (و) كطهمز (ايمن) المخصوص بالقسم فهمزته للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع يمين.

وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقيل أيم الله أعاضوه الهمزة في أوله ولم يحذفوها أعادوا النون لأنها بصدد الحذف وفيه اثنتا

(١) يشير هنا إلى أن همزة ماضي وأمر ومصدر الخماسي والسداسي همزة وصل تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، كما يشير إلى أن همزة (ال، ابن، ابنة، اثنين، اثنتين، اسم، است، امرئ، امرأة، ايمن، أمر الثلاثي) همزة وصل.

عشرة لغة جمعها بعضهم في هذين البيتين:

همـــز أيمــن فافتح واكسر أو أم أقل أو قـــل "م" أومن بالتثليث قد شكلا

وأيمــن اختــم بـــه والله كلا أضف إلـــيه في قـــسم تـــستوف مـــا نقلا

(و) كـــ(ـــهمز) أمر الثلاثي الذي سكن ثاني مضارعه لفظا سواء في ذلك مفتوح العين (كاجهر) واخش ومكسورها كامض ومضمومها كانفذ فإن تحرك ثاني مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل ولو سكن تقديرا كقولك في الأمر من يقم قم ومن يعد عد ومن يرد رد.

ويستثنى خذ وكل ومر فإنه يسكن ثاني مضارعها لفظا والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (و) كهمزة (ابنم) اصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة في معناه كما زيدت في زرقم قال الشاعر:

وهـــل لي أم غيرهـــا إن ذكـــرتها أبى الله إلا أن يكـــون ابـــنما لهـــا

وليست عوضًا من المحذوف وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج إلى همزة الوصل وكهمزة (ابن) أصله بنو كقلم فحذفت لامه تخفيفًا وسكن أوله وقيل: بنو بكسر الباء وسكون النون بدليل قولهم بنت نقل سكون النون إلى الباء الموحدة،وأتى بالهمزة توصلاً وتعويضًا.

ولهذا لم يجمعوا بينهما قال في المصباح: وهذا القول يقل فيه التغيير وقلة التغيير تشهد بالأصالة اهـــ.

قال الأستاذ الصبان يعني تغيير بنت فافهم اهـــ

ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون وفي النسب بنوي ودليل تحريك العين قولهم في جمعه أبناء وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريك العين ودليل.كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعضد وأعضاد ومكسورها ككبد وأكباد والحمل على الأكثر.

ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة أمور:

أحدها: أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء.

الثاني: أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام وإبدال التاء من الواو

أكثر من إبدالها من الياء.

والثالث: قولهم البنوة ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف الياء واشتقه من بنى بامرأة يبني بها ولا دليل في البنوة لأنها كالفتوة وهي من الياء ولو بنيت من حميت فعولة لقلت حموه وأجاز الزجاج الوجهين وكهمزة (ابنة) مؤنث ابن بزيادة تاء التأنيث بخلاف تاء بنت فإنها بدل من اللام بدليل تسكين ما قبلها والتأنيث مستفاد من أصل الكلمة لا من التاء.

(و) كهمز (اثنين) أصله ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت ولقولهم في النسبة إليه ثنوي فحذفت لامه وسكن أوله وجيء بالهمزة.

(و) كهمز (امرئ) أصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض منها همزة الوصل ثم ثبتت عند عودِ الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا فجعل المتوقع كالواقع.

وكهمزة (اثنتين) مؤنث اثنين بزيادة تاء التأنيث بخلاف تاء ثنتين فإنها بدل من اللام بدليل تسكين ما قبلها والتأنيث مستفاد من أصل الكلمة لا من التاء كما تقدم في بنت ويؤيد ذلك فيهما قول سيبويه:

لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما يعني بنتا وأختا (كذا) المذكور من ماضي الخماسي والسداسي المبدوءين بالهمزة وأمرهما ومصدرهما وأل وأيمن وما بعده في كون همزته للوصل خبر مقدم مبتدؤه.

(اسم) أصله عند البصريين سمو كقنو قيل: سمو كقفل فحذفت لامه تخفيفًا وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم إلى السين وأتى بهمزة الوصل توصلاً وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه اسمي أو سموي كما عرف في موضعه واشتقاقه عند البصريين من السمو.

وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فأخرت فاؤه وجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل به وقد سبق شيء منه في مبحث البسملة.

و(است) أصله سته لقولهم ستيهة وأستاه وزيد أسته من عمرو حذفت اللام

وهي الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن أوله وجيء بالهمزة توصلا وتعويضا وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام فوزنه فع.

والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين والدليل على التحريك والفتح في العين ما ذكر في ابن في المصباح والاست العجز ويراد به حلقة الدبر اهـــ.

تنبيهات

الأول: مثل هذه الأسماء المفردة مثنياتها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية.

الثاني: علم أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير أل ولا في ماضي ثلاثي ولا رباعي ولا في اسم إلا المصدر الخماسي والسداسي والأسماء المذكورة.

الثالث: كان ينبغي أن يزاد أيم لغة في أيمن فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر فإن قيل هي أيمن حذفت اللام يقال وابنم هو ابن زيدت الميم.

الرابع: إن قلت قد سبق أن همزة الوصل لا تثبت في الدرج فكيف أثبتها فيه في قوله وأل وأيمن؟ قلت: الهمزة التي أثبتها في الدرج في قوله وأل وأيمن همزة قطع ضرورة أن لفظ أل وأيمن في كلامه اسم للفظ الذي يقع في الكلام مستعملا في معناه المخصوص فهما اسمان خارجان عن الأسماء العشرة التي همزتها للوصل، وكل ما هو كذلك فهمزته قطع(١)، والله أعلم.

الخامس: قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل ستر إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأحمر فالأرجح إثبات الهمزة فتقول الحمر قائم ويضعف لحمر قائم والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لغير الإدغام. ثم شرع في بيان حركة همزة

---

(١) همزة القطع تنطق وترسم أما همزة الوصل فتنطق ولا ترسم.

الوصل فقال:

.... في الجميع فاكسرن لها سوى في أيمن أل افتحن

وأمر ذي ثلاثة نحو اقبلا ضم كما بماضيين جهلا

(في الجميع) أي جميع ما ذكرنا أن همزته للوصل [1] متعلق باكسر من قوله (فاكسرن) أمر من الكسر مؤكد بالنون الخفيفة (لها) أي همزة الوصل واللام زائدة أي انطق بها مكسورة في جميع ما تقدم لأن الأصل فيها الكسر كما تقدم.

وذلك أن أصلها السكون والأصل في تحريك الساكن الكسر (سوى في أيمن) بالتنوين و(أل) فلا تكسر همزة الوصل فيهما بل (افتحن) أمر من الفتح مؤكد بالنون الخفيفة مفعوله محذوف أي افتحها فيهما أما في أيمن فلأنها جمع يمين وهمزتها للقطع في أصل الوضع ثم جعلت للوصل لكثرة استعمالها فلا تكون مكسورة نظرا لأصلها أو تحركها بأخف الحركات وهو الفتح دفعا للثقل .

وأما في أل فلكثرة استعمالها أيضا حركت بأخف الحركات وهو الفتح.

واعلم أن فتحها في أل واجب وفي أيمن راجح ويجوز كسرها فيه (وأمر ذي) أحرف (ثلاثة) من باب فعل يفعل بضم العين في المضارع وذلك (نحو) قولك (اقبلا) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ويحتمل أنها ضمير اثنين (ضم) أمر من الضم أو ماض مجهول أي همزة الوصل فيه .

والجملة خبر أمر والمعنى أن همزة الوصل تضم في أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل تبعا للعين نحو انصر واكتب وقيل إنما لم تكسر لأن بتقدير الكسر يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وهو ثقيل والساكن بينهما ليس حاجزا حصينا فكأنه لم يوجد بخلاف نحو امشوا واقضوا فتكسر لأن ضم عينهما عارض.

(كما) أي كضم همز الوصل الذي ثبت (بماضيين) خماسي وسداسي (جهلا) أي بنيا للمجهول نحو انفعل وافتعل من الخماسي ونحو استفعل وافعوعل من السداسي

---

(١) أي أن ما ذكرنا أن همزته همزة وصل تكسر فيه الهمزة ما عدا (أل، أيمن) فتفتح همزتهما وأمر الثلاثي وماضي الخماسي والسداسي المبني للمجهول تضم همزته.

المزيد على الثلاثي واحرنجم ونحوه من السداسي المزيد على الرباعي.

وإنما فعل ذلك لأن همزة الوصل تتبع الضم فيما بعدها عند وجوده لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة و لم نعلل بالفرق بين المجهول والمعلوم لأن الفارق بينهما ليس ضم همزة الوصل بل ضم ما بعدها كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

واعلم أن الكاف داخلة على المشبه والقصد إفادة ضمها فيهما أيضا.

تنبيهات

الأول: اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركاتها سبع حالات: وجوب الفتح في المبدوء بها أل ووجوب الضم في انطلق واستخرج مبنيين للمجهول ونحوهما وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقتل واكتب بخلاف امشوا واقضوا ورجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة كاغزي قاله بدر الدين بن مالك، وفي تكملة أبي علي أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضم الهمزة.

وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر في أيمن وأيم ورجحان الكسر على الضم في كلمة اسم وجواز الضم والكسر الإشمام في نحو اختار وانقاد مبنيا للمجهول ووجوب الكسر فيما بقي وهو الأصل.

الثاني : إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقتلوا أو انقص.

الثالث: مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت في بعضها إتباعا.

وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن إتباعا للثالث وأورد عدم الفتح في اعلم، وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر والله أعلم. ثم شرع في بيان هيئة الماضي المجهول فقال:

وبـــدء مجهـــول بـــضم حـــتما ككـــسر ســـابق الـــذي قـــد ختما

(وبدء): أي حرف مبدوء به في ماضٍ، (مجهول) فاعله فحذف وأقيم المفعول به مقامه مثلا (بضم) متعلق بـــ (حتما) بضم الحاء المهملة وكسر المثناة

الفوقية لأنه ماض مجهول نائبه ضمير بدء وألفه إطلاقية والجملة خبر بدء ومعنى حتم أوجب وشبه في التحتم مدخلا الكاف على المشبه بقوله: (ككسر) بسكون السين المهملة مصدر كسر بفتحها مضاف لمفعوله حرف (سابق): اسم فاعل سبق مضاف لمفعوله الحرف، (الذي قد ختما): بفتح الخاء المعجمة والمثناة الفوقية فاعله ضمير الموصول ومفعوله محذوف أي الماضي المجهول وألفه إطلاقية، والمعنى أن الماضي المجهول يضم أوله ويكسر ما قبل آخره وجوبا ليتميز من المعلوم ، وأما غير هذين الحرفين فهيئته في المجهول كهيئته في المعلوم.

تنبيهات

الأول: كسر ما قبل آخر المجهول إما لفظا كما في: نصر، أو تقديرا كما في: رد.

الثاني: طلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسورا في الأصل فإن كان مكسورا في الأصل كعلم فإما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلي ذهب وأتي بكسر بدله أو يقال المراد يكسر إذا لم يكن مكسورا في الأصل.

الثالث: كسره هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه في المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول في رئي زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا ففي المعتل ثلاث لغات قاله المصرح.

الرابع: مذهب الجمهور أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم وقيل كل أصل.

الخامس: بين حتما وختما من المحسنات اللفظية جناس مضارع محرف مصحف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم أخذ في بيان أبنية الفعل المضارع فقال:

مضارعا سم بحروف نأتي حيث لمشهور المعاني تأتي[1]

فعلا (مضارعا) بضم الميم وكسر الراء أصله اسم فاعل ضارع بمعنى شابه سمي به النوع المخصوص من الفعل لمضارعته اسم الفاعل في الحركات والسكنات

(١) في هذا البيت يشير إلى أن حروف المضارعة أربعة وهي مجموعة في كلمة (نأتي).

ووضعه مبهما قابلا التخصيص مفعول (سم) بكسر السين المهملة وسكون الميم أمر من وسم بمعنى علم أصله أوسم حذفت منه الواو حملا على حذفها من المضارع لوقوعها فيه بين عدوتيها الياء والكسرة فاستغني عن همزة الوصل فصار سم (بحروف) عبر به بناء على مشاركة جمع الكثرة جمع القلة في المبدأ أي علم المضارع وميزه عن الماضي والأمر بابتدائه بحرف من الأحرف المجموعة في (نأتي) وهو النون والهمزة والتاء المثناة فوق والياء المثناة تحت ننصر أنصر تنصر ينصر وكذا في الرباعي والمزيدات وإنما زيدت في الأول دون الآخر لئلا يلتبس بالماضي في نصر ونصرن ونصرت وفي الياء لا التباس إلا أنه تبع أخواته طردا للباب على وتيرة واحدة وإنما زيدت في المستقبل دون الماضي، لأن الزيادة بعد التجرد والمستقبل بعد الماضي فأعطي السابق للسابق واللاحق للاحق.

وإنما لم تتحرك حروفه لئلا يلزم توالي الحركات الأربع في كلمة واحدة وإنما سكن تالي حرف المضارعة دون غيره لأن توالي الحركات الأربع يلزم منه.

فإسكان ما هو أقرب أولى وقيد حروف نأتي (حيث لمشهور) اسم مفعول شهره مضافا لما كان موصوفا به (المعاني) جمع معنى مشترك بين أمور المراد منها هنا ما يعني ويراد من اللفظ متعلق بـــ (تأتي) مضارع أتى من الإتيان فاعله ضمير حروف نأتي بأن تكون النون للمتكلم مع المشاركة أو التعظيم والهمزة للتكلم والتاء للخطاب والياء للغيبة ولا تكون كذلك إلا إذا كانت زائدة على الماضي واحترز عن نحو يسر بالتخفيف من كل ماض مبدوء بالياء ونحو تكسر من كل ماض مبدوء بالتاء ونحو أكرم من كل ماض مبدوء بالهمزة ونحو نصر من كل ماض مبدوء بالنون فإن هذه الكلمات وإن بدئت بحروف نأتي ليست مضارعة [1] بل ماضية لأن الحروف فيها من بنية الكلمة غير دالة على المعاني المتقدمة.

وأخذ يبين هيئة بنية المضارع فقال:

فـــإن بمعلـــوم ففـــتحها وجـــب إلا الرباعـــي غـــير ضـــم مجتـــنب

---

(١) يشرط في حروف (نأتي) لكي تكون علامة على أن الفعل مضارع ألا تكون من بنية الكلمة أي تكون زائدة على بنية الكلمة.

وما قبيل الآخر اكسر أبدا | من الذي على ثلاثة عدا
فيما عدا ما جاء من تفعلا | كالآتي من تفاعل أو تفعلا
وإن بمجهول فضمها لزم | كفتح سابق الذي به اختتم
وآخر له بمقتضى العمل | من رفع أو نصب كذا جزم حصل

(فإن) كانت حروف نأتي حالة (بـ) مضارع (معلوم) أصله اسم مفعول علم أريد به المبني للفاعل المعلوم ففيه حذف كان واسمها وهو كثير بعد إن الشرطية وجوابها (ففتحها) أي حروف نأتي من إضافة المصدر لمفعوله مبتدأ خبره جملة.

(وجب) ماض معلوم فاعله ضمير فتح وقرنه بالفاء لاسميته فلا يصلح شرطا سواء كان في الغائب أو الغائبة مفردا أو مثنى أو مجموعا أو في المخاطب أو المخاطبة كذلك أو في نفس المتكلم وحده ومعه غيره.

وإنما فتحت تخفيفا ولأن بتقدير الكسر يلتبس بلغة يعلم وتعلم وأعلم ونعلم وبتقدير الضم يلتبس بالمجهول ولم يعكس لكثرة استعمال المعلوم بالنسبة إليه فلم يعط أثقل الحركات وهو الضم وسواء كان من مجرد الثلاثي أو الخماسي مطلقا أو السداسي كذلك لا إن كان من الرباعي مطلقا فلذا استثناه من عموم المعلوم فقال (إلا) المعلوم (الرباعي) بإسكان الياء للوزن سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا على الثلاثي بحرف واحد فشكل (غير ضم) من فتح وكسر.

هذا ظاهره إلا أن المقام يعين أن المراد غير مخصوص وهو الفتح (مجتنب) بضم الميم وسكون الجيم وفتح المثناة فوق والنون اسم مفعول اجتنبه إذا تركه إلى ناحية جنبه، والمراد هنا مطلق الترك والإهمال وعدم الاستعمال خبر غير ضم.

يعني أن المعلوم الرباعي[1] مطلقا نضم أحرف نأتي فيه نحو ندحرج وأكرم ونكرم ويفرج يقال وإنما فعل ذلك في هذه الأبواب لأن الرباعي فرع الثلاثي والضم فرع الفتح ويعطى الفرع للفرع وقيل إنما ضم فيهن لقلة استعمالهن، وإنما فتح الخماسي والسداسي مع أنهما فرعا الثلاثي أيضا تخفيفا لهما لكثرة حروفهما

(١) أي أن حروف المضارعة (نأتي) تضم في أول الفعل الرباعي مطلقاً.

ولو ضم لأدى إلى الجمع بين ثقيلين.

وأما الضم في يهريق لأنه من الرباعي لا من الخماسي فإن أصله يريق فزيدت الهاء على خلاف القياس (وما) أي الحرف الذي استقر (قبيل) بضم القاف وفتح الموحدة وإسكان المثناة مصغر قبل الحرف (الآخر) للمضارع المعلوم وما مفعول (اكسر أبدا) أي دائما حال كون ما قبيل الآخر كائنا (من) الفعل المضارع المعلوم (الذي على) أحرف (ثلاثة) متعلق بـــ (عدا) بمعنى تعدى وجاوز وارتفع صلة الذي سواء كان رباعيا نحو يدحرج ويكرم بكسر الراء فيهما أو خماسيا نحو ينقطع بكسر الطاء أو سداسيا نحو يستخرج بكسر الراء، ثم استثنى من الذي على ثلاثة عدا فقال: وهذا (فيما) أي كل فعل زاد حروفه على ثلاثة (عدا) أي سوى (ما) أي فعل أو الفعل الذي (جاء) أي ورد في كلام العرب حال كونه (من) باب (تفعلا) بفتحات مضاعف العين من الخماسي المزيد على الثلاثي فيفتح ما قبل آخره نحو يتعلم وأتكلم ونتفهم وتتردد بفتح ما قبل آخر الجميع وشبه بما جاء من تفعل في فتح ما قبل آخر مدخلا الكاف على المشبه.

فقال: (كـــ) المضارع المعلوم (الآتي) اسم فاعل أتى أي الوارد (من) باب (تفاعل) من الخماسي المزيد على الثلاثي أيضا فيفتح ما قبل آخره نحو يتعاظم (أو) من باب (تفعللا) من الخماسي المزيد على الرباعي نحو يتدحرج ويتدربج فيكون الفارق في هذه الأبواب الثلاثة بين المعلوم والمجهول فتح حرف المضارعة في الرباعي، وكسر ما قبل لام الفعل وفي غيرها [1] فتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر.

(وإن) كانـــت حـــروف نأتي حالة (بـــ) مضارع (مجهول) فاعله فحذف وأنـــيب عـــنه غـــيره (فضمها) أي حروف نأتي من إضافة المصدر لمفعوله مبتدأ خـــبره جملـــة (لـــزم) مـــاض معلوم فاعله ضمير الضم وشبه بضم حروف نأتي بمجهول في اللزوم مدخلا الكاف على المشبه فقال: (كفتح) بسكون المثناة فوق مصدر فتح بفتحها مضاف لمفعول حرف (سابق) بكسر الموحدة اسم فاعل سبق

(١) ما خلا الفعل الرباعي تفتح فيه أحرف المضارعة ويكسر ما قبل آخره.

مضاف لمفعوله الحرف (الذي به) متعلق (اختتم) بضم المثناة الفوقية الأولى وكسر الثانية ماض مجهول نائبه ضمير مجهول ولم يبرزه مع عوده على غير الموصول لأمن اللبس إما على مذهب الكوفيين على عموم الخلاف الفعل والوصف وإما اتفاقا على اختصاصه بالثاني، والمعنى أن المضارع المجهول يضم أوله الذي هو من حروف نأتي ويفتح ما قبل آخره وجوبا فيهما وما بينهما يبقى على حالته في المعلوم نحو ينصر بضم الياء وسكون النون الذي هو ساكن في المعلوم وفتح الصاد من الثلاثي المجرد ونحو يدحرج بضم الياء وسكون الحاء الذي هو ساكن في المعلوم وفتح الراء من الرباعي المجرد ونحو يكرم بضم الياء وسكون الكاف الذي هو ساكن في المعلوم وفتح الراء من الرباعي المزيد الثلاثي، وكذا في الخماسي والسداسي مطلقا.

(و) حرف (آخر) على وزن فاعل خلاف الأول مبتدأ لمسوغ نعته بقوله كائن (له) أي لمضارع مطلقا سواء كان معلوما أو مجهولا خبره كائن (بمقتضى) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة اسم مفعول اقتضاه وإضافته إلى (العمل) بفتح الميم مصدر عمل بكسرها للبيان وبين العلم بقوله حال كونه (من رفع) بالتجرد من الناصب والجازم على الصحيح.

وقيل: بحرف المضارعة، وقيل بمضارعته اسم الفاعل.

(أو نصب) بأن بفتح الهمز وسكون النون المصدرية نحو يعجبني أن تنصر، ولن للنفي في المستقبل نحو لن تذهب، وكي المصدرية نحو جئتك كي تكرمني وإذاً جوابًا للقول وجزاء للفعل نحو إذًا أكرمك جوابا لمن قال آتيك فنواصبه أربعة.

(كذا) المذكور من الرفع والنصب في الكون من العمل خبر مقدم والمبتدأ (جزم) والمسوغ تقدم الخبر المختص ونعته بجملة (حصل) الجزم بلم لنفي الماضي نحو لم ينصر، ولما لنفي الماضي [1] أيضا لكن مع توقع أي طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب نحو لما يركب، وإن بكسر فسكون في الشرط والجزاء نحو إن

---

(١) تستخدم لم لنفي الماضي مع عدم توقع وقوع الفعل في المستقبل بخلاف لما التي تستخدم لنفي الماضي مع توقع وقوع الفعل في المستقبل.

تدخل أدخل، ولا في النهي نحو لا تعلم، ولام الأمر نحو ليضرب والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم أخذ في بيان أبنية الأمر والنهي فقال:

أمر ونهي إن به لاما تصل أو لا وسكن إن يصح كلتمل

والآخر احذف إن يعل كالنون في أمثلة ونون نسوة تفي

وبدأه احذف يك أمر حاضر وهمزًا إن سكن تال صير

أو أبق إن محركا ثم التزم بناءه مثل مضارع جزم

(أمر) بفتح الهمز وسكون الميم أصله مصدر أمر بفتحات ضد نهى ثم نقل عرفًا للصيغة الدالة على ذلك خبر لمحذوف أي هو أي المضارع أمر أي يسمى بذلك بشرطه الآتي.

(ونهي) بفتح النون وسكون الهاء أصله مصدر نهى ضد أمر ثم سمي به الصيغة الدالة على ذلك عطف على أمر بالواو التي بمعنى أو أي يسمى المضارع أيضا نهيًا (إن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط (به) أي المضارع متعلق بتصل (لامًا) مفعول (تصل) مضارع وصل فأصله توصل حذفت منه الواو حملاً على حذفها من يصل لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة طردًا للباب على وتيرة واحدة.

وهذا راجع لأمر وجواب إن محذوف دليله هو أمر المتقدم، والمعنى أن المضارع إن دخلت عليه لام الأمر واتصلت به فإنه يصير أمرًا للغائب نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧] (أو) اتصل به (لا) أي هذا الفظ الدال على النهي فهو عطف على لاما وراجع لنهي.

والمعنى أن المضارع[1] إذا دخلت عليه لا الناهية فإنه يكون نهيًا للغائب والحاضر.

(وسكن): بفتح السين المهملة وشد الكاف أمر من التسكين مفعوله محذوف أي آخر المضارع لجزمه بلام الأمر أو لا الناهية (إن) بكسر الهمزة

(١) أدوات جزم الفعل المضارع تتمثل في: (لم، لما، لا الناهية، لام الأمر).

وسكون النون حرف شرط (يصح) آخر المضارع أي يكون حرفا صحيحا ليس ألفًا ولا ياء ولا واوا وجواب إن محذوف لدليل سكن .

وذلك (كـــ) قولك (لتمل) أصله تميل مضارع مال فلما جزمته لام الأمر التقى فيه ساكنان فحذفت الياء تخلصًا من التقائهما وينبغي ضبطه بالمثناة التحتية لأن لام الأمر لا تدخل على فعل الواحد المعلوم ولا مثناه ولا جمعه لغلبة استعماله وتدخل في المجهول لقلة استعماله كما في المطلوب.

وفي الأشموني على الخلاصة وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم يعني المبدوء بالنون وبالهمز مبنيين للفاعل جائز في السعة لكنه قليل ومنه:

قوموا فلأصل لكم، ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ﴾ [العنكبوت: ١٢] وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبي وأنس ﴿ فَبِذَٰلِكَ فلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] وقوله عليه الصلاة والسلام: «**لتأخذوا مصافكم**».

والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر اهـــ.

(و) الحرف (الآخر) بكسر الخاء المعجمة بمعنى الأخير من المضارع الذي اتصلت به لام الأمر أو لا الناهية مفعول (احذف) عند حذف حركته المقدرة لأجل اتصال ما ذكر به.

(إن يعل) بضم الياء المثناة التحتية وفتح العين المهملة وسكون اللام للوزن وأصلها مشددة أصله يعلل نقلت حركة اللام الأولى للعين الساكنة وأدغمت في اللام الثانية مضارع مجهول نائبه ضمير الآخر أي يكن حرف علة أي علامة الجزم في الناقص سقوط لام الفعل لأن حرف العلة ضعيف لا يحتمل الإعراب بالحركات سوى النصب فحذفه بالجازم علامة له نحو ليغز ولا يغز في الواوي ونحو لترم ولا يرم في الغائب ولا ترم في الغائبة ولا تغز ولا ترم في الحاضر وشبه بالآخر في الحذف بلام الأمر ولا الناهية نون الأمثلة الخمسة [1] مدخلاً للكاف على

---

(١) يجزم الفعل المضارع بالسكون إذا كان صحيح الآخر، ويجزم بحذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء أو الألف، ويجزم بحذف النون إذا كان من الأمثلة الخمسة.

المشبه فقال:

(كالنون) الكائنة (في أمثلة) خمسة في حالة الرفع فإنها تحذف بلام الأمر ولا الناهية وهي كل فعل أسند إلى واو جمع أو ألف اثنين مبدوءين بالمثناة التحتية أو الفوقية أو ياء المخاطبة ولا يبدأ إلا بالفوقية نحو لينصروا ولا ينصروا في معلوم الغائبين أصله ينصرون ونحو لا تنصروا في معلوم أو مجهول المخاطبين ولتنصروا في مجهولهم ولا تدخل لام الأمر في معلومه في الكثير كما تقدم ونحو لينصرا ولا ينصرا في الغائبين ولا تنصرا في المخاطبين معلوما ومجهولا ولتنصرا فيهما مجهولا لا معلوما إلا قليلا ونحو لا تنصري في المخاطبة مطلقا، ولتنصري فيها مجهولا لا معلوما إلا قليلا.

وأصل هذه الأمثلة كلها بالنون فلما دخل الجازم حذفت وأمثلة بفتح الهمزة وسكون الميم، وكسر المثلثة جمع مثال.

في المصباح: وقد استعمل الناس المثال بمعنى الوصف والصورة فقالوا: مثاله كذا أي وصفه وصورته والجمع أمثلة انتهى.

وإنما سميت بذلك لأن الصيغ الخمسة التي تذكر صورة الجزئيات لا تنحصر (ونون) جمع (نسوة) بكسر النون أفصح من ضمها اسم لجماعات الإناث كالنساء والنسوان من إضافة الدال للمدلول مبتدأ خبره جملة.

(تفي) بفتح المثناة الفوقية وكسر الفاء مضارع وفى بمعنى تم وكمل أصله توفى حذفت الواو في المبدوء بالياء لوقوعها بين العدوتين وحمل غيره عليه طردا للباب على وتيرة واحدة وفاعله ضمير نون نسوة وصلته محذوفة أي مع لام الأمر ولا الناهية والمعنى أن نون النسوة تثبت مع الجازم فليست كنون الأمثلة [1] نحو ليضربن ولا يضربن في الغائبات ولا تضربن في الحاضرات. في المصباح وفي الشيء بنفسه يفي إذا تم فهو وافٍ انتهى.

---

(١) الأمثلة الخمسة هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وهي (يفعلون، تفعلون، تفعلين، يفعلان، تفعلان).

تنبيهات

الأول: الناصب يسقط به كل ما سقط بالجازم سوى حرف العلة وإنما حمل الناصب على الجازم لوجوده في القرآن العزيز نحو ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤].

الثاني: لم تحذف نون النسوة لجازم ولا ناصب لأنها ليست إعرابا بل ضمير كواو جمع المذكر بخلاف نون الأمثلة فإنها إعراب ورفع لا ضمير فحذفها الجازم والناصب.

(وبدأه) أي حرفا مبدوءا به المضارع مفعول (احذف يك) مضارع كان مجزوم بسكون النون المحذوف للتخفيف في جواب احذف واسمه ضمير المضارع وخبره.

(أمر) مفرد مذكر (حاضر): بكسر الضاد المعجمة اسم فاعل حضر ضد غاب (وهمزا) مفعول ثان لصير الآتي (إن) بنقل حركة همزته إلى تنوين همزا وإسقاطها للوزن وسكون النون حرف شرط (سكن) حرف (تال) بالمثناة الفوقية منونا اسم فاعل تلا بمعنى تبع أصله تالي فحذفت الضمة للنقل والياء للساكنين فاعل سكن وصلته محذوفة أي لبدئه.

(صير) بفتح الصاد المهملة وشد المثناة تحت مكسورة أمر من التصيير مفعوله الأول محذوف أي بدءه لتعذر أو تعسر الابتداء بالساكن أو لأنها عوض من حرف المضارعة فوضعت موضعه عند البعض نحو اضرب وحذفت منه فاء الجزاء أيضا للضرورة لأنه جواب إن سكن تال ولا يصلح شرطا (أو أبق) مفعوله محذوف والتقدير أو أبقه أي تالي البدء الذي حذفته بقطع الهمزة أمر من أبقى صلته محذوفة أي على حاله والجملة دليل جواب (إن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط فعله كان محذوفة مع اسمها والأصل إن كان التالي (محركا): بضم الميم وفتح الحاء المهملة والراء مشددة اسم مفعول حرك المثقل.

(ثم) بعد حذفك بدء المضارع والإتيان في موضعه بهمز الوصل إن سكن تاليه أو إبقاء التالي على حاله والابتداء به إن كان محركا (التزم) أيها الصانع أمر

من الالتزام ومفعول التزم (بناءه) أي الأمر على السكون إن صح آخره وعلى الحذف إن اعتل حال كونه (مثل) بكسر الميم وسكون المثلثة أي شبه فعل (مضارع) وجملة (جزم) بضم الجيم وكسر الزاي ماض مجهول نائبه ضمير مضارع نعته أي مجزوم نحو عد ودحرج.

والمعنى أن كيفية صوغ بناء الأمر للحاضر أن تحذف من المضارع حرف المضارعة الذي هو أحد أحرف نأتي ثم تنظر لثانيه فإن وجدته ساكنا فات في محل حرف المضارعة الذي حذفته همز الوصل لتعسر ابتدائك بالساكن نحو اضرب وإن وجدته محركا فأبقه على حاله وابتدئ به وعلى كل من الحالين سكن آخره نحو عد ونحو دحرج والله سبحانه وتعالى أعلم [١].

وأخذ في أبنية اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فقال:

كفاعل جئ باسم فاعل كما يجاء من علم أو من عزما

وماض إن بضم عين استقر كضخم أو ظريف إلا ما نذر

وإن بكسر لازما جا كالفعل والأفعل الفعلان واحفظ ما نقل

(كفاعل) بكسر العين المهملة والكاف الجارة له اسم بمعنى مثل أو حرف تشبيه متعلقة بمحذوف وعلى كل فهو حال من اسم فاعل الآتي.

(جئ): بكسر الجيم وسكون الهمز أمر حاضر من جاء أي ائت وانطق (باسم فاعل) أي اسم دال على ذات مبهمة قام بها حدث معين إن كان الماضي ثلاثيا مجردا متعديا سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو لازما مفتوحا وذلك (كما) أي اسم الفاعل الذي (يجاء) بضم أوله مضارع مجهول من جاء ونائبه ضمير ما مستتر من باب الحذف والإيصال والأصل يجاء به فحذفت الباء ووصل الضمير بعامله فاستتر فيه وصلة يجاء.

(من علم) بفتح العين المهملة وكسر اللام متعد اسم فاعله عالم على وزن فاعل (أو من عزما) بفتح العين المهملة والزاي متعد ولازم أيضا اسم فاعله عازم

(١) هذه طريقة صوغ الأمر من المضارع.

بوزن فاعل.

في المصباح عزم على الشيء وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله وعزم عزيمة وعزمة اجتهد وجد في أمره اهـــ.

وطريق أخذه أن تحذف علامة الاستقبال من يعلم فتزيد الألف لخفتها بالنسبة إلى غيرها من حروف الزوائد عوضًا عن الياء المحذوفة بين الفاء والعين وإن كان الأصل أن تزيد العوض مقام المعوض وهو الأول لوجود مانع يمنع عن ذلك، لأنها لو زيدت في الأول يصير مشابها بالمتكلم وماضي الأفعال، فزيدت في مكان أقرب إليه لأداء حق ما وجب لإمكانه و لم تزد فيما بين العين واللام ولا في الآخر لدفع الالتباس أيضا لأن الآخر يلتبس بالتثنية وفيما بين العين واللام يصير مشابهًا مبالغة لأن الإعجام كثيرا ما يترك.

(و) فعل (ماض) أصله ماضي حذفت الضمة للثقل والياء للساكنين مبتدأ خبره جملة (إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط (بضم عين) من إضافة المصدر لمفعوله متعلق بـــ(استقر) للماضي شرط إن فهو أي اسم فاعله (كضخم) بفتح الضاد وسكون الخاء المعجمتين على وزن فعل اسم فاعل ضخم كعظم وزنا، ومعنى جمعه ضخام بكسر الضاد كسهم وسهام، فالظرف خبر محذوف والجملة جواب الشرط.

(أو) كـــ (ظريف) بفتح الظاء المعجمه وكسر الراء وسكون المثناة تحت آخره فاء على وزن فعيل اسم فاعل ظرف بضم الراء.

في المصباح الظرف وزان فلس البراعة وذكاء القلب وظرف بالضم ظرافة فهو ظريف.

قال ابن القوطية ظرف الغلام والجارية وهو وصف لهما لا للشيوخ وبعضهم يقول: المراد الوصف بالحسن والأدب وبعضهم يقول الكيس فيعم الشباب والشيوخ اهـــ.

وفي القاموس الظرف الوعاء والكياسة ثم قال والظرف إنما هو في اللسان أو هو حسن الوجه والهيئة أو يكون في الوجه واللسان أو البراعة وذكاء القلب أو الحذق أو

لا يوصف به إلا الفتيان الأزوال أو الفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة اهـ.

والمعنى إن كان الماضي مضموم العين فاسم فاعله إما على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وإما على وزن فعيل (إلا ما) أي للماضي مضموم العين الذي (ندر)[١] : مجيء اسم فاعله على غير فعل وفعيل كقولهم طهُر فهو طاهر ونعُم فهو ناعم وفرُه فهو فاره وحرُش فهو أحرش وخطب فهو أخطب وبطُل فهو أبطل وحسُن فهو أحسن ونحو جبُن فهو جبان وشجُع فهو شجاع، ونحو غمُر فهو غمر بضم فسكون ونحو وضوء فهو وضاء ونحو حصرت فهي حصور ونحو خشن فهو خشن بفتح فكسر بضم عين الماضي في الجميع.

تنبيهات

الأول: يحتمل أن الاستثناء راجع لباب علم وعزم أيضا فمما ندر من فعل مفتوح العين شاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وطاب فهو طيب وعف فهو عفيف وحرص فهو حريص وسحل فهو مسحل فى وزن مكرم ومن مكسورها ملك فهو ملك وجيء أيضا من مفتوحها وشيب فهو أشيب وشنب فهو شنيب وأشنب.

الثاني: جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلا [٢] كضارب وقائم فإنه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وساخط الدار فهو صفة مشبهة أيضا.

الثالث: الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أن اسم الفاعل اسم اشتق من المصدر لمن قام به الحدث على وجه الحدوث، والصفة المشبهة ما اشتق منه لمن قام به على معنى الثبوت فلا تشتق إلا من لازم واسم الفاعل يشتق من اللازم والمتعدي (وإن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط فعله كان محذوفة مع اسمها أي وإن كان الماضي متلبسا (بكسر) للعين متعلق بمحذوف خبر كان حال

(١) أي: شَذّ.

(٢) صفة فاعل تكون اسم فاعل إلا إذا أضيفت إلى مرفوعها فتكون صفة مشبهة.

كون الماضي (لازما) بكسر الزاي اسم فاعل لزم (جا)ء اسم فاعله حال كونه (كالفعل) بفتح الفاء وكسر العين نحو زمن فهو زمن وأشر فهو أشر وبطر فهو بطر وفرح فهو فرح وهذا الوزن مشترك بين المصدر والفاعل.

(و) جاء أيضا كـ(الأفعل) نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر وجاء أيضا كـ(الفعلان) بفتح الفاء وسكون العين نحو عطش فهو عطشان وصدي فهو صديان وروي فهو ريان فهذه ثلاثة أوزان لاسم فاعل مكسور العين اللازم وبقي وزن رابع وهو فعيل نحو مرض فهو مريض.

وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر (واحفظ) أيها الواقف على هذه المنظومة (ما) أي أبنية اسم فاعل المجرد الثلاثي الذي (نقل) ضم النون وكسر القاف ماض مجهول نائبه ضمير ما وصلته محذوفة أي عن العرب مخالفا لما تقدم بيانه ولا تقس عليه لخروجه عن القياس نحو سلم فهو سالم.

تنبيهات

الأول: قوله وإن بكسر إلخ عديل قوله: إن بضم إلخ، وجاء كالفعل إلخ جواب إن.

الثاني: إنما اعتبر في ذلك عين الماضي دون المضارع لأن الماضي أصل المضارع واعتبار الأصل أولى، وإنما اعتبرت العين دون الفاء واللام لأن اختلاف صيغ اسم الفاعل لاختلافها لا لاختلافهما بالاستقراء.

الثالث: الأوزان الأربعة المتقدمة لاسم فاعل فعل المكسور اللازم التي هي فعل وأفعل وفعلان وفعيل أوزان للصفة المشبهة أيضا ويزاد عليها أوزان منها فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو شكِس وفُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو شغل وفعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ذبح.

وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو فسق وفعل بضم الفاء والعين نحو جنب وفعل بفتحهما أو كسرهما نحو حسن وخشن، وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو طلب وفعال نحو جار وهذا الوزن يصلح للمصدر، نحو ذهاب وفعال

نحو شجاع يصلح للمصدر أيضا نحو سؤال والله أعلم.

وأخذ في بيان أبنية اسم المفعول فقال:

بـــوزن مفعـــول كـــذا فعـــيل جـــاء اســـم مفعـــول كـــذا قتـــيل

(بوزن) لفظ (مفعول) متعلق بمحذوف حال من اسم مفعول الآتي (كذا) أي مفعول في مجيء اسم المفعول على وزنه خبر (فعيل، جاء اسم مفعول) أي اسم اشتق من المصدر للدلالة على حدث معين وقع على ذات مبهمة (كذا) أي فعيل أي مما جاء على وزنه.

(قتيل) اسم مفعول قتل ومثال ما جاء على مفعول مقتول، والمعنى أن اسم مفعول الثلاثي المجرد جاء على وزنين مفعول وفعيل سواء كان عين ماضيه مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وطريق صوغه أن تحذف حرف المضارعة من يفعل وتأتي في موضعه بميم مفتوح ثم تضم العين وتشبع ضمها [1] لانعدام مفعل فتتولد الواو، ويصير مفعول ووزن فعيل مشترك بين الفاعل والمفعول.

والفرق بينهما أنه إن كان بمعنى مفعول استوى فيه المذكر والمؤنث ولو ذكر بغير موصوف نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل ونحو مررت بجريح وجريح والفرق بين المذكر والمؤنث إنما يعلم من الموصوف، وإن كان بمعنى فاعل فرق بينهما مطلقًا نحو مررت برجل كريم وامرأة كريمة ونحو مررت بكريم وكريمة [2].

وقد ذكر الفاعل والمفعول من المزيد على الثلاثي في مبحث المصدر الميمي أول الباب، والله أعلم بالصواب.

وأخذ في بيان أبنية المبالغة فقال:

لكثـــرة فعـــال أو فعـــول فعـــل أو مفعـــال أو فعـــيل

(لـــ) لدلالة على (كثرة) بفتح الكاف وسكون المثلثة مصدر كثر ضد قل

---

(١) هذه هي طريقة صوغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي.

(٢) يشير هنا إلى أن وزن فعيل إذا كان بمعنى مفعول استوى فيه المذكر والمؤنث فنقول رجل قتيل وامرأة قتيل، أما إذا كان بمعنى فاعل فتؤنث فيه الصفة فنقول رجل كريم وامرأة كريمة.

خبر (فعال) بفتح الفاء والعين مشددا نحو فتاح ووهاب لكثير الفتح والهبة (أو فعول) بفتح الفاء نحو شكور ورءوف لكثير الشكر والرأفة وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما أنه إذا كان بمعنى فاعل يفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالموصوف إذا ذكر وإلا فلا ولا تدخله الهاء في المؤنث نحو مررت برجل شكور وامرأة شكور بذكر الموصوف ونحو مررت بشكور وشكور بدونه.

فالفارق بينهما الموصوف فقط وإذا كان بمعنى المفعول يفرق بينهما سواء ذكر الموصوف أو لا لأن التاء تدخل مؤنثه نحو مررت بناقة حلوبة وبجمل غير حلوب بالموصوف ونحو مررت بحلوبة وغير حلوب بدونه فالفارق بينهما الموصوف والهاء أو (فعل) بفتح الفاء وكسر العين نحو حذر لكثير الحذر أو ضمها نحو غفل لكثير الغفلة أو بفتح الفاء وضم العين نحو يقظ لكثير اليقظة، وقد اقتصر في أصله على الأخيرين وذكر في المطلوب أن الأول منهما مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة.

والأول اقتصر عليه في الخلاصة (أو مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء نحو مدرار لكثير الدر وهو المطر الضعيف القطرات ومسقام لكثير السقم وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآله نحو مفتاح (أو فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وسكون المثناة التحتية نحو صدِّيق لكثير الصدق وعليم لكثير العلم وضبطه في المطلوب بكسر الفاء والعين مشددا نحو صدِّيق وفسِّيق وزاد في الأصل مفعيل بكسر الميم، وسكون الفاء وكسر العين نحو مكثير ومعطير لكثير الكلام والعطر وفعلة بضم الفاء وفتح العين نحو ضحكة لكثير الضحك فإن سكنت العين صار بمعنى المفعول ولعنة بضم اللام وفتح العين مشترك بين مبالغة الفاعل والمفعول كما في شرح المراح خلافا للأصل حيث جعله كضحكة أفاده المطلوب قال فيه:

واعلم أن قوله أوزان المبالغة جهول إلخ تساهل لأنه يلزم منه حصر أوزانها في هذه الأوزان وليس كذلك لأن أوزانها ترتقي إلى خمسة عشر وجها منها طوال لكثرة الطول على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين.

وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل وجمع تكسيره نحو نصار ومنها كبار وعجاب لكثرة الكبر والعجب على وزن فعال بضم الفاء وفتح العين مع التخفيف ومنها مجزم لكثرة الجزم، وهو القطع على وزن مفعل بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين ومنها علامة ونسابة لكثرة العلم والنسبة على وزن فعالة بفتح الفاء والعين مشددا.

ومنها راوية لكثرة الرواية على وزن فاعلة بكسر العين ومنها مخدامة لكثرة الخدمة على وزن مفعالة بكسر الميم ومنها فروقة لكثرة الفراق على وزن فعولة بفتح الفاء فالأولى أن يقول: ومن أوزان المبالغة جهول إلخ وسوى بين المذكر والمؤنث في ثمانية من هذه الأوزان:

أحدها: علامة ونحوه.

وثانيها: راوية ونحوه.

وثالثها: فروقة ونحوه.

ورابعها: ضحكة ونحوه.

وخامسها: ضحكة بسكون العين.

وسادسها: مخدامة ونحوه.

وسابعها: مسقام ونحوه.

وثامنها: معطير ونحوه.

وأما قولهم: مسكينة فمحمول على فقيرة، كما قالوا: هي عدوة الله وإن لم تدخل الهاء في الفعول الذي للفاعل حملا على صديقة وهو نقيضه، والله أعلم.

فصل: في أصل الوضع

مصدر بمعنى القطع في اللغة يقال: فصلت بين الشيئين إذا فرقت بينهما، وفي الاصطلاح: بمعنى التفريق بين الحكمين أي بين أحدهما. وشرع في بيان الآخر سواء كانا في شيء واحد أو في شيئين، وسواء كانا متباينين أو متساويين، وسواء كانا إجماليين أو أحدهما إجماليا والآخر تفصيليا وهو هنا بمعنى اسم الفاعل أي الفاصل قد وقع بين حكمين أحدهما إجمالي، والثاني تفصيلي.

ويدل على ذلك سياق الكلام (في) بيان (تصريف) اللفظ (الصحيح) ماضيا أو مضارعا أو أمرا أو نهيا أو اسم فاعل أو اسم مفعول والمراد به مقابل المعتل والمضاعف والمهموز قدم تصريف الصحيح على تصريف مقابلاته لأنه أصل وهي ليست بأصل:

وماض أو مضارع تصرفا لأوجه كالأمر والنهي اعرفا

ثلاثة لغائب كالغائبة كذا مخاطب وكالمخاطبة

ومتكلم له اثنان هما في غير أمر ثم نهي علما

(و) فعل (ماض) معلوم أو مجهول (أو) بمعنى الواو فعل (مضارع) معلوم أو مجهول (تصرفا) أي الماضي والمضارع والجملة خبر عنهما أي يتنوع كل منهما (لأوجه) بفتح الهمزة وسكون الواو وضم الجيم جمع وجه، وهو من صيغ القلة إلا أن المراد به مدلول جمع الكثرة وهي أربعة عشر وجها للماضي.

وكذلك للمضارع وشبه الأمر والنهي بالماضي والمضارع في التصرف للأربعة عشر وجها مدخلا الكاف على المشبه فقال (كالأمر) فيتصرف لأربعة عشر (والنهي) فيتصرف لأربعة عشر أيضا وكمَّل البيت بالحث على المعرفة بقوله (اعرفا) وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة وحذف المعمول يؤذن بالعموم أي كل ما يمكنك معرفته ويحتمل بقرينة المقام تخصيصه بتصاريف الأربعة.

ثم أخذ في تفصيل الأوجه التي يتصرف إليها الماضي وما بعده فقال (ثلاثة) من الأوجه التي يتصرف لها الماضي والمضارع والأمر والنهي كائنة (لـ) فاعل (غائب) اسم فاعل غاب لأنه إما مفرد أو مثنى أو جمع نحو ضرب ضربا ضربوا في الماضي معلوما ومجهولا ونحو يضرب يضربان يضربون في المضارع معلوما ومجهولا ونحو ليضرب ليضربا ليضربوا في الأمر معلوما ومجهولا ونحو لا يضرب لا يضربا لا يضربوا في النهي معلوما ومجهولا وشبه الفاعلة الغائبة بالغائب في أن لكلٍ ثلاثة أوجه من الماضي والمضارع والأمر والنهي مدخلا الكاف على المشبه فقال: (كـ) الفاعلة المؤنثة (الغائبة) لأنها إما مفردة أو مثناة أو مجموعة نحو ضربت ضربتا ضربن في الماضي معلوما ومجهولا.

ونحو: تضرب تضربان تضربن في المضارع معلوما ومجهولا ونحو لتضرب لتضربا لتضربن في الأمر معلوما ومجهولا ونحو لا تضرب لا تضربا لا تضربن في النهي معلوما ومجهولا (كذا) الذي ذكر من الغائب والغائبة في أن كلاًّ له ثلاثة أوجه من الأنواع الأربعة خبر فاعل (مخاطب) مذكر لأنه إما واحد أو اثنان أو جمع بفتح الطاء المهملة اسم مفعول خاطب نحو ضربت ضربتما ضربتم في الماضي معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربون في المضارع معلوما ومجهولا ونحو اضرب اضربا اضربوا في الأمر معلوما ومجهولا باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضرب لتضربا لتضربوا ونحو لا تضرب لا تضربا لا تضربوا في النهي معلوما ومجهولا.

(وكـــ) الفاعلة (المخاطبة) للمؤنثة فلها ثلاثة أوجه من كل لأنها واحدة أو اثنتان أو جمع نحو ضربت ضربتما ضربتن في الماضي معلوما ومجهولا ونحو تضربين وتضربان وتضربن في المضارع معلوما ومجهولا ونحو اضربي اضربا اضربن في الأمر معلوما وباللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضربي لتضربا لتضربن مجهولا ونحو لا تضربي لا تضربا لا تضربن في النهي معلوما فهذه اثنا عشر وجها من ضرب ثلاثة في أربعة.

(و) فاعل (متكلم) بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل تكلم (له) أي المتكلم خبر (اثنان) من الأوجه لأنه إما وحده أو معه غيره والجملة خبر متكلم (هما) أي الوجهان الثابتان للمتكلم كائنان (في غير أمر ثم نهي علما) أي الأمر والنهي بضم العين المهملة وكسر اللام ماض مجهول نائبه الألف والجملة صفة أمر ونهي وغير الأمر والنهي المعلومين صادق بالماضي معلوما ومجهولا نحو ضربت ضربنا وبالمضارع معلوما ومجهولا نحو أضرب نضرب وبالأمر والنهي مجهولين نحو لأضرب لنضرب ونحو لا أضرب ولا نضرب وإنما لم يفرق بين المذكر والمؤنث في المتكلم ولم يعط كل واحد في مذكره ومؤنثه ثلاثة أوجه من المفرد والمثنى والجمع كما أعطيت هذه الأوجه لغيره وإن اقتضى العقل ذلك لأن المتكلم يرى في أكثر الأحوال أنه مذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع أو يعلم بالصوت أنه مذكر

أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع فلم يحتج إلى ذلك ، وأما كون صوت مذكر كصوت مؤنث أو بالعكس فنادر والأحكام لا تبنى على النوادر وإنما لم يثبت للمتكلم الوجهان في الأمر والنهي المعلومين بحيث يقال في الأمر معلوما اضرب نضرب بعد حذف حرف المضارعة لالتباس الأول بأمر المخاطب ومضارع المتكلم وحده الموقوف عليه والثاني بمضارع المتكلم مع غيره كذلك أو يقال فيه لأضرب ولنضرب باللام مع بقاء حرف المضارعة مفتوحا لعدم وجوده بالاستقراء وفي النهي معلوما لا أضرب ولا نضرب بفتح الهمزة والنون لعدم وجوده بالاستقراء والله أعلم.

تنبيه

يحتمل أيضا أن يكون ثلاثة مفعول اعرف ويحتمل أن يكون مبتدأ خبره ما بعده ويحتمل أنه بدل من أوجه، والله أعلم.

وأخذ في تصريف اسم الفاعل فقال:

لعشرة يصرف اسم الفاعل — فعلة وفاعلين فاعل

وفاعلين فعل فعال — وفيهما اضمم فا وشد التالي

فاعلة فاعلتين فاعلا — ت وفواعل كما قد نقلا

(لعشرة) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة للوزن مميزه محذوف أي أوجه متعلق بـ (يصرف) بضم المثناة التحتية وفتح الصاد المهملة والراء مشددة مضارع مجهول نائبه (اسم الفاعل) وأخذ في سرد العشرة فقال (فعلة) بفتحات مخففا جمع تكسير لفاعل المذكر نحو نصرة وكتبة وجهلة وفسقة (وفاعلين) بفتح اللام مثنى فاعل المذكر نحو ناصرين و(فاعل) للمفرد المذكر نحو ناصر (وفاعلين) بكسر اللام جمع مذكر سالم نحو ناصرين و(فعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة جمع مذكر مكسر نحو نصر و(فعال) بضم الفاء وشد العين جمع مذكر مكسر أيضا نحو نصار فلجمع المذكر ثلاثة أوجه واحد مصحح والثلاثة مكسرة.

(وفيهما) أي فعل وفعال متعلق بـ (اضمم) أمر من الضم مفعوله (فا) بالقصر (وشد) أمر من الشد أي شدد الحرف (التالي) بكسر اللام اسم فاعل تلا

إذا تبع أي التابع للفاء وهو العين فيهما أيضا و(فاعلة) للمفردة المؤنثة نحو ناصرة و(فاعلتين) لمثنى المؤنث نحو ناصرتين (وفاعلات) جمع مؤنث سالم نحو ناصرات (وفواعل) جمع مؤنث مكسر نحو نواصر فلجمع المؤنث وجهان وجه مصحح ووجه مكسر فقد تمت العشرة.

وكمل البيت بقوله حال كون ما ذكرناه في تصريف اسم الفاعل كائنا (كما) أي التصريف الذي (قد نقلا) بضم النون وكسر القاف ماض مجهول نائبه ضمير ما وألفه إطلاقية وصلته مقدرة أي عن العرب والتغير الاعتباري يكفي في صحة التشبيه كالحاصل هنا باعتبار ذكر هذه التصريفات في هذا النظم وذكرها في غيره أيضا والله أعلم.

وأخذ في بيان تصريف اسم المفعول فقال:

ثم اســـم مفعـــول لـــسبع يـــأتي مفعـــولة وثـــن مفعـــولات

كـــذاك مفعـــول مثـــناة ومفـــ ـــعولـــون ثم جمـــع تكـــسير يضف

(ثم اسم مفعول لسبع) من الأوجه متعلق بـــ(يأتي) بكسر المثناة فوق مضارع أتى فاعله ضمير اسم مفعول والجملة خبره وأخذ في عد السبع فقال مبدلا منه.

(مفعولة) بفتح الميم وسكون الفاء المفردة المؤنثة نحو منصورة (وثن) بفتح المثلثة وشد النون أمر من التثنية مفعوله ضمير محذوف يعود على مفعولة والأصل وثنه.

والمعنى أن الوجه الثاني مفعولتان لمثنى المؤنث نحو منصورتان و(مفعولات) بكسر التاء لأنه معطوف على مفعولة المبدل من سبع المجرور لجمع المؤنث السالم نحو منصورات وآخر الشطر الأول الفاء فهو مداخل ومدرج بفتح الخاء المعجمة والراء.

(كذاك) المذكورة من مفعولة وتثنيته وجمعه في أن كلا يعد من أوجه اسم المفعول خبر (مفعول) للمفرد المذكر و(مثناه) أي مفعول وهو مفعولان وهو مفعولان للمثنى المذكر نحو منصوران (ومفعولون) لجمع المذكر السالم نحو

منصورون فهذه ستة أوجه.

(ثم جمع تكسير) لمفعول وهو مفاعيل نحو مناصير (يضف) بضم المثناة تحت وفتح الضاد المعجمة وسكون الفاء للوقف مضارع مجهول أصله الثاني يضاف فلما سكن آخره للوقف حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

وأصل الأول يضيف بسكون الضاد وفتح الياء فنقل إلى الضاد وقلبت الياء ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب النقل نائبه ضمير جمع تكسير والجملة خبره وصلته مقدرة أي بضم للستة السابقة فتكمل السبعة.

تنبيهان

الأول: إنما قدم تصريف الفاعل على تصريف المفعول لأن وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لأن الفاعل يصاغ من المتعدي واللازم والمفعول لا يصاغ من اللازم إلا بواسطة حرف الجر.

الثاني: إنما انحصر تصريف الفاعل في عشرة والمفعول في سبعة لورود الاستقراء على هذا من غير زيادة ولا نقصان، والله سبحان وتعالى أعلم.

واستطرد بعض أحكام نون التوكيد فقال:

ونـــون توكـــيد بالأمر والنهي صل وذات خـــف مـــع ســـكون لا تصل

(ونون توكيد[1]) من إضافة الدال للمدلول مفعول صل الآتي والتوكيد مصدر وكذا المثقل أي تقوية الطلب (بالأمر) بفتح اللام منقولا إليه من همز أمر المحذوف متعلق بصل الآتي (والنهي صل) بكسر الصاد المهملة وسكون اللام أمر من الوصل أصله أوصل فحذفت منه الواو حملاً على حذفها من مضارعه لوقوعها فيه بين الياء والكسرة في يصل واستغني عن همزة الوصل وسواء كان الأمر والنهي لغائب أو حاضر معلومين أو مجهولين فأمر الغائب المعلوم نحو لينصرن بفتح الياء، وضم الصاد إلى لينصرنان، وكذا مجهوله غير أنه بضم الياء وفتح الصاد وأمر الحاضر

---

(١) الفعل الماضي لا يؤكد بنون التوكيد مطلقاً، وفعل الأمر يجوز توكيده بها لدلالته على الطلب، والفعل المضارع يؤكد بالنون وله في التوكيد بها أحكام ثلاثة.

المعلوم نحو انصرن بضم الهمزة والصاد إلى انصرنان ومجهوله لتنصرن إلى لتنصرنان بضم التاء وفتح الصاد والنهي المعلوم نحو لا ينصرن بفتح الياء وضم الصاد أيضا إلى لا ينصرنان وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد.

ونون التوكيد نوعان: نون مشددة تدخل على جميع الأمر والنهي من المعلوم والمجهول ونون مخففة ذكر ما تدخل عليه منهما بما هو في قوة الاستدراك على الإطلاق السابق فقال (و) نون توكيد (ذات) بالنصب مفعول تصل الآتي أي صاحبة (خف) أي خفة (مع) بسكون العين للوزن وهي لغة قليلة متعلق بتصل مضاف لـــ(سكون) لآخر الأمر والنهي نحو انصرا ولا تنصرا في أمر المثنى ونهيه.

(لا تصل) لأنك إن وصلتها مع السكون لزم التقاء الساكنين على غير حده المغتفر.

والمعنى: أن نون التوكيد الخفيفة يمتنع وصلها بأمر ونهي الاثنين مذكرا ومؤنثا وبأمر ونهي جمع المؤنث لأنها لو وصلت بشيء مما ذكر لزم اجتماع الساكنين في غير حده، ولم يجز حذف أحدهما وهو غير جائز [1] خلافا ليونس، فإنه أجاز وصلها بما ذكر قياسًا على الثقيلة.

والجواب عنه: أن التقاء الساكنين في المثقلة على حده لان الأول لين والثاني مدغم، وفي المخففة ليس كذلك فبقي مما تدخله الخفيفة من الأمر والنهي معلومين كانا أو مجهولين غير التثنية وجمع المؤنث.

أما الأمر المعلوم معها في الغائب نحو لينصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكر لينصرن بضم ما قبلها في جمعه لتنصرن بفتح ما قبلها في المفرد المؤنث.

وفي الحاضر نحو انصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكر ونحو انصرن بضم ما قبلها في جمعه وانصرن بكسر ما قبلها في الواحدة المخاطبة ومجهولهما باللام والياء نحو لينصرن بضم الياء وفتح الصاد إلى لتنصرن بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء.

وأما النهي المعلوم في الغائب معها نحو لينصرن لا ينصرن لا تنصرن بفتح حرف المضارعة في الكل والراء في الأول والثالث وضمها في الثاني وفي الحاضر

---

(١) فاللغة العربية تكره التقاء ساكنين.

نحو لا تنصرَن لا تنصرُن لا تنصرِن بفتح التاء في الكل وفتح الراء في الأول وضمها في الثاني وكسرها في الثالث.

وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد في الكل والمخففة ساكنة في أي موضع دخلت لأنها وضعت ساكنة بالاستقراء والمشددة مفتوحة في أي موضع دخلت للخفة لأن الفتحة خفيفة بالنسبة إلى غيرها والمشددة ثقيلة فأعطيت الفتحة لها ولو أعطي غيرها لزم الثقل على الثقل إلا في التثنية مطلقا وجمع المؤنث فإنها- أي المشددة- مكسورة فيهما أي في التثنية وجمع المؤنث أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا تشبيها بنون التثنية نحو لينصرنان ولتنصرنان ولينصران ولتنصرنان بكسر النون المشددة في الكل للغائب.

وكذا مجهوله منها غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد ونحو انصران وانصرنان للحاضر ومجهوله كمجهول الغائب ونحو لا ينصرنان ولا تنصرنان ولا تنصرنان بكسرها في الكل للنهي.

وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد في الكل وما قبلها مكسور في الواحدة الحاضرة نحو انصرنّ بالثقيلة وانصرنْ بالخفيفة بكسر الراء فيهما مجهولهما لتنصرن ولتنصرن بكسرها فيهما.

هذا في الأمر وأما النهي فنحو لا تنصرن ولا تنصرن ومجهولهما هكذا غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد، وإنما كسر ما قبلها في هذه الأمثلة لتدل الكسرة على أن الياء الضمير محذوف منها لالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل أو لأن بتقدير الفتح يلزم الالتباس بالمفرد المذكر.

وبتقدير الضم يلتبس بالجمع المذكر فكسر ضرورة وما قبلها مضموم في جمع المذكر غائبا كان أو حاضرا أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا نحو لينصرنّ بالثقيلة ولينصرنْ بالخفيفة للغائب بضم الراء فيهما وكذا النهي غير أنه يبدل لفظ اللام بلفظ "لا" فيه.

ونحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة [1] للحاضر بضمها فيهما أيضا ونهيه

---

(١) تختص نون التوكيد الخفيفة بأحكام أربعة: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون =

نحو لا تنصرن بالثقيلة ولا تنصرن بالخفيفة بضمها فيهما أيضا.

وكذا مجهولهما غير أنه بفتح الصاد، وإنما يضم ما قبلها في الجمع لتدل الضمة على أن الواو الضمير محذوفة منها لالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل.

أو لأن بتقدير الكسر يلتبس بالواحدة الحاضرة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر فيضم ضرورة وما قبلها مفتوح في البواقي من المفرد المذكر غائبا كان أو حاضرا أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بفتح الراء فيهما.

وكذا النهي غير أنه يوضع فيه لفظ "لا" موضع اللام نحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بفتح الراء فيهما أيضا ونهيه نحو لا تنصرن بالثقيلة ولا تنصرن بالخفيفة بفتح الراء فيهما أيضا وكذا مجهولهما غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد والمفرد المؤنث الغائب أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا والتثنية مطلقا وجمع المؤنث غائبات كن أو حاضرات معلومتين كانتا أو مجهولتين إذا لم يعتبر وجود ألف التثنية الفاصلة وإن اعتبر كان ما قبلها ساكنا.

وإنما فتح ما قبلها في هذه الأمثلة لأنه مبني على الفتح حيثما دخلا ما لم يتصل بواو الضمير أو تائه أو لأن نون التوكيد كلمة برأسها انضمت إلى كلمة أخرى ومن عادتهم إذا ركبوا كلمة مع أخرى فتحوا آخر الكلمة الأولى كما في خمسة عشر.

وقد ذكر في الأصل هنا أمثلة تركها الناظم اختصارا وأردت ذكرها وإن تكرر بعضها مع ما تقدم تدريبا للمبتدئ.

قال: مثال الماضي من المعلوم نصر نصرا نصروا نصرت نصرتا نصرن نصرت نصرتما نصرتم نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرنا، فهذه أربعة عشر مثالا الثلاثة الأولى للغائب والثلاثة الثانية للغائبة والثالثة

= الإناث لالتقاء الساكنين على غير حدة. أنها لا تقع بعد ألف الاثنين. أنها تحذف إذا وليها ساكن. أنها تعطى حكم التنوين فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذفت ورد ما حذف في الأصل لأجلها.

للمخاطب والرابعة للمخاطبة والمثالان الأخيران للمتكلم فهي على ترتيب الأوجه السابقة وكذا ما يأتي وإنما كتبت الألف في نصرا للفرق بين المفرد والمثنى وإنما كتبت الواو في نصروا لتمييز الجمع عن المفرد والمثنى، وإنما كتب بعدها ألف لتمييز واو الجمع من واو العطف في مثل حضر وتكلم ومن واو المفرد في نحو زيد يدعو ولم يدعو على لغة إثباتها وزيد التاء الساكنة في نصرت للدلالة على تأنيث الفاعل، وهي حرف وليست ضميرًا لثبوتها مع الفاعل في نحو نصرت هند وحركت في نصرتا لالتقاء الساكنين وسكنت راء نصرت ونصرنا ونحوهما فرارا من توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وفتحت تاء المخاطب لأنه مفعول به في المعنى، ولأنها لو سكنت التبس بالمفردة المؤنثة الغائبة ولو كسرت التبس بالمفردة المؤنثة المخاطبة ولو ضمت التبس بنفس المتكلم وزيدت الميم في ضربتما لئلا يلتبس بألف الإشباع وضمت التاء فيه مجانسة للميم لأنهما شفويتان ولأنه فاعل حقه الرفع وزيدت الميم في ضربتم لتمييز الجمع وكسرت التاء في خطاب المؤنث فرارا من اللبس ولم يفرق في التثنية بين مذكر ومؤنث لقلة استعمالها وشددت نون نصرتن لأن أصله نصرتمن فأدغمت الميم في النون لقرب مخرجهما وقيل: أصله نصرتن بالتخفيف فأريد تسكين ما قبل النون حتى يطرد بجميع نونات الإناث ولم يمكن إسكان تاء المخاطبة لسكون الراء قبلها ولا حذفها لأنها علامة فأدخلت نون قبل النون وأدغمت فيها وزيدت التاء في نصرت مضمومة لأنها ضمير الفاعل وزيدت النون في نصرنا لأنه تحت نحن والألف لئلا يلتبس بنصرن قال: ومن المجهول نصر نصرا نصروا إلخ بضم النون وكسر الصاد في الجميع مثال المستقل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران تنصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن أنصر ننصر.

ومن المجهول: ينصر ينصران ينصرون إلخ غير أنه بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وإنما زيدت النون في آخره في التثنية وجمع المذكر علامة للرفع لأن آخر الفعل باتصاله بالضمير صار بمنزلة الوسط والإعراب لا يجري عليه ولا على الضمير لأنه كلمة أخرى ونون الإناث في نحو ينصرن ليست علامة للرفع بل هي

الفاعل ولهذا لم تسقط بما سقط به نون المثنى والجمع.

قال: ومثال الأمر الغائب لينصر، لينصرا، لينصروا، لتنصر، لتنصرا، لينصرن، ومثال الأمر الحاضر انصر، انصرا، انصروا، انصري، انصرا، انصرن، ومن المجهول لينصر، لينصرا، لينصروا، لتنصر، لتنصرا، لينصرن، لتنصر، لتنصرا، لتنصروا، لتنصري، لتنصرا، لتنصرن، لأنصر، لننصر بكسر اللام وضم حرف المضارع وهو الفارق بينه وبين المعلوم.

وإنما أدخلت اللام في المجهول بقلة استعماله وعند ذلك يكون أمر الحاضر معربا مجزوما بالاتفاق كأمر الغائب.

قال: وكذلك النهي من المعلوم أو المجهول إلا أنه زيد في أوله لفظ لا وتقول في نون التوكيد المشددة في أمر الغائب لينصرن، لينصران، لتنصرن، لتنصرن، لتنصران، لينصرنان.

وفي أمر الحاضر: انصرن، انصران، انصرن، انصرن، انصران، انصرنان، وإنما حذفت واو الجمع من لينصرن وانصرن بضم الراء فيهما وياء المخاطبة من انصرن بكسرها لالتقاء الساكنين واكتفي بالضمة دليلا في الأولين لمجانستها الواو وبالكسر في الثالث لمجانستها الياء، وكذلك مجهوله غائبا أو حاضرا إلا أنه باللام وضم حرف المضارعة وفتح الصاد وفي المخففة في أمر الغائب: لينصرن، لتنصرن، لينصرن، بفتح الراء في الواحد المذكر وكسرها في الواحدة الغائبة وضمها في الجمع المذكر وفي المخاطب: انصرن، انصرن، انصرن، بفتح الراء في الواحد المذكر وضمها في جمعه وكسرها في الواحدة المخاطبة.

وكذلك مجهوله غائبا أو حاضرا إلا أنه باللام وضم حرف المضارعة وفتح الصاد وكذلك النهي من المعروف والمجهول مثال الفاعل: ناصر، ناصران، ناصرون، نصار، نصر، بضم النون وفتح الصاد مشددة فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف ناصرة، ناصرتان، ناصرات، نواصر.

مثال المفعول: منصور، منصوران، منصورون، مناصر. بفتح الميم منصورة منصورتان منصورات.

مثال الرباعي المجرد: دحرج، دحرجا، دحرجوا، دحرجت، دحرجتا، دحرجن، دحرجت، دحرجتما، دحرجتم، دحرجت، دحرجتما، دحرجتن، دحرجت، دحرجنا.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم الدال وكسر الراء يدحرج بكسر الراء يدحرجان، يدحرجون، تدحرج، تدحرجان، يدحرجن، تدحرج، تدحرجان، تدحرجون، تدحرجين، تدحرجان، تدحرجن، أدحرج، تدحرج.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء دحرجة بسكون الحاء وفتح الباقي ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء فهو مدحرج، مدحرجان، مدحرجون، مدحرجة، مدحرجتان، مدحرجات بكسر الراء في الكل، وذلك مدحرج مدحرجان، مدحرجون، مدجرجة، مدحرجتان، مدحرجات بفتحات في الكل وأمر الحاضر: دحرج، دحرجا، دحرجوا، دحرجي، دحرجا، دحرجن بفتح الدال وكسر الراء في الكل وأمر الغائب ليدحرج، ليدحرجا، ليدحرجوا، لتدحرج، لتدحرجا، لتدحرجن بكسر الراء في الكل وكذا مجهولة غير أنه بفتح الراء ونهي الحاضر لا تدحرج، لا تدحرجا، لا تدحرجوا، لا تدحرجي، لا تدحرجا، لا تدحرجن. بضم التاء وكسر الراء في الكل.

وكذا نهي غائبه إلا أنه بالياء فيما سوى المفردة المؤنثة وتثنيتها فإنها بالتاء كالحاضر وكذا مجهول غير أنه بفتح الراء، وكذا تصريف الملحقات وهي ستة أبواب من مزيد الثلاثي.

أما تصريف الماضي من الأول فنحو حوقل بفتح الحاء والقاف وسكون الواو حوقلا حوقلوا، حوقلت، حوقلتا، حوقلن، حوقلت، حوقلتما، حوقلتم، حوقلت، حوقلتما، حوقلتن، حوقلت، حوقلنا.

وكذا مجهوله غير أنه بضم الحاء وكسر القاف ويزاد في آخره حرف الجرّ المناسب لما يقتضيه من به وعليه وفيه يتعدى به فيتصور المجهول منه لأنه لا يجيء من الفعل اللازم إلا بذلك، فيقال في تصريفه: حوقل به، حوقل بهما، حوقل بهم، حوقل بها، حوقل بهما، حوقل بهن، حوقل بك، حوقل بكما، حوقل بكم، حوقل

بك، حوقل بكما، حوقل بكن، حوقل بي، حوقل بنا، والمضارع منه:

يحوقل، يحوقلان، يحوقلون، نحوقل، تحوقلان، تحوقلن، تحوقل، تحوقلان، تحوقلون، تحوقلين، تحوقلان، تحوقلن، أحوقل، نحوقل.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح القاف ويزاد بعده حرف الجر والمصدر منه حوقلة، وحيقالا.

والأصل حوقالا بكسر الحاء وسكون الواو قلبت ياء لسكونها إثر كسر واسم فاعله محوقل، محوقلان، محوقلون، محوقلة، محوقلتان، محوقلات بكسر القاف في الكل، واسم مفعوله محوقل به، محوقل بهما، محوقل بهم، محوقل بها، محوقل بهن، بفتح القاف في الكل.

وكذا في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان إلا أنه لا يزاد حرف الجر في آخرها وأمر الحاضر منه: حوقل، حوقلا، حوقلوا، حوقلي، حوقلا، حوقلن. بكسر القاف في الكل وأمر الغائب منه: ليحوقل، ليحوقلا، ليحوقلوا، ليحوقل، لتحوقلا، لتحوقلن، بكسرها في الكل أيضا.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح القاف ويزاد بعده حرف الجر، ونهي الحاضر منه: لا تحوقل لا تحوقلا لا تحوقلوا لا تحوقلي لا تحوقلا لا تحوقلن بكسر القاف في الكل.

وكذا نهي غائبه إلا أنه بالياء فيم سوى المفرد المؤنث وتثنيته فإنهما بالتاء الفوقية وكذا مجهوله غير أنه بفتح القاف ويزاد بعده حرف الجر، وأما تصريف الماضي من الثاني فنحو جهور بفتح الجيم والواو وسكون الهاء جهورا، جهوروا، جهورت، جهورتا، جهورن، جهورت، جهورتما، جهورتم، جهورت، جهورتما، جهورتن، جهورت، جهورنا.

وكذا مجهوله غير أنه بضم الجيم وكسر الواو،والمضارع: يجهور، يجهوران، يجهورون، تجهور، تجهوران، تجهورون، تجهور، تجهوران، تجهورون، تجهورين، تجهوران، تجهورن، أجهور، نجهور بكسر الواو في الكل.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الواو، والمصدر: جهورة، وجهوارا، بفتح الجيم

في الأول وكسرها في الثاني والفاعل: مجهور، مجهوران، مجهورون، مجهورة، مجهورتان، مجهورات، بكسر الواو في الكل.

والمفعول: مجهور، مجهوران، مجهورون، مجهورة، مجهورتان، مجهورات. بفتح الواو في الكل وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان وأمر الحاضر: جهور، جهورا، جهوروا، جهوري، جهورا، جهورن، وأمر الغائب ليجهور، ليجهورا، ليجهوروا، لتجهور، لتجهور، لتجهورن. بكسر الواو فيهن.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الواو ونهي الحاضر: لا تجهور، لا تجهورا، لا تجهوروا، لا تجهوري، لا تجهورا، لا تجهورن، ونهي الغائب: لا يجهور، لا يجهورا، لا يجهوروا، لا تجهور، لا تجهور، لا يجهورن.

وكذا مجهولة غير أنه بفتح الواو وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من الثالث فنحو: بيطر، بيطرا، بيطروا، بيطرت، بيطرتا، بيطرن، بيطرت، بيطرتما، بيطرتم، بيطرت، بيطرتما، بيطرتن، بيطرت، بيطرنا.

وكذا مجهوله غير أنه بضم الياء وكسر الطاء والمضارع: يبيطر، يبيطران، يبيطرون، تبيطر، تبيطران، يبيطرن، تبيطر، تبيطرون، تبيطرين، تبيطران، تبيطرن، أبيطر، نبيطر.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الطاء والمصدر: بيطرة، وبيطارا. بفتح الباء في الأول وكسرها في الثاني والفاعل: مبيطر، مبيطران، مبيطرون، مبيطرة، مبيطرتان، مبيطرات. بكسر الطاء في الكل والمفعول كذلك غير أنه بفتح الطاء وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان وأمر الحاضر: بيطر، بيطرا، بيطروا، بيطري، بيطرا، بيطرن.

وأمر الغائب ليبيطر، ليبيطرا، ليبيطروا، لتبيطر، لتبيطرا، ليبيطرن، بكسر الطاء في الكل.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الطاء، ونهي الحاضر: لا تبيطر، لا تبيطرا، لا تبيطروا، لا تبيطري، لا تبيطرا، لا تبيطرن، بكسر الطاء في الكل ونهي الغائب كذلك غير أنه بالياء لا تبيطروا، لا تبيطري، لا تبيطرا، لا تبيطرن، بكسر الطاء في

الكل ونهي الغائب كذلك غير أنه بالياء فيما سوى المفردة المؤنثة وتثنيته فإنهما بالتاء.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الطاء وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من الرابع فنحو: عثير، عثيرا، عثيروا، عثيرت، عثيرتا، عثيرن، عثيرت، عثيرتما، عثيرتم، عثيرت، عثيرتما، عثيرتن، عثيرت، عثيرنا.

وكذا مجهوله غير أنه بضم العين وكسر الياء ويزاد في آخره حرف الجر والمضارع: يعثير، يعثيران، يعثيرون، تعثير، تعثيران، يعثيرن، تعثير، تعثيران، تعثيرون، تعثيرين، تعثيران، تعثيرن، أعثير، نعثير.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الياء ويزاد في آخره حرف الجر والمصدر: عثيرة، وعثيرا، بفتح العين في الأول وكسره في الثاني والفاعل: معثير، معثيران، ومعثيرون، معثيرة، معثيرتان، معثيرات، بكسر الياء في الكل والمفعول: معثير به، معثير بهما، معثير بهم، معثير بها، معثير بهما، معثير بهن.

وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان غير أنه لا يزاد في آخره حرف الجر وأمر الحاضر: عثير، عثيرا، عثيروا، عثيري، عثيرا، عثيرن، وأمر الغائب: ليعثير، ليعثيرا، ليعثيروا، لتعثير، لتعثيرا، ليعثيرن، بفتح العين وكسر الياء فيها.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الياء ويزاد في آخره حرف الجر ونهي الحاضر: لا تعثير، لا تعثيرا، لا تعثيروا، لا تعثيري، لا تعثيرا، لا تعثيرن، بكسر الياء في الكل ونهي الغائب كذلك إلا أنه بالياء في البعض.

وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر، وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من الخامس فنحو سلقى على وزن فعلى أصله سلقي بتحريك الياء قلبت الياء ألفا لتحركها عقب فتح، سلقيا، سلقوا، سلقت، سلقتا، سلقين، سلقيت، سلقيتما، سلقيتم، سلقيت، سلقيتما، سلقيتن، سلقيت، سلقينا، وأصل سلقوا، وسلقت، سلقيوا، وسلقيت، قلبت الياء ألفا لتحركها إثر فتح ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي سلقوا وسلقت.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم السين وكسر القاف والمضارع يسلقي أصله بضم

آخره فحذف للثقل، يسلقيان، يسلقون، تسلقي، تسلقيان، يسلقين، تسلقي، تسلقيان، تسلقون، تسلقين، تسلقيان، تسلقين، أسلقي، نسلقي، وأصل يسلقون، وتسلقون، يسلقيون: استثقلت الكسرة على القاف فيهما لوقوع الضمة فيما بعده فحذفت ونقلت ضمة الياء إلى القاف لاستثقالها على الياء وحذفت الياء منهما لالتقاء الساكنين وأصل تسلقين في الواحدة الحاضرة تسلقيين استثقلت الكسرة على الياء للزوم توالي الكسرات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فاستوت الواحدة الحاضرة وجمعها في اللفظ والفرق بينهما في الأصل.

وكذا مجهوله إلا أنه بفتح القاف وتقلب الياء في المفرد والمتكلم مطلقا ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والمصدر: سلقاة، وسلقاء، وأصل الأول: سلقية. والثاني: سلقايا. فقلبت الياء في الأول ألفا لتحركها إثر فتح وفي الثاني همزة لوقوعها إثر ألف زائدة في الطرف والفاعل: مسلق، مسلقيان، مسلقون، مسلقية، مسلقيتان، مسلقيات، أصل مسلق: مسلقي، أعل إعلال قاض وأصل مسلقون: مسلقيون. ففعل به ما فعل بيسلقون، والمفعول: مسلقى، مسلقيان، مسلقون، مسلقاة، مسلقاتان، مسلقيات، أصل مسلقى: مسلقي بتحريك الياء بالضم فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الألف للساكنين وأصل مسلقون ومسلقاة: مسلقيون ومسلقية قلبت الياء فيهما ألفا لتحركها إثر فتح وحذفت الألف للساكنين.

وهذا يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان وأمر الحاضر: سلق، سلقيا، سلقوا، سلقي، سلقيا، سلقين، أصل سلقوا: سقيوا نقلت ضمة الياء إلى القاف بعد سلب حركته ثم حذفت الياء وأصل سلقى: سلقي حذفت كسرة الياء لما مر ثم حذفت الياء وأمر الغائب: ليسلق، ليسلقيا، لتسلقوا، لتسلقيا لتسلقين.

وكذا مجهوله إلا أنه بفتح القاف وقلب الياء ألفا فيما وجد شرطه.

ونهي الحاضر: لا تسلق، لا تسلقيا، لا تسلقوا، لا تسلقي، لا تسلقيا، لا تسلقين.

ونهي الغائب كذلك إلا أنه بالياء في البعض.

وكذا مجهوله إلا أنه بفتح القاف وقلب الياء ألفا فيما وجد فيه شرطه، وكذا التصريف بنون التأكيد معلوما ومجهولا.

وأما تصريف الماضي من السادس فنحو: جلبب، جلببا، جلببوا، جلببت، جلببتا، جلببن، جلببت، جلببتما، جلببتم، جلببت، جلببتما، جلببتن، جلببت، جلببنا.

وكذا مجهوله غير أنه بضم الجيم وكسر الباء الأول.

والمضارع: يجلبب، يجلببان، يجلببون، تجلبب، تجلببان، يجلببن، تجلبب، تجلببان، تجلببون، تجلببين، تجلببان، تجلببن، أجلبب، نجلبب.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الباء الأولى فيه والمصدر: جلببة، وجلبابا، والفاعل: مجلبب، مجلببان، مجلببون، مجلببة، مجلببتان، مجلببات، بكسر الباء الأولى في الكل والمفعول كذلك غير أنه بفتحه وهو صالح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان وأمر الحاضر: جلبب، جلببا، جلببوا، جلببي، جلببا، جلببن. وأمر الغائب: ليجلبب، ليجلببا، ليجلببوا، لتجلبب، لتجلببا، ليجلببن. بكسر الباء الأولى في الكل، وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء في البعض.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح ذلك الباء فيه، وكذا التصريف بنون التأكيد معلوما ومجهولا مثال الثلاثي المزيد: أخرج، أخرجا، أخرجوا، أخرجت، أخرجتا، أخرجن، أخرجت، أخرجتما، أخرجتم، أخرجت، أخرجتما، أخرجتن، أخرجت، أخرجنا .

وكذا مجهوله غير أنه بضم الهمزة وكسر الراء: يخرج، يخرجان، يخرجون، تخرج، تخرجان، يخرجن، تخرج، تخرجان، تخرجون، تخرجين، تخرجان، تخرجن، أخرج، نخرج.

وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء إخراجا فهو: مخرج، مخرجان، مخرجون، مخرجة، مخرجتان، مخرجات، بكسر الراء في الكل اسم فاعل،وذاك مخرج بفتحها: مخرجان، إلخ وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان وأمر الحاضر: أخرج، أخرجا، إلخ بفتح الهمزة وكسر الراء في الكل وأمر الغائب: ليخرج

ليخرجا إلخ. بضم الياء وكسر الراء في الكل ونهي الحاضر: لا تخرج، لا تخرجا، إلخ. بضم التاء وكسر الراء في الكل.

وكذلك نهي الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الراء وقد حذفت الهمزة من مضارع هذا الباب بحيث لم يقل في الاستعمال: يؤخرج لئلا يجتمع همزتان في فعل المتكلم وفيه ثقل وكذلك حذفت من الفاعل والمفعول والنهي وأمر الغائب طردا للباب وخرج بشد الراء يخرج تخريجا وتخرجة بفتح التاء وكسر الراء فهو مخرج بكسر الراء وذاك مخرج بفتحها وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان وأمر الحاضر: خرج، خرجا، إلخ. بكسر الراء في الكل وأمر الغائب: ليخرج، ليخرجا، إلخ.

كذلك نهي الحاضر: لا تخرج، لا تخرجا إلخ. بضم التاء وكسر الراء وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء والراء مشددة في الجميع إلا في المصدر فإنه بالتخفيف. وخاصم، يخاصم، مخاصمة، وخصاما، وخيصاما، فهو مخاصم، وذاك مخاصم، والأمر خاصم، والغائب ليخاصم، ليخاصما، إلخ. بكسر الصاد في الكل.

وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الصاد ونهي الحاضر لا تخاصم، إلخ بضم التاء وكسر الصاد في الكل ونهي الغائب كذلك إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بفتح الصاد ومجهول الماضي: خوصم، خوصما، خوصموا، إلخ.

مثال الخماسي: انكسر، ينكسر، انكسارا، فهو منكسر، وذاك منكسربه، والأمر انكسر، إلخ. ولينكسر الخ، وكذا مجهوله إلا أنه بضم علامة المضارع وفتح السين ويزاد حرف الجر في آخره ونهي الحاضر: لا تنكسر، إلخ. بكسر السين في الكل وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يزاد في أخره حرف الجر ويضم حرف المضارعة ويفتح السين واكتسب، يكتسب، اكتسابا، فهو مكتسب، وذاك مكتسب، والأمر اكتسب، والنهي لا تكتسب، واصفر، يصفر، بفتح الفاء فيهما اصفرارا، فهو مصفر، وذاك مصفر به، والأمر اصفر، والنهي لا تصفر، بفتح الفاء فيهما والتشديد في الكل وتكسر، يتكسر، بفتح السين فيهما تكسرا، بضم السين مشددا فهو متكسر، بكسر السين.

وذاك متكسر به، بفتحها والأمر تكسر، والنهي لا تتكسر، بفتح السين فيهما وكذا بنون التأكيد معلوما ومجهولا وتصالح، يتصالح، بفتح اللام فيهما تصالحا، بضم اللام فهو متصالح، بكسر اللام وذلك متصالح، بفتحها وهذا يصلح للمصدر الميمي والزمان والمكان والأمر تصالح، والنهي لا تتصالح، بفتح اللام فيهما.

وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا وأما ادثر واثاقل فأصل الأول تدثر وهو لازم كتكسر معناه غشى رأسه بثوبه.

وأصل الثاني: تثاقل كتصالح فأبدلت التاء في الأول دالا وأدغمت في الدال وفي الثاني ثاء مثلثة وأدغمت في المثلثة وأدخلت عليهما همزة الوصل ليتيسر الابتداء به وتصريف الأول: ادثر، ادثرا، ادثروا، ادثرت، ادثرتا، ادثرن، ادثرت، ادثرتما، ادثرتم، ادثرت، ادثرتما، ادثرتن، ادثرت، ادثرنا.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة وكسر الثاء ويزاد في آخره حرف الجر نحو: ادثر عليه إلخ، يدثر بفتح المثلثة، يدثران، يدثرون، تدثر، تدثران، يدثرون، إلخ.

وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله ويزاد في آخره حرف الجر ومصدره ادثرا بكسر الهمزة. وضم المثلثة، فهو مدثر، مدثران، إلخ وذاك مدثر عليه بفتح فيه كالباقي من صيغ المفعول.

وكذا المصدر الميمي والزمان والمكان إلا أنه لا يزاد عليه حرف الجر وأمر الحاضر: ادثر، ادثرا، الخ وأمر الغائب: ليدثر، ليدثرا، إلخ بفتح المثلثة في الكل.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله ويزاد حرف الجر في آخره ونهي الحاضر لا تدثر، لا تدثرا، إلخ.

وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله مع زيادة حرف الجر في آخره بفتح المثلثة والدال وتشديدها في الجميع وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا وتصريف الثاني: اثاقل من باب التفاعل لا من افاعل

مشدد الفاء نص على ذلك ابن جني. اثاقلا، اثاقلوا، اثاقلت، اثاقلتا، اثاقلن، اثاقلت، اثاقلتما، اثاقلتم، اثاقلت، اثاقلتما، اثاقلتن، اثاقلت، اثاقلنا، بفتح القاف في الكل وكذا مجهوله غير أنه بضم الهمزة وتقلب الألف واوا ويزاد في آخره حرف الجر نحو تثوقل عليه إلخ، يتثاقل بفتح الثاء والقاف يتثاقلان إلخ.

وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله وزيادة حرف الجر في آخره؛ اثاقلا بضم القاف فهو مثاقل إلخ، بكسر القاف في الكل وذاك مثاقل عليه إلخ بفتحها في الكل.

وكذا المصدر الميمي والزمان والمكان إلا أنه لا يزاد في آخره حرف الجر وأمر الحاضر: اثاقل اثاقلا إلخ، وأمر الغائب ليثاقل إلخ، بفتح القاف في الكل.

وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وزيادة حرف الجر في آخره ونهي الحاضر: لا تثاقل، لا تثاقلا، إلخ.

وكذا نهي غائبه إلا أنه بفتح القاف في الأمر والنهي والثاء مشددة في الجميع، وتدحرج، تدحرجا، تدحرجوا، تدحرجت، تدحرجتا، تدحرجن، تدحرجت، تدحرجتما، تدحرجتم، تدحرجت، تدحرجتما، تدحرجتن، تدحرجت، تدحرجنا، بفتح الراء في الكل.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وكسر الراء ويزاد في آخره حرف الجر يتدحرج بفتح الراء، يتدحرجان إلخ.

وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله ويزاد في آخره حرف الجر؛ تدحرجا بضم الراء، فهو متدحرج بكسرها، وذاك متدحرج به بفتحها، وكذا المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان إلا أنه لا يزاد في آخره حرف الجر أمر الحاضر تدحرج، تدحرجا، إلخ، وأمر الغائب: ليتدحرج بفتح الراء في الكل.

وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله وزيادة حرف الجر في آخره ونهي الحاضر لا تدحرج، الخ بفتح الراء في الكل، وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وزيادة حرف الجر في آخره بفتح الراء في الكل أيضا.

وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا ومثال السداسي: استغفر، استغفرا، استغفروا، استغفرت، استغفرنا، استغفرن، استغفرت، استغفرتما،

استغفرتم، استغفرت، استغفرتما، استغفرتن، استغفرت، استغفرنا.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة والتاء وكسر الفاء يستغفر، يستغفران، إلخ.

وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله وفتح الفاء استغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء إلخ وذلك مستغفر بفتحها إلخ والأمر استغفر استغفر إلخ، وأمر الغائب ليستغفر، ليستغفرا، إلخ بكسر الفاء في الكل والنهي لا تستغفر لا تستغفر إلخ بكسر الفاء في الكل أيضا وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء. وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره.

واشهاب بتشديد الباء من باب الافعيلال؛ اشهابا، اشهابوا، اشهابت، اشهابتا، اشهاببن، اشهاببت، اشهاببتما، اشهاببتم، اشهاببت، اشهاببتما، اشهاببتن، اشهاببت، اشهاببنا بالفك على الفتح من جمع المؤنث الغالب إلخ.

وكذا مجهوله إلا أنه تضم الهمزة وتقلب الألف واوا ويزاد في آخره حرف الجر يشهاب بتشديد الباء، اشهيبابا فهو مشهاب بتشديد الباء في كل صيغ اسم الفاعل وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان أيضا.

وذاك مشهاب به كذلك وأمر الحاضر اشهاب إلخ وأمر الغائب: ليشهاب بتشديد الباء في الكل سواء جمع المؤنث وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله ويزاد في آخره حرف الجر ونهي الحاضر لا تشهاب إلخ بالتشديد في الكل غير جمع المؤنث.

وكذا نهي الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله ويزاد في آخره حرف الجر وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا واغدودن بفتح الدالين يعدودن بكسر الدال الثانية في جميع صيغ المضارع اغديدانًا وأصله اغدودن بكسر الدال الأول وسكون الواو قلبت ياء لسكونها عقب كسر فهو مغدودن بكسر الدال الثانية في جميع صيغ اسم فاعله وذاك مغدودن عليه بفتحها في اسم المفعول وكذا المصدر الميمي والزمان والمكان إلا أنها بلا زيادة حرف الجر في أواخرها وأمر الحاضر اغدودن إلخ والغائب: ليغدودن إلخ بكسر الدال الثانية في الكل وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح الدال الثانية وزيادة حرف الجر في آخره ونهي الحاضر لا تغدودن إلخ بكسر الدال الثانية أيضا.

وكذا نهي الغائبة إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح الدال الثانية ويزاد في آخره حرف الجر وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا.

واجلوذ بتشديد الواو إلخ وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة وكسر الواو وزيادة حرف جر في آخره يجلوذ إلخ بكسر الواو في الكل، وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله وفتح الواو وزيادة حرف جر في آخره، اجلواذا بكسر اللام، فهو مجلوذ إلخ بكسر الواو في الكل وذاك مجلوذ به إلخ بفتح الواو في الكل وكذا المصدر الميمي واسم الزمان والمكان إلا أنها بلا زيادة حرف في آخرها وأمر الحاضر اجلوذ إلخ بكسر الواو في الكل وأمر الغائب ليجلوذ إلخ كذلك.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح الواو وزيادة الحرف في آخره ونهي الحاضر لا تجلوذ إلخ بكسر الواو في الكل وكذا نهي الغائب، إلا أنه بالواو وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح الواو وزيادة الحرف والواو مشددة في الجميع وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا.

واسحنكك بفتح الكافين، معناه: زاد السواد والظلمة من باب الافعنلال وكذا مجهوله إلا أنه بصم الهمزة وكسر الكاف الأول وزيادة الحرف في آخره يسحنكك إلخ بكسر الكاف الأول في الكل وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح الكاف الأول وزيادة الحرف اسحنكاكا فهو مسحنكك إلخ بكسر الكاف الأول في الكل اسم فاعل وذاك مسحنكك به إلخ بفتح الكاف الأول اسم مفعول وكذا المصدر الميمي واسم الزمان والمكان إلا أنه لا يزاد في آخرها حرف الجر وأمر الحاضر اسحنكك إلخ والغائب ليسحنكك إلخ بكسر الكاف الأول.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح الكاف الأول وزيادة الحرف في آخره ونهي الحاضر لا تسحنكك الخ بكسر الكاف.

وكذا نهى غائبه إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح الكاف الأول وزيادة الحرف في آخره واسلنقى من باب الافعنلاء اسلنقيا، اسلنقوا، أصله: اسلنقيوا، استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء وقيل قلبت الياء ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت الألف لالتقاء الساكنين وكذا

الإعلال في اسلنقت واسلنقتا، والقاف مفتوح في الكل يسلنقي بكسر القاف إلخ.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح القاف وزيادة الحرف في آخره اسلنقاء وأصله اسلنقايا فقلبت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف فهو مسلنق إلخ بكسر القاف في الكل وذاك مسلنقى عليه إلخ بفتح القاف في الكل وكذا المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان غير أنه لا يزاد في آخره حرف وأمر الحاضر اسلنق إلخ، والغائب ليسلنق إلخ.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح القاف وزيادة حرف الجر في آخره ونهي الحاضر: لا تسلنق إلخ.

وكذا نهي غائبه إلا أنه بالياء، وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح القاف وزيادة الحرف وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا واقشعر من باب الافعلال إلخ بالإدغام سوى جمع المؤنث الغائب وما بعده فبالفك على الفتح.

وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة والشين وكسر العين وزيادة حرف في آخره يقشعر إلخ بكسر العين والإدغام في الكل سوى جمع المؤنث فإنه بالفك على الكسر وكذا مجهوله إلا أنه بضم أوله وفتح العين وزيادة حرف الجر في آخره اقشعرارا فهو مقشعر إلخ بكسر العين في الكل وذاك مقشعر به إلخ بفتح العين والإدغام في الكل.

وكذا المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان إلا أنه لا يزاد في آخره الحرف وأمر الحاضر اقشعر إلخ والغائب ليقشعر إلخ.

وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله وفتح العين وزيادة الحرف في آخره ونهي الحاضر: لا تقشعر إلخ ونهي الغائب كذلك إلا أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه بضم أوله وفتح العين وزيادة الحرف والراء مشددة في الجميع إلا في المصدر وكذا التصريف في نوني التوكيد معلوما ومجهولا والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل: في فوائد

بالهمز والتضعيف عد ما لزم ... وحرف جر إن ثلاثيا وسم

وغيره عد بما تأخرا ... وإن حذفتها فلازما يرى

هذا (فصل) أي ألفاظ مخصوصة كائنة (في) بيان (فوائد) جمع فائدة ما استفدت من علم أو مال كذا في القاموس.

وفي المصباح: الفائدة: الزيادة تحصل للإنسان وهي اسم فاعل من قولك: فادت لك فائدة فيدا من باب باع.

وقال أبو زيد: الفائدة ما استفدته من طريق مال من ذهب أو فضة أو حيوان أو ما أشبهه وفائدة العلم والأدب من هذا والجمع الفوائد اهـ بتصرف، ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع[1] أي قواعد يتدرب بها المبتدئ ويتذكر بها المنتهي (بالهمز) أي لغير المطاوعة ويقال له: همز النقل لنقله الفعل من حالة اللزوم لحالة التعدي لأنه يدخل على الفعل الثلاثي اللازم فيتعدى به إلى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا بعد أن كان لازما نحو جلس زيد وأجلست زيدا والمتعدي لواحد فيزيده مفعولا كان فاعلا قبل فيصير متعديا لاثنين بعد أن كان متعديا لواحد نحو لبس زيد جبة، وألبست زيدا جبة، والمتعدي لاثنين فيعديه لمفعول ثالث كان فاعلا أيضا فيصير متعديا لثلاثة بعد أن كان متعديا لاثنين نحو رأيت الحق غالبا وأراني الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا وأعلمني الله الصدق نافعا وأما همز المطاوعة فيصير المتعدي لازما نحو قشع الله الغيم فأقشع متعلق بعد الآتي (والتضعيف) مصدر ضعف مشدد العين معناه لغة مطلق التكرير وعرفا تكرير اللام مع العين.

والمراد هنا الأول أي تشديد العين إذا لم يكن الفعل الثلاثي المشدد العين بمعنى صار وإلا فهو لازم (عد) بفتح العين وكسر الدال المهملتين مع التشديد أمر من التعدية مفعوله (ما) أي فعلا (لزم) فاعله و لم يتجاوزه إلى المفعول به و(عد ما لزم) بـ (حرف جر) فهو عطف على الهمز وإن اختلفا تعريفا وتنكيرا لأن اتفاقهما في أحدهما ليس شرطا في صحته نعم في حسنه.

(إن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط (ثلاثيا) حال من نائب

---

(١) صيغة منتهى الجموع هي كل جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصابيح ومساجد.

(وسم) بضم فكسر ماض مجهول نائبه ضمير ما لزم والجملة شرط إن وجوابها محذوف دليله عد ما لزم.

والمعنى إذا أردت أن تصير الفعل الثلاثي المجرد اللازم الذي لا يتعدى رفع فاعله متعديا إلى نصب المفعول به فلك إلى ذلك ثلاث طرق [1]:

الأول: أن تزيد في أوله همزة النقل نحو أخرجته.

الثاني: أن تضعف عينه نحو خرجته.

الثالث: أن تزيد بعده حرف الجر نحو خرجت به والأصل في هذه الأمثلة خرج وهو لازم فلما زيد عليه الهمزة أو التضعيف أو الحرف صار متعديا بواسطته (وغيره): أي الثلاثي مفعول (عد): بفتح العين وكسر الدال المهملتين مشددة أمر من عدى المثقل أي صير الفعل اللازم غير الثلاثي متعديا (بما) أي حرف الجر الذي (تأخرا) ألفه إطلاقية وفاعله مستتر عائد على ما أي ذكر آخرا في البيت قبل هذا نحو انطلقت بزيد قال في المطلوب: التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثي المجرد وبحرف لا تختص به بل توجد فيه وفي غيره أيضا نحو ذهبت بزيد وانطلقت به وإلى هذا أشار الزنجاني بقوله وبحرف الجر في الكل. وأورد هذين المثلين اهـ.

(وإن حذفتها) أي أسباب التعدية الثلاثة الهمزة والتضعيف وحرف الجر فلم تزد في أوله همزة النقل و لم تضعف عينه و لم تأت بعده بحرف جر (فلازما) بكسر الزاي اسم فاعل لزم أي قاصرا على رفع الفاعل مفعول ثان لـــ(يرى) بضم أوله مضارع مجهول بمعنى يعلم نائبه ضمير اللازم المتقدم أي يعلم باقيا على لزومه الأصلي الذي ثبت له قبل إلحاق الأسباب به والجملة جواب إن.

تنبيهات

الأول: بقي من أسباب التعدي صوغ الفعل على هيئة فاعل تقول في جلس زيد ومشى وسار: جالست زيدا وماشيته وسايرته، ومنها صوغه على هيئة استفعل للطلب أو النسبة للشيء كاستخرجت المال، واستحسنت زيدا

---

(١) يشير إلى كيفية جعل الفعل اللازم متعديا.

واستقبحت الظلم.

ومنها صوغ الفعل على ما فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول: كرمت زيدا أكرمه أي غلبته في الكرم، ومنها التضمين [1] نحو: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي لا تنووا لأن عزم لا يتعدى إلا بعلى ومنه رحبتكم الطاعة أي وسعتكم وطلع بشر اليمن أي بلغ.

ومنها إسقاط الجار توسعا نحو: ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٠] أي عن أمره ﴿ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [التوبة: ٥] أي عليه وقوله:

كما عسل الطريقَ الثعلبُ

أي في الطريق وليس انتصابها على الظرفية خلافا للفارسي في الأول وابن الطراوة في الثاني لعدم الإبهام والله أعلم.

ومنها حذف التاء من تفعلل مكرر اللام وتفعل مشدد العين كذا في الأصل وأورد عليه في المطلوب أن الأول بعد التجريد مشترك بين اللازم والمتعدي وأجاب بأنه نظر للغالب، وأن الثاني قبل التجريد مشترك بينهما وبعده كذلك وأجاب بأنه نظر للغالب أيضا والله أعلم.

الثاني: بقي من أسباب اللزوم التضمين [2] لمعنى لازم وهو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين نحو: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور: ٦٣] أي يخرجون ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٨] أي تنب ﴿ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٨٣] أي تحدثوا ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾ [الأحقاف: ١٥] أي بارك.

ومنها التحويل إلى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو: ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه ومنها مطاوعة المتعدي لواحد. ومنها الضعف عن

---

(١) التضمين هنا هو أن تُشرَب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية بتعدّيها تعديتها.

(٢) التضمين هنا هو أن تشرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة لتصير مثلها.

العمل إما بالتأخر نحو ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣] ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٤] أو بكونه فرعا في العمل نحو: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [البقرة: ٩٧] ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧].

ومنها الضرورة [1] كقوله:

تبلت فؤادك في المنام خريدة ... تسقي الضجيع ببارد بسام

والله أعلم.

الثالث: قال في المغني: الحق أن دخول همزة النقل قياسي في اللازم دون المتعدي وقيل قياسي فيه، وفي المتعدي إلى واحد وقيل النقل كله سماعي اهـ.

الرابع: لا يجيء المفعول به والفعل المجهول من اللازم لأن اللازم من الأفعال هو ما لا يحتاج إلى المفعول به لحصول فائدته بدونه والمتعدي بخلافه لعدم حصول الفائدة بدونه نحو ضربت فإنه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد ونحوه والله أعلم.

لصادر من امرأين فاعلا ... وقل كالإله زيدا قاتلا

ولهما أو زائد تفاعلا ... وقد أتى لغير واقع جلا

(لـ) لدلالة على حدث (صادر) بكسر الدال المهملة اسم فاعل صدر أي حاصل ووقع (من امرأين) تثنية امرئ سبق الكلام عليه فعل كل منهما بالآخر مثل ما فعل الآخر به ولصادر خبر (فاعلا) ألفه إطلاقية والمقصود لفظه أي كل فعل على وزن فاعل يدل على حدث صادر من فاعلين عليهما حدث زيد على عمرو وحدث عمرو على زيد وجنس الحدثين واحد نحو ناضلته أي رميته ورماني.

(وقل كالإله زيدا قاتلا) الكاف اسم بمعنى مثل فاعل (قل) بفتح القاف وشد اللام ضد كثر مضاعف لقول محذوف والإله مبتدأ وزيدا مفعول (قاتلا)

---

(١) الضرورة الشعرية.

وألفه إطلاقية وفاعله ضمير الإله والجملة خبر الإله والجملة الكبرى في محل نصب بالقول المقدر والمعنى أن استعمال فاعل فيما صدر من واحد قليل نحو (قاتل الإله زيدا).

ونحو طرقت النعل وعاقبت اللص وعافاك الله وقاتلهم الله ويجيء هذا الباب بمعنى افعل وفعل مشدد العين وفعل مخففها وتفاعل وقد مرت أمثلتها صدر الكتاب وكلها متعدية (ولهما) أي للدلالة على حدث صادر من امرأين كل منهما صدر منه على الآخر مثل ما صدر من الآخر عليه خبر تفاعلا.

(أو) لـــ (زائد) اسم فاعل زاد صلته محذوفة أي على امرأين كثلاثة فأكثر أي أو للدلالة على حدث صادر من أكثر من فاعلين كل منهم فعل بالآخرين مثل ما فعلوا به فزائد مجرور عطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض على حد ﴿ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] بجر الأرحام عطفا على الهاء قبله وما فيها غيره وفرسه بجر فرس عطفا على الهاء قبله أيضا، وهو مختار جماعة منهم ابن مالك والجمهور يمنعون ذلك ويؤولون الآية.

والشاهد باسقاط حرف الجر وإبقاء عمله ويخصون شذوذ ذلك بما إذا لم يسبق عاطف على مدخول مثل المحذوف فالمعطوف على رأي الجمهور مجموع الجار والمجرور على مثلهما والأصل ولهما أو لزائد.

(تفاعلا) أي كل فعل على وزن تفاعل يدل على حدث صادر من فاعلين فأكثر كل منهما أو منهم فعل بالباقي مثل ما فعل الباقي به نحو تدافع زيد وعمرو ونحو تصالح القوم.

(وقد أتى) : تفاعل في كلام العرب مستعملا (لـــ) لدلالة على حدث (غير واقع) في الخارج ونفس الأمر حال كون تفاعلا (جلا) بفتح الجيم والقصر للوزن وأصله المد مصدر جلوت الأمر أظهرته وأوضحته.

في المصباح وجلا الخبر للناس جلاء بالفتح والمد وضح وانكشف فهو جلي وجلوته أوضحته يتعدى ولا يتعدى اهـــ.

وفي القاموس وجلا السيف والمرآة جلوا وجلاء صقلهما والهم عنه أذهبه

وزيد الأمر كشفه اهـ.

ثم يؤول باسم فاعل أو يقدر مضاف أي جاليا ومظهرا لوقوع ما لم يقع أو ذا جلاء وإظهار لذلك وبعد فنصب المصدر المنكر على الحال وإن كثر في اللسان سماعي وقد تقليلية.

والمعنى أن تفاعل يستعمل قليلا لإظهار ما ليس في الباطن أي لإظهار ما ليس بمتصف به في الحقيقة وعند ذلك لا يكون للمشاركة بين الاثنين ولا بين الجماعة نحو تمارضت أي أظهرت المرض وليس بي مرض وتجاهلت أي أظهرت الجهل وليس بي جهل ويجيء تفاعل بمعنى تفعل مشدد العين وافعل وقد مر مثالهما وبعض هذه المعاني متعد وبعضها لازم وقد مر بيانه صدر الكتاب والله أعلم بالصواب.

تنبيه

يحتمل على ضبط جلا بفتح الجيم أن يكون فعلا ماضيا وهو أقرب من كونه مصدرا لكون قصره أصليا ويخلص من ارتكاب السماعي في غير مورده وإن أحوج لتقدير قد التقريبية من الحال والله أعلم.

وأخذ في بيان بعض قواعد الإبدال فقال:

وأبـــدل لـــتاء الافـــتعال طـــاءً آن ... فـــاء مـــن أحـــرف الإطـــباق تـــبن

كمـــا تـــصير دالا إن زايـــا تكـــن ... أو ذالا او دالا كالازدجـــار صـــن

وإن تكـــن فـــا الافـــتعال يـــا سكن ... أو واوا أو ثـــا صـــيرن تـــا وادغمن

(وأبدل) أمر من أبدل فهمزته همزة قطع ولكنه أسقطها للضرورة (لتاء) اللام زائدة للضرورة أي وأبدل التاء المثناة فوق من مادة (الافتعال طاء) مفعول ثان لابدل (إن) بكسر الهمزة إلا أنه نقل لتنوين طاء وسقط الهمز للوزن وسكون النون حرف شرط شرطه محذوف لدلالة تبن الآتي عليه أي تبن بمعنى تظهر.

(فاء) لمادة الافتعال فاعل تبن المضمر على حد ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] حال كون فاء الافتعال كائنة (من أحرف) أربعة منسوبة (الإطباق) مصدر أطبق ضد بسط لإطباق اللسان حال النطق بها على الحنك

الأعلى وهي الصاد والضاد والطاء والظاء.

(تبن) أصله تبين بسكون الموحدة وكسر المثناة نقل الكسر من المثناة المعتلة إلى الموحدة الصحيحة فصار تبين فسكنه للوقف وحذف الياء المثناة تحت لالتقاء الساكنين مضارع بان معنى ظهر أي تظهر فاء الافتعال وجواب إن محذوف دليله أبدل مقدم.

والمعنى أن مادة الافتعال إذا كان فاؤها صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء فأبدل التاء بعدها طاء فرارا من ثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق مجهور مستعل وأبدلت التاء طاء لأن مخرجهما متقارب وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا فيخف على اللسان، ويكون مجانسا للفاء في الإطباق نحو اصطبر أصله اصتبر بعد نقل الصبر إلى الافتعال قلبت التاء طاء ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صادا لاتحادهما في الاستعلائية فيصير اصصبر فيجب إدغام الصاد في الصاد لاجتماع المثلين مع سكون أولهما وتحرك الثاني ولا يجوز لك أن تقلب الصاد طاء ثم تدغم الطاء في الطاء وإن اتحدا في الاستعلاء لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت فلا يقال اططبر ولا يجوز لك أن تدغم الصاد في التاء بدون إبدالها طاء لأن الصاد مطبقة مستعلية والتاء مهموسة مستقلة لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى فلو فعل ذلك لذهبت الإطباقية وذهابها مستكره عندهم فلا يقال اتبر.

ومع ذلك فليس بين الصاد والتاء مجانسة في الذات حتى تقلب الصاد تاء وتدغم في التاء ولهذا لا تقلب التاء أولا صادا ثم تدغم الصاد فيهما ويجوز البيان وهو بقاء الطاء المقلوبة إليها التاء على حالها لعدم الجنسية بينهما في الذات، فيقال اصطبر كما مر ونحو اضطرب أصله اضترب بعد نقل ضرب إلى الافتعال قلبت التاء طاء ثم يجوز لك أن تقلب الطاء ضادا لاتحادهما في الاستعلائية وتدغم الضاد في الضاد وجوبا ولا يجوز لك أن تقلب الضاد طاء وتدغم الطاء في الطاء لزيادة صفة الضاد فلا يقال اطرب ولا يجوز لك أن تقلب الضاد تاء وتدغم التاء في التاء لذهاب إطباقية الضاد فلا يقال اترب ولا يجوز لك أن تقلب تاء ضادا أولا وتدغم الضاد في الضاد لعدم مجانسة

بينهما في الذات. ويجوز لك البيان فيقال اضطرب ونحو اطرد أصله اطترد بعد نقل طرد إلى باب الافتعال قلبت التاء طاء وأدغمت الطاء في الطاء وجوبا فلا يجوز لك البيان ولا يجوز لك أن تقلب الطاء تاء وتدغمها في تاء الافتعال لذهاب إطباقية الطاء فلا يقال اترد ونحو اظطهر أصله اظتهر بعد نقل ظهر إلى الافتعال قلبت التاء طاء لما مر ثم يجوز لك أن تقلب الطاء ظاء ثم تدغم الظاء المعجمة في الظاء المعجمة وجوبا فيقال اظهر ويجوز لك العكس فتدغم الطاء المهملة في مثلها فيقال اطهر بالطاء المهملة ويجوز لك البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات وإن اتحدا في المخرج والاستعلائية فيقال اظطهر ولا يجوز لك أن تقلب الظاء تاء وتدغم التاء في تاء الافتعال لذهاب الإطباقية فلا يقال اتهر ولا يجوز لك أن تقلب التاء ظاء معجمة وتدغمها في مثلها لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في المخرج[1]، وشبه إبدال تاء الافتعال دالا [2] بإبدالها طاء مدخلا الكاف على المشبه، فقال (كما تصير) مضارع صار اسمه ضمير تاء الافتعال وما مصدرية أي كصيرورة تاء الافتعال (دالا إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط (زايا) خبر (تكن) واسمه ضمير فاء الافتعال وهو شرط إن وجوابه محذوف دليله تصير دالا المقدم (أو) تكن فاء الافتعال (ذالا) معجمة (أو) تكن فاء الافتعال (دالا) مهملة.

والمعنى أن تاء الافتعال تبدل دالا مهملة إن كانت فاؤه زايا نحو ازدجر أصله ازتجر بعد نقل زجر إلى الافتعال قلبت التاء دالا ويجوز لك البيان للخفة وعدم الجنسية في الذات ويجوز لك أن تقلب الدال زايا وتدغم الزاي في الزاي وجوبا لاتحادهما تحادهما مجهورية ومخرجا، فيقال ازجر ولا يجوز لك أن تجعل الزاي دالا وإن اتحدا مجهورية وتدغم لأن الزاي أعظم من الدال في امتداد الصوت فلا يقال ادجر ولا يجوز لك أن تجعل الزاي تاء وتدغمها في تاء الافتعال لفوات مجهورية

---

(١) الخلاصة أنه إذا كانت فاء الافتعال صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف.

(٢) إذا كان فاء الافتعال دالا، أو ذالا، أو زايا أبدلت تاؤه دالا مهملة.

الزاي فلا يقال اتجر ومع ذلك ليس بين التاء والزاي قرب مخرج فلذا لا يجوز أن تجعل التاء زايا وتدغم بل دالا ثم زايا كما مر أو ذالا معجمة نحو اذكر أصله اذتكر بعد نقل ذكر إلى باب الافتعال قلبت التاء دالا مهملة وأدغمت الذال المعجمة في الدال المهملة عند البعض جوازا لاتحادهما في المجهورية وقربهما في المخرج فالمعتبر عنده صورة الحرف المدغم فيه فصار ادكر بإبدال المهملة وعند البعض ليس كذلك بل تقلب الدال المنقلبة من التاء ذالا معجمة لاتحادهما مجهورية وقربهما مخرجا وتدغم المعجمة في مثلها فصار اذكر بالمعجمة ويجوز العكس عنده فيصير ادكر بالمهملة ولا يجوز لك اتفاقا أن تجعل الذال تاء وتدغمها في تاء الافتعال لفوات مجهورية الذال فلا يقال اتكر ولا يجوز لك أيضا أن تقلب التاء ذالا معجمة لأن الدال المهملة أقرب إلى التاء من الذال المعجمة ولأن الغرض من القلب الخفة وهي تحصل بإبدال التاء إلا بدليل جواز البيان في صورة اجتماع الذال المعجمة والدال المهملة وامتناعه في اجتماع الذال المعجمة مع مثلها أو دالا مهملة نحو ادمع أصله ادتمع بعد نقل دمع إلى الافتعال قلبت التاء دالا وأدغمت الدال في الدال وجوبا ولا يجوز لك أن تقلب الدال تاء وتدغمها في تاء الافتعال لذهاب مجهورية الدال وهو مستكره عندهم فلا يقال اتمع.

وكمل البيت بمثال مما أبدلت فيه تاء الافتعال دالا إذا كانت فاؤه زايا فقال وذاك (كـــ) قولك (الازدجار) مصدر ازدجر مطاوع زجر أصله ازتجار قلبت التاء دالا مهملة مفعول (صن) بضم الصاد المهملة وسكون النون أمر من الصيانة أي احفظ أصله أصون بسكون الصاد المهملة وضم الواو استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى الصاد الصحيحة قبلها فاستغني عن همز الوصل فحذف والتقى ساكنان فحذفت الواو للساكنين ولعل المعنى من ازدجار النفس عن المنكرات.

تنبيهات

الأول: قال الأشموني مقتضى اقتصار الناظم يعني ابن مالك في الخلاصة على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأربعة الأحرف ودالا بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل ثاء بعد التاء فيقال اثرد بثاء

مثلثة وهو افتعل من ثرد أو تدغم فيها الثاء. فيقال اترد بمثناة.

وقال سيبويه: والبيان عندي جيد يعني الإظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتز اجدز. قال الشاعر:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله فاجدز شيحا

وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه اهـ.

الثاني: إنما أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الأحرف الثلاثة لأنها مجهورة والتاء مهموسة فاستثقل مجيء التاء بعدها فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق الثلاثة في الجهر وهو الدال.

الثالث: تعقب في المطلوب الأصل في ذكر هذه المباحث في هذا المحل لأن ما بعدها من تمام ما قبلها فتأمله والله أعلم.

(وإن تكن فا) بالقصر وكسر لام (الافتعال يا) بالقصر والتنوين خبر تكن ونعته بجملة (سكن) ماض معلوم فاعله ضمير ياء (أو) تكن فاء الافتعال (واوا أو) بنقل حركة همز أو إلى تنوين واوًا تكن فاء الافتعال.

(ثا) مثلثة مقصورة وجواب إن في الصور الثلاثة (صيرن) أمر من التصيير مؤكد بالنون الخفيفة مفعوله الأول ضمير فاء الافتعال محذوفا والثاني (تا) مثناة مقصورة (وأدغمن) أمر من الإدغام مؤكد بالنون الخفيفة فهمزته همزة قطع ولكنه حذفها للضرورة مفعوله وصلته محذوفان أي التاء المبدلة من فاء الافتعال في تائه.

والمعنى أن فاء الافتعال إن كانت ياء ساكنة أو واوا أو ثاء مثلثة فإنها تبدل تاء مثناة وتدغم في تاء الافتعال لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة نحو اتسار واتسر وتيسر واتسر ومتسر ومتسر به والأصل ايتسار وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر به.

وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء [1] لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد الضمة واوا فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء وليوافق ما بعده فيدغم فيه نحو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والأصل اوتصال واوتصل ويوتصل واوتصل وموتصل وموتصل به فأبدلت الواو تاء، وأدغمت في تاء الافتعال.

وقال بعض النحويين في باب اتصل الإبدال إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال واتصل وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي ونحو اثغر أصله اثتغر بعد نقل ثغر إلى الافتعال قلبت الثاء المثلثة تاء مثناة وأدغمت في تاء الافتعال ويجوز لك أن تقلب التاء المثناة ثاء مثلثة لاتحادهما في صفة الهمس وتدغم التاء في التاء وجوبا.

تنبيهات

الأول: ما تقدم هو اللغة الفصحى، ومن أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر.

وحكى الجرمي أن من العرب من يقول أتصل وأتسر بالهمز وهو غريب.

الثاني: شذ إبدال فاء الافتعال تاء وإدغامها في تائه في ذي الهمز نحو قولهم في ايتكل وايتزر افتعل من الأكل والإزار اتكل واتزر بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء وكذا قولهم في ايتمن: افتعل من الأمانة بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال وإلا توالى إعلالان.

وقول الجوهري في اتخذ إنه افتعل من الأخذ وهم وإنما التاء أصل وهو من تتخذ كاتبع من تبع.

قال أبو علي: تقول العرب تخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج وجود مادة تخذ

---

(١) إذا كانت فاء الافتعال واوا أو ياء أصلية أبدلت تاء، وأدغمت في الافتعال وما تصرف منه.

وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتأخرين إلى أن تخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن لأنهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة والله أعلم.

الثالث: كان الواجب قرن صيرن بفاء الجزاء لأنه لا يصلح شرطا ولكنه اضطر فأسقطها على حد:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

وقول الآخر:

ومن لم يزل ينقاد للغي والصبا سيُلفى على طول السلامة نادما

والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأخذ في بيان أحرف الزيادة فقال:

واحكم بزيد من أويسا هل تنم فوق الثلاث إن بذي المرام تم

(واحكم) أيها الناظر (بزيد) بفتح الزاي وسكون الياء مصدر زاد صلة احكم صلته محذوفة أي لحرف كائن (من) أحرف عشرة مجموعة في قولك يا (أويسا) بضم الهمزة وفتح الواو وإسكان الياء مصدر أوس مفرد علم فكان حقه البناء على الضم ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وهو جائز كضمه [1].

شاهد الأول:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقي

وشاهد الثاني:

سلام الله يا مطر عليها

وقد أفاد ذلك في الخلاصة بقوله:

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا

---

(١) يشير هنا إلى تنوين ما حقه المنع من الصرف للضرورة الشعرية.

(هل تنم) بفتح المثناة الفوقية والنون مضارع نام فأصله تنام فلما سكنه للوقف حذف ألفه لالتقاء الساكنين وهي الهمزة والواو والياء المثناة تحت والسين المهملة والألف اللينة والهاء واللام والتاء المثناة فوق والنون والميم وجمعت [1] أيضا في " أمان وتسهيل" وجمعها بعض النحاة وقد سأله أصحابه عنها في قوله مجيبا لهم "سألتمونيها" فقالوا نعم فقال أجبتكم [2]؛ وفي المطلوب أن الأخفش سأل عنها سيبويه والحال أن أهبة صحبتهم غنم سمين فقال سيبوبه في الجواب أتاه سيمان فقال الأخفش: ما معنى هذا كأن المجيب سيمان بهذا السؤال فقال سألتمونيها فقال: نعم و لم يفهم معناه.

قال: هويت السمان فقال: لا أسأل عن السمان حتى أجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال فقال: اليوم تنساه فغضب الأخفش فقال بم أجبت فنسيت و لم يفهم معناها أيضا ولهذا سميَ أخفشا وكل واحدة من هذه الأقوال الأربعة جواب على حدة معناه أن حروف الزيادة صورة وعددا منحصرة في هاتين الكلمتين وعدد حروف كلمتي الجواب عشرة في كل واحدة منها انتهى.

وذكر شرطي الحكم بزيادة كل واحد من الأحرف العشرة مشيرا إلى الأول بقوله (فوق) بفتح الفاء وسكون الواو أحد أسماء الجهات الست نصب على الظرفية لمحذوف حال من موصوف قوله من أويسا إلخ أو نعت ثان له أي مرتقيا أو مرتق فوق الأحرف (الثلاث) وإلى الثاني بقوله (إن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط شرطه محذوف أي تم دليله (تم) الآتي وصلته (بذي) اسم إشارة للأحرف الثلاث (المرام) بفتح الميم الأول اسم مفعول رام بمعنى قصد صفة لمحذوف أي المعنى المقصود فاعل تم المضمر.

(تم) بفتح المثناة فوق وشد الميم ماض معلوم من التمام فاعله ضمير المرام وجواب الشرط محذوف دليله احكم بزيد إلخ المقدم.

والمعنى أن شرط الحكم بزيادة الأحرف العشرة أن تجتمع في الكلمة مع

---

(١) أي: احرف الزيادة.

(٢) وجمعها بعض ثالث في: هناء وتسليم.

ثلاثة أحرف أصول فأكثر بأن تكون رباعية اسما أو فعلا أو خماسية كذلك أو سداسية كذلك أو سباعية ولا تكون إلا اسما وفيها في جميع الأقسام حرف فأكثر من العشرة مع ثلاثة فأكثر أصلية وأن تؤدي الأحرف الثلاثة المعنى المقصود فالثلاثي لا يكون إلا مجردا منها والرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يصلح أحدهما للسقوط كسمسم حروفه كلها أصلية لعدم تمام المرام بثلاثة منها كما يأتي في التنبيه الثامن وعبارة الأصل وشرحه المطلوب:

فإذا كانت كلمة وعددها أي والحال أن عددها زائد على ثلاثة أحرف، وفيها أي والحال في هذه الكلمة حرف واحد من الحروف أي حروف الزيادة المذكورة فاحكم بأنها زائدة إلا أن لا يكون لها أي لهذه الكلمة معنى بدونها فعند ذلك لا تكون زائدة نحو: وسوس فإن أحد الواوين أو السينين زائد على ثلاثة وهو من هذه الحروف ومع هذا لا يكون زائدا فيه لعدم معناه بدونه والزائد هو ما ينفع وجوده ولا يضر عدمه أي لا يخل عدمه معنى الأصل.

وإنما قال: إلا أن لا يكون لها معنى بدونها ولم يقل تغير معنى دونها لأنها لا تكون أصلية بتغير معناها بدونها نحو الياء في يضرب فإنه مضارع بها وماض بدونها. ومع هذا فإنها زائدة اهـ [1].

فالهمزة تزاد في الاسم أولا كالهمزة في نحو أحمر وأحمد وأصفر وأرنب فإنها من الحمرة والصفرة والرنبة ولا همزة فيها في أصل الوضع وثانية كشأمل بتقديم الهمز على الميم وثالثة كشمأل بتقديم الميم على الهمز.

واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزتهما بقولهم شملت الريح إذا هبت شمالا واعترض بأنه محتمل أن يكون أصله شمألت فنقلت حركة الهمزة إلى الميم وحذفت الهمزة فلا يصح الاستدلال به ورابعة كحطائط بضم الحاء وتخفيف الطاءين المهملتين وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء والموحدة وهي بلد وسابعة كبرناساء بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة وهي الناس وتزاد الهمزة في الفعل أيضا أولا: كالهمزة في نحو

(١) شروط الحكم بزيادة تلك الحروف على بنية الكلمة.

أكرم وانقطع أصلهما كرم وقطع ووسطا كالهمزة المدغمة في نحو رئّاس أصله رأس زيدت فيه همزة أخرى للإلحاق وأدغمت الأولى في الثانية وآخرا نحو احبنطأ والواو تزاد في اسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو أربعاوي بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما في القاموس وضبطه السيوطي والدماميني بفتح الهمزة وتزاد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودن ومذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا قيل لثقلها وقيل لأنهما إن زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة.

فكذلك وإن كان همز المكسورة أقل أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز لأن الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند أوله عند بنائه للمجهول فلما كانت زيادتها أولا تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه، لان قلبها همزة قد يوقع في اللبس وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الندور، لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى بناء وفنعل وهو مفقود.

والصحيح أن الواو أصلية وأن اللازم زائدة مثلها في فحجل بمعنى فحج وهدمل بمعنى هدم فإن لزيادة اللام آخرا نظائر بخلاف زيادة الواو أولا.

والياء تزاد في الاسم أولى نحو يلمع، وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزوانية بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الألف نون مكسورة فتحتية مخففة التكبر وتزاد في الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال نحو رهيأ ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو تنلسيت وسادسة نحو اسلنقيت.

وإذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يلمع وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو اسم شجر أيضا يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع والسين تزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه.

قيل: وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتكس وهي الكسكة ويلزم هذا القائل

أن يعد شين الكشكشة نحو أكرمتكش والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمها حكم هاء السكت في الاستقلال ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم واسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أطاع يطيع وزيدت السين عوضا من حركة العين، لأن أصل أطاع أطوع وتزاد الألف اللينة في الاسم ثانية نحو: ضارب، وثالثة نحو: كتاب، ورابعة نحو: حبلى وسرداج، وخامسة نحو: انطلاق وجلباب، وسادسة نحو: قبعثرى، وسابعة نحو: أربعاوي، وتزاد في الفعل ثانية نحو: قابل، وثالثة نحو: تغافل، ورابعة نحو: سلقى، وخامسة نحو: أحادي، وسادسة نحو: اغرندى.

تنبيهات

الأول: يستثنى من كلامه نحو: غاغي وصوصي من مضاعف الرباعي فإن الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة.

الثاني: إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين.

والثالث يحتمل الأصالة والزيادة فإن قدرت أصالته فالألف زائدة وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة لكن إن كان المحتمل همزة أو ميما مصدره أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي كان الراجح الحكم عليها بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى إن وجد في كلامهم مالم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف كما في أرطى عند من يقول أديم مأروط أي مدبوغ بالأرطى وكما في معزى لقولهم فيه معز ومعز وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف.

الثالث: لا تزال الألف أولا لامتناع الابتداء بها هذا مذهب الأكثر.

وقال الأقل تزاد أولا لزيادة الألف مع اللام المعرفة أو الجنسية فلذا يقال الألف واللام للتعريف أو الجنس ولا يقال الهمزة واللام للتعريف أو الجنس إلا أنها حركت للتعذر والهاء من حروف الزيادة على الصحيح وإن كانت زيادتها قليلة.

والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات وزنه فعلهات لأنه جمع أم وقد قالوا أمات والهاء في الغالب فيمن يعقل وإسقاطها فيمن لا يعقل.

وقالوا في أم أمهة ووزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية، وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة وهو ضعيف لأنه خلاف الظاهر وزيدت الهاء في قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه إهراقة والأصل أراق يريق إراقة والألف منقلبة عن الياء وأصل يريق يؤريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء وادعى الخليل زيادة الهاء في هركولة وأنها هفعولة وهي العظيمة الوركين لأنها تركل في مشيها والأكثرون على أصالة الهاء وأنها فعلولة.

وقال أبو الحسن إنها زائدة في هبلع وهو الأكول وهجرع وهو الطويل فهما عنده هفعل لأن الأول من البلع، والثاني من الجرع وهو المكان السهل وحجة الجماعة أن العرب تقول في الهجرعين هذا أهجر من هذا أي أطول.

وكذلك تقول في هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضا ويجوز أن تكون زائدة في سهلب وهو الطويل لأن السلب أيضا الطويل يقال قرن سهلب وسلب أي طويل ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط والتحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لأنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماليه ويا زيداه وللإمكان كما في نحو عه وقه فهي للتنوين وباء الجر واللام تزاد في أسماء الإشارة المشهورة والقياس يقتضي أن لا تزاد لبعدها من حروف المد.

فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها إلا في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولائك وما سواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل وفي الهيق وهو الظليم هيقل وفي الفيشة وهي الكمرة فيشلة وفي الطيس وهو الكثير طيسل وتقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي ويبعده قولهم في زيد زيدل على أنه قال في الأوسط اللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر.

تنبيه

حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من

أنها كلمة برأسها وكذا لام الابتداء نحو: إن زيدا لقائم ولام الجر نحو: لزيد مالٌ وكذا لام جواب لو نحو: لولا زيد لهلك عمرو والتاء تزاد في أربعة مواضع في التأنيث كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور وفي المضارعة كتضرب وفي نحو الاستفعال من المصادر والافتعال كالاستخراج والاقتدار وفرعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهم.

وفي نحو المطاوعة كتعلم تعلما وتدحرج تدحرجا وتغافل تغافلا ولا يقضى بزيادها في غير ما ذكر إلا بدليل.

واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحشوا فأما زيادها أولا فمنه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كزيادها في تنضب وتتفل وتحلأ وتدرأ وأما زيادها آخرًا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء في نحو رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفي ترنموت وهو صوت القوس عند الرمي لأنه من الترنم وزنه تفعلوت وفي عنكبوت ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم في معناه العنكب فهو عندهم رباعي.

وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة وأما زيادها حشوا فلا ترد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا في ألفاظ قليلة ولقلة زيادها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها في يستعور وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا والنون تزاد أولا نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران، ولزيادها آخرًا ثلاثة شروط:

الأول: أن يسبقها ألف.

والثاني: أن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو أمان وزمان.

والثالث: أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون في نحو جنجان أصل لا زائدة.

وزاد بعضهم شرطا رابعا وهو: أن لا تكون في اسم مضموم الأول

مضعف، والثاني اسمًا لنبات نحو: رمان فجعلها في ذلك أصلا لأن فعالا من أسماء النبات أكثر من فعلان ورد بأن زيادة الألف والنون آخرًا أكثر من مجيء النبات على فعال.

ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة، وقال الأخفش نونه أصلية مثل قراض وحماض وفعال أكثر من فعلان في النبات، والصحيح ما ذهب إليه[1] لثبوتها في الاشتقاق قالوا أرض مرمنة للكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة.

وكذا اختلفوا في نون حسان وعقيان ونحوهما فالجمهور حكموا بزيادة النون في مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصالتها لدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر:

ألا من مبلغ حسان عني مغلغلة تدب إلى عكاظ

والميم تزاد أولا كمرحب وثانية كدملص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لأنه من الضبر وهو شدة الخلق.

وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية.

قال في الصحاح الضبارم بالضم الشديد الخلق من الأسد اهـ.

ولاطّراد زيادة الميم والهمزة ثلاثة شروط: أن تتصدر وأن يتأخر عنهما ثلاثة أحرف، وأن يقطع بأصالة الثلاثة المتأخرة عنهما نحو مسجد وأحمد لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة وحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا أو آخرا فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ونحو إصطبل ومرزجوش وبقيد الأصالة نحو أمان ومعزى وبقيد التحقيق نحو أرطى فإنه سمع في المدبوغ به مأروط ومرطى فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة، ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من أصلي فوزنه على الأول فعلى وألفه زائدة للإلحاق فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث

(١) الضمير عائد على الأخفش.

ووزنه على الثاني أفعل فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول الأول أظهر لأن تصاريفه أكثر.

تنبيهات

الأول: محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل كما في مرجل ومغفور ومرعزى حكم فيها بأصالة الميم مع أن بعدها ثلاثة أصول.

أما مرجل فمذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقولهم مرجل الحائك الثوب إذا نسجه موشى بوشي يقال له المراجل.

قال ابن خروف: المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي قدور النحاس وقد ذهب أبو العلاء المعري إلى زيادة ميم مرجل اعتمادا على الأصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع إذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة ولا حجة له في ذلك لأن الأكثر فيها تسكن وتندل وتدرع.

قال أبو عثمان: هو الأكثر في كلام العرب وأما مغفور فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أي يجمعون المغفور وهو ضرب من الكمأة وأما مرعزى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة وذهب قوم منهم ابن مالك إلى أنها أصل لقولهم كساء ممرعز دون مرعز وكما في همزة إمعة وهو الذي يكون تبعا لغيره لضعف رأيه والذي يجعل دينه تبعًا لدين غيره [1] ويقلده من غير برهان حكم بأصالة همزته مع أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لا أفعلة لأنه صفة وليس في الصفات أفعلة وإمرة مثل إمعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذي يأتمر لكل من يراه لضعف رأيه ويقال أمر وأمع أيضا.

---

(١) وفي ذلك قال رسول الله ﷺ لابن مسعود: «**لا تكن إمعة**»، رواه ابن حزم في الإحكام (٦/٢٩٢).

الثاني: الزائدة نوعان: أحدهما أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو غيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح أما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس أو العين المفصولة بأصلي كجدرد فأصلي والآخر أن لا يكون تكرير أصل.

وهذا لا يكون إلا أحد الحروف العشرة المجموعة في (أمان وتسهيل)، وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا، وذلك واضح.

الثالث: أدلة زيادة الحرف عشرة:

أولها: سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله أعني المصدر.

وثانيها: سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب.

ثالثها: سقوطه من نظير كسقوط ياء أيطل في أطل والأيطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة.

رابعها: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر وشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة نحو حجنفل من الحجفلة وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان والحجنفل العظيم الشفة وهو أيضا الجيش العظيم.

خامسها: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادة مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب، وأفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة.

سادسها: اختصاصه بموقع لا يقع فيه إلا حرف من أحرف الزيادةكالنون من كنتئو ونحو حنظئو وسندأو وقندأو فالكنتئو الوافر اللحية والحنظئو العظيم البطن والسندأو والقندأو الرجل الخفيف.

سابعها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الأول وضم الفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود.

ثامنها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحون تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فإنه تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن، ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا إذ الأصل اتحاد المادة.

تاسعها: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل.

عاشرها: الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير وذلك في كنهبل فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنلل وهو مفقود أيضا، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ومن أصولهم المصير إلى الكثير.

ذكر هذا ابن إياز وغيره قال المرادي: هو مندرج في السابع.

الرابع: إذا أردت أن تزن الكلمة لتعلم ما فيها من الأصل والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام مساويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فلس فعل وفي ضرب فعل وكذلك في قام وشذ لأن أصلهما قوم وشذذ وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل وفي ظرف فعل.

وكذلك في طال وحب وإن بقي حرف أصلي فضاعف له اللام فتقول جعفر فعلل، وفي فستق: فعلل وفي سفرجل فعلّل وفي قذعمل فعللل والزائد يكتفي بلفظه إلا إذا كان ضعف أصل فيجعل له في الوزن ما جعل للأصل الذي هو ضعفه فتقول في أكرم أفعل وفي بيطر فيعل وفي جوهر فوعل وفي انقطع انفعل وفي

اجتمع افتعل وفي استخرج استفعل وفي انقطاع انفعال واجتماع افتعال واستخراج استفعال وفي حلتيت فعليل وفي سحنون فعلول وفي مرمريس فعفعيل وفي اغدودن افعوعل وفي جلبب فعلل.

واستثني من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما: المبدل من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله فيقال في وزن اصطبر افتعل لأن المقتضي للإبدال مفقود في الميزان والآخر المكرر للإلحاق أو غيره فإنه يقابل بما يقابل به الأصل فتقول في بين المشدد للإلحاق أو للتعدية فعل.

الخامس: إذا لم يكن الزائد من حروف (أمان وتسهيل) فهو ضعف أصل كالباء من جلبب وإن كان منها فقد تكون ضعفا وقد تكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل الدليل على أنه لم يقصد به تضعيف وإنما قصد مجرد زيادة الحروف وإن وافق لفظه لفظ أصلي فيقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبني ربيعة فوزنه فعلان لا فعلال لأن فعلالا بناء نادر لم يأت منه غير المتكرر نحو الزلزال والخزعال وهي ناقة بها ظلع وقهقار للحجر.

وأما بهرام وشهرام فعجميان.

السادس: المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن رد ومرد فعل ومفعل لأن أصلهما ردد ومردد.

السابع: إذا وقع في الموزون قلب تقلب الزنة لأن الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها فتقول في وزن ادر اعفل لأن أصله ادأر قدمت العين على الفاء، وتقول في ناء: فلع (١) لأنه من النأي وفي الحادي عالف لأنه من الوحدة وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف.

وتقول في وزن قاض: فاع (٢) وفي بع فل وفي يعد يعل وفي عدة علة وفي عه أمر من الوعي عه إلا إذا أريد بيان في المقلوب فيقال أصله كذا ثم أعل.

الثامن: إذا كان اللفظ رباعيا وتكررت فاؤه وعينه ولم يصلح أحد المكررين

---

(١) وهذا هو القلب المكاني أي وضع حرف مكان حرف.

(٢) ما يحذف من كالأصل يحذف من الوزن.

للسقوط كسمسم حكم بأصالة جميع حروفه لأن أصالة أحد المكررين واجبة تكميلا لأقل الأصول وليست أصالة أحدهما بالأولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا هربا من التحكم فإن صلح أحدهما للسقوط كلملم أمر من لملم وكَفْكِفْ أمر من كفكف.

فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولمّ فقيل إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها وأن مادة لملم وكفكف غير مادة لـــمّ وكف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الأول، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج وقيل: إن الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكل وهذا مذهب الزجاج.

وقيل: إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم لمم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال[1] فأبدل من أحدهما حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين.

واختاره بدر الدين بن مالك ويرده أنهم قالوا في مصدره: فعللة ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التفعيل.

التاسع: إذا تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين والسابق قاله في شرح الكافية، وقال في التسهيل فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في صمحمح وثالثها ورابعها في نحو مرمريس فاتفق كلامه في نحو مرمريس، واختلف في نحو صمحمح فوزنه في كلامه الاول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه: فعلمح وفي كلامه الثاني: فعحمل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صمحمح والميم الثانية في نحو مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريرس .

ونقل عن الكوفيين في صمحمح أن وزنه فعلل وأصله صمحمح أبدلوا الوسطى ميما وصمحمح بمهملات كسفرجل الغليظ الشديد والمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الأولى الداهية والله أعلم.

---

(١) اللغة العربية تكره توالي الأمثال.

وغالب الرباع عد ما عدا   فعلل فاعكسن كدربج اهتدى
كل الخماسي لازم إلا افتعل   تفعل أو تفاعلا قد احتمل
كذا السداسي غير باب استفعلا   واسرندى واغرندى بمفعول صلا

(وغالب) بكسر اللام اسم فاعل غلب أي أكثر أفراد الفعل.

(الرباع) بحذف ياء النسب للوزن سواء كان رباعيا مجردا أو ثلاثيا مزيدا بحرف ملحقا كان أو موازنا واحترز بغالب من نحو حوقل وعثير وأصبح وموت بتشديد الواو فإنها لازمة كما تقدم وغالب مفعول.

(عد): بفتح العين وكسر الدال المهملتين مشددا أمر من التعدية وصلته محذوفة أي إلى المفعول به أي احكم على غالب أفراد الفعل الرباعي بأنه متعد إلى المفعول به.

(ما عدا) فعلا موازنا.

(فعلل): بفتح الفاء وسكون العين.

(فاعكسن): أي خالفن فيه الحكم المتقدم وهو التعدية واحكم له باللزوم وذلك (كدربج) أي (اهتدى) تفسير باللازم.

في القاموس دربج عدا من فزع وحنى ظهره وطأطأه وتذلل اهـ.

وأدخل بالكاف برهم أي أدام النظر وسكن طرفه.

تنبيه

اقتصر في الأصل على استثناء دربج وزاد في المطلوب برهم ولما ضاق النظم صنع ما رأيت وحملته على ما رأيت ردا لأصله وشرحه والله الموفق.

(كل) أفراد الفعل (الخماسي) بتخفيف الياء للوزن (لازم) بكسر الزاي اسم فاعل لزم خبر كل أي قاصر على رفع الفاعل لا يتعداه إلىنصب المفعول به سواء كان ثلاثي الأصول أو رباعيها.

(إلا) ثلاثة أبواب من الخماسي فإنها لا تختص باللزوم بل أتى منها اللازم والمتعدي.

أحدها: (افتعل) بسكون اللام للوقف والوزن فالمتعدي منه نحو: اجتمع المال

واكتسبه واللازم نحو احتقر واعور وكذا اجتمع واكتسب إذا كان للمطاوعة.

وثانيها: (تفعل) مشدد العين فالمتعدي نحو تمزز وتقسم واللازم نحو: تكسر وتحلم وتبسم وتكلم.

وثالثها: أشار له بقوله (أو تفاعلا) بنقل حركة أو للام تفعل وزيادة ألف بعد لام تفاعل للوزن فالمتعدي منه نحو: تنازعا الحديث وتقاسما المال واللازم منه نحو: تحالم وتواضع.

وإنما استثنينا هذه الأبواب الثلاثة من الخماسي لأنه (قد احتمل) أي قبل التعدي واللزوم كما رأيت قال في المطلوب: واعلم أن في حصر المشترك بين التعدي واللزوم من الخماسي في هذه الأبواب الثلاثة نظرا لأن بعض أبواب الخماسي الملحقات بتفعلل من مزيد الرباعي متعد كما ذكره في عد أبواب الملحقات اهـ. وشبه بالخماسي في اللزوم مدخلا الكاف على المشبه فقال:

(كذا) أي الخماسي في اللزوم أبواب الفعل (السداسي) بتخفيف الياء للوزن سواء كان ثلاثي الأصول أو رباعيها فجميع أبواب السداسي لازمة (غير) أداة استثناء إلا ما كان من (باب استفعل) فليس مختصا باللزوم بل منه المتعدي نحو: استخرج المال واستغفر الله تعالى واللازم نحو استحجر الطين[1] واستنوق الجمل[2] واستنسر البغاث، (و) غير كلمتي (اسرندى) بمعنى غلب، (واغرندى) بالغين المعجمة بمعنى قهر فهما متعديان (بمفعول) متعلق بـ(صلا) بكسر الصاد المهملة أمر من الوصل ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ومفعوله محذوف عائد على اسرندى واغرندى. قال الشاعر:

قد جعل النعاس يسرنديني ... أدفعه عني ويغرنديني

* * *

لهمز إفعال معان سبعة ... تعدية صيرورة وكثرة

---

(١) أي صار حجرا.

(٢) أي صار ناقة.

حيـــــنونة إزالـــــة وجـــــدان كـــذلك تعـــريض فـــذا البـــيان

(لهمز إفعال) بكسر الهمزة مصدر أفعل والإضافة من إضافة الجزء للكل خبر (معان) بفتح الميم والعين المهملة جمع معنى أصله معاني حذفت الضمة للثقل والياء للساكنين ما يعنى ويقصد من اللفظ أي مدلولات (سبعة) بتقديم السين المهملة على الباء الموحدة صفة معان فللابتداء به مسوغان وأبدل من سبعة لتفصيله فقال (تعدية) مصدر عدى المثقل أي إيصال للعامل القاصر إلى نصب المفعول به نحو أخرجت زيدا.

وثانيها: (صيرورة) مصدر صار بمعنى تحول من حال إلى حال آخر أي صيرورة الشيء منسوبا إلى ما اشتق منه نحو أمشى الرجل أي صار ذا ماشية وأجرب الرجل أي صار ذا جرب وأظلم الليل أي صار ذا ظلام ومنه أصبحنا أي دخلنا في الصباح لأنه بمنـــزلة صرنا ذوي صباح كما أفاده السعد خلافًا لما في الأصل وحينئذ صار هذا الباب لازما.

(و) **ثالثها:** (كثرة) بفتح الكاف وسكون المثلثة مصدر كثر بضمها ضد القلة نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن وأشحم وألحم وأتمر إذا كثر عنده الشحم واللحم والتمر وحينئذ صار الباب لازما أيضا.

ورابعها: (حينونة) بفتح الحاء المهملة وسكن المثناة تحت وضم النون مصدر حان بمعنى حضر حينه وأوانه ووقته نحو أحصد الزرع أي جاء وقت حصاده وهو لازم حينئذ.

في المصباح حان كذا يحين قرب وحانت الصلاة حينا بالفتح والكسر وحينونة دخل وقتها.

وخامسها: (إزالة) بكسر الهمز أزال بمعنى أبعد ونحى بالتثقيل أصله إزوال نقلت حركة الواو إلى الزاي وأبدلت الواو ألفا وحذفت إحدى الألفين وعوض عنها التاء نحو أشكيته أي أزلت عنه الشكاية وأقردت البعير أي أزلت عنه القراد والباب حينئذ متعد.

وسادسها: (وجدان) بكسر الواو وسكون الجيم مصدر وجد بمعنى أدرك

نحو أبخلت زيدا أي وجدته بخيلا وأحمدت عمرا أي وجدته محمودا والباب حينئذ متعد.

في القاموس: وجد المطلوب كوعد وورم يجده ويجده بضم الجيم ولا نظير لها وجدا وجدة ووجدا ووجودا ووجدانا وإجدانا بكسرهما أدركه اهـ.

وفي المصباح: وجدته أجده وجدانا بالكسر ووجودا اهـ.

(كذاك) الذي ذكر في عده من معاني همز إفعال خبر (تعريض) بالضاد المعجمة مصدر عرض المثقل خلاف التصريح والمراد به هنا جعل شيء عرضة ومهيأ لأمر نحو أباع الجارية أي عرضها للبيع.

وزاد في المطلوب ثلاثة معان لهمز أفعل:

الأول: أنه يجيء بمعنى استفعال بمعنى الطلب نحو أعظمته بمعنى استعظمته وهو حينئذ متعد.

والثاني: التمكين من الشيء نحو احتفرته النهر أي أمكنته من حفره وهو حينئذ متعد أيضا.

والثالث: أنه يجيء بمعنى في نفسه لا يراد به شيء من هذه المعاني نحو أشفق واتّح أصله اتحح فنقلت حركة المثل الأول للتاء الفوقية وأدغم في الثاني.

قال وللهمز في الحقيقة معنيان فقط التعدية واللزوم لكن التعدية غالبة فيها اهـ.

(فذا البيان) اسم مصدر بين المثقل المراد به هنا اسم المفعول مبتدأ خبره محذوف أي المعاني المبنية لهمز أفعال يحفظ ويحتمل أن لا حذف وأن اسم المصدر باق على معناه خبر ذا ويفيد التركيب الحصر لتعريف الطرفين والله أعلم.

لسين الاستفعال جا معاني لطلب صيرورة وجدان

كذا اعتقاد بعده التسليم سؤالهم كاستخير الكريم

(لسين الاستفعال): مصدر استفعل متعلق بـ (جا) بالقصر على لغة للوزن ماض معلوم فاعله.

(معاني) ستة أشار لأولها بقوله: جا.

(لطلب) بفتح الطاء المهملة واللام مصدر طلب نحو استغفر الله تعالى أي

طلب منه المغفرة وهو حينئذ متعد، ولثانيها بقوله: و (صيرورة) نحو استحجر الطين أي صار حجرا واستخل الخمر أي صار خلا وهو حينئذ لازم، ولثالثها بقوله و(وجدان) نحو استجدت شيئا أي وجدته جيدا وهو حينئذ متعد، ولرابعها بقوله: (كذا) المذكور من الطلب وما عطف عليه في عده من معاني سين استفعل خبر.

(اعتقاد) مصدر اعتقد بمعنى أدرك نحو استكرمت زيدا أي اعتقدت أنه كريم وهو متعد حينئذ ويذكر (بعده) أي الاعتقاد.

(التسليم) مصدر سلم المثقل بمعنى عدم المعارضة والطاعة والانقياد وتفويض الأمر للغير وهو الخامس نحو استرجع القوم عند المصيبة أي قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون. وهو إخبار بتسليم أنفسهم لله تعالى وإذعان لأمره وبكون المرجع إليه تعالى أي قالوا إنا عبيد وملك لله وإنا إليه راجعون في الآخرة كما في "الكشاف".

وقال بعض المحققين: معناه أطعنا وانقدنا لأمر الله لأنا عبيده وملكه وإنا إليه راجعون في الآخرة فمعنى قولهم: استرجع القوم سلموا أنفسهم إلى الله تعالى وقبلوا ما أمرهم الله تعالى به وما قدره عليهم وهو حينئذ لازم، وأشار لسادسها بقوله و(سؤالهم) من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله والضمير للعرب وذلك كقولهم (استخير) ماض معلوم أي سأل الخير فاعله الشخص.

(الكريم) فعيل بمعنى صفة مشبهة من الكرم بمعنى النفاسة والشرف وزاد في المطلوب الحينونة نحو استرقع ثوبك أي حان ترقيعه والتعدية نحو: استخرج المال بمعنى أخرجه والزيادة نحو: استقر بمعنى قر والله أعلم.

حـــروف واي هـــي حـــروف العلة والمـــــد ثم اللـــــين والـــــزيادة

(حروف) عبر به وإن كان صيغة كثرة عن الثلاثة بناء على تساوي صيغ الكثرة والقلة في المبدأ مبتدأ أول وإضافته لـــ (واي) للبيان أي حروف هي الواو والألف والياء أو الأجزاء للكل أي التي تركب منها لفظ واي.

(هي) فصل أو ضمير حروف (واي) مبتدأ ثان خبره (حروف العلة) بكسر العين المهملة وشد اللام.

والمعنى أن الواو والألف والياء تسمى في عرفهم حروف العلة لكثرة تغيراتها

من نقص وزيادة وقلب وإبدال كما أن العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبدل بصحة وتارة بعلة أخرى وتوجد الأحرف الثلاثة في جميع أنواع الكلمة من الأسماء نحو بيت وثوب ومال والأفعال نحو قال وباع وضارب والحروف نحو (لو وكي وما) كما أن العلة توجد في جميع أنواع المخلوقات.

(و) تسمى حروف (واي) حروف (المد) أيضا بفتح الميم وشد الدال المهملة مصدر مد المثقل ضد القصر لامتداد الصوت عند النطق بها بشرط أن تسكن وتناسبها حركة ما قبلها (ثم) تسمى أيضا حروف (اللين) بكسر اللام وسكون المثناة تحت مصدر لان ضد اليبوسة بشرط أن تسكن سواء ناسبها حركة ما قبلها أو لم تناسبها فكل مد لين ولا ينعكس والألف مد ولين أبدا لسكونها وانفتاح ما قبلها على التأبيد والواو والياء تارة تكونان مدا ولينا إذا سكنا وجانسهما حركة ما قبلهما كما في يقول ويبيع وتارة لينا فقط كما في قول وبيع وتارة لا مدا ولا لينا[1]، بل بمنـــزلة الحرف الصحيح.

وذلك إذا تحركتا نحو وعد ويسر (و) تسمى أيضا حروف (الزيادة) مصدر زاد ضد النقص لأن الازدياد بها غالب وهذا لا ينافي ما تقدم من أن حروف الزيادة عشرة لأن إطلاق العام على بعض أفراده لمزية لا ينافي عمومه.

فـــإن يكـــن ببعـــضها الماضي افتتح	فـــسم معـــتلا مـــثالا كوضـــح
وناقـــصا قـــل كغـــزا إن اختـــتم	بـــه وإن بجـــوفه أجـــوفا علـــم
وبلفـــيف ذي اقتـــران ســـم إن	عـــين لـــه مـــنها كـــلام تـــستبن
وإن تكـــن فـــاء لـــه ولام	فـــذو افتـــراق كـــوفى الغـــلام

(فإن يكن ببعضها) أي حروف واي متعلق بافتتح الآتي الفعل (الماضي) اسم يكن وخبره جملة (افتتح) ماض معلوم فاعله ضمير المتكلم ومفعوله محذوف

(١) حروف العلة (و أ ي) تكون مدًّا وليّنا إذا سكنوا وجانسهم حركة ما قبلها ولذلك فالألف مدولين أبدًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، أما الواو والياء فتكونان مدًّا وليّنا إذا أسكنا وجانسهما حركة ما قبلهما ويكونان لينا فقط إذا سكنا و لم يجانسهما حركة ما قبلهما.

ضمير الماضي ويحتمل أن اسم يكن ضمير الشأن أو المتكلم والماضي مفعول افتتح وسكن ياءه على لغة، ولو أن واش للوزن وجواب الشرط (فسم) بفتح السين المهملة وشد الميم أمر من التسمية مفعوله الأول محذوف أي الماضي المفتتح ببعض حروف العلة ومفعوله الثاني (معتلا) بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة فوق وشد اللام أصله معتلل فأدغم اللام الأول في الثاني اسم فاعل اعتل لوجود حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الأصلية للكلمة وسمه أيضا.

(مثالا [١]) بكسر الميم لمماثلته الحرف الصحيح في عدم تغيره وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة.

أما الفتحة ففي معلومه وأما الضمة ففي مجهوله، وأما الكسرة ففي مصدره كالوعدة والوجهة وذلك (كوضح) يضح وضوحا انكشف وانجلى ووعد ويقظ ولم يوجد ماض مفتتح بالألف لسكونها والابتداء بالساكن متعسر ففي قوله ببعضها إجمال لإيهامه وجوده وليس كذلك واحترز بالماضي عن المضارع لأن هذه الأحرف توجد في أوله أبدا ولا يسمى معتلا ولا مثالا لعدم مقابلتها الحروف الأصلية للكلمة وفي الماضي تقابلها فيقال له معتل.

ومثال إذا وجد في مقابلة الفاء وهذا النوع يوجد في كل باب إلا من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وأما وجد يجد بفتحها في الماضي وضمها في الغابر فلغة بني عامر كما تقدم واللغة الفصيحة فتحها في الماضي وكسرها في الغابر.

ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة.

(وناقصا) بكسر القاف والصاد المهملة اسم فاعل نقص مفعول (قل) بضم القاف وسكون اللام أمر من قال وصلته محذوفة أي للماضي المشتمل على حرف من (واي) أي سمه ناقصا[٢] وذلك.

(كغزا) أصله غزو ماض معلوم من الغزو فألفه بدل من واو لتحركها عقب

(١) المثال: هو الفعل الذي فاؤه حرف علة.

(٢) الناقص: هو مكان ما كان لامه حرف علة.

فتح (إن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط فعله (اختتم) بضم المثناة فوق الأولى وكسر الثانية ماض مجهول نائبه ضمير الماضي وصلته (به) أي بعض حروف (واي) وجواب الشرط محذوف دليله قل ناقصا.

والمعنى أن الماضي المختوم بحرف من واي كغزو ورمي وخشي ناقصا لنقصان آخر حروفه حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم أو لنقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى بسكون الواو والياء أو لخلو آخره من الحرف الصحيح الثابت في كل الأحوال ويسمى أيضا معتلا لوجود حرف العلة في مقابلة اللام التي هي من الحروف الأصلية للكلمة ويسمى أيضا ذا الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف عند إسناده لضمير نفسك نحو غزوت ورميت وخشيت وكون الرابع ضمير الفاعل لا يضر لأن المراد حروف الهجاء لاصطلاح النحاة وهذا النوع يجيء من خمسة أبواب:

الأول: بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو دعا يدعو.

والثاني: بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو رمى يرمي.

والثالث: بفتحها فيهما نحو رعى يرعى.

والرابع: بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو بقي يبقى.

والخامس: بضمها فيهما نحو سرو يسرو.

(وإن) كان بعض حروف واي كائنا (بجوفه) أي في وسط الماضي نحو قال وكال، (أجوفا) بفتح الهمز وسكون الجيم وفتح الواو هذا أصله الذي ينطق به حال الاختيار ولكن النظم لا يتزن إلا بإسقاط الهمزة مفعول ثان لـــ(علم) بضم العين المهملة وكسر اللام ماض مجهول نائبه ضمير الماضي.

والمعنى أن الماضي الذي في وسطه بعض حروف (واي) يسمى أجوف لخلو جوفه أي وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان من الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه ويسمى معتلا أيضا لوجود حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الأصلية للكلمة ويسمى ذا الثلاثة أيضا لصيرورة ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أسندته لضمير نفسك نحو قلت وبعت. فإن قيل الثالث ضمير الفاعل

فيكون الماضي حينئذ على حرفين. قلنا: المراد على ثلاثة أحرف بالهجاء لا باصطلاح النحو ولا شك أنه كذلك أو يقال: إنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف الكلمة بشدة اتصاله بها.

وأما تسمية الأجوف[١] من غير الثلاثي بذي الثلاثة عند ذلك مع أنه ليس كذلك نحو قمت فبالنظر إلى الأصل فإنه في الأصل قمت.

وأما تخصيص كون الماضي على ثلاثة بالمتكلم فبلا وجه لوجوده كذلك في المخاطب وهذا النوع لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب:

الأول: بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو قال يقول وصان يصون.

والثاني:بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو باع يبيع وكال يكيل.

والثالث: بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب. وأما طول يطول بضمها فيهما فشاذ فلا اعتداد به.

ولما فرغ من تسمية ما فيه حرف علة أخذ في تسمية ما فيه حرفا علة فقال (وبلفيف) بفتح اللام وفاءين بينهما مثناة تحتية ساكنة فعيل بمعنى فاعل أو مفعول متعلق بسم الآتي وهو مفعوله الثاني وتمم الاسم الاصطلاحي بقوله: (ذي) من الأسماء الستة أي صاحب (اقتران) بكسر المثناة فوق مصدر اقترن بمعنى صاحب وجاور (سم) بفتح السين المهملة وشد الميم أمر من التسمية مفعوله الأول محذوف أي الماضي.

(إن) بكسر فسكون حرف شرط فعله محذوف أي تستبن (عين) فاعل بفعل الشرط المحذوف كائنة (له) أي الماضي نعت عين حال كون عين الماضي كائنة (منها) أي حروف واي حال كونها أيضا كائنة.

(كلام) للماضي في كونها من حروف العلة سواء اتفقا نحو طوى وروى وجواب الشرط محذوف دليله سم بلفيف ذي اقتران.

والمعنى أن الماضي المشتمل على حرفي علة أحدهما عين والآخر لام يسمى

---

(١) الأجوف: هو ما كان عينه حرف علة.

لفيفا مقرونا [١] لالتفاف أحد حرفي العلة فيه بالآخر أو من اللف بمعنى الخلط لخلط الحرف الصحيح بحرف العلة واقتران أحد حرفي العلة بالآخر فيه.

وهذا النوع لا يأتي إلا من بابين: أحدهما بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو قوي وحيي وروي وهوي، والثاني: بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو طوى وشوى وزوى بالزاي المعجمة وفي طوى لغة أخرى وهي كسر عينه في الماضي وفتحها في الغابر (تستبن) أصله تستبين فسكنه للوقف وأسقط الياء لالتقاء الساكنين ومعناه تتضح وتظهر وهو دليل شرط إن المضمر وفاعله ضمير العين (وإن تكن فاء له) أي الماضي نعت فاء (ولام) عطف على فاء ونعته محذوف أي له وخبر تكن محذوف أيضا أي منها أي حروف العلة لدلالة ما تقدم عليهما.

(فـ) الماضي (ذو) أحد الأسماء الستة أي صاحب (افتراق) مصدر افترق ضد اقترن.

والمعنى أن الماضي المشتمل على فاء من حروف العلة ولام كذلك يسمى لفيفا مفروقا[٢] وذلك (كوفى) بفتح الواو والفاء ماض معلوم من الوفاء بمعنى التمام يقال وفى الشيء بنفسه يفي إذا تم فهو واف. كذا في المصباح فاعله (الغلام) بضم الغين المعجمة أي الشخص صغير السن ويجمع جمع قلة على غلمة وجمع كثرة على غلمان ويطلق على الرجل مجازا باعتبار ما كان عليه كما يقال للصغير شيخ باعتبار ما يؤول إليه وسمي مفروقا لافتراق حرفي العلة فيه بحرف صحيح ولا تكون اللام فيه إلا ياء والفاء لا يكون فيه إلا واوا نحو وقى ووفى وولى ولم يوجد فيه مثال مركب من الواو والألف.

وهذا لا يأتي إلا من بابين أيضا: **أحدهما:** بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وقى يقي.

والثاني: بكسرها فيهما نحو ولي يلي كذا في الهارونية وشرحها.

---

(١) اللفيف المقرون هو ما اعتلت عينه ولامه.

(٢) اللفيف المفروق هو ما اعتلت فاؤه ولامه.

وذكر صاحب النــزهة والزنجاني مثالا آخر لهذا النوع من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر مركبا من الواو والياء نحو وجئ يوجأ ومنه ورع يورع وورى يوري وإنما لم يذكر مثالا لما كان حرفا العلة فاء وعينا ولما كانت فاؤه وعينه ولامه حروف علة مع صدق اللفيف عليهما لأن هذين القسمين لا يبنى منهما فعل بل يبنى من الأول اسم الزمان والمكان نحو يوم وبين وبيت، ومن الثاني اسم حرفين نحو واو وياء والله أعلم.

وادغــم لمثلــي نحــو يــا زيد اكففا فكـــف قـــل وسمـــه المـــضاعفا

(وادغم) أمر من الإدغام فهمزته همزة قطع ولكن الوزن لا يستقيم إلا بحذفها والإدغام في اللغة إدخال شيء في شيء يقال: أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلتها فيه وأدغم اللجام في فم الفرس إذا أدخل في فمه.

وفي الاصطلاح إلباس الحرف في مخرجه مقدار إلباس الحرفين في مخرجهما.

كذا ذكره العلامة الزمخشري وقيل هو إسكان أول الحرفين المتماثلين أو المتقاربين وإدراجه في الثاني وقيل الإتيان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل وقيد من مخرج واحد لإخراج الإخفاء لأن الحرف المخفي ليس من مخرج ما بعده وبلا فصل متعلق بالإتيان.

والمراد به رفع اللسان بهما رفعة واحدة ووضعه بهما كذلك بدليل تعريف كثير الإدغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك ومفعول أدغم وصلته محذوفان أي أولا كائنا (لمثلي) بكسر الميم وسكون المثلثة مثنى مثل كذلك سقطت نونه لإضافته، لـــ (نحو) قولك (يا زيد) بالضم لأنه مفرد علم (اكففا) أمر من الكف ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة والمثلان في القول المذكور ألفان فانقل حركة الفاء الأول للكاف واستغن عن همز الوصل وأدغم الفاء الأول في الثاني.

(فكف) فانقل حركة الفاء الأول للكاف واستغن عن همز الوصل وأدغم الفاء الأول في الثاني (فكف) بضم الكاف وشد الفاء مفتوحة تخفيفا أو مضمومة إتباعا أو مكسورة تخلصا من الساكنين مفعول (قل) والمعنى أن الفعل الذي عينه ولامه حرفان

متماثلان يدغم أولهما في ثانيهما فرارا من الثقل واختيارا للخفة المقصودة من الإعلال وهي لا توجد بدون الإدغام نحو مدّ وشدّ وردّ أصلها مدد وشدد وردد.

(وسمه) أي الفعل الذي أدغمت عينه في لامه بفتح السين وشد الميم أمر من التسمية ومفعوله الثاني (المضاعفا) بضم الميم وفتح العين المهملة اسم مفعول ضاعفه وألفه إطلاقية وهو في اللغة عبارة عما كرر فيه الشيء بمثليه معنى في الاصطلاح عبارة عما يجتمع فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين أو التقى فيه أحد المتماثلين بالآخر في كلمة واحدة ويقال له: الأصم؛ لأن الأصم من وقر أذنه واحتاج في الاستماع إلى شدة الصوت والمضاعف يحتاج فيه إلى شدة اللفظ فيستدعي كل واحد منهما الجهر في الصوت أو لأن الأصم[1] لا يستمع الصوت إلا بتكريره.

وكذا المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد فيستدعي كل واحد منهما التكرير وهذا النوع لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب:

أحدها: بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو شد يشد ومد يمد.

والثاني: بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو قر يقر وفر يفر.

والثالث: بفتحها في الماضي والغابر نحو عض يعض وحس يحس وأما حب ولب بضمها فيهما فشاذ لا اعتداد به.

مهموز الذي على الهمز اشتمل نحو قرا سأل قبل ما أفل

(مهموز)[2] أصله اسم مفعول همزه ثم نقل عرفا للمعنى الآتي خبر الفعل (الذي على الهمز) صلة (اشتمل) صلة الذي والمعنى أن الفعل الذي اشتمل على الهمز يسمى مهموزا وذلك (نحو: قرا) بسكون الهمز أو إبداله ألفا لينة للوزن ويسمى مهموز اللام لكون الهمزة فيه في مقابلة اللام.

وهذا يأتي من أربعة أبواب:

أحدها: بفتح العين في الماضي وفي الغابر نحو قرأ يقرأ.

---

(١) المضعَّف يقال له: الأصم لشدته.

(٢) ما كان أحد أصوله همزة.

والثاني: بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو ظمئ يظمأ.
والثالث: بضمها فيهما نحو جزؤ يجزؤ.
والرابع: بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو هنأ يهنئ ونحو (سأل) ويسمى مهموز العين لكون الهمزة فيه في مقابلة العين ويقال له النبر لأن النبر هو الرفع بعنف ومهموز العين يرفعه الحنك عند التلفظ بشدة وقوة في الصوت وفي القاموس نبر الحرف ينبره همزه والشيء رفعه ومنه المنبر بكسر الميم اهـ.
وهذا يأتي من أربعة أبواب:
أحدها: بفتح العين في الماضي والمضارع نحو: سأل يسأل.
والثاني: بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو: سئم يسأم.
والثالث: بضمها فيهما نحو: رؤف يرؤف.
والرابع: بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو: زأر يزئر.
(قبل) تنازعه قرأ وسأل فأعمل الثاني في لفظه والأول في ضميره وأسقطه لكونه فضلة منصوب بلا تنوين لإضافته للمصدر المصوغ من قوله (ما أفل) من بابي ضرب وقعد غاب ومنه قيل أفل فلان عن البلد إذا غاب عنه وسمي مهموز الفاء لكون الهمزة فيه في مقابلة الفاء ويقال له المقطع لقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها.
وقيل: لأنها قطعت عن السقوط في الدرج وهذا يأتي من خمسة أبواب:
أحدها: بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو: أخذ يأخذ.
والثاني: بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو: أمن يأمن.
والثالث: بفتحها فيهما نحو: وهب يهب.
والرابع: بضمها فيهما نحو: أدب يأدب.
والخامس: بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو: أبق يأبق والله أعلم.

ثم الصحيح ما عدا الذي ذكر ... كاغفر لنا ربي كمن له غفر

(ثم) الفعل الذي اسمه (الصحيح[1]) في عرفهم هو (ما) أي الفعل الذي

(١) الصحيح هو ما خلت أصوله من أحرف العلة.

(عدا) أي جاوز وغابر (الذي ذكر) آنفا من الأقسام الستة المثال والأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز ومثل الصحيح بقوله وذلك (كـ) الفعلين الكائنين في قولنا (اغفر) أي استر أو امح ذنوبنا وصلة اغفر (لنا) معشر المؤمنين يا (ربي) أي مالكي وسيدي ومصلح أمري غفرا كاملا شاملا (كـ) غفرك لـ(من) أي محبوب ومقرب (له) صلة (غفر) ماض مجهول نائبه ضمير الغفر لا الظرف لأن النائب لا يتقدم كالفاعل وقد مر بحث الصحيح في فصل تصريف الصحيح ولا فرق عند صاحب الأصل بين الصحيح والسالم [1] كصاحب المراح. وفرق بينهما الزنجاني فانظره، والله أعلم.

باب المعتلات والمضاعف والمهموز

هذا (باب) بيان تصريف الأفعال (المعتلات) من المثال والأجوف والناقص واللفيف (و) الفعل (المضاعف و) الفعل (المهموز).

واوا او يـاء حـركا اقلـب ألفـا	مـن بعـد فـتح كغـزا الذي كفى
ثم غـزوا وغـزتا كـذا غـزت	وألـف للسـاكنين حـذفت
والقلـب في جمـع الإنـاث منتفـي	وغـزوا كـذا غـزوت فاقتفـي
وانـسب لأجـوف كقـال مال ما	لكغـزا ثم كفـى قـد انتمـى
كغـزت احـذف ألفـا من قلن أو	كلـن بـضم فـا وكـسرها رووا

(واوا) مفعول أول لا قلب الآتي (أو) حرف عطف حركة همزته منقولة إلى تنوين واوا فسقطت الهمزة (ياء) عطف على واوا (حركا) أي الواو والياء ماض مجهول ونائبه نعت واوا أو ياء أي محركين (اقلب) أمر من القلب بمعنى تغيير الصورة ومفعوله الثاني.

(ألفا) لينة حال كون الواو والياء كائنين (من بعد فتح) والمعنى اقلب الواو والياء المحركين بعد فتح ألفا لكن بعد تحقق سبعة شروط:

---

(١) السالم هو ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة والتضعيف وكل سالـم صحيح وليس كل صحيح سالـم.

أحدها: أن يكون كل واحد منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل.

والثاني: أن لا تكون حركتهما عارضة.

والثالث: أن لا يكون فتح ما قبلهما في حكم السكون.

والرابع: أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب.

والخامس: أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان.

والسادس: أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه.

والسابع: أن لا يترك الدلالة على الأصل.

وإذا لم يوجد أحد هذه الشروط لم تقلبا ألفا، وإن كانتا متحركتين وما قبلهما مفتوح.

واحترز بالشرط الأول عن مثل الحركة وصورى لخروجهما عن وزن الفعل بعلامة التأنيث، وبالشرط الثاني عن مثل دعوا القوم فإن واوه لم تقلب ألفا لطرو حركتها لأنها كانت ساكنة وحركت لدفع التقاء الساكنين، وبالشرط الثالث عن مثل عور واجتور لأن حركة ما قبلها في حكم السكون أي في حكم عين أعور وألف تجاور، وبالشرط الرابع عن مثل الحيوان لأن في معناه اضطرابا وبالخامس عن مثل طوى لأن واوه لو قلبت ألفا لاجتمع فيه إعلالان وبالشرط السادس عن مثل حيي لأنه لو قلبت الياء الأولى فيه ألفا يلزم ضم الياء في المضارع وبالشرط السابع عن مثل قود واستحوذ لأن واوهما لو قلبت ألفا لم يعلم أنهما واوي أو يائي فتركت للدلالة على الأصل كذا المفهوم مما ذكره ابن جني اهـ. مطلوب وقال الأشموني على الخلاصة بشروط أحد عشر:

الأول: أن يتحركا ولذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما.

الثاني: أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخففا جيأل وتوأم وفي ﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿ لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

والثالث: أن ينفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور.

والرابع: أن تكون الفتحة متصلة أي في كلمتيهما ولذلك صحتا في إن

عمر وجد يزيد.

الخامس: أن يكون اتصالهما أصليا فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرمي قلت فيه غزو ورمي منقوصا ولا تقلب الواو والياء ألفا لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف إذ الأصل غزاوي وراماني لأن علبطا أصله علابط.

والسادس: أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ولذلك صحت العين في نحو بيان وطويل وغيور وخورنق، واللام في رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوي وفتوى وأعلت العين في قام وباع وناب وباب لتحريك ما بعدها، واللام في غزا ودعا ورمى وتلا إذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة.

وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحيون فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا للساكنين وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والأصل عصوون ففعل به ما ذكر وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عنكبوت قلت رميوت وغزووت والأصل رمييوت وغزوووت ثم قلبا ألفا وحذفا لملاقاة الساكن وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فعلوت.

وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف إحداهما فيحصل اللبس في نحو رميا لأنه يصير رما ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه وأما نحو علوي فلأن واوه في موضع تبدل فيه الألف واوا.

والسابع: أن لا تكون إحداهما عينا للفعل الذي الوصف منه على أفعل.

والثامن: أن لا يكونا عينا لمصدر هذا الفعل ولذلك صحتا في غيد وحول لأن الوصف منهما أغيد وأحول وإنما التزم تصحيح الفعل في هذا الباب حملا على أفعل نحو أحول وأعور لأنه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح واحترز بالذي وصفه على أفعل من نحو خاف فإنه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل.

والتاسع: وهو مختص بالواو أن لا يكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أي التشارك في الفاعلية والمفعولية فإن كان كذلك صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا أما إن كان افتعل لا بمعنى تفاعل فإنه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز.

وأما الياء الواقعة عينا لافتعل فيجب إعلالها ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أي تضاربوا بالسيوف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لأن الياء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها.

والعاشر: أن لا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال فإن كانت إحداهما كذلك فلا بد من تصحيح إحداهما لئلا يجتمع إعلالان في كلمة والأخير أحق بالإعلال لأن الطرف محل التغيير فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوي إذا اسود ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم في مثناه حووان وفي جمع أحوى حوو وفي مؤنثة حواء واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث وأصله حي لأن تثنيته حييان فأعلّت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوي فاعتلت الياء وربما أعل الأول وصحح الثاني كما في نحو غاية أصلها غيية أعلت الياء الأولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها وطاية وهي السطح والدكان أيضا.

وكذلك آية عند الخليل أصلها أيية فأعلت العين شذوذا إذ القياس إعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما في التسهيل أما من قال أصلها أيية بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة.

ومن قال: أصلها آيية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب ومن قال أصلها أيية كنبقة فيلزم تقديم الإعلال على الإدغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا.

والحادي عشر: أن لا يكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان

وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وزعم المبرِّد أن الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه.

تنبيهات

الأول: زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل؛ لأنها تلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها مباينة في نحو قالة وباعة وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق.

الثاني: اختلف في ألف التأنيث المقصورة نحو سورى اسم ماء، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم.

وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صورى عند المازني مقيس وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بنى مثلها من القول لقيل على رأي المازني قولى وعلى رأي الأخفش قالا وما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبوبه.

الثالث بقي شرطان آخران أحدهما أن لا يكون العين بدلا من حرف لا يعل واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا لأن الياء بدل الجيم قال الشاعر:

إذا لم يكـــن فـــيكن ظـــل ولا جـــنا فأبعـــدكن الله مـــــن شـــيرات

والآخر أن لا تحل الياء محل حرف لا يعل وإن لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يئس (١) فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها و لم تعل لأنها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس لانتفاء علتها فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران: تغيير النقل وتغيير الإبدال قاله في شرح الكافية.

وقال بعضهم: إنما لم يعل أيس لعروض اتصال الفتحة به لأن الياء فاء

---

(١) دخلها قلب مكاني.

الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا يستغنى عن هذا الشرط باشتراط أصالة اتصال الفتحة السابق.

الرابع: ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على أصل مرفوض واحترز بذلك عن القود والمصيد والجيد والحيدي يقال حمار حيدي إذا كان يحيد عن ظله ولنشاطه والجيد طول العنق وحسنه والحوكة والخونة وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ومثل ذلك في الشذوذ قولهم رُوَّح وَغُيَّب جمع رائح وغائب وعفوة جمع عفو وهو الجحش الصغير وهبوة وأوو جمع أوة وهي الداهية من الرجال وقروة جمع قرو وهي ميلغة الكلب اهـ. بتصرف وذلك (كغزا) أصله غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشروط المذكورة وإنما فعلوا ذلك لأن الحركة ثقيلة على حرف العلة لضعفه فقلب ألفا لاستدعاء حركة ما قبله ذلك ليخف على اللسان لأن الألف لا تقبل الحركة وتكتب على صورة الألف فرقا بين الواوي واليائي لأن الياء بعد قلبها ألفا تكتب على صورة الياء في الناقص سواء وقعت في الطرف أو لا لتدل على الأصل.

وفي الأجوف لا فرق بينهما عند بعض القراء وهو الأصح مثال ما في الطرف قوله تعالى: ﴿ فَسَوَّىٰ ﴾ ومثال ما في غيره قوله تعالى: ﴿ وَضُحَىٰهَا ﴾ إلخ كتبت الياء بعد قلبها ألفا على صورة الياء في خمسة عشر موضعا وأما عدم كتابة الواو بعد قلبها ألفا على صورة الواو لتدل على الأصل فلعدم العلم أنها قلبت ألفا أم لا هذا إذا لم تخرج من الطرف بسبب اتصال شيء بها وأما إذا خرجت كتبت على صورة الواو بعد ذلك في بعض المواضع كما في الزكاة والصلاة.

وأما كتابة الواو على صورة الياء بعد ما قلبت ألفا نحو أعطى فإن أصله أعطو فلكون الألف مقلوبة من الياء لا الواو لأن الواو فيه قلبت أولا ياء لوقوعها رابعة في الطرف ثم قلبت الياء ألفا وكتبت ياء لتدل على هذا الأصل ولو لم يفعل كذلك لم يعلم ذلك.

فإن قيل إن الشرط الخامس معدوم منه لوجود الإعلالين فيه على

هذا التقدير.

قلنا: محل امتناع اجتماع إعلالين في كلمة إذا لزم حذف بعض حروفها لأنه ينقص البناء ويجحف به وما نحن فيه ليس كذلك ماضي معلوم فاعله (الذي كفى) أصله كفي بتحريك الياء قلبت الياء فيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع وجود الشرط المذكور ثم كتبت على صورة الياء لما ذكرنا (ثم) تقول في الناقص المسند لجمع المذكر الغائب واويا كان أو يائيا (غزوا) وكفوا[1] بفتح الزاي والكاف وسكون الواو والأصل غزووا وكفيوا بتحريك الواو الأولى والياء قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان على غير حده أحدهما الألف المبدلة من الواو والياء والثاني واو الجمع فحذفت الألف دون الواو لانها ضمير الفاعل و لم يوجد شيء يدل عليها بخلاف الألف فإنها حرف وتدل عليها الفتحة قبلها فبقي غزوا وكفوا بسكون الواو مع فتح ما قبلها فيهما و لم يقلبوا الفتحة ضمة مجانسة للواو لتدل على الألف المحذوفة (و) تقول في الناقص واويا كان أو يائيا المسند للمثنى المؤنث: (غزتا) وكفتا والأصل غزوتا وكفيتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وحذفت الألف لسكونها وسكون التاء لأن التاء ساكنة في الأصل لأنها وضعت علامة للمؤنث ومتى كانت كذلك كانت ساكنة في أصل الوضع وحركت هنا لألف التثنية لأنها لو تحركت لزم حذف أحدهما لاجتماع الساكنين ولا يجوز حذف التاء لأنها علامة المؤنث ولا الألف لأنها ضمير التثنية فحركة التاء عارضة والعارض كالعدم ففي غزتا وكفتا إنما كانت الألف أولى بالحذف من التاء لأن التاء علامة والعلامة لا تحذف ومع هذا الفتحة التي قبل الألف تدل عليها و لم يوجد شيء يدل على التاء.

وأيضا الألف حرف علة وهو أولى بالحذف من الحرف الصحيح وإن كان

---

(١) غزوا وكفوا حدث فيهما إعلالان إعلال بالقلب وإعلال بالحذف إذ أصلهما غزووا وكفيوا تحركت الواو الأولى في غزووا والياء في كفيوا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا فاجتمع فيهما ساكنان الألف المنقلبة عن الواو الأولى والياء في الثانية وواو الضمير فحذفت الألف فيهما وبقيت الفتحة دليلاعليها فصارت غَزَوا وكَفَوا.

من حروف الزيادة [١].

(كذا) الذي ذكر من غزوا وغزتا في حذف الألف المبدل من الواو (غزت) وكفت من الناقص المسند للمفردة المؤنثة الغائبة والأصل غزوت وكفيت بتحريك الواو والياء وسكون التاء فيهما قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان أحدهما الألف المبدلة، والثاني تاء التأنيث فحذفت الألف المبدلة [٢] فبقي غزت ورمت.

(وألف) مبدلة من واو أو ياء (لـــ) دفع التقاء (الساكنين) وهما في غزوا الألف المبدلة وواو الجماعة وفي غزتا وغزت الألف المبدلة وتاء التأنيث صلة وعلة (حذفت) الألف من غزوا وغزتا وغزت كما تقدم بيانه والجملة خبر ألف وانظر هل يجوز حذف المسوّغ للابتداء بالنكرة.

(والقلب) لواو الناقص ويائه ألفا (في) الفعل المسند لضمير (جمع الإناث) سواء كان لغائبات نحو غزون وكفين أو مخاطبات نحو غزوتن وكفيتن وخبر القلب (منتفي) بضم الميم وكسر الفاء اسم فاعل انتفى لأن الواو والياء فيه ساكنان والواو والياء الساكنان لا يقلبان ألفا إلا في موضع يكون فيه سكونهما غير أصلي بأن نقلت [٣] حركتهما إلى ما قبلهما نحو أقام ويهاب أصلهما أقوم ويهيب بسكون ما قبلهما نقلت حركة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلهما وقلبتا ألفا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال فصار أقام ويهاب والظرف صلة المصدر أو اسم الفاعل.

(و) القلب منتف أيضا في الناقص المسند إلى ضمير المثنى المذكر (كغزوا)

---

(١) العلامة لا تحذف وذلك كتاء التأنيث وألف الاثنين ونون النسوة وواو الجماعة وكذلك حروف العلة أولى بالحذف من الحروف الصحيحة ولو كانت زائدة.

(٢) هذا هو الإعلال بالحذف تخلصا من التقاء الساكنين.

(٣) هذا هو الإعلال بالنقل وهو نقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله مع بقاء المعتل إن جانس الحركة وإلا قلب حرفا يجانسها ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا كبايع كما يمتنع إن كان فعل تعجب نحو ما أقومه أو كان مضعَّفا أو معتل اللام.

وكفيا لأنهما لو قلبتا ألفا لزم اجتماع الساكنين على غير حده أحدهما ألف التثنية والآخر الألف المبدلة من الواو والياء فيلزم حذف أحدهما وبالحذف يلتبس المثنى بالمفرد فغزوا عطف على جمع.

(كذا) الذي ذكر من جمع الإناث ومثنى المذكر في انتفاء القلب.

(غزوت) وكفيت من الناقص المسند لضمير المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة وكذا مثلها نحو: غزونا وكفينا وغزوتما وكفيتما وكذا جمعها نحو: غزونا وكفينا وغزوتم وكفيتم وغزوتن وكفيتن.

وإنما فقد الإبدال في الجميع للسكون كما مر في جمع المؤنث (فاقتفي) أمر من الاقتفاء بمعنى الاتباع وياؤه للاشباع أي فاتبع القوم فيما قالوه.

(وانسب) بضم السين المهملة أمر من نسب من باب قتل أي اعز (ل) فعل (أجوف) أي معتل العين واويا كان وذلك (كقال) أصله قول بفتح الواو قلبت ألفا لتحركها عقب فتح أو يائيا وذلك كـــ(كال) أصله كيل بفتح الياء قلبت ألفا لتحركها إثر فتح صلة انسب (ما) أي قلب الواو والياء ألفا لتحركهما عقب فتح الذي مفعول انسب (لكغزا) من الناقص الواوي صلة انتمى الآتي والكاف اسم بمعنى مثل (ثم كفى) من الناقص اليائي عطف على عزا (قد) تحقيقية (انتمى) ماض معلوم مطاوع، نميته بمعنى نسبته أي انتسب فاعله ضمير ما والجملة صلته، والمعنى أن الواو والياء المحركين عقب فتح يقلبان ألفا في الأجوف كما قلبا ألفا في الناقص حذفا كائنا كحذف ألف (غزت) المبدلة من واوه في كونه لدفع التقاء ساكنين على غير حده فالكاف جارة لمحذوف، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف مفعول مطلق مبين للنوع.

(احذف) أمر من الحذف نقلت حركة همزته لتاء غزت وحذفت للوزن ومفعول احذف (ألفا) كائنا (من قلن) بضم القاف وسكون اللام من الأجوف الواوي المسند لنون الإناث أصله قولن بفتح القاف والواو قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت للساكنين وأبدلت فتحة القاف ضمة لتدل على الواو المحذوفة بعد إبدالها ألفا هذا ما عليه صاحب الأصل، وقال بعضهم بضم الواو لأن فعل بفتح العين

من الأجوف إذا كان واويا ينقل إلى فعل بضم العين إذا اتصل به ضمير جمع المؤنث أو المخاطب أو المخاطبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو ضمير المتكلم واحدا كان أو أكثر بعد سكون اللام ليكون إعلال الواو بالحذف بعد نقل حركتها إلى ما قبلها المسكن فرارًا من توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لتكون دليلا عليها فصار قلن بضم القاف.

وإنما التزموا هذا الإعلال بعد الاتصال بالضمائر المذكورة وإن كان مخالفا للإعلال قبل الاتصال بها وهو الإعلال بالقلب ألفا لكونه أيسر من ذلك الإعلال لأن في ذلك الإعلال خمسة أعمال:

الأول : النظر لحرف العلة هل تحرك بعد فتح أم لا.

والثاني: النظر إلى الشرائط السبعة المتقدمة هل وجدت فيها أم لا.

والثالث: قلبها ألفا بعد وجود الشرائط المذكورة.

والرابع: حذف الألف للساكنين.

والخامس: ضم القاف لتدل على الواو المحذوفة، وفي هذا الإعلال ثلاثة أعمال:

الأول: نقلها لباب آخر.

والثاني: نقل حركة حرف العلة إلى ما قبله.

والثالث: حذفها للساكنين.

(أو) من (كِلْنَ) بكسر الكاف وسكون اللام من الأجوف اليائي المسند لنون الإناث أصله كَيَلْنَ [1] بفتح الكاف والياء قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت للساكنين وأبدلت فتحة الكاف كسرة لتدل على الياء المحذوفة هذا مذهب الأصل وعند البعض أصله كيل بكسر الياء لأن فعل بفتح العين من الأجوف إذا كان يائيا ينقل إلى فعل بكسر العين إذا اتصل به الضمائر المذكورة

---

(١) دخلها إعلالان إعلال بالقلب وإعلال بالحذف حيث تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وهذا هو الإعلال بالقلب فاجتمع ساكنان الألف واللام فحذفت الألف وهذا هو الإعلال بالحذف وكسرت الكاف للدلالة على الياء المحذوفة فصارت (كِلْنَ).

آنفا ليكون إعلال الياء بالحذف بدل إسكان ما قبلها فرارا من توالي أربع حركات ونقل حركتها إليه لتدل عليها لأن المتولد من الضمة الواو ومن الكسرة الياء ومن الفتحة الألف.

واعلم أن الإعلال بالنقل مذهب المتقدمين وبالقلب مذهب المتأخرين وهو الأشبه وإن كان أعسر لأنه يلزم من النقل مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب كذا في شرح الزنجاني.

واعلم أن الاختلاف بينهم في النقل وعدمه إذا كان الأجوف من فعل بفتح العين، وأما إذا كان من فعل بكسرها نحو خوف من الواوي وهيب من اليائي أو من فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواوي ولا يوجد ذلك من اليائي فالاعتلال عند جميعهم بنقل حركة حرف العلة إلى ما قبله بعد سلب حركته ثم بحذفه بلا نقل الباب إلى الباب نحو خفت وهبت وطلت بكسر الخاء المعجمة والهاء وضم الطاء المهملة (بضم فا) قلن وهي القاف من إضافة المصدر لمفعوله أو فاعله صلة رووا الآتي (و) بـــ(كسرها) أي الفاء من كلن وهي الكاف (رووا) أي الصرفيون ومفعوله محذوف عائد على قلن وكلن والجملة حال منهما وصلته محذوفة أي عن العرب:

والـــياء إن مـــا قـــبلها قـــد انكسر ... فابـــق مـــثاله خـــشيت للـــضرر

أو ضـــم مـــع ســـكونها فـــصير ... واوا فقـــل يوســـر في كييـــسر

وواوا إثـــر كـــسر إن تـــسكن تصر ... يـــاء كجـــير بعـــد نقـــل في جـــور

وإن تحـــرك وهـــي لام كلمـــة ... كـــذا فقـــل غـــبي مـــن الغـــباوة

(والياء) الساكنة أو المفتوحة (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط شرطه محذوف أي انكسر (ما) أي الحرف الذي استقر (قبلها) أي الياء (قد انكسر فابق) أمر من أبقى فهمزته همزة قطع لكن أسقطها للوزن أي اترك الياء على حالها والجملة جواب إن وقرنها بالفاء لكونها طلبية لا تصلح شرطا.

(مثاله) أي الياء المكسور ما قبله ساكنا (خشيت للضرر) اسم لم يتضرر به واللام الداخلة عليه زائدة على غير قياس في "المصباح" الضر: الفاقة والفقر،

وبالضم اسم وبالفتح مصدر ضره يضره من باب قتل إذا فعل به مكروها وأضر به فيتعدى بنفسه ثلاثيا وبالباء رباعيا.

قال الأزهري: كل ما كان سوء حال وفقر وشدة في بدن فهو ضر بالضم وما كان ضد النفع فهو بفتحها .

وفي التنزيل ﴿ مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ ﴾ [الأنبياء: ٨٣] أي المرض والاسم الضرر وقد أطلق على نقص يدخل الأعيان ورجل ضرير به ضرر من ذهاب عين أو ضنى اهـ.

وفي القاموس والضرر الضيق اهـ ومثاله مفتوحا خشي وإنما تركت الياء على حالها في هذين المثالين لعدم وجود شرط الإعلال فيهما وعطف على انكسر المضمر فقال: (أو ضم) بضم الضاد المعجمة وفتح الميم مشددة ماض مجهول نائبه ضمير ما قبلها والياء إن ضم ما قبلها (مع سكونها) أي الياء من إضافة المصدر لفاعله (فصير) أمر من صير بالصاد المهملة والمثناة تحت مثقلا مفعوله الأول محذوف أي الياء الساكنة عقب ضم.

والثاني (واو فقل) بضم القاف وسكون اللام أمر من قال أصله أقول بضم الهمز والواو وسكون القاف واللام نقلت ضمة الواو للقاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وحذفت الواو للساكنين مفعوله لفظ (يوسر) بضم المثناة تحت وسكون الواو وكسر السين المهملة مضارع أيسر إذا صار ذا غنى وصلة قل (في كييسر) بضم الياء الأولى التي للمضارعة وسكون الثانية التي هي فاء الكلمة قلبت الثانية واوا لسكونها عقب ضم [1] لأنه أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة لينة بالسكون فاستدعي الضم القوي قلبها إلى مجانسة وهو الواو وأدخل بالكاف موسر ويوقظ وموقظ ونحوها ففعل بها ما فعل يوسر (وواوا) كائنة (إثر) بكسر الهمز المنقول لتنوين و اواو للوزن وسكون المثلثة وفيه لغة بفتحها ظرف مكان بمعنى عقب (كسر إن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط فعله (تسكن) أي الواو وجوابه (تصر) أصله تصير حذفت الياء للساكن

---

(١) تقلب الياء واوا إذا وقعت ساكنة مفردة بعد ضم في غير جمع ومفردة أي ليست مشددة.

بعدها مضارع صار الناقص واسمه ضمير الواو الساكن وخبره (ياء).

وذلك (كـ) قولك (جير) بكسر الجيم وسكون المثناة تحت ماض أجوف مجهول أي أمنه غيره مما خافه تقول جير (بعد) بفتح الموحدة وسكون العين المهملة ظرف زمان مضاف لـ(نقل) بفتح النون وسكون القاف مصدر نقل صلته محذوفة أي لحركة العين وهي الواو في مثاله إلى الفاء بعد حذف حركته وصلته أيضا (في جور) بضم الجيم وكسر الواو مجهول جاره فاستثقلت ضمة الجيم قبل كسرة الواو فأسكنت الجيم ونقلت كسرة الواو إلى الجيم فصارت الجيم مكسورة والواو ساكنة ثم قلبت الواو ياء فصار جير وهي اللغة الفصيحة.

وفيه لغتان أخريان: إحداهما: جور بضم الجيم وإسكان الواو، ووجهها أنه لما ثقلت الكسرة على الواو عقب الضم حذفت الكسرة فسكنت الواو وبقيت الجيم على حالها وهذه لغة ضعيفة لكراهتهم اجتماع الضمة والواو. والثانية: أن تشم الجيم الضمة وصفته أن تهيئ الشفتين للتلفظ بالضم ولا تتلفظ به بحيث يدركه البصير لا غير بلا تسكين الواو ليدل على ضم ما قبله في الأصل وهي أفصح من الأولى وأدخل قيل ونحوه من الأجوف الواوي المجهول بالكاف ففيه ما في جير.

(وإن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط فعله (تحرك) بضم المثناة الفوقية وفتح الحاء المهملة والراء مثقلة مضارع مجهول نائبه ضمير الواو سواء كانت حركتها فتحة أو ضمة أو كسرة.

وهذا وجه ذكر التحرك على الإطلاق (و) الحال (هي) أي الواو بسكون الهاء للوزن وخبر هي (لام كلمة) بسكون اللام للوزن سواء كانت اسما مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا أو فعلا معتلا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا معلوما كان أو مجهولا ماضيا كان أو مضارعا ثلاثيا كان أو مزيدا رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا لازما كان أو متعديا أو مضاعفا غير مدغم أو لفيفا.

وهذا معنى ذكر الكلمة على سبيل الإطلاق وصاحب الحال نائب تحرك حال كونها كائنة.

(كذا) أي الواو المتقدم في كون كل إثر كسر وجواب إن تحرك إلخ (فقل غبي) بفتح الغين المعجمة وكسر الموحدة وسكون المثناة تحت أصله غبو بفتح الغين وكسر الباء وفتح الواو وقلبت الواو ياء لتطرفها عقب كسر(١) ماض ناقص مشتق.

(من الغباوة) ضد الفطانة في "المصباح" الغبي على فعيل القليل الفطنة يقال: غبي غَبَيًا من باب تعب وغباوة يتعدى إلى المفعول بنفسه وبالحرف يقال غبيت الأمر وغبيت عنه وغبي عن الخبر وجهله فهو غبي أيضا والجمع الأغبياء اهـ.

والمعنى أن الواو المتحركة المتطرفة في آخر الكلمة الواقعة عقب كسرة تقلب ياء لضعفها لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها ما يجانسها وقيل لكراهتم إبقاءها في الطرف على حالها وللزوم الثقل بالخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية ومنه ادعي مجهول دعا والأصل دعو بضم الدال وكسر العين المهملتين وفتح الواو قلبت الواو ياء لتطرفها عقب كسر ومنه غزي مجهول غزا أصله غزو قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر ومنه قوي أصله قوو قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر ونحو يعطي ويعتدي ويسترضي في هذه الأمثلة تطرفت الواو مضمومة عقب كسر فقلبت ياء.

ونحو غازي وغازيان وغازيون وغازية وغازيتان وغازيات ففي هذه الأمثلة وقعت الواو في طرف الاسم مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة إثر كسر فقلبت ياء ولا اعتبار بعلامة التثنية والجمع ولا بواو الجماعة في الأفعال الخمسة وألف الاثنين فيها وياء المخاطبة كذلك لكونها عارضة وتقول في مجهول الناقص المسند لواو جمع المذكر غزوا بضم الغين والزاي والأصل غزووا قلبت الواو الأولى ياء لتطرفها عقب كسر فصار غزيوا فأسكنت الزاي لثقل الخروج من الكسر إلى الضم، ونقلت ضمة الياء إلى الزاي وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو دون الواو لأنها فاعل فبقي غزوا بضم الغين والزاي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

حـــركة لـــيا كـــواو إن عقـــب ... مـــا صـــح ســـاكنا فـــنقلها يجـــب

---

(١) تقلب الواو ياء إذا تطرفت الواو وقبلها كسرة.

مثال ذا يقول أو يكيل ثم ... يخاف والألف عن واو تقم

(حركة) كائنة (ليا) بالقصر للوزن (كـ) حركة (واو إن) بكسر فسكون حرف تعليق شرطه كان محذوفة مع اسمها والأصل إن كانا أي الياء والواو كائنين.

(عقب) بفتح العين المهملة وكسر القاف ظرف مكان مضاف لـ(ما) أي الحرف الذي (صح) حال كون الذي صح (ساكنا) خاليا من الحركة (فنقلها) أي الحركة من إضافة المصدر لمفعوله وصلته محذوفة أي من الياء أو الواو إلى الساكن الصحيح السابق عليها وخبر نقلها.

(يجب) أصله يوجب حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة والكبرى جواب إن قرنت بالفاء لعدم صلاحيتها شرطا والجملة الشرطية خبر حركة.

والمعنى أن حركة الياء والواو التاليين لساكن صحيح تنقل من الياء والواو للساكن الصحيح[1] وجوبا والله أعلم.

(مثال ذا) المذكور من نقل حركة الياء والواو للساكن الصحيح قبلهما النقل في لفظ (يقول) إذ أصله بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمتها إلى القاف لاستثقال الضمة عليها وإن كانت من جنسها لأنها حرف علة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة مع أن ما قبله ساكن صحيح يقوى على تحمل الحركة فصار يقول بضم القاف وسكون الواو.

(أو) النقل في لفظ (يكيل) إذ أصله بسكون الكاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء إلى الكاف لما مر في يقول فصار يكيل بكسر الكاف وسكون الياء (ثم) مثاله أيضا النقل في لفظ (يخاف) إذ أصله يخوف بسكون الخاء المعجمة وفتح الواو نقلت فتحة الواو إلى الخاء لما مر فصار يخوف بفتح الخاء وسكون الواو ثم قلبت الواو ألفا لتحركها باعتبار الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (والألف) في يخاف (عن واو) صلة (تقم) أصله تقوم فلما سكنه للوقف أسقط الواو للساكنين وفاعله

---

(١) وهذا هو الإعلال بالنقل.

ضمير الألف، والجملة خبره أي تنقلب.

وإن همـــا محـــركين في طـــرف　　　مـضارع لم ينتـصب سـكن تحف

نحـو الـذي جا من رمى أو من عفا　　　أو مـن خـشي ويـاء ذا اقلب ألفا

واحـذفهما في جمعـه لا التثنـية　　　ومـا كتغـزين بـذا مـستوية

(وإنْ) بكسر فسكون حرف شرط فعله محذوف أي استقر.

(هما) أي الواو والياء فاعل بالفعل المحذوف حال كونهما (محركين في طرف) صلة الفعل المحذوف بفتح الطاء والراء المهملتين أي آخر فعل (مضارع لم ينتصب) المضارع بأن كان مرفوعا بالتجرد من الناصب والجازم والجملة نعت مضارع ولا يشمل المضارع المجزوم لأنه لا وجود للواو والياء في طرفه لحذفهما بالجازم وجواب إن هما في طرف إلخ (سكّن) بفتح السين المهملة وكسر الكاف مشددا أمر من التسكين وسقطت منه الفاء الجزائية للضرورة ومفعوله محذوف أي هما أي الواو والياء.

(تحف) بضم المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وسكون الفاء مضارع مجهول ماضيه حف المثقل أي تعط ما تريد مجزوم في جواب سكن.

في "المصباح" حفّت المرأة وجهها حفا من باب قتل، زينته بأخذ شعره، وحف شاربه: إذا أحفاه، وحفه: أعطاه وحف القوم بالبيت: طافوا به فهم حافون، وحفت الأرض تحف من باب ضرب: يبس نبتها ، والمحفة بكسر الميم مركب من مراكب النساء كالهودج اهـ.

وذلك المضارع المرفوع الذي في طرفه ياء محرك أو واو كذلك (نحو) المضارع (الذي جا) بالقصر على لغة للوزن أي أخذ وصيغ (من) لفظ (رمى) الناقص اليائي أصله رمي بفتح الياء قلبت ألفا لتحركها عقب فتح [1] وهو يرمي أصله بضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة وبقيت الياء ساكنة (أو) المضارع الذي جاء (من) لفظ (عفا) الناقص الواوي أصله عفو قلبت الواو

---

(١) إذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا.

ألفا لتحركها إثر فتح وهو يعفو أصله بضم الواو فاستثقل الضم على الواو فحذف وبقي الواو ساكنا يقال عفا المنزل يعفو عفوا وعفوا وعفاء بالفتح والمد: درس، وعفته الريح يستعمل لازما ومتعديا ومنه (عفا الله عنك) أي محا ذنوبك وعفوت عن الحق أسقطته كأنك محوته عن الذي هو عليه اهـ مصباح.

وأو بمعنى الواو (أو) المضارع الذي جاء (من) لفظ (خشي) بفتح الخاء وكسر الشين المعجمتين وفتح الياء لكنه سكنها للوزن وهو يخشى أصله بضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء فقلبت الياء ألفا لتحركها إثر فتح كما قال (وياء) بالمد مفعول أول لـ اقلب الآتي مضاف لـ (ذا) المشار به للمضارع الذي جاء من خشي وهو يخشى (اقلب) أمر من القلب همزته همزة وصل فسقطت في الدرج ومفعوله الثاني (ألفا) لتحركها عقب فتح ومفهوم (لم ينتصب) أن المضارع المنصوب الذي في طرفه ياء أو واو محركة تحرك ياؤه أو واوه بالفتحة لخفتها قال في الأصل ويتحرك الواو والياء إذا كان كل واحد منهما منصوبا نحو لن يغزو ولن يرمي ولن يخشى لخفة الفتح عليها زاد في المطلوب:

ولئلا يلزم إلغاء العامل عن العمل بلا سبب ولذا لم يقلب ياء يخشى ألفا في حالة النصب مع وجود شرطه اهـ.

والمعروف أنها تبدل ألفا ويقدر عليها الفتحة فلا يلزم إلغاء العامل بلا سبب والله أعلم.

(واحذفهما) أي الياء والواو[1] المحركين من المضارع المختوم بأحدهما (في) حال (جمعه) أي إسناد المضارع لواو جمع المذكر فتقول الرجال يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزوون ويرميون ويخشيون بضم الواو والياء فأسكنت الواو والياء لاستثقال الضمة عليهما ولوقوعهما لاما للفعل وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبعد الواو والياء والألف للمسكنات واو الجمع الساكنة أيضا فحذف ما كان قبل واو الجمع وهو الواو والياء والألف الواقعات

---

(١) تحذف الواو والياء والألف عند إسناد المضارع إلى الجماعة ولا تحذف عند إسناده إلى ألف الاثنين.

لاما للناقص دون واو الجمع لأنها فاعل فحذفها مخل بالمقصود وضمت الميم من يرمون لتصح واو الجمع وتسلم من التغيير إذ لو لم تضم الميم لقلبت واو الجمع ياء لسكونها إثر كسر فيصير يريمين فيلتبس جمع الغائب بجمع المؤنث كذلك.

(لا) في حال (التثنية) مصدر ثنى المضاعف أي إسناد المضارع المختوم بواو أو ياء محرك لألف الاثنين فلا تحذف منه الواو أو الياء بل أبقهما محركين وقل يغزوان ويرميان ويخشيان.

وإنما لم تقلب الواو والياء ألفا في هذه الأمثلة بنقل حركتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته في يرميان ويغزوان وبدونه في يخشيان لئلا يلزم اجتماع ساكنين على غير حده ولم يجز حذف أحدهما ولا إبقاؤهما.

(وما) أي الامثلة التي استقرت (كتغزين) بفتح المثناة فوق وسكون الغين المعجمة وكسر الزاي وسكون المثناة تحت وفتح النون في النقص والإسناد لياء الواحدة المخاطبة أصله تغزوين بضم الزاي وكسر الواو فأسكنت الزاي لاستثقال الضمة عليها وإن لم تكن حرف علة لوقوعها قبل كسر الواو نقلت كسرة الواو إليها وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء.

ولم تحذف لأنها ضمير الفاعلة عند الجمهور، وعند الأخفش لأنها علامة الخطاب والعلامة لا تحذف لفوات المقصود بحذفها كالفاعل.

وأما الواو فليست بفاعل ولا علامة اتفاقا فحذفت وبقي تغزين (بدا) أي جمعه صلة (مستوية) بضم الميم وسكون السين المهملة وفتح المثناة فوق وكسر الواو اسم فاعل استوى صلته محذوفة أي مماثلة للجمع في حذف اللام للساكنين خبر ما من وما كتغزين، والله أعلم.

وفي اسـم فاعـل أجـوف قل قائلا ... بألـف زيـد وهمـز مـا تـلا [١]

في نـاقص قـل غـاز إن لم ينتصب ... ولا بـأل وحـذف يائـه يجـب

---

(١) تقلب الواو همزة وجوبا إذا وقعت عينا لاسم فاعل من فعل ثلاثي أعلت فيه أي قبلت لحرف آخر في ماضيه.

(وفي اسم فاعل) وهو ما صيغ ليدل على حدث معين وقع أو قام بذات مبهمة صلة قل الآتي مضاف للفعل.

(أجوف) بإسقاط الهمزة للوزن وهو ما عينه حرف علة (قل) في اسم فاعل يقول (قائلا) حال كونه متلبسا (بألف زيد) بفتح فسكون مصدر زاد أراد به اسم الفاعل أي زائد على بنية المضارع بين القاف والواو بعد حذف حرف المضارعة فيصير قاول ويحتمل أنه بكسر الزاي وفتح الدال المهملة ماض مجهول نائبه ضمير ألف والجملة صفته (وهمز ما) من إضافة المصدر لمفعوله أي قلب الحرف الذي (تلا) الألف الزائد وهو الواو همزا لوقوعها بعد ألف زائد مجاور للطرف كما في كساء أصله كساو قلبت واوه همزة لوقوعها بعد ألف زائد في الطرف وقل في اسم فاعل يكيل كائل بأن تزيد ألفا بين الكاف والياء الثانية فيصير كايل ثم تبدل الياء همزة.

تنبيهات

الأول: قال في الأصل: وتقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل وكان في الماضي قال وكال فزيدت الألف لاسم الفاعل فاجتمع ألفان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف المقلوبة من عين الفعل فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل همزة.

قال في المطلوب: واعلم أن في عبارة الشيخ تسامحا لأن عبارته تدل على أن اسم الفاعل مأخوذ من الماضي وليس كذلك عند جميع التصريفيين بل هو مأخوذ من المضارع المعلوم سواء كان من الأجوف أو من غيره فطريق أخذه أن تحذف حرف المضارع من يقول ثم تزيد الألف لاسم الفاعل بين القاف والواو فيصير قاول ثم تقلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف اهـ.

الثاني: قال في المطلوب: واعلم أن نقط مركوز الهمزة في نحو قائل وصائن خطأ إلا في كائل وبائع فرقا بين الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو والمقلوبة من الياء لما روي عن أبي علي الفارسي أنه دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه منقوطا بنقطتين لفظ

قائل من تحته فقال أبو علي: هذا خط من؟ قال له: خطي فنظر أبو علي إلى صاحبه وقال: ضيعنا خطواتنا في زيارته فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة ثم سأله صاحبه عن ذلك فقال: النقط من تحت مركوز قائل خطأ فرقا بين الواوي واليائي وليس بمنتصف بما اشتهر به من العلوم اهـ.

(في) اسم فاعل فعل (ناقص) معتل اللام كغزا ورمى صلة (قل غاز) بكسر الزاي منونا أصله في حالة الرفع غازو بضم الواو وفي حالة الجر غازو بكسرها منونا فيهما قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر فصار غازي فأسكنت الياء لاستثقال الضمة أو الكسرة عليها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وبقي التنوين لأن الياء حرف علة يكثر تغييره والتنوين يدل على الحرف المحذوف من آخر الكلمة فكأنه قائم مقامه وأصل رام رامي فعل به ما تقدم [1].

(إن لم ينتصب) غاز بأن كان مرفوعا أو مجرورا وجواب إن محذوف دليله قل غاز فإن انتصب لم تحذف منه الياء نحو رأيت راميا وغازيا أصله غازوا قلبت الواو ياء لتطرفها عقب كسر لخفة الفتحة على الياء مفردا كان أو مثنى، مذكرا كان أو مؤنثا أو مجموعا للمؤنث.

نحو: رأيت غازيا وراميا وغازيين وراميين وغازية ورامية وغازيتين وراميتين وغازيات وراميات.

وأما جمع المذكر فتحذف منه الياء نحو غازين ورامين (و) أن (لا) يقترن (بأل) فإن اقترن بها سقط التنوين لأن بينهما تضادا لأن أل تقتضي التعريف والتنوين يقتضي التنكير وعادت الياء ساكنة نحو هذا الغازي والرامي ومررت بالغازي والرامي لأنه علة حذفها زالت بدخول أل ولم تحرك الياء بالضمة والكسرة لثقلهما عليها وأما الفتحة فتظهر عليها حالة النصب لخفتها عليها.

(وحذف يائه) أي غاز ونحوه غير المنصوب وغير المقرون بأل من إضافة

---

(١) اسم الفاعل المصوغ من الثلاثي الناقص تحذف ياؤه في حالتي الجر والرفع عند تنوينه كـ(رامي) فإنها تصير رام ويعوض عن الياء بالتنوين وإنما حذفت تلك الياء للتخلص من التقاء الساكنين: الياء والتنوين. حيث تسكن الياء لاستثقال الضمة أو الكسرة عليها.

المصدر لمفعوله (يجب) للتخلص من التقاء الساكنين على غير حده كما رأيت والله أعلم.

وكمقول اسم مفعول خذا بالنقل كالمكيل واكسر فاء ذا

ومثلي المغزو حتما أدغما كذاك مخشي بعد قلب قدما

(وكمقول) حال من (اسم مفعول) وهو ما صيغ ليدل على حدث معين وقع على ذات مبهمة مفعول (خذا) أمر من الأخذ ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة والكاف في كمقول اسم بمعنى مثل.

والمعنى أنك تقول في اسم مفعول الأجوف مثل مقول حال كونه متلبسا (بالنقل) للضمة من الواو المعتلة للقاف الساكنة الصحيحة قبلها وذلك أن أصل مقول[1] مقوول بسكون القاف وضم الواو الأولى فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى القاف فالتقى ساكنان واو الأجوف وواو اسم المفعول فحذفت واو اسم المفعول عند سيبويه وأصحابه لأنها زائدة وهي أولى بالحذف من الأصل وهو عين الكلمة.

وعند الأخفش حذفت الواو التي هي عين الكلمة لأن واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف لفوات المقصود بحذفها وجوابه أن محل ذلك إذا لم توجد علامة أخرى.

وقد وجدت هنا علامة أخرى وهي الميم وشبه بمقول اسم مفعول الأجوف الواوي مكيلا اسم مفعول الأجوف اليائي مدخلا الكاف على المشبه.

فقال (كمكيل) اسم مفعول كال أصله مكيول بسكون الكاف وضم الياء فنقل ضم الياء للكاف وحذفت الياء لاجتماع الساكنين وكسرت الكاف لتدل على الياء فقلبت واو مفعول ياء لسكونها إثر كسر.

وهذا على مذهب الأخفش وعلى مذهب سيبويه حذفت واو مفعول لالتقاء الساكنين وكسرت الكاف لتسلم الياء من قلبها واوا لكونها إثر ضم (واكسر فاء) بالمد للوزن (ذا) أي كاف مكيل لتدل على الياء عند الأخفش

(١) وزنها مَفْعُل.

ولتسلم الياء من القلب واوا عند سيبويه وهذا في قوة الاستدراك على تشبيه مكيل بمقول رفع ما يوهمه من ضم فاء ذا أيضا.

(ومثلي) بكسر الميم وسكون المثلثة مثنى مثل كذلك مفعول أدغم الآتي سقطت نونه لإضافته إلى (المغزو) من إضافة الجزء لكله أي الحرفين المتماثلين جنسا وهما الواوان في أصل المغزو بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وضم الزاي وشد الواو اسم مفعول غزا أصله مغزوو فاجتمع فيه حرفان من جنس واحد أولهما ساكن والثاني متحرك فوجب إدغام الأول في الثاني للتخفيف كما قال إدغام (حتما) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة فوق مصدر حتم من باب ضرب بمعنى أوجب والمراد به هنا اسم المفعول أي محتوما (أدغما) بقطع الهمز أمر من الإدغام وسبق تعريفه لغة وعرفا وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

والمعنى أن اسم مفعول الناقص إذا اجتمع فيه واوان الأولى ساكنة التي هي واو المفعول، والثانية متحركة التي هي لام الفعل فإن الأولى تدغم في الثانية وجوبا نحو مدعو أصله مدعوو بواوين الأولى واو مفعول ساكنة والثانية لام دعا محركة أدغمت الأولى في الثانية للتخفيف فصار مدعوا بواو واحدة مشددة وشبه بالمغزو في وجوب الإدغام مدخلا الكاف على المشبه.

فقال: (كذاك) المغزو في وجوب إدغام أول مثليه في الثاني للتخفيف خبر (مخشي) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الشين المعجمة وسكون الياء للوزن وحقها التشديد اسم مفعول خشي أصله مخشوي كمفعول اجتمع فيه واو مفعول والياء التي هي لام الفعل وسبقت الواو بالسكون فقلبت الواو ياء [1] وأدغمت في الياء وأبدلت ضمة الشين كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا لسكونها إثر ضم هذا هو المفهوم من كلام شرح الزنجاني.

ويفهم من كلام الأصل أن إبدال الضمة كسرة سابق على الإدغام وكذلك مرمي أصله مرموي أبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون وأبدلت

(١) إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وتبدل الضمة بكسرة لتسليم الياء من رجوعها واوا.

الضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء أو الإدغام سابق على إبدال الحركة حال كون الإدغام في مخشي ومرمي ونحوهما كائنا (بعد قلب) لواو مفعول لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون.

(قدما) بضم القاف وشد الدال المهملة مكسورة ماض مجهول نائبه ضمير قلب وألفه إطلاقية والجملة نعته أي قلب مقدم والقلب بفتح فسكون مصدر قلب بفتحات وبعد ظرف زمان.

والمعنى أن اسم مفعول الناقص إذا اجتمع فيه واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء وتدغم في الياء وتبدل الضمة بكسرة لتسلم الياء من رجوعها واوا.

تنبيهان

الأول: إنما لم تبدل الياء واوا وتدغم الواو في الواو وإن زال به الثقل لئلا يلتبس اليائي من الناقص بالواوي منه.

الثاني: هذا إذا كان اسم المفعول من الناقص على وزن مفعول، وأما إذا كان اسم المفعول منه على وزن فعيل أو فعول فاجتمع فيه الواوان أو الواو والياء من الواوي أو الواو والياء من اليائي والسابقة منهما ساكنة فمما لا يوجد.

وأما اسم الفاعل على هذين الوزنين: من الواوي واليائي فمما يوجد نحو عدو من الواوي وبغي من اليائي من وزن الفعيل ونحو صبي من الواوي وشدي من اليائي من وزن الفعيل.

أصل الأول عدوو بالواوين، وأصل الثاني بغوي بالواو والياء، وأصل الثالث صبيو بهما، وأصل الرابع شديي بالياءين أدغمت الواو في الواو في الأول والياء في الياء في الثاني والثالث بعد قلب الواو ياء، والياء في الياء في الرابع اهـ مطلوب والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأمر غائب أتى من أجوف ... كليقل وأصله غير خفي

مخاطب منه كقل بالنقل ... وحذف همزه وعين الأصل

وثـــنه علـــى كقـــولا والتــــزم   مـــن نـــاقص في ذيـــن حذفا للمتم

(وأمر) شخص (غائب) أي صيغة فعل الأمر المسند لضمير شخص غائب مبتدأ خبره جملة (أتى) أي ورد أمر الغائب عن العرب حال كونه كائنا (من) مضارع (أجوف) معتل العين حال كونه (كليقل) بكسر لام الأمر وفتح حرف المضارعة وضم القاف وسكون اللام (وأصله) أي ليقل مبتدأ خبره (غير خفي) بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وإسكان الياء للوزن اسم فاعل خفي أصله خفيو أبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت الياء في الياء.

في المصباح خفي الشيء يخفى خفاء بالمد والفتح استتر أو ظهر فهو من الأضداد وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقا خفي عليه إذا استتر وخفي له إذا ظهر فهو خاف وخفي أيضا اهـــ.

والمراد هنا المعنى الأول بقرينة المقام وأصل ليقل[1] الذي تركه لظهوره ليقول بسكون القاف وضم الواو نقلت حركة الواو المعتلة إلى القاف الساكنة الصحيحة قبلها فالتقى ساكنان الواو واللام على غير حده فحذفت الواو لكونها حرف علة ولكون ضم القاف دالة عليها فصار ليقل وأمر شخص (مخاطب) بضم الميم وفتح الطاء المهملة اسم مفعول خاطبه إذا كلمه حال كونه كائنا (منه) أي الأجوف أتى حال كونه (كـــ) لفظ (قل) بضم القاف وسكون اللام حال كون قل متلبسا (بالنقل) لحركة الواو للقاف (و) بـــ (حذف همزه) أي قل من إضافة المصدر لمفعوله (و) بحذف (عين الأصل) له وهي واو المضارع.

وذلك أن أصل قل أُقول بضم الهمز وسكون القاف وضم الواو وسكون اللام فنقلت ضمة الواو المعتلة إلى القاف الصحيحة الساكنة قبلها وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها والواو للتخلص من التقاء الساكنين على غير حده فصار قل (وثنه) بفتح المثلثة وكسر النون مشددا أمر منقوص اللام من التثنية والضمير البارز المتصل به لقل أي ائت به حال إسناده لضمير الاثنين (على كقولا) بضم القاف

---

(١) دخلها إعلالان إعلال بالنقل وإعلال بالحذف.

وسكون الواو والكاف اسم بمعنى مثل وثبتت الواو لذهاب موجب حذفها في المفرد بتحريك اللام لئلا تلتقي ساكنة مع ألف التثنية الساكن وأصله اقولا بضم الهمز، وسكون القاف نقلت ضمة الواو للقاف وحذفت همزة الوصل فصار قولا.

(والتزم) أمر من الالتزام حال كونهما أي أمر الغائب والمخاطب كائنين (من) مضارع (ناقص) معتل اللام فهو حال من ذين وصلة التزم (في ذين) بفتح الذال المعجمة وسكون المثناة تحت وكسر النون مثنى ذا مشار به لأمر الغائب وأمر المخاطب المتقدمين ومفعول التزم (حذفا) للحرف (للمتم) بضم الميم الأول وكسر المثناة فوق، وسكون الميم للوقف والوزن وأصلها التشديد اسم فاعل أتم المضاعف أصلهما متمم وأتمم نقلت حركة الميم الأول إلى المثناة فوق وأدغم في المتم الثاني وصلته محذوفة أي لصيغة الأمر.

والمراد بالميم الواو والياء.

والمعنى أن صيغة أمر الغائب والمخاطب من الناقص [1] بحذف حرف العلة فتقول في أمر الغائب من الناقص ليغز ليرم بكسر لام الأمر وفتح حرف المضارعة وحذف الواو من الأول والياء من الثاني وفي أمر [2] المخاطب اغز ارم بحذف الواو والياء لأن جزم الناقص ووقفه سقوط لامه.

وحذف فا المعتلّ في مستقبل وأمر وهي متى تعلم جلي

بباب ما كوهب أو كوعدا ورث زد وقل ما قد وردا

(وحذف) بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة مصدر حذف بفتحات مضاف لمفعوله (فا) بالقصر للوزن مضاف للفعل (المعتل) أي الذي فاؤه واو وهو المثال الواوي وصلة حذف (في مستقبل) بضم الميم وفتح الباء الموحدة اسم مفعول استقبل ويصح كسرها اسم فاعله.

والمراد به المضارع لأن الشخص يستقبل حدثه وبالعكس (و) في (أمر)

---

(١) يجزم الفعل المضارع الناقص بحذف حرف العلة.

(٢) يبنى كفعل الأمر على ما يجزم به مضارعه.

لغائب أو حاضر (و) في (نهي متى) اسم زمان مضمن معنى الشرط فعله.

(تعلم): بضم المثناة فوق وسكون العين المهملة وفتح اللام مضارع مجهول نائبه ضمير المستقبل والأمر والنهي أي تبنى للفاعل المعلوم، وجواب متى محذوف دليله وحذف فاء المبتدأ وخبره.

(جلي) بفتح الجيم وكسر اللام وسكون الياء أصله جلو قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر اسم فاعل جلا بمعنى انكشف وظهر أي منكشف ظاهر وصلة جلا (بباب ما) أي فعل استقر (كوهب) في كونه مثالا واويا مفتوح العين في الماضي والغابر فتقول في مضارعه يهب وفي أمره لغائب ليهب والمخاطب هب وفي نهيه لا يهب ولا تهب بحذف الواو من الكل وأصل يهب يوهب بكسر الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت الهاء لأنها حرف حلق، وهو ثقيل والفتحة خفيفة.

(أو) استقر (كوعدا) في كونه بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فتقول في مضارعه يعد وفي أمره لغائب ليعد والمخاطب عد وفي نهيه لا يعد ولا تعد وأصل يعد يوعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لئلا يثقل على اللسان لأن الواو خلاف الياء في الجنسية مع ثقل الفعل وما يعرض فيه وحذفت من أمر الحاضر للمشاكلة والألف إطلاقية أو استقر كـــ(ورث) في كونه بكسر العين في الماضي والغابر فتقول في مستقبله يرث وأمره لغائب ليرث ولحاضر رث ونهيه لا يرث ولا ترث أصل يرث يورث بكسر الراء حذفت الواو ولما مر ومنه ومق يمق ووثق يثق مفعول (زد) بكسر الزاي وسكون الدال المهملة أمر من زاد صلته محذوفة أي على ما كوهب أو كوعد (وقل) بفتح القاف واللام مشددا ماض معلوم فاعله (ما) أي باب فعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر (قد) تحقيقية (وردا) فاعله ضمير ما وألفه إطلاقية، وصلته محذوفة أي عن العرب في كلمتين بحذف الواو الواقعة فاء له وهما وطئ يطأ ووسع يسع.

وحاصل المعنى الذي قصده من هذين البيتين أن المعتل المثال تحذف فاؤه في المضارع والأمر والنهي المبنية للفاعل المعلوم إذا كانت فاؤه واوا من ثلاثة أبواب:

أحدها: فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد.

وثانيها: فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب.

وثالثها: فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو روث يرث ويقل حذفها في لفظين من باب يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهما وطئ يطأ ووسع يسع.

تنبيهات

الأول: قال في المطلوب: اعلم أنه لم يذكر المصدر الذي على فعلة بكسر الفاء مع أن الواو تحذف منه أيضا نحو عدة وهبة.

الثاني: أشار بالأمثلة الثلاثة إلى أن شرط الحذف أن تكون الفاء واوا احترازًا عما كان فاؤه ياء فإنها لا تحذف على كل حال.

الثالث: قال في المطلوب في قول الأصل وقد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو وطئ يطأ ووسع يسع نظر من وجهين:

أحدهما: أن عين المضارع من هذين البابين لو كان مفتوحا في الأصل لكان القول بحذف الواو منهما خطأ كوجل يوجل فإنها لا تحذف لعدم علة حذفها وهو الثقل المذكور وإن كانت فتحة عارضة ولفظية فالحذف لازم.

والثاني: أن وطئ يطأ ووسع يسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر بل الأمر بالعكس بأن كان ماضيها مفتوح العين ومضارعهما مكسورها ومنه وضع يضع وودع يدع ووزر يزر ووقع يقع فوقعت الواو فيها كلها بين ياء وكسرة وحذفت ثم فتحت عين مضارعها كلها لأجل حرف الحلق كذا المفهوم مما ذكر في شرح الزنجاني ونزهة الطرف وشرح الهارونية والمراح وشرحه أيضا قد جعل الحذف من أربعة أبواب والحال أنه من بابين.

أحدهما: ما كان عين مضارعه مكسورا لفظا وتقديرا كيعد ويرث وأخواتهما.

والثاني: ما كان عين مضارعه مكسورا تقديرا لا لفظا كيهب ويقع ويضع

وأخواتها كذا المفهوم مما ذكر في النزهة والهارونية والمراح فيلزمه أن لا يزيد على هذين البابين والله سبحانه وتعالى أعلم.

الرابع: احترز بقوله متى تعلم مما إذا بنيت للمجهول لأنه عند ذلك لا تحذف الواو من هذه الأشياء لعدم موجب الحذف حينئذ.

الخامس: لم يذكر الماضي واسم الفاعل والمفعول لأن الواو لا تحذف منها لانتفاء الموجب فيها.

السادس: في كلامه تضمين[1] وهو من عيوب القافية إلا أنه مغتفر للمولدين سيما في الرسائل العلمية والله أعلم.

ثم اللفيف لا بقيد قد حكم ... للامه بما لناقص علم

وكالصحيح احكم لعين ما قرن ... وفاء مفروق كمعتل زكن

وأمر ذا للفرد قه وقي قيا ... لاثنين قو أو قين للجمع ائتيا

(ثم) الفعل (اللفيف) وهو ما فيه حرفان من حروف العلة مطلقا (لا) مقيدا (بقيد) من كونه مقرونًا وهو ما اعتلت عينه ولامه أو مفروقا وهو ما اعتلت فاؤه ولامه وخبر اللفيف جملة (قد حكم) بضم فكسر ماض مجهول نائبه (للامه) أي اللفيف وصلة حكم (بما) أي الحكم الذي (لـ) لام فعل (ناقص) صلة (علم) ماض مجهول نائبه ضمير ما والجملة صلته من الإعلال وعدمه أما الإعلال فلا يخلو إما أن يكون بحذف لامه علامة للجزم أو الوقف أو تخلصا من التقاء الساكنين كلم يطو واطو وطووا كلم يق وق[2] فهو مثل لم يرم وارم ورموا في ذلك.

وإما بالقلب ألفا في موضع يكون متحركا وما قبله مفتوحا نحو طوى فانه مثل رمى في ذلك أو ياء في الواوي نحو قوي فإنه مثل غبي في ذلك.

وإما بحذف الحركة في موضع تكون حركته فيه ضمة نحو يطوي فإنه مثل

---

(١) هو أن يتم البيت ولا يتم معناه بأن يكون محتاجا إلى البيت الذي بعده كأن يكون في الأول مبتدأ خبره في الثاني أو أداة شرط جوابها في الثاني وهكذا . وهو من عيوب القافية.

(٢) على وزن (ع).

يرمي في ذلك.

وأما عدم الإعلال فلا يخلو إما بأن لا يوجد موجب الإعلال فيه نحو روي فإنه مثل رضى في ذلك ، وإما بأن لا يجتمع الساكنان فيه نحو طويا فإنه مثل رميا في ذلك.

وإنما حمل لام اللفيف مطلقا على لام الناقص في هذه المذكورات لكونه حرف علة مثله (و) حكما (كـ) الحكم الذي علم لعين الفعل (الصحيح) وهو ما ليس معتلا ولا مهموزا ولا مضاعفا كما سبق مفعول مطلق مبين للنوع (احكم لعين ما) أي اللفيف الذي (قرن) فلا تتغير عين المقرون أي لا تعل ولا تنقل ولا تقلب ولا تحذف كعين الفعل الصحيح لأنه لو أعل بحسب ما يقتضيه بأحد هذه الإعلالات الثلاثة وأعل لامه لزم اجتماع إعلالين في حرفين متواليين في كلمة واحدة وهو غير جائز ولأن اللفيف أشد تغيرا من الصحيح فيلزم نقص البناء منهما فلم تعل فعله (وفاء) لفيف (مفروق كـ) فاء (معتل) مثال (زكن) بضم الزاي وكسر الكاف بمعنى علم نائبه ضمير معتل والجملة نعته أي معلوم لأنه معتل الفاء أيضا فتحذف فاء فعل اللفيف المفروق إذا كان واوا من مضارعه في موضع تحذف فيه واو مضارع المعتل المثال: نحو وقى يقي فإنه مثل يعد في ذلك وتثبت في موضع تثبت فيه نحو يوجى فإنه مثل يوجل في ذلك.

في القاموس "زكنه" كفرح وأزكنه علمه وفهمه وتفرسه وظنه أو الزكن ظن بمنزلة اليقين عندك أوطرف من الظن وأزكنه أعلمه وأفهمه اهـ.

(وأمر ذا) اسم إشارة اللفيف المفروق حال كونه (للفرد) المذكر وخبر أمر (قه) أصله اوقي بكسر الهمز وسكون الواو فحذفت فاؤه كالمعتل ولامه للوقف كالناقص فبقيت القاف مكسورة لتدل على الياء المحذوفة وزيدت الهاء توصلا لبقاء الكسرة ولئلا يلزم الابتداء بساكن لو وقف على حرف واحد ولئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد ومثله شه من وشى يشي وله من ولي يلي (و) للمفردة المؤنثة (قي) أصله قيين بياءين أولهما متحرك والثاني ساكن فاستثقلت الكسرة على الياء للزوم توالي الكسرات فسكنت فالتقى ساكنان أولهما ياء الناقص والثاني ضمير الفاعلة فحذفت ياء الناقص لذلك والنون للوقف فصار قي (قيا) بكسر

القاف أمر (لاثنين) مذكرين أو مؤنثين مبني على حذف النون والألف ضمير الفاعلين (قوا) بضم القاف وسكون الواو أمر للجمع المذكر أصله قيوا بكسر القاف وضم الياء فاستثقلت الكسرة على القاف قبل ضمة الياء للزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة فأسكنت القاف ونقلت ضمة الياء إليها لكونها صحيحا ساكنا قبل الياء المحركة فالتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الياء لا الواو لأنها ضمير الفاعل فصار قوا بضم القاف.

وعلامة الجزم أو الوقف فيه سقوط نونه كالتثنية (وقين) بكسر القاف وسكون الياء وهو على الأصل ولم تحذف الياء منه لعدم التقاء الساكنين فيه، وبناؤه على السكون والنون ضمير الفاعلات ثابتة في كل حال قوا مفعول ائتيا الآتي وقين عطف عليه حال كونهما أمرين (للجمع) المذكر باعتبار قوا والمؤنث باعتبار قين (ائتيا) أمر من الإيتاء بمعنى الإعطاء وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة في القاموس وآتى إليه الشيء ساقه والرجل الشيء أعطاه إياه اهـ.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

وما كمد مصدرا أو مدّ من مضاعف فهو بإدغام قمن

أو كمددن أو مددنا فاظهر وفي كلم يمد جوز كافرر

(وما) أي اللفظ الذي استقر (كمد) بفتح الميم وشد الدال المهملة منونا في كونه متضاعفا ساكن العين محرك اللام إذ أصله مدد بسكون الدال الأول وتحريك الثاني حال كونه (مصدرا) بفتح الميم وسكون الصاد المهملة وفتح الدال المهملة أي اسما دالا على الحدث أتى ثالثا في تصريف الفعل كمدَّ يمد مدا (أو) كلفظ (مد) بفتح الميم والدال المهملة فعلا ماضيا في كونه مضاعفا محرك المثلين إذا أصله مدد بفتحات حال كونهما كائنين (من) باب (مضاعف) بضم الميم وفتح العين المهملة أي لامه وعينه من جنس واحد وخبر ما جملة (فهو) أي المذكور من ما كمد مصدرا وما كمد ماضيا (بإدغام) بكسر الهمز مصدر أدغم سبق تعريفه لغة وعرفا صلة (قمن) بفتح القاف وكسر الميم أي حقيق خبر هو.في المصباح قَمَن أن يفعل كذا بفتحتين: أي جدير وحقيق، ويستعمل بلفظ واحد مطلقا فيقال هو وهي وهم وهن قمن ويجوز قمن بكسر

الميم فيطابق في التذكير والتأنيث والجمع والإفراد اهـ.

ونحوه في القاموس وقرن الصغرى بالفاء لشبه المبتدأ باسم الشرط في العموم.

والمعنى أن المضاعف إذا كان عينه ساكنا ولامه متحركا كمد مصدرا أو كان عينه ولامه محركين كمد ماضيا فالإدغام لازم واجب لدفع الثقل اللازم من العود إلى التلفظ بالحرف بعد التلفظ به وشبهه الخليل بوطء المقيد فإن القيد يمنعه من توسيع الخطوة فيصير كأنه يعيد قدمه إلى موضعها الذي نقلها منه وذلك مما يشق على النفس وشبهه أيضا برفع القدم ووضعها في حيز واحد وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وكل ذلك ثقيل ومستكره فطلبوا الخفة بإدغام أحد المتماثلين أو المتقاربين في الآخر حتى يرفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخفّ على التلفظ.

وإنما لم يطلبوا تلك الخفة بحذف أحدهما لئلا ينقص البناء به نحو مد يمد والأصل مدد بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليمكن إدغامها في الثانية وأدغمت الدال الأولى في الثانية فصار مد وأصل يمد يمدد بسكون الميم وتحريك الدالين بالضم فنقلت حركة الدال الأولى إلى الميم فسكنت الدال الأولى فأدغمت في الثانية فصار يمد.

وهذا مثال ما تحرك فيه المتماثلان ومثال ما سكن فيه أولهما وتحرك فيه ثانيهما مد مصدرا وأصله مدد بسكون الدال الأولى فأدغمت الدال الأولى في الثانية وجوبا أيضا لدفع ذلك الثقل.

واعلم أن الإدغام على ثلاثة أوجه:

أحدها: واجب وذلك فيما إذا كان أول المتماثلين أو المتقاربين ساكنا وثانيهما متحركا ولم يكن أولهما حرف مد وإلا لم يدغم لئلا تزول المدة نحو جاءني مسلمو وزيد ومررت بمسلمي وزيد أو كلاهما متحركين سواء كانا في كلمة واحدة أو كلمتين مثال الأولى في كلمة واحدة نحو مد مصدر في المتماثلين وقد مر ذكره.

ونحو امحي وهمرش في المتقاربين والأصل اتمحى وهتمرش بسكون التاء فيهما أدغمت التاء في الميم فيهما وجوبا بعد قلبها ميما عند البعض وفي كلمتين نحو قوله تعالى: (ألم أقلكم) (واذكربك) (وقلهم) (ومن يظلمنكم) في المتماثلين والأصل (ألم أقل لكم) (واذكر ربك) (وقل لهم) (ومن يظلم منكم) أدغم أحد المتماثلين في هذه الأمثلة في الثاني وجوبا عند البعض ونحو قوله تعالى (ود طائفة) في المتقاربين والأصل ودت طائف بسكون التاء أدغمت التاء في الطاء وجوبا بعد قلبها طاء عند البعض.

ومثال الثاني في كلمة واحدة مد يمد في المتماثلين وقد مر ذكره ونحو اثاقل وادثر في المتقاربين والأصل تثاقل وتدثر بتحريك المتقاربين فيهما سكن الأول فيهما وأدغم في الثاني وجوبا بعد جعله مثل الثاني عند البعض وفي كلمتين نحو قول القائل:

تنفــر مــن ظللــنا وتروح في ظللك

في المتماثلين والأصل تنفر من ظل لنا وتروح في ظل لك بتحريك المتماثلين فيهما أدغم أحد المتماثلين فيهما وجوبا عند البعض ونحو أخر شطأه في المتقاربين والأصل أخرج شطأه بتحريك المتقاربين أدغمت الجيم في الشين وجوبا بعد جعلها شينا عند البعض.

وإنما قيدنا بقولنا عند البعض في مواضع لأن عند البعض يجوز الإدغام وتركه في تلك المواضع أما إذا كان المتماثلان أو المتقاربان في كلمتين فلعدم لزوم النقل لعدم تلازم الكلمة الثانية للكلمة الأولى.

وأما إذا كان المتقاربان في كلمة واحدة فلجواز جعل أحدهما مثل الآخر أو تركه على حالة نظرا إلى قربهما في المخرج وعدم اتحادهما في الذات فلا يلزم من اجتماعها الثقل الحاصل من اجتماع المتماثلين في كلمة واحدة.

والثاني: جائز وهو فيهما إذا كان الحرف الثاني من المتماثلين ساكنا وسكونه ليس بأصلي بل بسبب عارض فعند ذلك لا يكون السكون كالجزء من الكلمة فيجوز الإدغام نظرا إلى عدم سكونه في الأصل وتركه نظرا إلى سكونه في الحال.

وذلك في أمر الحاضر والمجزوم لأن سكونهما غير أصلي نحو رد وليرد و لم يرد والأصل ارددو ليردد و لم يردد جاز الإدغام فيهما وتركه.

وهذا مذهب بني تميم وأهل الحجاز لا يجوزون الإدغام فيها وهم يقولون اردد وليردد و لم يردد والأول أصح ولهذا مال أكثر التصريفيين إليه.

والثالث: ممتنع وهو فيما إذا كان ثاني من المتماثلين ساكنا سكونا أصليا فعند ذلك يكون سكونه كالجزء من الكلمة فلا يمكن الإدغام لأنه لا بدّ عند الإدغام من تسكين الحرف الأول من المتماثلين أو المتقاربين ليتصل بالثاني إذ لولا ذلك لحالت الحركة بينهما فعند ذلك يجتمع ساكنان على غير حده و لم يجز حذف أحدهما لنقص البناء وإخلاء المقصود به ولأن الثاني مبين للأول والحرف الساكن كالمعدوم أو كالميت إذا كان سكونه لازما فلا يبين نفسه فكيف يبين غيره.

فلذلك امتنع الإدغام وذلك نحو مددن إلى مددنا وامددن ولا تمددن وليمددن ولا يمددن وأشار إلى هذا القسم بقوله:

(أو) ما كان من مضاعف (كمددن) في سكون ثاني مثليه سكونا لازما ماض معلوم مبني على فتح مقدر منع منه سكون العارض فرارا من توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة فاعله نون الإناث (أو) ما كان كـــ(مددنا) في ذلك ماض معلوم فاعله ضمير المشارك أو المعظم نفسه.

(فاظهر) أمر من أظهر وصل همزته للوزن ومفعوله محذوف أي أول مثليهما ولا تدغمه في الثاني لسكونه.

والمعنى أن المضاعف إن كانت عينه متحركة ولامه ساكنة سكونا لازما فالإظهار لازم والإدغام ممتنع لما مر نحو مددن ومددت ومددت ومددتما ومددتم ومددتن ومددنا لأن سكونها لازم لشدة اتصال الضمير لئلا يلزم توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

وأشار إلى القسم الثاني وهو الجائز بقوله (وفي كـــ) قولك (لم يمد) من باقي المضاعف المجزوم صلة (جوِّز) بفتح الجيم وكسر الواو مشددا أمر من التجويز مفعوله محذوف أي الإدغام نظرا إلى عدم سكونه في الأصل وتركه نظرا إلى

سكونه في الحال كما تقدم.

والمعنى أن المضاعف إذا كان ثاني متماثليه ساكنا للجزم فجوز فيه الإدغام نظرا إلى تحركه في الأصل وعدمه نظرا إلى سكونه في الحال فإن شئت الإدغام فحرك ثاني المثلين لأنك لو لم تحركه يكون كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره وأدغم فيه الأول نحو لم يمد والأصل لم يمدد نقلت حركة الدال الأولى إلى الميم ليمكن الإدغام ولكون الميم ساكنا فبقيت الدالان ساكنتين فحركت الثانية وأدغمت فيها الأولى ويجوز تحريكها بالضم إتباعا للعين بالكسر، لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر وبالفتح لأنه أخف الحركات وإن شئت عدم الإدغام[1] فأبقه على الأصل.

وهذا على لغة بني تميم، والحجازيون يعينون الإظهار كما تقدم وشبه بالمجزوم في جواز الإدغام وتركه الموقوف مدخلا الكاف على المشبه فقال (كافر) أمر من فر يفر بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر بالإظهار نظرا إلى سكون ثاني متماثليه في الحال ويجوز فر بتحريك ثانيهما بالفتحة للخفة وبالكسر لأنه ساكن بسبب الوقف والساكن إذا حرك حرك بالكسر كما مر ولا يجوز تحريكه بالضم لعدم الإتباع بكسر العين ولئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وهو ثقيل ولا يجوز بقاؤه على السكون لأنه يستلزم اجتماع ساكنين على غير حده.

في المصباح فر من عدوه من باب ضرب فرارا هرب الفارس ، وفر فرًّا من باب ضرب أيضا أوسع الجولان والانعطاف وفر إلى الشيء ذهب إليه اهـ.

وتقول في أمر الحاضر من يفعل بضم العين مد بضم الدال الثانية إتباعا للعين ومد بالفتح للتخفيف ومد بكسر الدال الثانية للتخلص من الساكنين بالأصل فيه

---

(١) إذا ولى المدغم حرف مد وجب تحريكه بما يناسبه وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه لخفاء الهاء فكأن الألف وليته ويجب الضم إذا وليه هاء غائب خلافا لثعلب، وإذا اتصل المدغم بضمير رفع متحرك وجب فك الإدغام، وقد يفك الإدغام للضرورة الشعرية كقول أبي النجم العِجْلِيّ:

الحمدُ لله العليِّ الأجْلَلِ

ويجوز امدد بالإظهار وترك الإدغام ولا يجوز الإدغام مع البقاء على السكون، لأن فيه توالي ساكنين على غير حده ولا يجوز حذف أحدهما للإخلال كما مر.

وكذلك الحكم في أمر الغائب والنهي غائبا كان أو حاضرا نحو ليمد بالحركات الثلاث ولا يمد ولا تمد كذلك فيهما ونحو ليمدد ولا يمدد ولا تمدد وتقول في الأمر من يفعل بفتح العين عض بفتح الضاد المعجمة للخفة وبكسرها للتخلص من الساكنين بالأصل فيه ولا تبقه على السكون ولا تحركه بالضم لما مر والعين مفتوحة فيهما ويجوز اعضض بالإظهار وتقول من أفعل يفعل أحب بفتح الحاء والباء المدغم فيها يحب بكسر الحاء والباء والأصل أحبب يحبب بسكون الحاء فيهما نقلت حركة الباء فيهما إلى الحاء ليمكن الإدغام ولسكون الحاء وأدغمت الباء الأولى في الباء الثانية فيهما وتقول في أمر الحاضر منه (أحب) بكسر الحاء وفتح الباء للخفة أو كسرها على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ولم يجز فيه الضم لعدم الإتباع وللزوم الخروج من الكسر إلى الضم.

ولا يجوز إبقاء السكون لما مر.

واعلم أنه لا فرق بين ماضي هذا الباب وأمره في الصورة سواء كانا قبل الإدغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الأولى قبل الإدغام فإنها فتحة في الماضي وكسرة في الأمر وبحركة الحاء بعد الإدغام فإنها فتحة في الماضي أيضا وكسرة في الأمر لأنها في الحقيقة حركة الباء فيهما وأحب بكسر الباء الأولى والإظهار.

وكذا الحكم في أمر غائبه وحاضره، وقس على هذا المضاعف من الخماسي نحو تماد والسداسي نحو استعد وكلما أدغمت حرفا في حرف أدخل بدله تشديدا عوضا من المدغم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

مهموز ابدل همزه متى سكن ... بمقتضى حركة أو اتركن

كياكل ايذن يومنوا واترك متى ... حركته وسابق كذا أتى

نحو قرا وإن يحرك هو فقط ... كاسأل كذا وسل أجز كما انضبط

وحـــذف همـــز خذ ومر كل لا تقس   وكالـــصحيح غـــيره صـــرف وقس

فعل (مهموز) بفتح الميم الأولى وسكون الهاء اسم مفعول همزه أدخل فيه همزا فاء أو عينا أو لا ما مبتدأ خبره جملة (ابدل) أمر من الإبدال فهمزته همزة قطع لكنه نقل حركتها إلى تنوين مهموز وأسقطها للوزن ومفعول أبدل (همزه) أي المهموز (متى سكن) الهمز ولا يكون أولا لتعسر أو تعذر الابتداء بالساكن وجواب متى محذوف دليه أبدل همزه (بمقتضى) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة اسم مفعول اقتضى أي بحرف علة مجانس لـــ(حركة) كائنة للحرف الذي يليه الهمز فإن كانت الحركة فتحة قلب الهمز ألفا لأن الألف من جنس الفتحة.

وإن كانت كسرة قلب ياء لأن الياء من جنس الكسرة وإن كانت ضمة قلب واوا لأن الواو من جنس الضمة (أو اتركن) أمر من الترك مؤكد بالنون الخفيفة مفعوله محذوف أي الهمز الساكن عقب حركة همزا على حالة من غير إبدال له بحرف علة مجانس حركة ما قبله.

وذلك (كياكل) مضارع أكل فيه همز ساكن عقب فتح فإن شئت خففت الهمز بإبداله ألفا مجانسا للفتحة فتقول ياكل بألف لينة بين الياء والكاف وإن شئت خففت الهمز وأبقيته على حاله فتقول يأكل بالهمز وكـــ(ايذن) أمر من الإذن أصله إئذن بهمزين الأول محرك بالكسر، والثاني ساكن فإن شئت أبقيته على أصله وحققت الهمز الثاني وإن شئت خففته بإبداله ياء مجانسة للكسرة وك (يومنوا) مضارع آمن فيه همز ساكن عقب ضمة فإن شئت أبقيته همزا على حاله وإن شئت أبدلته واوا مجانسة للضمة.

والمعنى أن المهموز إن كان همزه ساكنا والياء متحرك فإنه يجوز إبدال الهمز بحرف علة تقتضيه حركه ما قبله ويجوز ترك إبداله وإبقاؤه على حاله سواء كان الهمز في اسم أو في فعل.

وهذه الحالة إنما تثبت للهمز إذا كان في غير أول الكلمة لأن كونه ساكنا في الأول غير متصور لتعذر الابتداء بالساكن وسواء كان ما قبله حرفا صحيحا أو حر علة أو همزا مثله حال كونها متحركات نحو رأس ولؤم وبئر ولؤلؤ وإئمان،

ونحوها من الأسماء ويأكل ويؤمن وإئذن وأؤدم ونحوها من الأفعال.

وإنما جاز تركها في مثل هذه الأمثلة على حالها لحصول الخفة بالسكون في الجملة بالنسبة للثقل الحاصل في حال كونها متحركة لكونها حرفا شديدا وملحقا بحرف العلة الذي تثقل الحركة عليه في بعض الأحكام ومنها التسكين للتخفيف.

ولذا عد بعضهم الهمز من حروف العلة فساغ فيه التخفيف كما في حروف العلة وذلك بخمسة أشياء:

إما بالسكون إن كان متحركا وإما بالقلب إن كان ساكنا سكونا أصليا أو عارضا وكان ما قبله متحركا وإما بالحذف إن كان متحركا وما قبله ساكنًا وإما بالإدغام إن كان متحركا وما قبله واوا أو ياء مدتين أو ما يشبهها كياء التصغير.

وإما بجعلها بين بين إن كانت متحركة وما قبلها متحركا أو ألفا مثال الأول تسكين الهمزة الثانية من يؤيؤ متحركة فبقى يؤيؤ بسكونها ثم يجوز لك إبقاؤها على حالها لحصول الخفة في الجملة كما في إسكان حرف العلة من يقول ويكيل.

ومثال الثاني قلب همزة رأس ألفا ولؤم واوا وبئر ياء لدفع ذلك الثقل باللين عن حركة الساكن مع اقتضاء حركة ما قبلها لمجانسها في جميعها كما قلبت واو يخوف ألفا حال كونها ساكنة وما قبلها مفتوحا وياء ييسرواوًا حال كونها ساكنة وما قبلها مضموما وواو قول ياء حال كونها ساكنة وما قبلها مكسورا فصارت هذه على وزن راس ولوم وبير فعلى هذا تقلب همزة يؤيؤ واوا بعد ما أسكنت الثانية فصار يويو.

ومنه أؤدم وأؤمن ويؤمن وإئمان وذئب ونحو ذلك والتخفيف بالقلب بعد الإسكان أبلغ من التخفيف بالإسكان وحده فلذا بعد ما حصل التخفيف به جوز القلب وإلا لزم تحصيل الحاصل وهو غير جائز.

ومثال الثالث حذف حركة همزة مسألة وملئك وجيئل وجوئبة وشيء وسوء ونحوها لتخفيف ثم حذف الهمزة لالتقاء الساكنين ثم نقل حركتها إلى ما قبلها فبقى مسلة وملك وجيل وجوبة وشي وسو كما تعل حرف العلة بذلك في

نحو مقول، ومبيع.

وأما جواز تحميل حرف العلة الحركة في بعض الأمثلة فلطروها مع كونها فتحة ويجوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد إسكان ما قبلها لحصول الخفة في الجملة بسكون ما قبلها كما يجوز إبقاء حرف العلة كذلك في نحو قول، وبيع مصدرين.

ومثال الرابع قلب همزة خطيئة وأقيئس ياء وهمزة مقروءة واوا ثم تدغم الياء في الأولين في الياء والواو في الواو في الثالث للتخفيف فصار على وزن خطية وأقيس ومقروة كما تعل حرف العلة بالإدغام في نحو مغزوة وشرية.

وأما عدم نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث نحو جيل لئلا يلزم حمل الحركة على الضعيف بخلاف جيل وأخواته وإن كان مثلها في طرو الحركة وكونها فتحة لأن حرف العلة في جيل وجوبة زيد لمعنى واحد وهو الإلحاق وفي شيء وسوء أصلي وفي خطيئة وأخواتها زيدت لمعان مختلفة، لأنها في أقيئس للتصغير وفي خطيئة للمصدرية وفي مقروءة للمفعول وأما الياء الثانية في هذه الأمثلة فليست بضعيفة لأنها أصلية لأنها مقلوبة من هذه الأصلية فلم يلزم تحميل الحرف على الضعيف فيها.

ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والإدغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لأن الهمزة تخفيفها حاصل بالقلب، ولذا لم يذكره صاحب المراح لكن قد يوجد مثال سواه نحو راس أصله رأس زيدت همزة للإلحاق بفعال فصار رأأس بهمزتين على وزن فعلل ثم أدغمت الهمزة الأولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فَعْل فلهذا ذكرناه.

ومثال الخامس أن تجعل الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها لأن هذا تخفيف مع بقائها نحو سال ولوم وسيل، وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها وهو غير مشهور.

وكذلك تخفف بجعلها بين بين المشهور في نحو سائل وقائل وبائع وإنما قيدناه هنا بالمشهور لأنه بالغير المشهور لا يمكن لسكون ما قبلها.

وإنما خففت الهمزة في هذه الأمثلة بين بين وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف العلة لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بالحذف أو الإدغام أفاده في المطلوب.

ولما فرغ من حكم الهمز الساكن عقب متحرك شرع في حكم المتحرك عقب متحرك فقال: (واترك) أمر من الترك همزته وصل ومفعوله محذوف أي الهمز باقيا على حاله (متى حركته) أي الهمز (و) حرف (سابق) بكسر الموحدة اسم فاعل سبق صلته محذوفة أي على الهمز ومبتدأ والواو حالية حال كون السابق كائنا (كذا) أي الهمز في التحرك حال من فاعل (أتى) الذي هو ضمير سابق والجملة خبره، والكبرى حال من مفعول حركته.

والمعنى أن الهمز إن كان متحركا وكان الحرف السابق عليه متحركا أيضا فإنه لا يغير ويترك على حاله فلا يخفف بتسكين ولا بقلب ولا بحذف ولا بإدغام. لكن هذا إن لم تكن حركة الهمز فتحة وحركة ما قبله كسرة أو ضمة وإلا خفف بقلبه ياء بعد الكسرة نحو مير والأصل مئر وواوا بعد الضمة نحو جون والأصل جؤن وإنما خفف كذلك لأن الفتحة كالسكون في اللين وأما فتحة همزة سال فإنها قوية لفتحة ما قبلها.

وأما نحو: "لا هناك المرتع"، فشاذ فلا يعتد به قاله في المطلوب وذلك (نحو قرا) فهمزته لا تغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها لكن تخفف بجعلها بين بين لوجود شرطه وهو كونها متحركة وما قبلها متحركا أيضا.

وهذا داخل في تركها على صورتها ضمنا لأن الهمز لا يتغير عن صورته إذا جعل بين بين على مذهب البصريين، لأنها متحركة عندهم بحركة ضعيفة.

وعلى مذهب الكوفيين تكون ساكنة إذا جعلت بين بين والأول [١] أصح قاله في المطلوب.

وأخذ في بيان حكم الهمز المحرك عقب ساكن فقال (وإن يحرك) بضم الياء أوله وفتح الراء قبل آخره مثقلا مضارع مجهول نائبه ضمير الهمز وأكده بـــ (هو)

---

(١) أي مذهب البصريين القائل بالتحريك.

لدفع توهم عوده لأقرب مذكور وهو سابق (فقط) أي وحده دون الحرف السابق عليه فهو ساكن.

في المصباح قط بالسكون بمعنى حسب وهو الاكتفاء بالشيء تقول قطني أي حسبي ومن هنا قال رأيته مرة فقط أي فحسب اهـ.

وفي القاموس إذا كانت بمعنى حسب فقط كعن اهـ.

(كاسأل) الكاف اسم بمعنى مثل مفعول أجز الآتي والمماثلة في إبقاء الهمز على حاله (كذا) أي أسأل في الإجازة خبر (وسل) بنقل حركة الهمز للسين وحذف الهمز لالتقاء الساكنين وهمز الوصل للاستغناء عنه بتحريك السين (أجز) أمر من أجاز إجازا (كما) أي الذي (انضبط) مطاوع ضبطه بمعنى حفظه حفظا بليغا والجملة جواب إن يحرك وأسقط منها الفاء للضرورة.

والمعنى أن الهمز إذا تحرك عقب حرف ساكن جاز تركه على حاله لحصول الخفة بسكون ما قبله وجاز نقل حركته إلى ما قبله ثم حذفه كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ والأصل واسأل القرية نقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف فاستغني عن همزة الوصل بتحريك السين فحذفت همزة الوصل ثم التقى ساكنان الهمزة واللام فخففت الهمزة بالحذف ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين.

وقد قرئ بإثبات الهمز وتركها وهذه التخفيفات المذكورة كلها إذا كانت الهمزة عين الفعل وإن كانت فاءه فلا تخفف أصلا لقوة المتكلم في الابتداء وأما تخفيفها بالحذف من أول ناس أصله أناس فشاذ فلا اعتداد به.

وكذا شذ تخفيف الهمزتين من الأول معا في خذ، وكل ومر أمرا وإلى هذا أشار بقوله (وحذف همز) من إضافة المصدر لمفعوله وإضافة همز (خذ) بضم الخاء وسكون الذال المعجمتين أمر من الأخذ أصله أؤخذ بهمزتين من إضافة الجزء للكل.

(و) حذف همز (مر) بضم الميم وسكون الراء أمر من الأمر أصله أؤمر بهمزتين أيضا وحذف الهمز (كل) بضم الكاف وسكون اللام أمر من الأكل أصله أؤكل بهمزين أيضا والثلاثة من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في

الغير وكان القياس تخفيفها بالقلب لا بالحذف لما مر من أن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحركا تقلب بمجانس حركة ما قبلها فتصير بهذا الاعتبار أوخذ أوكل أومر إلا أن العرب حذفت الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل تخفيفا بالحذف فيما كثر استعماله فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحرك ما بعدها وهي عين الفعل فحذوفها فبقي خذ وكل ومر والتزموا هذا الحذف فيها لكثرة الاستعمال وهو حذف شاذ (لا تقس) عليه غيره وقيل إنما حذفوا الهمزتين معا من هذه الأمور لئلا يفوت الغرض الذي هو المراد من الأمر وهو كون المأمور آخذا أو آكلا أو آمرا فيفعل ذلك غير المأمور لو لبث مقدار تلفظ الهمزتين معا كيلا يفوت ذلك الغرض.

واعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة فتخفيفهما ما مر، وإذا اجتمعتا في كلمتين فتخفيف الثانية بالحذف عن الخليل[1] لأن الثقل إنما حصل بها.

وعند أهل الحجاز ومنهم أبو عمرو تُخفف به الأولى لأن الثقل حصل باجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكن تقرر أن المثلين متى اجتمعا أبدل أولهما كما في المضاعف.

وعند البعض لا تخفف به واحدة منهما بل بإقحام ألف بينهما مستدلا بقول ذي الرمة:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل ... وبين النقا آءنت أم أم سالم

وعند البعض لا تخفف أصلا لان كون اجتماعهما عارضا يهون أمر الثقل مثاله ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [محمد: ١٨] فعلى قراءة الخليل فقد جاء شراطها بحذف الهمزة الثانية مع تحريك الشين بالفتح لتدل على الهمزة المحذوفة المتحركة بالفتح، وعلى قراءة أبي عمرو ﴿ فَقَدْ جَا أَشْرَاطُهَا ﴾ بحذف الهمزة الأولى وفتح الهمزة الثانية مع سكون الشين لأنه جمع مصدر من الشرط وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهمزة.

---

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى واضع علم العروض.

وعلى قراءة من أقحم الألف بينهما ﴿ فَقَدْ جَآءَ آشْرَاطُهَا ﴾ بمد الهمزة الثانية وعلى قراءة من لا يخفف أصلا ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ بفتح الهمزتين وبالقطع بينهما في التلفظ.

ثم اعلم أن الهمزة إذا وقعت في أول الكلمة تكتب على صورة الألف في كل حال أي سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت في الفعل أو في الاسم وسواء كانت أصلية أو زائدة وسواء كانت للقطع أو للوصل نحو أخذ وآخذ واضرب في الأولين للقطع أصلية وفي الثالث زائدة ونحو أم وأب وأين في الجميع للقطع أصليه ونحو احمر واحمد للوصل زائدة.

وإنما تكتب على صورة الألف في الابتداء لخفة الألف وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات، ولكنهما متشاركتين في المخرج.

وإذا وقعت في الوسط فإن كانت ساكنة كتبت على وفق حركة ما قبلها من الفتحة والضمة والكسرة نحو راس بالألف ولوم بالواو وذيب بالياء للمشاكلة كما أن تخفيفها كذلك.

وإن كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو سأل ولؤم وسئم، وإذا وقعت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت[1] متحركة لا على وفق حركة نفسها لكون الحركة الطرفية عارضة نحو قرأو وضؤ وفتئ وإن كان ساكنة لا تكتب عل صورة شيء لطرو حركتها وعدم حركة ما قبلها نحو ضبء، وبرء، ودفء.

وباقي تصريفات المهموز من الماضي والمضارع والأمر والنهي معلومات كن أو مجهولات واسم الفاعل والمفعول مفردات كن أو مثنى[2] أو مجموعا مذكرا كن أو مؤنثا ثلاثيا كن أو مزيدا على قياسي تصييغ الصحيح لهذه الأشياء وتصييغها في الصحيح قد مر.

---

(١) قوله: "إن كانت إلخ" كذا بالنسخ، ولعله إن كان أي ما قبلها متحركا، وكذا قوله: وإن كانت ساكنة، صوابه: كان ما قبلها ساكنا بدليل التمثيل تأمل. اهـ مصححه.

(٢) حقها مثنيات، وكذا الألفاظ التي بعدها، والآتية بعد قوله: وقس مما لا مطابقة فيها بين اسم كان وخبرها. اهـ مصححه.

تنبيه

يحتمل أن حذف مبتدأ خبره جملة لا تقس كما مر في المراح ويحتمل أنه مفعول لا تقس أي لا تحكم بأنه قياسي بل بأنه شاذ والله أعلم.

(و) تصريفا (كـــ) تصريف الفعل (الصحيح) الذي ليس معتلا ولا مضاعفا ولا مهموزا فهو صفة مصدر محذوف مفعول مطلق لصرف الآتي (غيره) أي الصحيح مفعول (صرف) بفتح الصاد المهملة وكسر الراء مشددا أمر من التصريف.

(وقس) بكسر القاف وسكون السين المهملة أمر من قاس يقيس أصله أقيس بسكون القاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء إلى القاف الساكن الصحيح قبلها فاستغني عن همزة الوصل فحذفت هي والياء لدفع التقاء الساكنين، ومفعوله وصلته محذوفان أي غير الصحيح على الصحيح في جميع الوجوه التي تقدمت في باب الصحيح من تصريفه لماض ومضارع وأمر ونهي معلومات كن أو مجهولات، واسم الفاعل والمفعول وبدخول نون التوكيد والجازم والناصب في محله وغير ذلك مذكرا كانت أو مؤنثا ومفردات كن أو مثنى أو مجموعا ثلاثيا كن أو مزياد نحو: خشي، ورضي، وروي، ووجئ، فهذا كعلم في التصريف ماضيا ونحو وجل يوجل فهذا كعلم يعلم ماضيا ومضارعا وأمرا ونهيا واسم فاعل ومفعول ونحو ذلك ونحو وسم يوسم كحسن يحسن ماضيا ومضارعا وأمرا ونهيا واسم فاعل ومفعول وغير ذلك فإن اقتضى القياس في تصريفات الفعل الغير الصحيح سواء كان في أفعاله أو في أسمائه إبدال حرف أو نقلا أو إسكانا فافعل.

وقد يخالف القياس ويترك الإعلال مع وجود مقتضيه في بعض المواضع لمانع يمنع منه نحو عور واعتور واستوى واستحوذ وسود واجتور وغير ذلك كما مر بيانه والله سبحانه وتعالى أعلم.

تنبيهان

الأول: القياس لغة تقدير شيء على مثال آخر.

في القاموس قاسه بغيره وعليه يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه قدره عليه اهـــ.

وعرفا: حمل مجهول على معلوم في حكمه لاشتراكهما في علته عند الحامل.

الثاني: بين الصحيح وغيره تطبيق، وكذا بين لا تقس وقس وبين ذين تجنيس اشتقاق أيضا وفي قوله وقس براعة مقطع لايذانه بانتهاء المقصود والله سبحانه وتعالى أعلم.

قد تم ما رمنا من المقصود فاعذر حديث السن يا ذا الجود

وأحمد الله مصليا على محمد وآله ومن تلا

(قد تم) بفتح المثناة فوق والميم مشددة أي كمل.

في المصباح تم الشيء يتم بالكسر تكمل أجزاؤه اهـ.

ماض معلوم فاعله (ما) أي النظم الذي (رمنا) بضم الراء وسكون الميم ماض أجوف واوي معلوم فاعله أصله رومنا بفتح الراء والواو قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت للساكنين، وأبدلت فتحة الفاء ضمة لتدل على الواو المحذوفة بعد إبدالها ألفا على ما مر لصاحب الأصل.

وقال بعضهم بضم الواو لأن فعل مفتوح العين الأجوف الواو ينقل إلى فعل بضم العين إذا أسند لضمير المتكلم سكنت الراء ونقلت حركة الواو إليها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين كما سبق.

في المصباح رمت الشيء أرومه روما ومراما طلبته اهـ.

وفي القاموس: الروم الطلب ونا للمعظم نفسه تحدثا بالنعمة لا رياء وعجبا أو للمشارك في الطلب وإن استقل بالمطلوب واحد حال كون ما رمنا مأخوذا مدلولاته ومعانيه (من) الكتاب المسمى بـ(المقصود) أو بيان لما فهو حال منها أيضا أي حال كونه كائنا من نوع نظم دال معاني المقصود (فاعذر) بكسر الذال المعجمة أمر من عذر يعذر من باب ضرب.

في المصباح: عذرته فيما صنع عذرا من باب ضرب رفعت عنه اللوم فهو معذور أي غير ملوم والاسم العذر وتضم الذال للإتباع وتسكن اهـ.

وكذا رأيته في نسخة صحيحة من القاموس مضبوطا بكسر الذال في المضارع مفعوله شخصا ناظما لمعاني كتاب المقصود.

(حديث) بفتح الحاء وكسر الدال المهملتين صفة مشبهة من حدث إذا تجدد.

في المصباح: حدث الشيء حدوثا من باب قعد تجدد وجوده فهو حادث

وحديث ثم قال ويقال للفتى حديث السن اهـ.

وفي القاموس: ورجل حدث السن وحديثها بين الحداثة والحدوثة فتى اهـ.

أي صغير (السن) بكسر السين المهملة وشد النون أي مدة العمر في القاموس: السن بالكسر مقدار العمر مؤنثة في الناس وغيرها جمعه أسنان وأسنّ كبرت سنه اهـ.

وفي المصباح : والسن إذا عنيت بها العمر مؤنثة أيضا، لأنها بمعنى المدة اهـ.

وصلة اعذر محذوفة أي فيما عساك تقف عليه مما يوجب اللوم والتعليق بمشتق يؤذن بعليه مصدره فكأنه قال اعذره لحدوث سنه (يا ذا) أحد الأسماء الستة أي صاحب (الجود) مصدر جاد أي السخاء والكرم.

في القاموس: جاد جودة وجودة صار جيدا ثم قال وقد جاد جودا اهـ.

وفي المصباح: جاد الرجل يجود من باب قال جودا بالضم تكرم اهـ.

وفي هذا التعبير استعطاف واستئلاف للناظر وإغراء له على التماس العذر ورفع اللوم.

(وأحمد الله) تعالى أي أثني عليه تعالى للتوفيق لهذا النظم وإتمامه حال كوني (مصليا) أي طالبا من الله تعالى صلاته [1] أي رحمته (على) سيدنا (محمد و) على (آله و) على (من) أي الذي (تلا) أي تبع النبي ﷺ فيما جاء به.

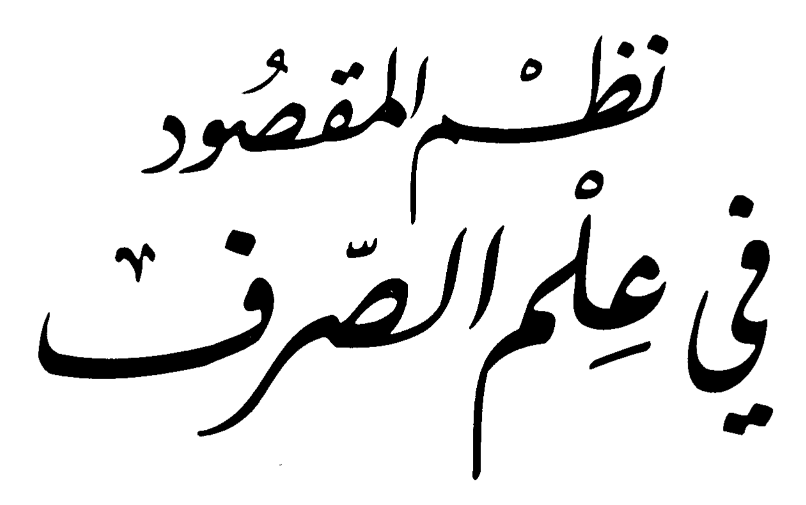
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد عبده ورسوله ومصطفاه وعلى آله وصحبه والتابعين والأئمة الهداة، صلاة وسلاما دائمين مثمرين لرضا الله. وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

يقول جامعه -أحقر العباد وأحوجهم إلى رحمة الجواد "محمد بن أحمد بن محمد عليش" المالكي الأشعري الشاذلي الأزهري المغربي الأصل المصري مولدا وإقامة-: تم تسويد هذا الشرح المبارك النافع إن شاء الله تعالى يوم الخميس المبارك بين الظهرين لعشرين بقيت من شهر رمضان المعظم سنة اثنتين وستين ومائتين وألف هجرية.

والصلاة والسلام على خير البريَّة وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

---

(١) الصلاة لغة: الدعاء، وفي الاصطلاح: أقوال وأفعال مخصوصة مبتدأة بالتكبير ومختتمة بالتسليم.



للشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي
المتوفى سنة ١٣٠٢هـ

اعتنى به وعلق عليه
أحمد فريد المزيدي



بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الناظم

هو الشيخ العلامة الأديب النحوي الناظم: أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي ولد سنة ١٢٣٣ هـ وتوفي سنة ١٣٠٢ هـ أصله من بلدة طهطا، من سوهاج بصعيد مصر، عين كاتباً بمحكمة طهطا، ثم تعلم بالأزهر واحترف التعليم، وانتقل إلى تحرير جريدة الوقائع المصرية إلى أن توفي بالقاهرة في رمضان.

من كتبه:

١- الأسئلة النحوية المفيدة والأجوبة العربية السديدة في النحو.

٢- النقطة الذهبية في علم العربية.

٣- نهاية القصد والتوسل لفهم قوله: الدور والتسلسل.

٤- وسيلة المجيز لمقصد المستجيز.

٥- نظم المقصود في الصرف لأبي حنيفة النعمان.

وانظر: الأعلام للزركلي (١/١٤٥) ومعجم المؤلفين (١/١٦٩).



بسم الله الرحمن الرحيم

حـرف وشـبهه مـن الصرف بري ... ومـا سـواهما بتـصريف حـري

يقـول بعـد حمـد ذي الجـلال ... مـصليا علـى الـنبي والآل

عـبد أسـير رحمـة الكـريم ... أي أحمـد بـن عابـد الـرحيم

فعـل ثلاثـي إذا يجـرد ... أبـوابه سـت كمـا ستـسرد

فـالعين إن تفـتح بمـاض فاكـسر ... أو ضـم أو فافـتح لهـا في الغابـر

وإن تـضم فاضـممنها فـيه ... أو تنكـسر فافـتح وكـسرا عـيه

ولام أو عـين بمـا قـد فـتحا ... حلقـي سـوى ذا بالـشذوذ اتضحا

ثم الرباعـي بـباب واحـد ... والحـق بـه سـتا بغـير زائـد

فـوعل فعـول كـذاك فـيعلا ... فعـيل فعلـي وكـذاك فعلـلا

زيـد الثلاثـي أربـع مـع عـشر ... وهـي لأقـسام ثـلاث تجـري

أولهـا الـرباع مـثل أكـرما ... وفعـل وفـاعلا كخاصـما

واخـصص خماسـيا بـذي الأوزان ... فـبدؤها كانكـسر والـثاني

افـتعل افعـل كـذا تفعـلا ... نحـو تعلـم وزد تفـاعلا

ثم الـسداسي اسـتفعلا وافعـوعلا ... وافعـوّل افعنلـى يلـيه افعـنللا

وافعـال مـا قـد صـاحب اللامين ... زيـد الرباعـي علـى نـوعين

ذي سـتة نحـو افعلـل افعـنللا ... ثم الخماسـي وزنـه تفعلـلا

باب المصدر وما يشتق منه

ومـصدر أتـى علـى ضـربين ... ميمـي وغـيره علـى قـسمين

مـن ذي الـثلاث فالـزم الذي سمع ... ومـا عـداه فالقـياس تتـبع

ميمـي الثلاثـي إن يكن من أجوف صـحيح أو مهمـوز أو مـضعف
أتـى كمفعـل بفتحـتين وشـذ منه مـا بكـسر العـين
كـذا سـم الـزمان والمكـان من مـضارع إن لا بكـسرها يـبن
وافـتح لهـا مـن نـاقص وما قرن واعكـس بمعـتل كمفـروق يعـن
ومـا عـدا الـثلاث كـلا اجعـلا مـثل مـضارع لهـا قـد جهـلا
كـذا اسـم مفعـول وفاعل كسر عيـنا وأول لهـا مـيما يـصر
وآخـر الماضـي افتحـنه مطلقـا وضـم إن بـواو جمـع ألحقـا
وسـكن إن ضـمير رفـع حـركا وبـدء معلـوم بفـتح سـلكا
إلا الخماسـي والـسداسي فاكسرن إن بـدئا بهمـز وصـل كامـتحن
ثـبوتها في الابـتداء قـد التـزم كحـذفها في درجهـا مـع الكلـم
كهمـز أمـر لهمـا ومـصدر وأل وأيمـن وهمـز كاجهـر
وابـنم ابـن ابـنة واثـنين وامـرئ امـرأة واثنـتين
كـذا اسم است في الجميع فاكسرن لهـا سـوى في أيمـن أل افـتحن
وأمـر ذي ثلاثـة نحـو اقـبلا ضـم كمـا بماضـيين جهـلا
وبـدء مجهـول بـضم حـتما ككـسر سـابق الـذي قـد ختما
مـضارعا سـم بحـروف نـأتي حـيث لمـشهور المعـاني نـأتي
فـإن بمعلـوم ففـتحها وجـب إلا الرباعـي غـير ضـم مجتـنب
ومـا قبـيل الآخـر اكـسر أبـدا مـن الـذي علـى ثلاثـة عـدا
فـيما عـدا مـا جـاء مـن تفعلا كـالآتي مـن تفاعـل أو تفعلـلا
وإن بمجهـول فـضمها لـزم كفـتح سـابق الـذي بـه اختتم
وآخـر لـه بمقتـضى العمـل مـن رفع أو نصب كذا جزم حصل

أمـر ونهـي إن بـه لامـا تـصل ... أو لا وسـكن إن يـصح كلـتمل

والآخـر احـذف إن يعل كالنون في ... أمـثلة ونـون نـسوة تفـي

وبـدأه احـذف يـك أمـر حاضر ... وهمـزًا إن سـكن تـال صـير

أو أبـق إن محـركا ثم التـزم ... بـناءه مـثل مـضارع جـزم

كفاعـل جـيء باسـم فاعل كما ... يجـاء مـن علـم أو مـن عـزما

ومـاض إن بـضم عـين استقر ... كـضخم أو ظـريف إلا مـا نـدر

وإن بكـسر لازمـا جـا كالفعـل ... والأفعـل الفعـلان واحفظ ما نقل

بـوزن مفعـول كـذا فعـيل ... جـاء اسـم مفعـول كـذا قتـيل

لكثـرة فعـال أو فعـول ... فعـل أو مفعـال أو فعـيل

فصل: في أصل الوضع

ومـاض أو مـضارع تـصرفا ... لأوجـه كالأمـر والنهـي اعـرفا

ثلاثـة لغائـب كالغائـبة ... كـذا مخاطـب وكالمخاطـبة

ومـتكلم لـه اثـنان همـا ... في غـير أمـر ثم نهـي علمـا

لعـشرة يـصرف اسـم الفاعـل ... فعلـة وفـاعلين فاعـل

وفـاعلين فعـل فعـال ... وفـيهما اضـمم فـا وشـد التالي

فاعلـة فاعلـتين فـاعلا ... ت وفـواعل كمـا قـد نقـلا

ثم اسـم مفعـول لـسبع يـأتي ... مفعـولة وثـن مفعـولات

كـذاك مفعـول مثـناة ومفـ ... ـعولـون ثم جمـع تكـسير يضف

ونـون توكـيد بالأمر والنهي صل ... وذات خـف مـع سـكون لا تصل

فصل: في فوائد

بالهمـز والتـضعيف عـد مـا لزم ... وحـرف جـر إن ثلاثـيا وسـم

وغـيره عـد بمـا تأخـرا ... وإن حذفـتها فلازمـا يـرى
لـصادر مـن امـرأين فـاعلا ... وقـل كالإلـه زيـدا قـاتلا
ولهمـا أو زائـد تفـاعلا ... وقـد أتـى لغـير واقـع جـلا
وأبـدل لـتاء الافـتعال طـاء إن ... فـاء مـن أحـرف الإطـباق تـبن
كمـا تـصير دالا إن زايـا تكـن ... أو ذالا او دالا كالازدجـار صـن
وإن تكـن فـا الافـتعال يـا سكن ... أو واوا أو ثـا صـيرن تـا وادغمن
واحكـم بـزيد مـن أو يساهل تنم ... فـوق الـثلاث إن بـذي المـرام تم
وغالـب الـرباع عـد مـا عـدا ... فعلـل فاعكـسن كـدربج اهتدى
كـل الخماسـي لازم إلا افـتعل ... تفعـل أو تفـاعلا قـد احـتمل
كـذا الـسداسي غير باب استفعلا ... واسـرندى واغـرندى بمفعول صلا
همـز إفعـال معـان سـبعة ... تعديـة صـيرورة وكثـرة
حيـنونة إزالـة وجـدان ... كـذلك تعـريض فـذا البـيان
لـسين الاسـتفعال جـا معـاني ... لطلـب صـيرورة وجـدان
كـذا اعـتقاد بعـده التـسليم ... سـؤالهم كاسـتخير الكـريم
حـروف واي هـي حـروف العلة ... والمـد ثم اللـين والـزيادة
فـإن يكـن ببعـضها الماضي افتتح ... فـسم معـتلا مـثالا كوضـح
وناقـصا قـل كغـزا إن اختـتم ... بـه وإن بجـوفه أجـوفا علـم
وبلفـيف ذي اقتـران سـم إن ... عـين لـه مـنها كـلام تـستبن
وإن تكـن فـاء لـه ولام ... فـذوا افتـراق كـوفى الغـلام
وادغـم لمثلـي نحـو يا زيدا اكففا ... فكـف قـل وسمـه المـضاعفا
مهمـوز الـذي علـى الهمز اشتمل ... نحـو قـرا سـأل قـبل مـا أفـل

ثم الصحيح ما عدا الذي ذكر كاغفر لنا ربي كمن له غفر

باب المعتلات والمضاعف والمهموز

واوا او ياء حركا اقلب ألفا من بعد فتح كغزا الذي كفى
ثم غزوا وغزتا كذا غزت وألف للساكنين حذفت
والقلب في جمع الإناث منتفي وغزوا كذا غزوت فاقتفي
وانسب لأجوف كقال مال ما لكغزا ثم كفى قد انتمى
كغزت احذف ألفا من قلن أو كلن بضم فا و كسرها رووا
والياء إن ما قبلها قد انكسر فابق مثاله خشيت للضرر
أو ضم مع سكونها فصير واوا فقل يوسر في كيسر
وواوا إثر كسر إن تسكن تصر ياء كجير بعد نقل في جور
وإن تحرك وهي لام كلمة كذا فقل غبي من الغباوة
حركة ليا كواو إن عقب ما صح ساكنا فنقلها يجب
مثال ذا يقول أو يكيل ثم يخاف والألف عن واو تقم
وإن هما محركين في طرف مضارع لم ينتصب سكن تخف
نحو الذي جا من رمى أو من عفا أو من خشي وياء ذا اقلب ألفا
واحذفهما في جمعه لا التثنية وما كتغزين بذا مستوية
وفي اسم فاعل أجوف قل قائلا بألف زيد وهمز ما تلا[1]
في ناقص قل غاز إن لم ينتصب ولا بأل وحذف يائه يجب

---

(١) تقلب الواو همزة وجوبا إذا وقعت عينا لاسم فاعل من فعل ثلاثي أعلت فيه أي قبلت لحرف آخر في ماضيه.

وكمقـــول اســـم مفعـــول خـــذا ... بالـــنقل كالمكـــيل واكـــسر فاء ذا

ومثلـــي المغـــزو حـــتما أدغمـــا ... كـــذاك مخـــشي بعـــد قلـــب قدما

وأمـــر غائـــب أتـــى مـــن أجـــوف ... كلـــيقل وأصـــله غـــير خفـــي

مخاطـــب مـــنه كقـــل بالـــنقل ... وحـــذف همـــزه وعـــين الأصـــل

وثـــنه علـــى كقـــولا والتـــزم ... مـــن نـــاقص في ذيـــن حذفا للمتم

وحـــذف فالمعـــتل في مـــستقبل ... وأمـــر وهـــي مـــتى تعلـــم جلـــي

بـــباب مـــا كـــوهب أو كـــوعدا ... ورث زد وقـــل مـــا قـــد وردا

ثم اللفـــيف لا بقـــيد قـــد حكـــم ... للامـــه بمـــا لـــناقص علـــم

وكالـــصحيح احكـــم لعـــين ما قرن ... وفـــاء مفـــروق كمعـــتل زكـــن

وأمـــر ذا للفـــرد قـــه وقـــي قـــيا ... لاثـــنين قـــو أو قـــين للجمـــع ائتيا

ومـــا كمـــد مـــصدرا أو مـــدّ من ... مـــضاعف فهـــو بإدغـــام قمـــن

أو كمـــددن أو مـــددنا فاظهـــر ... وفي كلـــم يمـــد جـــوز كافـــرر

مهمـــوز ابـــدل همـــزه مـــتى سكن ... بمقتـــضى حـــركة أو اتـــركن

كـــياكل ايـــذن يومـــنوا واترك متى ... حـــركته وســـابق كـــذا أتـــى

نحـــو قـــرا وإن يحـــرك هـــو فقـــط ... كاســـأل كذا وسل أجز كما انضبط

وحـــذف همـــز خذ ومر كل لا تقس ... وكالـــصحيح غـــيره صـــرف وقس

قـــد تم مـــا رمـــنا مـــن المقـــصود ... فاعـــذر حـــديث الـــسن يا ذا الجود

وأحمـــد الله مـــصليا علـــى ... محمـــد وآلـــه ومـــن تـــلا

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

المقصود في الصَّرف

للإمام أبي حنيفة النّعمان بن ثابت

المتوفى ١٥٠هـ

اعتنى به وعلّق عليه

أحمد فريد المزيدي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الوهاب للمؤمنين سبيل الصواب والصلاة والسلام على نبيه محمد الزاجر عن الأذناب، الحاث على طلب الثواب، وعلى آله وأصحابه خير الآل وخير الأصحاب.

أما بعد: فإن العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية، وأحد أركانها التصريف لإنه به يصير القليل من الأفعال كثيرا، والله الموفق والمرشد.

الأفعال على ضربين:

أصلي وذو زيادة: فالأصلي على ضربين: ثلاثي ورباعي.

فالثلاثي: ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف، وهو ستة أبواب:

الباب الأول: فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر.

والباب الثاني: فعل يفعل بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر.

والباب الثالث: فعل يفعل بفتحها في الماضي والغابر.

والباب الرابع: فعل يفعل بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر.

والباب الخامس: فعل يفعل بضمها في الماضي والغابر.

والباب السادس: فعل يفعل بكسرها في الماضي والغابر، وما كان مختصا بالباب الثالث لا يكون عينه أو لامه إلا واحدا من حروف الحلق إلا أبى يأبى شاذ.

وحروف الحلق ستة:

الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة.

والرباعي المجرد ما كان ماضيه على أربعة أحرف: وهو باب فعلل وهو باب واحد نحو دحرج وقد يكون ستة أبواب يقال لها الملحق بالرباعي وهي باب فوعل نحو حوقل وفعول نحو جهور وفعيل نحو عثير وفيعل نحو بيطر وفعلى نحو سلقى وفعلل نحو جلبب.

وأما المزيد فيه فنوعان، مزيد على الثلاثي ومزيد على الرباعي، فمزيد

الثلاثي على أربعة عشر بابا وهي ثلاثة أنواع: رباعي وخماسي وسداسي.

فالرباعي: على ثلاثة أبواب أفعل نحو أكرم وفعل بتشديد العين نحو فرح وفاعل نحو قاتل.

والخماسي: على خمسة أبواب انفعل نحو انكسر، وافتعل نحو اجتمع وافعل بتشديد اللام نحو احمر ، وتفعل بتشديد العين نحو تكلم، وتفاعل نحو تباعد.

والسداسي في ستة أبواب:

استفعل نحو استخرج، وافعوعل نحو اعشوشب وافعول بتشديد الواو نحو اجلوذ وافنعلل نحو اقعنسس وافعنلى نحو اسلنقى وافعال بتشديد اللام نحو احمار.

ومزيد الرباعي على ثلاثة أبواب وهي على نوعين: خماسي وسداسي.

فالسداسي وهو بابان افعنلل نحو احرنجم وافعلل بتشديد اللام الأخيرة نحو اقشعر.

والخماسي وهو باب واحد تفعلل نحو تدحرج.

فصل

في الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر

وهي ستة: الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول، فأما المصدر فلا يخلو من أن يكون ميميا أو غير ميمي فإن كان غير ميمي فهو سماعي ونعني بالسماعي أنه يحفظ كل مصدر على ما جاء من العرب ولا يقاس عليه غيره لأنه لا قياس لمصدر الثلاثي.

وغير مصدر الثلاثي قياسي وإن كان ميميا فينظر في عين الفعل المضارع فإن كان مضموما أو مفتوحا فالمصدر الميمي والزمان والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء، إلا ما شذ نحو المطلع والمغرب والمسجد والمشرق والمجزر والمنبت والمنسك والمسكن والمفرق والمسقط والمحشر والمجمع بكسر العين في الكل وأن القياس الفتح، وإن كان مكسور العين فالمصدر الميمي منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء إلا المرجع والمصير فإنهما مصدران وقد جاءا بكسر العين.

والزمان والمكان منه مفعل بكسر العين وفتح الميم وسكون الفاء هذا في

الفعل الصحيح والأجوف والمضاعف والمهموز.

وأما في الناقص فالمصدر الميمي والزمان والمكان منه على وزن مفعل بفتح الميم، والعين وسكون الفاء من جميع الأبواب وفي المعتل الفاء مفعل بكسر العين من جميع الأبواب.

واللفيف المقرون كالناقص واللفيف المفروق كالمعتل الفاء وإن كان الفعل زائدا على الثلاثي فالمصدر الميمي والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب إلا أنك تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة وتفتح ما قبل الآخر واسم الفاعل منه بكسر العين. وأما الماضي فلا يخلو من أن يكون الفعل معروفا أو مجهولا فإن كان معروفا فالحرف الأخير منه مبني على الفتح في الواحد والواحدة والتثنية سواء كان مذكرا أو مؤنثا ومضموم في الجمع المذكر الغائب وساكن في البواقي عند اتصاله بالنون والتاء من جميع الأبواب والحرف الأول منه مفتوح من جميع الأبواب إلا من أبواب الخماسية والسداسية التي في أولها همزة فإنها همزة وصل وهمزة الوصل تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج وهمزة الوصل همزة ابن وابنم وابنة وامرئ وامرأة واثنين واثنتين واسم واست وايمن وهمزة الماضي والمصدر والمضارع من الخماسي والسداسي والأمر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وهمزة الوصل محذوفة في الوصل ومكسورة في الابتداء إلا ما اتصل بلام التعريف وهمزة ايمن فإنهما مفتوحتان في الابتداء.

وما يكون في أول الأمر من يفعل بضم العين فإنها مضمومة في الابتداء تبعا للعين وكذلك مضمومة في الماضي المجهول من الخماسي والسداسي.

وإن كان الفعل مجهولا فالحرف الأخير منه يكون مثل ما كان في المعروف والحرف الذي قبل الأخير مكسور والساكن ساكن على حاله وما بقي مضموم.

وأما المضارع فهو الذي يكون في أوله حرف من حروف أتين بشرط أن يكون ذلك الحرف زائدا على الماضي، وحروف المضارعة مفتوحة في المعروف من جميع الأبواب إلا من الرباعي أي رباعي كان فإنها مضمومة فيه وما قبل لام الفعل

المضارع مكسور في الرباعي والخماسي والسداسي إلا من يفتعل ويتفاعل ويتفعلل فإنه مفتوح فيهن وفي المجهول تكون حروف المضارعة مضمومة والساكن ساكن على حاله وما بقي مفتوح كله ماعدا لام الفعل فإنها مرفوعة في المعروف المجهول ما لم يكن حرف ناصب ينصبها أو جازم يجزمها.

وأما الأمر والنهي: فإنهما يكونان على لفظ المضارع إلا أنهما مجزومان وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية وجمع المذكر والواحدة المخاطبة وفي البواقي سكون لام الفعل في المعتل سوى نون جمع المؤنث فإن نونه ثابتة في الجزم وغيره.

الحاضر من المعروف أن تحذف منه حرف المضارعة وتدخل عليه همزة الوصل إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا، فإن كان متحركا فتسكن آخره وتأتي بصورة الباقي وهو مبني على الوقف والمبني على الوقف كالمجزوم في اللفظ.

وأما اسم الفاعل: فينظر في عين الفعل الماضي فإن كان مفتوحا فوزنه ناصر، وإن كان مضموما فوزنه عظم وضخم وإن كان مكسورا فوزنه من المتعدي عالم، ومن اللازم يأتي على أربعة أوزان نحو مريض وزمن بفتح الزاي وكسر الميم وأحمر للمذكر وحمراء بالمد للمؤنث وجمعهما حمر بضم الحاء وسكون الميم وتثنية أحمر أحمران وتثنية حمراء حمراوان وعطشان للمذكر وعطشى بفتح العين وسكون الطاء وبالقصر للمؤنث وجمعهما عطاش بكسر العين وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشيان واختصرت بذكر ما يمكن ضبطه من الفاعل وتركت ما عداه.

وأما المفعول: من جميع الثلاثي فوزنه مجبور وكثير، وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزائد على الثلاثي في المصدر الميمي.

وأوزان المبالغة جهول وصديق وكذاب وغفل بضم الغين والفاء ويقظ بفتح الياء وضم القاف ومدرار ومكثير ولُعَنَة بضم اللام وفتح العين فإن أسكنت العين من الوزن الأخير يصير بمعنى المفعول.

فصل

في تصريف الأفعال الصحيحة

يتصرف الماضي والمستقبل والأمر والنهي من المعروف والمجهول على أربعة عشر وجهًا:

ثلاثة للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاثة للمخاطبة، ووجهان للمتكلم رجلا كان أم امرأة غير أنه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الأمر والنهي.

واسم الفاعل

يتصرف على عشرة أوجه:

منها جمع المذكر أربعة ألفاظ: ناصرون ونصار ونصر ونصرة، ومنها جمع المؤنث لفظان: ناصرات ونواصر.

واسم المفعول

يتصرف على سبعة أوجه منها جمع المذكر: لفظان وجمع المؤنث: لفظ واحد.

ونون التأكيد المشددة

تدخل على جميع الأمر والنهي من المعروف والمجهول والمخففة كذلك غير أنها لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث والمخففة ساكنة والمشددة مفتوحة إلا في التثنية وجمع المؤنث فإنها مكسورة فيهما وما قبلهما مكسور في الواحدة الحاضرة ومضموم في جمع المذكر ومفتوح في البواقي، مثال الماضي في المعروف نصر نصرا ونصروا إلخ، ومن المجهول نصر نصرا نصروا إلخ.

ومثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون إلخ، ومن المجهول ينصر ينصران ينصرون إلخ، ومثال الأمر الغائب لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لتنصرن ومثال الأمر الحاضر انصر انصرا انصروا انصري انصرا انصرن ومن المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصري لتنصرا لتنصرن لأنصرن لننصر.

وكذلك النهي من المعروف والمجهول إلا أنه زيد في أوله لا وتقول في نون

التأكيد المشددة في أمر الغائب لينصرنّ لينصرانّ لينصرنّ لتنصرينّ لتنصرانّ لينصرنانّ.

وفي أمر الحاضر: انصرن انصران انصرن انصرن انصران انصرنان.

وفي الخفيفة: لينصرن لينصرن لتنصرن بفتح الراء في الواحد المفرد المذكر والواحدة الغائبة وضمها في جمع المذكر وفي المخاطب انصرن انصرن انصرن.

وكذلك النهي من المعروف والمجهول مثال الفاعل ناصر ناصران ناصرون ونصار ونصر بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف ناصرة ناصرتان ناصرات ونواصر.

مثال المفعول منصور منصوران منصورون ومناصير بفتح الميم منصوره منصورتان منصورات.

ومثال الرباعي:

دحرج يدحرج بكسر الراء وسكون الحاء دحرجة بفتح الدال وسكون الحاء ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء فهو مدحرج بفتح الدال وكسر الراء وذاك مدحرج بفتح الراء والأمر دحرج بفتح الدال وكسر الراء والنهي لا تدحرج بضم التاء وفتح الدال وكسر الراء وكذا تصريف الملحقات.

ومثال الثلاثي المزيد فيه:

أخرج يخرج إخراجا فهو مخرج وذاك مخرج والأمر أخرج والنهي لا تخرج بضم التاء وكسر الراء فيهما وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب لئلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم.

وكذلك حذفت الهمزة من الفاعل والمفعول والنهي وأمر الغائب اطرادا للباب وخرج يخرج تخريجا ويخرجه بكسر الراء وفتح الياء فيهما فهو مخرج بكسر الراء وذاك مخرج بفتح الراء والأمر خرج بكسر الراء والنهي لا تخرج بضم التاء وكسر الراء وخاصم يخاصم بكسر الصاد مخاصمة بفتح الصاد وخصاما بكسر الخاء فهو مخاصم وذاك مخاصم والأمر خاصم والنهي لا تخاصم بضم التاء ومجهول الماضي خوصم إلى آخره.

ومثال الخماسي: انكسر ينكسر انكسارا بكسر الهمزة فهو منكسر بكسر

السين وذاك منكسر به والأمر انكسر والنهي لا تنكسر واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب به والأمر اكتسب والنهي لا تكتسب واصفر يصفر بفتح الفاء فيهما اصفرارا فهو مصفر بفتح الفاء وذاك مصفر به والأمر اصفر والنهي لا تصفر بفتح التاء فيهما وتكسر يتكسر بفتح السين فيهما تكسرا بضم السين فهو متكسر بكسر السين وذاك متكسر به والأمر تكسر والنهي لا تتكسر بفتح السين فيهما وتصالح يتصالح بفتح اللام فيهما تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام، وذاك متصالح والأمر تصالح والنهي لا تتصالح بفتح اللام فيهما.

وأما ادثر واثاقل فأصل الأول تدثر كتكسر وأصل الثاني تثاقل كتصالح فأدغمت التاء فيهما فيما بعدها ثم أدخل همزة الوصل ليمكن الابتداء بها لأن الساكن لا يبدأ به وتصريفهما ادثر يدثر بفتح الثاء فيهما ادثرا بضم الثاء فهو مدثر بكسر الثاء وذاك مدثر به بفتحها، والأمر ادثر والنهي لا تدثر بفتح الثاء فيهما وبفتح الدال والتشديد في الجميع. واثاقل يثاقل بفتح القاف فيهما اثاقلا بضم القاف فهو مثاقل بكسر القاف وذاك مثاقل عليه بفتح القاف والأمر اثاقل والنهي لا تثاقل بفتح القاف فيهما والثاء مشددة في الجميع وتدحرج يتدحرج بفتح الراء فيهما تدحرجا بضم الراء فهو متدحرج بكسر الراء وذاك متدحرج عليه بفتحها والأمر تدحرج والنهي لا تتدحرج بفتح الراء فيهما.

مثال السداسي: استغفر يستغفر بكسر الفاء استغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء وذاك مستغفر بفتح الفاء والأمر استغفر والنهي لا تستغفر بكسر الفاء فيهما واشهاب يشهاب اشهيبابا فهو مشهاب والأمر اشهاب والنهي لا تشهاب بتشديد الباء في الجميع إلا في المصدر واغدودن يغدودن بكسر الدال الثانية اغديدانا فهو مغدودن والأمر اغدودن والنهي لا تغدودن بكسر الدال الثانية في الثلاثة واجلوذ يجلوذ بكسر الواو اجلواذا بكسر الهمزة واللام فهو مجلوذ والأمر اجلوذ والنهي لا تجلوذ بكسر الواو في الثلاثة والواو مشددة في الجميع واسحنك يسحنكك بكسر الكاف الاولى اسحنكاكا فهو مسحنكك ولأمر اسحنكك والنهي لا تسحنكك بكسر الكاف الأولى في الثلاثة واسلنقى يسلنقي اسلنقاء فهو مسلنق وذاك

مسلنقى عليه والأمر اسلنق والنهي لا تسلنق بكسر القاف فيهما.

واقشعر يقشعر بكسر العين اقشعرار بسكون العين فهو مقشعر وذاك قشعر منه والأمر اقشعر والنهي لا تقشعر بكسر العين فيهما والراء مشددة في الجميع إلا في المصدر.

واحرنجم يحرنجم بكسر الجيم احرنجاما فهو محرنجم وذاك محرنجم والأمر احرنجم والنهي لا تحرنجم بكسر الجيم فيهما.

فصل في الفوائد

اللازم يصير متعديا بأحد ثلاثة أسباب: بزيادة الهمزة في أوله وتشديد العين وحرف الجر في آخره نحو أخرجته وخرجته وخرجت به من الدار وبحذف التاء من تفعلل مكررة اللام وتفعل مشددة العين والمتعدي يصير لازما بحذف أسباب التعدية وبنقله إلى باب انكسر وباب فعلل يصير لازما بزيادة التاء في أوله ولا يجيء المفعول به والمجهول من اللازم لأن اللازم من الأفعال هو ما لا يحتاج إلى المفعول به والمتعدي بخلافه وباب فاعل يكون بين الاثنين [١] نحو ناضلته إلا قليلا نحو طارقت النعل وعاقبت اللص وباب تفاعل أيضا يكون بين الاثنين فصاعدا نحو تدافعنا وتصالح القوم وقد يكون لإظهار ما ليس في الباطن نحو تمارضت أي أظهرت المرض وليس بي مرض.

فإذا كان فاء الفعل من افتعل حرفا من حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء: يصير تاء افتعل طاء [٢] نحو اصطبر، واضطرب، واضطرد، واظطهر.

وإذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا يصير تاء افتعل دالا نحو ادمع وادكر بإدغام الدال في الذال وازدجر.

وإذا كان الفاء من افتعل واوًا أو ياء أو ثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء ثم أدغمت التاء الأولى في تاء افتعل نحو اتقى واتسر واتغر.

---

(١) أي أن اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى بخلاف اسم المفعول فإنه لا يصاغ إلا من المتعدى.

(٢) هذا هو الإبدال.

والحروف التي تزاد في الأسماء والأفعال عشرة مجموعها (اليوم تنساه) فإن كانت كلمة وعددها زائد على ثلاثة أحرف وفيها حرف واحد من هذه الحروف فاحكم بأنها زائدة إلا أن لا يكون لها معنى بدونها نحو وسوس.

وأبواب الرباعي كلها متعدية إلا دربج فإنه لازم.

وأبواب الخماسي كلها لوازم إلا ثلاثة أبواب افتعل وتفعلل وتفاعل فإنها مشتركة بين اللازم والمتعدي.

وأبواب السداسي كلها لوازم إلا باب استفعل فإنه مشترك بين اللازم والمتعدي وكلمتين من باب افعنلى فإنهما متعديان وهما اسرنداه واغرنداه معناهما غلب عليه وقهره.

وهمزة أفعل تجيء لمعان للتعدية نحو أخرجته وللصيرورة نحو أمشى الرجل أي صار ذا ماشية وللوجدان نحو أبخلته أي وجدته بخيلا وللحينونة نحو أحصد الزرع أي حان وقت حصاده وللإزالة نحو أشكيته أي أزلت عنه الشكاية وللدخول في الشيء نحو أصبح الرجل إذا دخل في وقت الصباح وللكثرة نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن.

وسين استفعل يجيء أيضا لمعان للطلب نحو: أستغفر الله أي أطلب منه المغفرة وللسؤال نحو: استخبر أي سأل الخبر وللتحول نحو: استحال الخمر خلا أي انقلب الخمر خلا وللاعتقاد نحو: استكرمته أي اعتقدت أنه كريم وللوجدان نحو: استجدت شيئا أي وجدته جيدا، وللتسليم نحو: استرجع القوم عند المصيبة أي: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٦][1].

وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة وهي الواو والياء والألف وكل فعل ماض في أوله حرف من هذه الحروف يسمى مثالا لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات نحو وعد ويسر وإن كان في وسطه يسمى أجوف نحو قال وكال وإن كان في آخره يسمى ناقصا نحو غزا ورمى؛ وإن كان فيه حرفان من هذه الحروف فإن كان عينه ولامه يسمى لفيفا مقرونا نحو روى وطوى وإن كانا

---

(١) هذه هي معاني سين استفعل.

فاءه ولامه يسمى لفيفا مفروقا نحو وقى وكل فعل ماض عينه ولامه حرفان من جنس واحد أدغم أولهما في الآخر للثقل يسمى مضاعفا نحو مد أصله مدد.

وكل فعل فيه همزة فإن كانت في أوله يسمى مهموز الفاء نحو أخذ وإن كانت في وسطه يسمى مهموز العين نحو سأل وإن كانت في آخره يسمى مهموز اللام نحو قرأ.

وكل فعل خال من هذه الأقسام الستة المذكورة يسمى صحيحا وقد مر بحث الصحيح وسنذكر بحث الأقسام الستة على سبيل الاقتصار.

باب
المعتلات والمضاعف والمهموز

الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا نحو قال وكال ومثالهما من الناقص غزا ورمى تقول في تثنيتهما غزوا ورميا فلا تقلبان ألفا ولا تقلبان أيضا في جمع المؤنث والمواجهة ونفس المتكلم لأن الواو الساكنة والياء الساكنة لا تقلبان ألفا إلا في موضع يكون سكونهما غير أصلي بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما نحو أقام وأباع وتقول في جمع المذكر الغائب غزوا ورموا أصلهما غزووا ورميوا قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان:

أحدهما: الألف المقلوبة، والثاني: واو الجمع فحذفت الألف المقلوبة لاجتماع الساكنين فبقي غزوا ورموا وتقول في غائبة المؤنث غزت ورمت أصلهما غزوت ورميت قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان أحدهما الألف المقلوبة والثاني تاء المؤنث فحذفت الألف المقلوبة فبقي غزت ورمت وتقول في تثنية المؤنث غزتا ورمتا أصلهما غزوتا ورميتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فحذفت الألف لسكونها وسكون التاء، لأن التاء كانت ساكنة في الأصل فحركت لألف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فبقي غزتا ورمتا.

وتقول في جمع المؤنث الأجوف قلن وكلن والأصل قولن وكيلن قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فبقي قلن وكلن بفتح القاف والكاف ثم قلبت فتحة القاف إلى الضمة والكاف

إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء المحذوفة فصار قلن وكلن لأن المتولد من الضمة الواو ومن الكسرة الياء.ومن الفتحة الألف والياء إذا انكسر ما قبلها تركت على حالها ساكنة كانت أو متحركة إذا كانت الحركة فتحة نحو خشي وخشيت والياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا نحو أيسر يوسر والأصل ييسر.

وتقول في مجهول الأجوف قيل والأصل قول فاستثقلت الضمة على القاف قبل كسرة الواو فأسكنت القاف ثم نقلت كسرة الواو إليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة ثم قلبت الواو ياء لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها قلبت ياء والواو المتحركة إذا وقعت في آخر الكلمة وانكسر ما قبلها قلبت ياء نحو غبي والأصل غبو من الغباوة وهي عكس الإدراك.

وكذا دعي مجهول دعا والأصل دعو وتقول في جمع المذكر من مجهول الناقص غزوا والأصل غزيوا فأسكنت الزاي ثم نقلت ضمة الياء إلى الزاي فحذفت الياء لسكونها وسكون الواو فبقى غزوا. وكل واو وياء متحركتين يكون ما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا نقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح نحو: يقول ويكيل ويخاف. والأصل: يقول ويكيل ويخوف. وإنما قلبت واو يخاف ألفا لكون سكونها غير أصلي وانفتاح ما قبلها.

وكل واو وياء متحركتين إذا وقعتا في لام الفعل وكان ما قبلهما حرفا صحيحا متحركا أسكنتا مالم تكونا منصوبتين نحو يغزو ويرمي ويخشى لاستثقال الضمة على الواو والياء والأصل يغزوو ويرميي ويخشي قلبت ياء يخشي ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتتحرك الواو والياء إذا كانتا منصوبتين نحو لن يغزو ولن يرمي لخفة الفتحة عليهما وتقول في التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان وتقول في جمع المذكر يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزوون ويرميون ويخشيون فأسكنت الواو والياء لوقوعهما في لام الفعل واستثقال الضمة عليهما فاجتمع ساكنان الواو والياء وبعدهما واو الجمع فحذف ما كان قبل واو الجمع وقلبت ياء يخشيون ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وضمت الميم من يرمون لتصح واو الجمع وتقول في الواحدة المخاطبة تغزين والأصل تغزوين فأسكنت الزاي لاستثقال

الضمة قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو إلى الزاي وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء.

وتقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل وكان في الماضي قال وكال فزيدت الألف لاسم الفاعل فاجتمع ألفان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر ألف مقلوبة من عين الفعل، فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل همزة فصار قائل وكائل واسم الفاعل من الناقص منصوب في حالة النصب نحو: رأيت غازيا وراميا فلا يتغير وتقول في الرفع والجر هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام والأصل غازي ورامي فأسكنت الياء فيهما كما ذكرنا، فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وبقي التنوين ونقل التنوين إلى ما قبلهما فصار غاز ورام فإذا أدخلت الألف واللام في حالة الرفع والجرسقط التنوين وتعود الياء ساكنة فتقول هذا الغازي والرامي ومررت بالغازي والرامي، وتقول في مفعول الأجوف مقول والأصل مقوول ففعل به كما ذكرنا في يقول.

وتقول في بناء اليائي: مكيل[1] والأصل مكيول فنقلت حركة الياء إلى الكاف فحذفت الياء لاجتماع الساكنين وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مكيل.

وإذا اجتمع واوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى في الثانية نحو مغزو والأصل مغزوو وإذا اجتمعت الواو والياء الأولى ساكنة والثانية متحركة قلبت الواو ياء وكسر ما قبل الأولى لتصح الياء وأدغمت الياء في الياء نحو مرميّ مخشي والأصل مرموي ومخشوي.

وتقول في أمر الغائب من الأجوف ليقل والأصل ليقول وتقول في أمر الحاضر من الأجوف قل والأصل أقول فنقلت حركة الواو إلى القاف وحذفت الواو لسكونها وسكون اللام، ثم حذفت الهمزة لحركة القاف فصار قل.

وتقول في التثنية قولا فعاد الواو لحركة اللام وتقول في أمر الغائب من الناقص ليغز وليرم وفي أمر الحاضر اغز وارم بحذف الواو والياء لأن جزم الناقص ووقفه سقوط لام فعله وفي الناقص الواوي نقلب الواو ياء في المستقبل والأمر

---

(١) على وزن مَفْعُل.

والنهي المجهولات لأنهن فروع الماضي وفي الماضي المجهول تصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو غزا أصله غزو.

وأما المعتل المثال فتسقط فاء فعله في المستقبل والأمر والنهي المعروفات إذا كان فاؤه واوا من ثلاثة أبواب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر، نحو وعد يعد وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب وفعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث وتقول في الأمر والنهي عد لا تعد وهب لا تهب ورث لا ترث.

وقد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر من لفظين نحو وطئ يطأ ووسع يسع.

وأما اللفيف المقرون فحكم عين فعله كحكم الصحيح يعني لا يتغير في كل حال وحكم لام فعله كحكم لام الفعل الناقص نحو طوى يطوي.

وأما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله كحكم فاء الفعل المعتل وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص نحو وقى يقي وتقول في الأمر ق فحذفت فاء فعله كالمعتل وحذفت لام فعله في الجزم والوقف كالناقص فبقيت القاف مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكر نحو قه.

وتقول في التثنية قيا وفي الجمع قوا وفي الواحدة المؤنثة قي وفي الجمع المؤنث المخاطب قين.

وأما المضاعف إذا كانت عين فعله ساكنة ولامه متحركة أو كلتاهما متحركتين فالإدغام لازم نحو مد يمد والأصل مدد يمدد فنقلت حركة الدال الأولى في المضارع إلى الميم وبقيت الدال ساكنة فأدغمت الدال الأولى في الدال الثانية وإذا كانت عين فعله متحركة ولامه ساكنة فالإظهار لازم نحو مددن ويمددن وإن كانتا ساكنتين حركت الثانية وأدغمت الأولى فيها نحو لم يمد والأصل لم يمدد فنقلت حركة الدال الأولى إلى الميم فبقيتا ساكنتين فحركت الثانية، وأدغمت الأولى فيها ثم فتحت الثانية لأن الفتحة أخف الحركات ويجوز تحريكها بالضم إتباعا للعين والكسر كما يذكر في أمر المضاعف لأن الساكن إذا تحرك حرك بالكسر وتقول في الأمر من يفعل بضم العين مد بضم الدال ومد بفتح الدال ومد

بكسر الدال والميم مضمومة في الثلاث ويجوز امدد بالإظهار تقول في الأمر من يفعل بكسر العين فر بالكسر وفر بالفتح والفاء مكسورة فيهما ويجوز افرر بالإظهار وتقول في الأمر من يفعل بفتح العين عض بالفتح وعض بالكسر والعين مفتوحة فيهما ويجوز اعضض بالإظهار، وتقول في الماضي من أفعل: يفعل أحب يحب والأصل أحبب يحبب فنقلت حركة الباء الأولى إلى الحاء وأدغمت الباء في الباء وتقول في الأمر أحب بالفتح وأحب بالكسر وأحبب بالإظهار والإدغام وكلما أدغمت حرفا في حرف أدخلت بدله تشديدا.

وأما المهموز فإن كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها ويجوز قلبها فإن كان ما قبلها مفتوحا قلبت ألفا وإن كان مكسورا قلبت ياء وإن كان مضموما قلبت واوا نحو يأكل ويؤمن وائذن وهو أمر من أذن يأذن وإن كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تغير الهمزة كالصحيح نحو قرأ.

وإن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها مثاله قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ والأصل واسأل القرية فنقلت حركة الهمزة إلى السين فحذفت الهمزة لسكونها وسكون اللام بعدها وقد قرئ بإثبات الهمزة وتركها والأمر من الأخذ والأكل خذ وكل ومر على غير القياس وباقي تصريف المهموز على قياس الصحيح.

وكلما وجدت فعلا غير الصحيح فقسه على الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها في باب الصحيح من التصريف فإن اقتضى القياس إبدال حرف أو نقلا أو إسكانا فافعل وإلا صرف الفعل غير الصحيح كالصحيح وقد يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتلات فيه مع وجود المقتضي نحو: عور، واعتور وغير ذلك فبعضها لا يتغير لصحة البناء وبعضها لعلة أخرى.

والحمد لله على التمام

موصل الطلاب
شرح منح الوهاب في قواعد الإعراب

للشيخ يوسف البرناوي

تأليف

الشيخ محمد بن أحمد بن محمد عليش

اعتنى به وعلق عليه

أحمد فريد المزيدي



بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الناظم

هو الشيخ الإمام العلامة الناظم النحوي يوسف البرناوي، من علماء القرن الثالث عشر الهجري، القرن التاسع عشر الميلادي.

من آثاره: منظومة منح الوهاب في قواعد الإعراب.

وانظر: فهرست الخديوية (٤/٩٢)، ومعجم المطبوعات لسركيس (٥٥٣)، وفهرس دار الكتب المصرية (٢/١٦٤)، (٧/٥٧)، وإيضاح المكنون (٢/٥٧٧، ٥٧٨)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٤/١٤٨).

كتبه

الشيخ: أحمد فريد المزيدي

جامعة الأزهر

و

الأستاذة: نجلاء محمد عبد المنعم

دار العلوم بالقاهرة



ترجمة المصنف

هو الشيخ العلامة الأديب الفقيه النحوي محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي المغربي الأصل، من أهل طرابلس الغرب.

وعليش بالتصغير، وهو المشهور على الألسنة، وقد ضبطه المصنف بكسر العين واللام في شرحه.

ومنشأ تلقبه بعليش أن اسم جده الأعلى علوش.

ولد بالقاهرة، وتعلم في الأزهر، وولي مشيخة المالكية فيه.

ولما مات كانت ثورة عرابي باشا فاتهم بموالاتها، فأخذ من داره، وهو مريض محمولاً، لا حراك به، وألقي في سجن المستشفى، فتوفي فيه، بالقاهرة في ٩ ذي الحجة ١٢٩٩ هـ.

من تصانيفه:

١- فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك.

٢- منح الجليل على مختصر خليل.

٣- هداية السالك إلى أقرب المسالك.

٤- حاشية على الشرح الصغير للدردير.

٥- تدريب المبتدي وتذكرة المنتهي (في الفرائض) بتحقيقنا.

٦- حل المعقود من نظم المقصود كتابنا هذا.

٧- موصل الطلاب لمنح الوهاب بتحقيقنا.

٨- القول المنجي (حاشية على مولد البرزنجي) تحت قيد التحقيق.

٩- شرح العقائد الكبرى للسنوسي.

١٠- مواهب التقدير في شرح مجموعة الأمير (خ).

١١- حاشية على رسالة الصبان. بتحقيقنا.

١٢- حاشية علي إيساغوجي في المنطق.

١٣- شرح مختصر خليل.

١٤- فضل بناء المسجد — طبع لأول مرة بتحقيقنا.

ومات الشيخ سنة ١٢٩٩ هـ ١٨٨٢م، وضريحه الشريف بمسجد السادة

المالكية بالقرافة أمام مسجد السيدة نفيسة رضي الله عنها بالقاهرة.

مصادر الترجمة:

الأعلام للزركلي (٢٠/٦)، وخطط مبارك (٤١/٤)، وفهرست الكتبخانة (٣٨٥/١)، (١٧٥/٣، ١٨٨)، (٩٢/٤، ١٣٢)، وإيضاح المكنون (٢٧١/١)، ومرآة العصر (١٩٦)، وآداب اللغة (٣٠٥/٤)، وشجرة النور الزكية (٣٨٥)، ومعجم المطبوعات (١٣٧٢).

بسم الله الرحمن الرحيم

يقـــول عـــبد ربـــه الــــشهيد ... يوســـف نجـــل العـــارف الـــشهيد

الحمـــــد لله علــــى الإنعــــام ... وأفـــضل الـــصلاة والـــسلام

علـــى الـــنبي المـــصطفى الأواب ... محمـــــد والآل والأصـــــحاب

فهـــــذه قـــــواعد الإعــــراب ... عاريـــة عـــن سمـــة الإطـــناب

والله ربي أســـــأل التوفـــــيقا ... لي ولمـــن كـــان لـــنا صـــديقا

الكلام والجملة وأقسامها

وســـم بـــالكلام والجملـــة مـــا ... أفـــاد والـــثاني أعـــم فاعلمـــا

اسمـــــية فعلـــــيةٌ ظـــــر فـــــية ... وذات وجهـــين وزد شـــــرطية

فـــإن تكـــن في ضـــمن أخرى صغرى ... وإن تكـــن في ضـــمنها فكـــبرى

بيان الجمل التي لها محل من الإعراب

إن وقعـــت حـــالا ومفعـــولا خـــبر ... مـــضافا أو جـــواب شـــرط معتـــبر

أو نعـــت لفـــظ مفـــرد أو تابعـــه ... لجملـــــة ذات محـــــل ســـــابعه

وذات الاســـــتثناء والوصـــــل لأل ... كـــذات الاســـناد تعـــد في الأول

بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب

وامـــنع مـــن المحـــل مـــا قد عطفت ... لجملـــة مـــن المحـــل قـــد خلـــت

ومـــثلها في الحكـــم ذات الابـــتدا ... نحـــو حمـــاني الله مـــن شـــر العـــدا

وذات تفـــــسير أو اعتـــــراض أو ... جـــواب شـــرط غـــير جـــازم كلو

أو عكـــسه أو لـــيمين مكملـــة ... كالعـــصر أو أتـــت لمطلـــق الـــصلة

الجمل بعد النكرات والمعارف

واعلـــم بـــأن الجملـــة الخـــبريه مـــن بعـــد نكـــر خـــالص وصفيه
وبعـــد عـــرف خـــالص حـــالا ترى كـــلا تـــسر تطلـــب أســـباب المرا
وبعـــد غـــير خـــالص مـــن ذيـــن يجـــوز أن تحـــتمل الـــوجهين

فصل في الظرف والجار والمجرور

وعلـــق الظـــرف ومـــا ضـــاهاه بالفعـــل أو مـــا يحـــتوي معـــناه
مـــن مـــصدر أو وصـــف أو مؤول والخلـــف في نعـــم وبـــئس ينجلـــي
والفارســـي أجـــاز وابـــن مالـــك صـــوّب نهـــج المـــنع في المـــسالك
واســـتثن زائـــدا وكـــيف ولعـــل لـــولا ورب كـــاف تـــشبيه تـــنل
والـــباء في المفعـــول أو في المبـــتدا والخـــبر المنفـــي زائـــداً بـــدا
وحكـــم ذيـــن بعـــد حـــالين معـــا كحكـــم جملـــة علـــى مـــا سمعـــا
وإن يكـــن أحـــدهما حـــالا خـــبر أو صـــفة بكـــائن أو اســـتقر
علـــق وخـــصت صـــلة بكانـــا أو اســـتقر فـــادر مـــا اســـتبانا
ورفعـــه الفاعـــل جـــوز إن عـــرى أحـــدهما معـــتمدا أو خـــبرا
أو صـــفة أو صـــلة أو حـــالا كجـــئت فوقـــي نـــوره تعـــالى

باب في ذكر أدوات يكثر دورها في الكلام

والـــواو للعطـــف وللحـــال تقـــع واجـــرر بهـــا وزد كـــرب وكمـــع
واجـــرر بحـــتى واعطفـــن وزد وقد حـــرف لتحقـــيق وتقلـــيل ورد
قـــرب بهـــا الماضـــي وزد تـــوقعا وســـيبويه حـــرف تكـــثير وعـــى
والفـــاء للتـــرتيب والتعقـــيب والـــربط والعطـــف وللتـــسبيب
كـــثم وهـــي مـــثلها أيـــضا ولم للنفـــي والقلـــب وللتـــرتيب ثم

ومهلة وانصب مضارعا بلن وانف وخلصه وللجزا إذن
والسين يأتي حرف الاستقبال كذا للاستمرار ذو انتحال
لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لما تلا
وجاء للتقليل والعرض كأن وإن وليت ولتشبيه كأن
وكون لكن للاستدراك جل وكونه أيضا لتأكيد أقل
ولترج وتوقع لعل وجا للاستفهام والتعليل عل
أما إذًا عند ذوي العرفان ظرف لما يأتي من الزمان
وقد يقل كونها لما مضى وكونها أيضا لفجأة أضا
إذ بسكون الذال قل ظرف لما مضى وللتعليل أيضا علما
وكونه ظرفا لآت وبدل كذاك مفعولا به نزرا حصل
لما وجود لوجود لولا حرف امتناع لوجود دلا
على امتناع الشيء للوجود للعرض والتحضيض ذو ورود
وبخ بها وانصب مضارعا بأن وزد وفسر وللاستفهام من
والشرط والموصوف والموصول أو التمام فزت بالوصول
وما للاستفهام والتعريف في تمامه والنكر أيضا وتفي
للشرط والوصل بدا موصوفا أو وصفا وجا حرفا وزد كما رأوا
من بعد من وعن وبا وكف به عن رفع أو نصب وجر فانتبه
أي كمن إلا التمام يا فتى ونعت منكور وحالا قد أتى
إن حرف شرط جازم فعلين وحرف نفي زد بغير مين
كلا لردع ولزجر ضاح ألا لتحضيض والاستفتاح
كذا العرض ولتنبيه جرت أي كنعم وأي لتفسير أتت

أمـــا لعـــرض ولتنبـــيه وضـــح كـــذا للاســـتفتاح أيـــضا اتـــضح

نعـــم لتـــصديق ومـــثله أجـــل وقـــد أتـــى لطلـــب التـــصديق هل

عـــوض لقابـــل ومـــثله أبـــد وقـــط بالطـــاء بمـــاض انفـــرد

لا حـــرف نفـــي مـــثل إن في العمل كـــلا عـــراب عـــندنا ولا جمـــل

فانـــصب بهـــا مـــضافا أو شبها كلا صـــاحب مكـــر حائـــز كـــل العلا

أو مـــثل لـــيس في منكـــر كمـــا أنـــشد بعـــض الـــشعراء القـــدما

وجـــاء أيـــضا زائـــدا ومهمـــلا وناهـــيا وحـــرف إيجـــاب بلـــى

تنبيه

وعـــيب في الإعـــراب أن تقـــول في نحـــو تحـــصنت بلطفـــك الخفـــي

ت فاعـــل وأن تقـــول حـــرف جر أو جملـــة أو مبـــتدا بـــلا خـــبر

أو ظـــرف أو مـــبهم أو موصول أو مـــضاف أو إشـــارة كـــلا أبـــوا

وشـــدد الـــنكير في ارتكـــاب مـــا لا يلـــيق جانـــب الكـــتاب

خاتمة

إلى للانـــتها كمـــع ومـــن وفي وعـــند معـــنى ولتبـــيين تفـــي

ألـــصق بـــباء واســـتعن وســـبب وزد وعـــد وابـــدلن تـــصب

كمـــع ومـــن علـــى وعـــن وفي إلى علـــى كفـــوق وللاســـتعلا حلـــى

كعـــن ولكـــن ومـــزيدة تفـــي ومـــع ومـــن والـــلام والـــباء وفي

وحـــرف عـــن تـــأتي للاســـتعلاء ولـــــتجاوز ولابـــــتداء

وبـــدل ومـــثل بعـــد وكفـــي والـــبا كمـــا للـــوقت والمكـــان في

وكـــإلى ومـــن ومـــع والـــبا علـــى والـــلام للملـــك كعـــند وإلى

وفي علـــى وبعـــد مـــن وعـــن ومع وعللـــن بمـــن وللغـــص تقـــع

والابتدا والفصل والتبيين أو — تبعيض أو لبدل أيضا رأوا

مثل إلى وعن وعند وعلى — والبا وفي وزيد في نفي جلى

وشبهه والكاف للتشبيه — علل وزد بغير ما تمويه

وتبدل الهاء من التاء كما — تقول هالله لأعطين ما

هذا تمام منح الوهاب — والحمد للمهيمن التواب

ثم صلاته على الأواب — محمد الفاتح للأبواب

وآله وصحبه ما وكفا — صوب وما طرب طائر وقفا

تمت المنظومة النحوية البهية والحمد لله على نعمائه السنية

بسم الله الرحمن الرحيم

(**الحمد لله رب العالمين**): يا عراب[1] العالمين[2] بقواعد[3] الإعراب.

(**أحمده**): على نعمه التي لا تحصى وإن عدها الأعاجم والأعراب[4]، وأسأله من فضله أن يصلي ويسلم على ولي نعمتنا سيدنا ومولانا محمد صلاة وسلاما يليقان بما لا يعلمه إلا الله تعالى من شرف على ذلك الجناب، وعلى آله وصحبه وأمته وسائر الأحباب.

أما بعد: فيقول عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الشهير بعليش بكسر العين المهملة واللام المالكي الأزهري: هذا شرح نافع إن شاء الله تعالى للمبتدئ يشهد بجودته كل ذي لب سليم وعقل مستقيم، على منح الوهاب في قواعد الإعراب، للشيخ يوسف ابن الشيخ عبد القادر البرناوي وسميته:

موصل الطلاب لمنح الوهاب

وها أنا ذا أشرع في المراد متوكلا على رب العباد. قال حفظه الله تعالى: ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ابتدأ به اقتداء بالله تعالى في ابتداء القرآن العزيز به ففي الحديث تخلقوا بأخلاق الله أي اتصفوا بصفات تماثل ولله وصفاته المثل الأعلى في صدق العنوان صفاته تعالى.

وهو مخصوص بما يمكننا ولم يمنع منه الشارع كالعلم والحلم وابتداء ذوات البال بالبسملة، لا كالخلق والكبرياء وعدلت عما اشتهر من قولهم: اقتداء بالقرآن

---

(١) قوله: يا عراب، متعلق برب وإعراب الأول بكسر الهمزة بمعنى البيان، والثاني كذلك بمعنى التطبيق أو بمعنى علم النحو فبينهما جناس تام اهـ مؤلفه.

(٢) قوله العالمين، بفتح اللام جمع عالم بفتحها أو اسم جمع له على ما فيه والعالمين الثاني: بكسرها فبينهما جناس تام محرف كما بين البرد بضم الباء والبرد بفتحها اهـ مؤلفه.

(٣) قوله: بقواعد، متعلق بعالمين اهـ مؤلفه.

(٤) قوله: والأعراب، بفتح الهمزة مقابل الأعاجم فبينه وبين السابقين جناس محرف وبين الأعاجم والأعراب حسن طباق اهـ.

لأن المقتدى به فاعل المقتدى فيه.

وهو هنا الله تعالى والقرآن مبتدأ فيه بها وعملا بما ورد واشتهر والكلام على البسملة كثير شهير، ولكن الأفضل التكلم عليه بشيء مما يناسب الفن الذي نريد الشروع فيه.

وهو علم النحو(١) وهو علم يعرف به أحوال أواخر الكلمات العربية من إعراب وبناء الشريف اليوسي في قانونه، هذا رسم بخاصة، وإلا فقد وقع البحث فيه عن غير ذلك كحد الكلمة والكلام، وتقسيم كل، وتعريف الأقسام إلى غير ذلك اهـ. بتصرف.

وموضوعه الكلمات العربية وفائدته معرفة صحيح الكلم من خطئه والاستعانة على فهم كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، والعرب العرباء والعلماء، وها أناذا أقدم بعون الله تعالى شيئا مما يتعلق بمفرداتها مناسبا للفن، ثم أتبعه بشيء مما يتعلق بجملتها كذلك إن شاء الله تعالى.

فأقول: (الباء) حرف جر أصلي وهو ما أفاد معنى واحتاج لمتعلق فهي للاستعانة متعلقة بمحذوف لدلالة المقام فعل لأنه العامل أصالة خاص لأنه أيسر ولا يوهم مؤخر للاهتمام باسمه تعالى وإفادة الحصر.

والتقدير: باسم الله الرحمن الرحيم أؤلف مستعينا.

المحقق الأمير اعترض بأنها حينئذ متعلقة بمستعينا لا بالفعل، وأجيب بأنا ننظر للظاهر، قلت: السؤال من أصله مبني على أن تقدير مستعينا ليكون متعلقا وأنت خبير بأنه لو كان هذا لما كانت الباء للاستعانة إذ ركته لا تخفى بل هو توضيح لمعنى الباء، كما تقول: معنى قطعت بالسكين قطعت مستعينا بالسكين. وهذا لا ينافي أن الباء متعلقة بأؤلف وقطعت فتأمل منصفا انتهى.

قوله: ننظر للظاهر أي من تعلقه بالفعل، لأنه إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ

(١) علم النحو هو العلم الذي يبحث في شكل آخر الكلمة من حركة أو سكون داخل التراكيب المختلفة.

سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣].

ثم قال واعترض جعلها للاستعانة بأنها هي التي للآلة فيلزم جعل اسم الله آلة هو إساءة أدب، قلنا: للآلة جهتان تحقير، وهي أنها غير مقصودة لذاتها بل للفعل وتعظيم وهي أن الفعل إنما يوجد بها.

فكذا هنا التأليف على الوجه الأكمل شرعا إنما يكون باسم الله تعالى فنلاحظ الثاني لا الأول الذي لاحظه المعترض.

ورد[١] بأن الأول قائم وقصده يتوهم، وقد منع إطلاق الموهم بدون توقيف في الجناب الأقدس.

لكن قال شيخنا[٢] في حاشية ابن عبد الحق البحث من أصله لا عبرة به لأنه ورد في الشرع ما يدل على جواز استعنت بالله ونحوه، وفي ظني أن بعضهم يقول باء الآلة هي الداخلة على الواسطة بين الفعل ومن فعله كقطعت بالسكين والاستعانة أعم اهـ.

قلت[٣]: في حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي عن بعض العجم القول بأن باء الاستعانة باء الآلة وهم نشأ من التمثيل[٤] بكتب بالقلم أو زائد[٥] وهو ما لا يفيد معنى[٦] ولا يحتاج لمتعلق، فاسم مبتدأ[٧] مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، وخبره محذوف والتقدير اسم الله مبدوء به بداءة قوية.

قال المحقق الأمير: وأخذنا القوة من الباء الزائدة فإن الحرف الزائد يدل على

---

(١) قوله ورد: أي الجواب يلاحظه الثاني اهـ.

(٢) قوله شيخنا: هو العلامة علي العدوي المشهور اهـ مؤلفه.

(٣) قوله قلت الضمير لجامع هذا الشرح لطف الله به والمسلمين آمين اهـ.

(٤) قوله: التمثيل : أي لباء الاستعانة اهـ.

(٥) قوله: زائد: عطف على أصلي السابق اهـ.

(٦) قوله: لا يفيد معنى أي: غير التقوية كما يأتي اهـ مؤلفه.

(٧) قوله: فاسم مبتدأ فرع على احتمال الزيادة اهـ.

التأكيد كما ذكره الرضي[١].

وإلا[٢] كان عبثا لا يقع من العرب، ومعنى قوة البداءة كونها بحسن النية وخلوص وحضور قلب وتعظيم، وقولهم: الزائد لا يدل على معنى أي: من معاني حروف الجر المشهورة[٣] كالابتداء والإنتهاء.

و(اسم): مجرور بها بكسرة[٤] ظاهرة يحتمل أن يكون زائداً فالمعنى بالله إلخ ويحتمل أن يكون بمعنى المسمى وإضافته لما بعده بيانية أو من إضافة المدلول للدال بناء على أن المراد بالمضاف إليه اللفظ.

واختلف في اشتقاقه فقال البصريون من السمو كالعلو وزنا ومعنى؛ لأنه يعلي مسماه ويظهره في الأمالي الشجرية يقال فلان له اسم إذا كان شهيرا، وأصله سمو وكجذع أو كقفل أو كرطب أو كجمل بفتحتين حذفت الواو تخفيفا وسكنت السين.

وأتي بالهمزة توصلا للساكن وتعويضا عن اللام أو حركة الفاء أو عنهما وهي همزة وصل على التحقيق، وقيل: همزة قطع حذفت تخفيفا إن قلت زيادة حرف متحرك ينافي قصد التخفيف بحذف الحركة، قيل: هذا الحرف يحذف وصلا بخلاف الحركة على أنه عوض عن حرف آخر[٥]، ورحج هذا المذهب بأن حذف العجز أولى من حذف الصدور بموافقته تصرفاته قالوا: سميت وسمي وأسامي والياء عوض[٦] عن

---

(١) قوله: كما ذكره الرضي التغاير في نحو هذا التشبيه باعتبار القائل أو الموضع اهـ.

(٢) قوله: وإلا أي إن لم يدل على التأكيد اهـ.

(٣) قوله: المشهورة يعني: غير التأكيد وإلا فهو معنى مشهور أيضا كما سيأتي اهـ مؤلف.

(٤) قوله: مجرور بها بكسرة : هذا ونحوه الباء الأولى فيه للسببية والثانية للتصوير فصح تعلقهما بعامل واحد وياء التصوير كثيرة في كلام المتأخرين وإن قال بعضهم: ليس بعربي فنحن من غزية أنه يمكن التوجيه بغيره مشهور اهـ.

(٥) قوله: عن حرف آخر: هو اللام اهـ مؤلفه.

(٦) قوله: والياء عوض: جواب سؤال تقديره لا يظهر الاستدلال إلا لو قالوا: سموت وسميوا وأساموا وحاصل الجواب أن ذلك هو الأصل فجعل الإبدال في الطرف لتطرفها إثر غير ضمة وفي الوسط لاجتماعها مع الياء سبق إحداهما بسكون اهـ.

الواو وغير ذلك[١] وادعاء[٢] القلب المكاني في الكل بعيد فوزنه: افع[٣].

وقال الكوفيون: من الوسم بمعنى التعليم لأنه علامة على مسماه فوزنه: أعل[٤]، وأصله وسم بكسر الواو، أو بفتحها حذفت الواو وعوض عنها الهمزة.

ورد بأنه لم يسمع في تصغيره وسيم بل سمي، ولا في تكسيره أوسام بل أسماء ولا في فعله وسمت بل سميت.

ولم نجد في العربية اسما حذفت فاؤه وعوض عنها همزة الوصل، وإنما عوض من حذف الفاء تاء التأنيث في عدة وثبة ونظائرهما وهو مضاف.

و(الله) مضاف إليه وقيل بالعكس وقيل كل يطلق على كل فهو مجرور بالمضاف وقيل: بلا إضافة وقيل: بالحرف الذي الإضافة بمعناه بكسرة ظاهرة.

وهي إما لامية استغراقية أي بكل اسم لله، ولا يتوقف صدق هذا على النطق بكل اسم بشخصه، بل يكفي توجيه القصد إلى العموم، أو لامية جنسية.

ثم يحتمل أن المراد الجنس من حيث هو نظير الرجل خير من المرأة ويحتمل في ضمن بعض غير معين أو لامية عهدية والمعهود يحتمل أنه لفظ الجلالة أو غيره بحسب ما يقصد المتكلم، وعلى الثلاث فالمراد من المضاف إليه معناه.

أو للبيان أي باسم هو الله بناء على أن المراد به اللفظ، والمختار أن الله علم بالوضع للذات تعالى وقولهم الواجب الوجود، تعيين للموضوع له لا جزءٌ منه؛ لأنه موضوع للذات لا باعتبار صفة لكن لما كانت الصفات ليست غير الذات أي ليست منفكة عنها ولم يقيد وضعه باعتبار صفة بخصوصها وقع في كلام بعضهم

---

(١) قوله: وغير ذلك: كمسمى ومسمي اهـ مؤلف.

(٢) قوله: وادعاء إلخ جواب سؤال مقدر تقديره لا شاهد فيما ذكر الاحتمال أن الأصل وسمت فقلب قلباً مكانيا بتأخير الفاء عن اللام ثم إعلالها بإبدال الواو ياء، وكذا الباقي اهـ مؤلف.

(٣) قوله: افع: فالهمزة زائدة واللام محذوفة اهـ مؤلف.

(٤) قوله: أعل فالهمزة زائدة والمحذوف فاء اهـ مؤلف.

أنه جامع للذات والصفات وقيل بالغلبة التقديرية؛ لأنه لم يستعمل بالفعل في غيره تعالى حتى تكون تحقيقية أما أصله المعرف أعني الإله فغلبته تحقيقية وأما إله منكر فلا غلبة فيه وأنه[١] غير مشتق وقيل: مشتق فإما من أصل لا يعلمه إلا الله تعالى[٢]، أو من لاه يلوه لوهًا[٣] إذا احتجب أو من لاه يليه ليهًا ولاهًا[٤] إذا ارتفع أو من أله إذا عبد[٥] أوتحير[٦] أو فزع[٧]، أو ولع، أو أقام أو احتاج أو سكن أو من وله إذا فزع أو طرب أو تحير أقوال.

وقيل: وصف غلب على الذات الأقدس ولم يستعمل في غيره إجماعا ورجحه القاضي البيضاوي بأن الذات من حيث إنها ذات مجهولة لنا وإنما نعلمها باعتبار وصفها ككونها مستحقة للعبادة.

ورد بأن الواضع الله تعالى على أن الوصف معرف للموضوع له لا أنه منه ورجحه أيضا بأنه لو لم يكن وصفا لم يكن لظاهر قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي

---

(١) قوله: "وأنه" إلخ: عطف على "أن الله" اهـ مؤلف.

(٢) قوله: أصل لا يعلمه إلا الله تعالى لا يخفى ضعفه إذ حيث لم يعلم الأصل فمن أين الحكم بالاشتقاق فإن أراد الأدب فليتق عن أصل الاشتقاق اهـ مؤلف.

(٣) قوله: من لاه يلوه لوها: من باب قال وأصله لوه تحركت الواو وانفتح ما قبلها ثم قلبت ألفا ثم أدخل عليه: أي وقوله من لاه: أي: من مصدره ولكنهم يذكرون الماضي لسلامته من الزوائد الملغاة في الاشتقاق أكثر من غيره ولو المصدر ألا ترى قعد قعودا اهـ مؤلف.

(٤) قوله: من لاه يليه ليها ولاها: فأصله ولاه. وقد قرئ شذوذاً: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ لَٰهٌ ﴾ اهـ.

(٥) قوله: عبد بالبناء للفاعل فأصله أَلَهَ فهو فعال بمعنى مفعول اهـ.

(٦) قوله: تحير لتحير الألباب في عظمته سبحان من لا يعلم قدره غيره ولا يبلغ الواصفون صفته اهـ.

(٧) قوله: أو فزع: لأنه يفزع من خوفه وله في المهمات أو ولع لولوع العارفين به حبا وفكروا وذكروا أقام؛ لأنه قائم بنفسه وقيوم السموات والأرض أو احتاج لاحتياج ما سواه إليه أو سكن لسكون قلوب المؤمنين له أو من وله وأصله ولاه وأبدلت واوه همزة كإعاء وإشاح في وعاء ووشاح وطرب لطرب المحبين به اهـ مؤلف.

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ معنى وأجيب بجواز تعلقه بمحذوف أي معبود في السموات إلخ، أو بمعنى التسمية أي سمي بهذا الاسم في السموات أو بما اشتهر به هذا الاسم من التعظيم كما يقال في حاتم:

وأنا أبو النجم وسيبويه في عصره[١].

ورد عليه بلزوم استثناء الشيء من نفسه في لا إله إلا الله إن أريد بالإله المعبود بحق أو الكذب إن أريد مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة وأن لا تفيد[٢] هذه الكلمة الشريفة التوحيد؛ لأن مفهوم المعبود بحق كلي ولا يرد هذا[٣] كله بعد الغلبة وأنه عربي[٤].

وقيل: عبراني، وقيل: سرياني، والجمهور على أنه الاسم الأعظم المحقق السعد كما تحيرت العقول في جلالة ذاته تحيرت الأفكار[٥]، واختلفت الأنظار وتشعبت الأقوال في اسمه تعالى.

و(الرحمن) قال ابن مالك وأبو يوسف: الأعلم أنه علم بالغلبة له تعالى واختاره ابن هشام في "المغني" لمجيئه غير تابع لموصوف كثير نحو: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرحمن: ١، ٢] كما هو شأن غير الصفة والأصل عدم حذف الموصوف[٦] فهو بدل من اسم الجلالة وكون المبدل[٧] منه ليس مقصود أغلبي أو عطف بيان جيء به للمدح لا

---

(١) قوله: في عصره راجع لحاتم وما بعده أي حاتم وأنا أبو النجم في عصره وسيبويه في عصره والجار في كل متعلق بما اشتهر به العلم من الكرم والبلاغة والعلم اهـ مؤلف.

(٢) قوله: أن لا تفيد إلخ مخففة واسمها محذوف والمصدر المتحيد عطف على لزوم اهـ.

(٣) قوله: هذا كله أي لزوم استثناء إلخ أو الكذب إلخ، وعدم إفادتها التوحيد اهـ مؤلف.

(٤) قوله: وأنه عربي بفتح الهمزة عطف على مدخول المختار اهـ.

(٥) قوله: الأفكار: هي الأنظار والاختلاف لازم للتحير والتشعب من أسماء الأضداد يطلق على التفرق وعلى الاجتماع وكل محتمل هنا فهو من الكلام الموجه اهـ.

(٦) قوله: والأصل عدم حذف الموصوف: جواب عما يقال يحتمل أنه صفة للمحذوف فلا شاهد اهـ.

(٧) قوله: وكون المبدل منه إلخ: جواب سؤال لا يخفى تقديره اهـ مؤلف.

للإيضاح لعدم الخفاء فهو نظير البيت الحرام في قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٩٧].

و"الرحيم": نعت له لا لاسم الجلالة لئلا يلزم تقديم البدل أو البيان على النعت وقد جمع بعضهم ترتيب التوابع في بيت:

نعـــت البـــيان مؤكد بدل نسق هـــذا هـــو الترتيب في القول الأحق

وقال الزمخشري وابن الحاجب: إنه صفة فهما نعتان لاسم الجلالة وقيل: الرحمن عبراني معرب وأصله بالخاء المعجمة.

و(الرحيم): صفة قطعا، وهما: إما مجروران على التفصيل السابق في علمية الرحمن ووصفيته أو مرفوعان على أن كلا خبر لمحذوف أو منصوبان على التعظيم بمحذوف والتقدير أمدح أو مدحت[1] الرحمن الرحيم أو الأول مجرور على أنه بيان أو نعت والثاني مرفوع على أنه خبر محذوف أو منصوب على التعظيم أو الأول مرفوع والثاني منصوب أو بالعكس أو الأول مرفوع أو منصوب والثاني عليهما مجرور بناء على صحة الإتباع بعد القطع مطلقا، لأن مرجعه للفصل بين الصفة والموصوف وذلك جائز كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٦] أو إذا لم يفتقر المنعوت في الإيضاح لشيء منها كما هنا.

لأن إتباع المتبع حينئذ غير واجب لجواز قطع الكل فكأنه لا مزية لتابع على مقطوع بخلاف ما إذا احتاج لبعضها فإن إتباعه واجب فيجب تقديمه اهتماما به لا على منعه مطلقا لما فيه من الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه وهل هما مترادفان معناهما ذو الرحمة أو متكافئان[2] لاختصاص كل بمزية تعادل مزية الآخر كما قيل: إن الرحمن أمدح والرحيم ألطف وكزيادة البناء في الرحمن التي شأنها الدلالة على زيادة المعنى كما في قطع مخففا وقطع مضعفا وصيغة فعيل في رحيم

---

(١) قوله: مدحت: أشار به إلى أنه يصح تقدير العامل وإن كانوا لا يكادون يقدرونه إلا مضارعا كأنهم آثروا ما يدل على الحال وإن ورد الماضي للإنشاء اهـ.

(٢) قوله: متكافئان: أي متعادلان مع اختلاف مدلوليهما اهـ.

التي تأتي للمبالغة في الجملة وكاختصاص أحدهما بإحدى الدارين الدنيا والآخرة والثاني بالثانية على ما قيل أو الرحمن أبلغ نظرا لمزيته فقط؛ لأن صيغة فعيل إنما تفيد المبالغة في العامل نصبا فقط أو الرحيم أبلغ اعتباراً بما اختص به مع قطع النظر عما في الرحمن لأن زيادة المعنى تخلفت عن زيادة البناء في حذر[١] وحاذر وإن أجيب عنه بأجوبة كاختلاف النوع أقوال.

والرحمة التي اشتقا منها هل المراد بها فيهما غايتها: وهو الإحسان؟ أو مبدؤها: وهو إرادته؟ أو يراد بها في الأول الغاية؟ وفي الثاني: المبدأ أو بالعكس؟ وكل إما على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة احتمالات ولنمسك[٢] عنان القلم عما يتعلق بمفرداتها ففي ما ذكرناه كفاية للمبتدئ وتذكرة للمنتهي ونصرفه إلى بعض ما يتعلق بمجموعها فنقول:

اعلم أن اللفظ[٣] صوت معتمد على مخرج من مخارج الحروف والقول[٤] لفظ موضوع لمعنى على المختار فيه من أقوال والكلمة[٥] قول مفرد والمراد بالمفرد ما ينطق به اللسان دفعة كزيد لا ما لا يدل[٦] جزؤه على جزء معناه والكلم[٧] ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر مطلقا والجملة ما تركب من كلمتين فأكثر

---

(١) قوله: حذر: صيغة مبالغة تدل على كثرة الحذر فحاذر اسم فاعل أو صفة مشبهة، وعلى كل لا يدل على الكثرة بل يدل على الثبوت والدوام اهـ.

(٢) قوله ولنمسك، ونصرف: عبّر فيهما بنون المشاركة إشارة إلى عظمة إمساك وصرف القلم فلا يستطيع الاستقلال فيه بل لا بد من المشاركة اهـ.

(٣) اللفظ: أصوات لغوية تخرج من الرئة إلى خارج الفم معتمدة على مخارج الحروف.

(٤) القول: هو كل ما ينطق به الإنسان سواء أكان كلمة أم كلاما أم كلما وسواء أكان مفيداً أو غير مفيد.

(٥) الكلمة: هي لفظ مكون من بعض الحروف الهجائية للدلالة على معنى مفرد.

(٦) قوله: لا ما لا يدل إلخ: لأن هذا يشمل الأعلام المركبة كعبد الله علما وليس مفردا في اصطلاح النحاة وإن كان مفردا عند المناطقة فهم الذين يعرفون بهذا التعريف اهـ مؤلفه.

(٧) الكلم: اسم جنس جمعي مفرده كلمة وهو يتركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أفاد أو لم يفد.

مشتملاً[١] على إسناد مطلقا[٢].

والكلام[٣] ما تركب من كلمتين مشتملا على إسناد مفيدا والجملة إن صدرت باسم فاسمية وإن صدرت بفعل ففعلية وإن صدرت بظرف احتملتهما وإن صدرت بشرط فشرطية، وإن وقعت خبرا عن غيرها فصغرى[٤].

وإن وقع الخبر فيها جملة فكبرى وإن جمعت الأمرين فذات وجهين وإن توقف مدلولها على النطق بها فإنشاء وإلا فخبر فمجموع البسملة لفظ وقول وكلم لا كلمة مطلقا.

وجملة[٥] وكلام إن نظر لمتعلق الباء أو خبر الاسم اسمية على الثاني ومحتملة على الأول صغرى، إن لوحظت خبرا والتقدير مثلا أنا باسم الله أؤلف وكبرى إن لوحظ الخبر فيها جملة مثلا: اسم الله أؤلف به، وذات وجهين إن اعتبرت فيها الأمرين.

مثلا: أنا اسم الله أؤلف به إنشائية المتعلق بكسر اللام إن جعلت الباء للاستعانه أو المصاحبة ولم يجعل الاسم مقحما ولا بمعنى المسمى لأن الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة له إنما تحصل بالنطق به خبرية المتعلق بالفتح لأن التأليف مثلا لا يتوقف على النطق به وإنما وصفنا المتعلق بالكسر وبالإنشائية وإن لم يكن جملة لأنه بواسطة معنى الباء في معنى جملة قائلة: "أستعين باسم الله" أو أصاحب تأليفي مثلا له إن قلت هذا حكم كل جزء.

فإن نظرنا للمجموع قلت: يوصف بالإنشاء والإخبار[٦] باعتبارين مختلفين

---

(١) قوله: مشتملا: بالنصب حال من فاعل تركب ومفيداً وفعيلا كذلك فهي حال مترادفة، أو من فاعل مشتملاً فهي حال متداخلة اهـ.

(٢) قوله: مطلقا: راجع لكل واحد مما قبله ومعناه يؤخذ مما بعد اهـ.

(٣) الكلام عند علماء النحو هو: اللفظ المركب من كلمتين فأكثر وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها.

(٤) وسيأتي أن التقسيم إلى صغرى وكبرى وذات الوجهين ليس حاصرًا اهـ مؤلفه.

(٥) الجملة: اللفظ المركب من كلمتين فأكثر سواء أفاد أم لم يفد.

(٦) الأسلوب في العربية نوعان: خبري وإنشائي الخبري هو ما يخبر به عن شيء وهو يفيد التقرير والتوكيد دائماً، أما الإنشائي فهو ما دل على طلب شيء وهو يتمثل في (أمر، =

فبالنظر للمتعلق بالفتح لأنه الأصل أتت الخبرية وبالنظر للقيد الذي هو محط القصد أتت الإنشائية وهذا مراد من قال: إنها خبر تضمن إنشاء وذكر العلامة العدوي في حواشي الصغرى صحة الخبرية.

ولو التفتنا للمتعلق بالكسر ويكون إخبارا عن استعانة أو مصاحبة حاصلة في الحال بنفس التلفظ باسم الله كما تقول أتكلم إخبارا عن كلام حاصل في الحال بنفس قولك أتكلم إن قلت: كيف يصح ما قال مع قولهم: الخبر يحصل مدلوله بدون النطق به.

قلت: المراد أنه لا يتوقف عليه فلا ينافي أنه قد يحصل به نعم لا يمكن في المثال بغيره في الحال الحقيقي لعارض اشتغال اللسان به وأما مدلول الإنشاء فلا يحصل إلا به أو بما رادفه وهذا كله على أن المراد الاستعانة أو المصاحبة اللفظية أما لو حملت[1] على النفسية بحيث يتوجه له[2].

ويربط عزمه به وينوي اليمن منه فهذا لا يتوقف على لفظ أصلا فيكون المتعلق بالكسر خبريا وهذا[3] هو الأنسب لأن التعويل على الباطن وليصح قولهم: إذا جعلت الباء للاستعانة فلا تنافي[4]، وإلا[5] فالاستعانة اللفظية حال البدء الحقيقي لا يمكن ثبوتها لشيئين إن قلت: الحديث يقتضي أن المراد التلفظ عند الابتداء ألا ترى رواية بالحمد لله بالرفع، وبـ«باسم الله» بباءين، ويدل لذلك أسلوب القرآن والعمل. قلت: جرى الشرع الشريف على عادته الحسنة من جعل

= نهي، تمنّ، دعاء، رجاء، تحضيض، استفهام) ولكل منها معناه فالنهي قد يفيد النصح وقد يفيد التوبيخ وقد يفيد التحذير إلى غير ذلك من المعاني والاستفهام قد يفيد التعجب والاستنكار وقد يفيد التوبيخ ... إلخ وقد يكون الأسلوب خبريا لفظا إنشائيا معنى كقولك: (أستعين بالله).

(١) أي: إحداهما فأفرد، لأن العطف بأو التي للأحد.

(٢) قوله: بحيث إلخ: تصوير للحمل عليها اهـ.

(٣) هذا في المحلين راجع للحمل الذي تضمنه حملت.

(٤) أي: بين حديث البسملة وحديث الحمدلة المعلومين.

(٥) قوله: وإلا: أي وإلا تحمل الاستعانة على النفسية، فلا يصح القول المذكور.

شيء ظاهر يدل على الباطن.

فالاستعانتان[١] معا يحصلان في الابتداء، وإن ترتب دالهما بحسب الإمكان فليتأمل، وإن جعلت[٢] الباء للتعدية متعلقة بفضلة نحو: مبتدئا ومتبركا ومستعينا ومفتتحًا ومتلبسا فكذلك[٣] ومتعلقة بعمدة[٤] نحو أبدأ أو ابتدائي وأتبرك وتبركي وأستعين واستعانتي وأفتتح وافتتاحي وتلبست وتلبسي فالجملة نفسها إنشائية أي لا إنشاء.

جعل اسم الله تعالى بداية في نحو: أبدأ وابتدائي والتبرك والاستعانة التلبس في البقية ويأتي هنا ما سبق عن الإمام العدوي في حواشي الصغرى أيضا، فلا تغفل، ولك أن تلاحظ[٥] الاسم زائدا وبمعنى المسمى كما قيل بهما وتعتبر الاستعانة بالذات فيصح أن يتمحض الكلام برمته للخبر؛ لأن الاستعانة بالذات لا تتوقف على نطق ويصح أن يتمحض للإنشاء ولعل هذا القدر كافٍ في الموعود فأمسك زمام القلم واصرفه إلى شرح النظم مستعينًا بحول الله تعالى وقوته الملك المعبود.

قال المصنف حفظه الله تعالى:

يقول عبد ربه الشهيد   يوسف نجل العارف الشهيد

(يقول) فعل مضارع مرفوع بضمة[٦] ظاهرة بالتجرد على المشهور المنصور، وقيل: بمشابهة اسم الفاعل وقيل بحرف المضارعة وأصله يقول بوزن ينصر نقلت المضمة إلى القاف للثقل إن قلت هي تخف على واو قبلها سكون كدلو أجيب بأن ذلك في الاسم لخفته وثقل الفعل قيل لتركب مدلوله وفيه أن هذا ينتج ثقل المعنى لا

---

(١) قوله: الاستعانتان: أي الاستعانة بالبسملة وبالحمدلة اهـ.

(٢) قوله: وإن جعلت: مقابل قوله: سابقًا، إن جعلت الباء للاستعانة إلخ.

(٣) أي: إنشائية المتعلق بالكسر خبرية المتعلق بالفتح.

(٤) هو معطوف على متعلقة بفضلة، أي وإن جعلت للتعدية متعلقة بعمدة اهـ.

(٥) قوله: "ولك أن تلاحظ": محترز قوله فيما سبق، ولم يجعل الاسم مفخما، ولا بمعنى المسمى المقيد به، كون الجملة إنشائية إن جعلت الباء للاستعانة.

(٦) قوله: بضمة: باء الحركة للتصوير، وباء العامل للسببية.

اللفظ إلا أن يدعي الاكتساب فالأولى[١] لما فيه من الزوائد غالبا على أن ضمة "دلو" تحذف وقفا وتقع بدلها الفتحة نصبًا والكسرة جرًا والمفارق المنتقل خفيف.

تـــنقل فلـــذات الهـــوى في التـــنقل ورد[٢] كل صاف لا تقف عند منهل

وبجيء المضارع على يقول دل على أن قال ليس أصله مكسور العين وإلا لقيل يقال كيخاف وأصله يخوف[٣] كيعلم نقل وقلب كما أن تعديه دل على أنه ليس مضموما لأن شأن المضموم اللزوم نعم إذا أريد إسناده لضمير نقل إلى فعل بالضم ثم تنقل حركة عينه لفائه دلالة على أنه من الأجوف[٤][٥] الواوي وقدموا في خفت[٦] الدلالة على هيئة العين وحركتها[٧] على الدلالة على ذاتها و لم يفعلوا ذلك في قلت؛ لأن القاف مفتوحة أصالة فلا تظهر الدلالة ومما نسمع أن القول لا يعلم إلا في جملة أو ما فيه معناها كالقصيدة أو مفرد أريد لفظه ويزاد مفرد مدلوله لفظ كقلت كلمة تعني لفظ زيد مثلا لا لفظ ك ل م ة وفاعله.

(عبد): أي مخلوق أو عابد[٨].

---

(١) أي في تعليل ثقل الفعل.

(٢) هو: الورود، كعد من الوعد.

(٣) يخاف أصلها يَخْوَف نقلت حركة الواو (وهو حرف علة) إلى الساكن الصحيح قبله فصار يخوف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن فصارت يَخَاف.

(٤) إذا أسند الفعل الأجوف سواء أكان ماضيا أم مضارعاً أم أمرا إلى ضمير رفع متحرك (تاء الفاعل، نا الفاعلين، نون النسوة) فتحذف عينه (أي وسطه) أما إذا أسند إلى ضمير رفع ساكن (ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة) فإن عينه تبقى ولا تحذف.

(٥) الأجوف: هو ما وقع حرف من حروف العلة في وسطه.

(٦) أي حال إسناده لضمير.

(٧) أي حيث كسروا الفاء حال إسناده لضمير للدلالة على أن عينه مكسورة، و لم يضموها للدلالة على أنها واو.

(٨) أشار إلى أنه يحتمل أنه أراد عبد الإيجاد، أو عبد العبودية، وأما الرق فخلاف الواقع، وعبد الدينار كذلك مع دعاء المصطفى ﷺ، فلا يحتمل لفظه واحدًا منهما بألا يتكلف ما لا حاجة إليه.

(ربه): أي مالك ومستحق العبد ويجمع على أرباب وربوب وإذا دخلت عليه أل اختص بالله تعالى وقد يخفف وقد تبدل باؤه الأخيرة ياء كراهة لثقل التضعيف قالوا: لا وربيك أي لا أفعل وربك والاسم الربابة(١) بالكسر والربوبية أفاد ذلك في القاموس.

(الشهيد): نعت رب المضاف للضمير أي الحاضر الذي لا يغيب عن علمه شيء فهو العالم بظواهر الأشياء وبواطنها قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] وقيل: الذي يشهد على الخلائق يوم القيامة.

(يوسف): اسم الناظم مثلث السين وهو بيان لعبد أو بدل منه لقاعدة نعت المعرفة المقدم يعرب بحسب العامل والمعرفة بيان أو بدل ولا يرد على الثاني أن المبدل منه مطروح فيلزم طرح وصف العبودية لأنه غالب كما سبق أو باعتبار عمل العامل لأن عامله مقدر قبله على المختار أو خبر محذوف والجملة مستأنفة جوابا عن سؤال نشأ مما سبق تقديره من هذا العبد؟ فأجاب هو يوسف ويحتمل النصب بمحذوف أي: أعني يوسف وهو عجمي الوضع والتعريف مع زيادته على الثلاث فهو غير مصروف(٢).

(نجل): بفتح النون وسكون الجيم نعت يوسف أي ولد الشخص.

(العارف): أي الثابت له المعرفة فهو صفة مشبهة من عرف بمعنى علم على التحقيق وعدم إطلاقه على الله تعالى لعدم التوقيف لا لاستدعائه سبق الجهل كما قيل ولعله حذف معموله إيهامًا لعمومه مبالغة في مدح والده.

(الشهيد): فعيل نعت العارف من الشهادة ولها أنواع أعلاها شهادة المعركة ولعلها مرادة لمقام المدح ولانصراف اللفظ للأكمل عند الإطلاق.

---

(١) الربابة: بموحدة بعد الألف كما رأيته في نسخة يظن بها الصحة من القاموس اهـ مؤلفه.

(٢) أي أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

تنبيه

في البيت من محسنات البديع الطباق بين عبد ورب وهو جمع متقابلين ولو في الجملة والبيان بعد إجمال في ذكر الاسم الخاص وضعا واستعمالا بنعته بعد الوصف المشترك(١) فيهما والجناس(٢) التام لفظًا وخطا بين صفة الله تعالى وصفة أبيه وهو اتفاق لفظين إلا في المعنى قال حفظه الله تعالى:

الحمد لله على الإنعام   وأفضل الصلاة والسلام

على النبي المصطفى الأواب   محمد والآل والأصحاب

(الحمد): مبتدأ مرفوع بالابتداء وقيل: بالخبر ورفعه ضمة ظاهرة خبره (لله): وقيل متعلقة المحذوف وقيل: المجموع ووفق بأن من قال بالأول نظر للظاهر، والثاني: لتوقف المعنى على المحذوف. والثالث: اعتبرهما ورافع الخبر المبتدأ وقيل: الابتداء والجملة في محل نصب مقول يقول وكل جملة مما بعد عطف عليها كذلك(٣).

وقيل: هي وما بعدها مقول في محل نصب وجزء المقول لا محل له.

(على): للتعليل متعلقة بما تعلق به لام لله لا بالحمد لأن المصدر لا يخبر عنه قبل تمام عمله جاره.

(للإنعام): إفعال مصدر أنعم أوصل النعمة الأمر الملائم وحذف معموله إيذانا بعمومه أي أثني على الله تعالى ثناء صيغته الحمد أي الوصف بالجميل على جميل غير مطبوع مع التعظيم ثابت لله: أي الذات الواجب الوجود المستحق للمحامد استحقاقا أو اختصاصا أو ملكا(٤) لأجل إنعامه إيصاله كل نعمة فهو تعليل للثناء بمضمون(٥) الجملة لا للمضمون لأنه ذاتي لا يعلل وابتدأ بهذه الجملة

---

(١) هو عبد لأنه بمعنى مخلوق أو عابد.

(٢) الجناس: مصدر جانس، كشابه وزنا ومعنى.

(٣) أي في محل نصب، بناء على أن الواو من الحكاية، والقول الثاني على أنها من المحكي.

(٤) إشارة لأوجه اللام الجارة لاسم الجلالة.

(٥) هو ثبوت الحمد.

لنظير ما سبق[١] وحمد في مقابلة الإنعام ليقع حمده شكرا يثاب عليه ثواب الواجب ومن ثم قال إمامنا مالك إنه[٢] أفضل من المطلق الواقع في مقابلة جميل غير قهري وليس نعمة وأصله للمحامد فلا يقال من أركان الحمد المحمود عليه فكيف يتصور المطلق ولأنه أكثر ما ورد في كلام الله تعالى ورسوله لقاعدة التعليق بالوصف المشهورة وقد كان هجس لي في ذلك بحث وجوابه وهو أنهم قالوا عبادة الله لذاته أفضل من عبادته لنعمه وهذا يقتضي أفضلية المطلق إلا أن يقال المفضول العبادة لنعم مترقبة لأنه كالسلم[٣] والمعاوضة وما نحن فيه على نعم حصلت فهو من قبيل أداء الديون الواجب على أنا لا نسلم أن العبادة للنعم مفضول مطلقا بل حيث كانت هي محط القصد، أما على وجه إظهار الضعف والافتقار إلى الله تعالى وحب ما جاء من جهته وجعله بحكمته علامة رضاه فهو بالغ في الفضل منتهاه، قاله العلامة الأمير وحمده على الإنعام أبلغ منه على النعمة لأن الأول بلا واسطة نعم رجح الثاني بأنه حمدان أو في قوتهما.

تنبيه

قولنا الوصف إلخ: شرح لماهية الحمد لغة بحد منقح مما أورد على حده المشهور بالثناء باللسان إلخ ومعنى غير مطبوع أن الجميل المحمود عليه ليس طبيعة للمحمود ولا جبلة له ولا مخلوقا فيه بغير اختياره كطول القامة وصباحة الوجه وصفاء اللؤلؤة أعمّ من كونه اختياريا كالإنعام وحسن الكتابة والإقدام على المهالك أولا ولا[٤] كذات الله تعالى وصفاته القديمة وخرج به الوصف بجميل لجميل مطبوع فليس حمدا بل مدحا، وهو لغة وصف بجميل على جميل مطلق مع التعظيم وعرفا أمر يدل على التعظيم والحمد عرفا أمر يدل على تعظيم المنعم وهو الشكر لغة وعرفا صرف عبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق له فالحقائق

---

(١) أي في توجيه الابتداء بالبسملة من الاقتداء والعمل.

(٢) أي المفيد المفهوم مما سبق.

(٣) السلم (بفتح السين واللام): عقد معاوضة يؤجل فيه المثمن، فالمعاوضة أعم.

(٤) أي أو لا اختياري، ولا اضطراري.

ستة وشرحها وبيان النسب بينها يخرج عن شرط الكتاب[1]، وقد أفرد بالتأليف.

وأفضل الواو ما عاطفة على جملة الحمد بناء على أنهما[2] إنشائيتان أو على جواز تخالف المعطوفين إنشاء وخبرا والظاهر أن الجامع بينهما الذي هو شرط قبول الوصل خيالي لاقتران الحمد والصلاة والكون لله والكون على محمد في خيال المؤلفين ونحوهم وإما للاستئناف النحوي وإن قال عبد الحكيم على المطول إن الواو لم يعهد دخولها على الاستئناف النحوي.

فقد قال ابن هشام في المغني واو الاستئناف نحو: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن[3] فيمن رفع ونحو: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾ ويذرهم في من رفع ونحو: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ إذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر ولانتصب أو انجزم تشرب وانجزم يذر كما قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الأمر قال الشاعر:

علـى الحكـم المـأتي يوما إذا قضى ... قـضيته أن لا يجـور ويقـصد[4]

وهذا متعين للاستئناف لأن العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض انتهى كلام ابن هشام.

---

(١) أي الاختصار.

(٢) أي جملة الحمد وجملة الصلاة اهـ.

(٣) يجوز في (تشرب) أكثر من وجه إعرابي فيجوز رفعه ونصبه وجزمه فعند رفعه نقول: لا تأكل السمك وتشربُ اللبن على أن الواو للاستئناف والفعل المرفوع بعدها مبدوء به كلام جديد مستأنف وعند نصبه نقول: لا تأكل اللبن وتشربَ اللبن على أن الواو بعدها للمعية والفعل منصوب بعدها بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ويكون معنى المثال النهى عن اجتماع الفعلين معا، فلا يجوز وقوع الفعلين معا، أي لا يجوز أكل السمك مع شرب اللبن وعند جزمه نقول: لا تأكل السمك وتشربْ اللبن وذلك على جعل الواو عاطفة والفعل (تشرب) معطوف على الفعل (تأكل) ويكون المعنى النهى عن كل فعل منهما أي النهي عن أكل السمك والنهي عن شرب اللبن.

(٤) هذا شاهد على أن الواو قد تكون للاستئناف فقط إذا كان العطف ينافي المعنى أو يناقضه.

نعم في مجيئها للاستئناف البياني كما في ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ١١٣] إلى أن قيل: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [التوبة: ١١٤] كلام ليس هذا محله وقد يقال معنى الاستئناف ابتداء كلام آخر وهذا حاصل أتي بالواو أو لا بل ربما أضعفته بإيهام العطف فلا معنى حينئذ لواو الاستئناف إلا واو زائدة تقع في أول الجملة لكنه جعل في المغني الواو الزائدة مقابلة لها في الأقسام فقال الثامن واو دخولها في الكلام كخروجها وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة وحمل على ذلك ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] بدليل الآية الأخرى وقيل هي عاطفة والزائدة الواو[1] في ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت وكذا البحث في ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات: ١٠٣] وناديناه الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على الثاني والزيادة ظاهرة في قوله:

فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري

وقوله:

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني

اهـ وذكر في محل آخر أن الواو في ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ للحال وقد مضمرة أي والحال إنها قد فتحت قبل ذلك إكراما لهم وتأهيلا لهم بخلاف النار فإنها كالحبس لا تفتح إلا عند إدخال المحبوس وأنت إذا تأملت أمثلته وجدت خروج الزائدة خيرا من دخولها وكأنه لم يعبر به تأدبا حيث مثل من القرآن وانظر هل فائدتها التوكيد كالباء الزائدة وإلا كان الابتداء بها عبثا قاله العلامة الأمير قلت يؤخذ من كلامه دفع توقفه بأن الاستئنافية زائدة في أول الكلام وتسمى به اصطلاحا

---

(١) أي أن الواو قد تكون عاطفة أو استئنافية أي يبدأ بها كلام جديد أو تكون زائدة أو تكون للمعية وقد تكون للحال.

والزائدة اصطلاحا اسم لواو زائدة تقع حشوا ولا مشاحة في الاصطلاح.

و(أفضل): أفعل من فضله فاقه فضلا وعظما أي أعظم.

(الصلاة): اسم مصدر صلى وقياس مصدره التصلية كزكى تزكية عدل عنه لإيهام الإحراق ثم عن التسليم مناسبة ونقل الحطاب في شرح المختصر عن علاء الدين الكناني أنه لم يسمع في الصلاة الشرعية ولا على خير البرية تصلية أبدا ونقل الفاسي عن الخفاجي أن تصلية مسموع وشاهده ما أنشده ثعلب:

هجرت القيان وعزف القيان وأدمنت تصلية وابتهالا

واشتهر أن الصلاة من الله تعالى الرحمة وربما قيل مقرونة بالتعظيم لتناسب الجناب النبوي ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين الدعاء.

قال العلامة العدوي وغيره: بل من الملائكة مطلق الدعاء أيضا وليست صلاتهم قاصرة على الاستغفار كما في حديث «إن الملائكة تصلي على العبد ما دام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم أرحمه». أو كما قال ﷺ.

وفي المغني الصواب عندي أن الصلاة لغة[1] بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض وأما قول الجماعة فبعيد من جهات:

إحداها: اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه لما فيه من الإلباس حتى أن قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدم عليه.

الثانية: أنا لا نعرف في العربية فعلا واحدًا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيا.

والثالثة: أن الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي.

والرابعة: أنه لو قيل مكان صلى عليه دعى عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر اهـ.

---

(١) الصلاة لغة: الدعاء من الآدميين والرحمة من الله تعالى والاستغفار من الملائكة واصطلاحا: أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم.

وما قاله أنسب بانسجام الآية إذ ينحل معناها على المشهور خصوصا على رفع[1] الملائكة إن الله يرحم وملائكته يستغفرون يا أيها الذين آمنوا ادعوا وهذا لا يحسن في مقام طلب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة ولما استشعر هذا بعضهم التزم أنها الدعاء مطلقا وكأن المولى يدعو ذاته بإيصال الخير ذكره الشمني وأنت خبير بأن الاستناد إلى أنه اقتداء في مطلق التعظيم خير من هذا التجازف الصعب ويلزم على المشهور استعمال المشترك في معنييه على قراءة النصب.

هذا وقد رد البدر الدماميني الجهة الثانية بأنه يقال أرض الرجل وأرض الجذع والإسناد حقيقي في الموضعين ومعنى الأول أرعد أو زكم، والثاني: أكلته الأرضة وهي دويبة تأكل الخشب ويقال كثأ اللبن بمثلثة وهمزة إذا ارتفع فوق الماء وصفا الماء تحته ويسند للنبت بمعنى طلع أو غلظ أو طال أو التف وللقدر بمعنى أزبدت وغلت وقد يسند للرجل بمعنى ذل وصغر وإلى الماشية بمعنى سمن ومن تتبع وجد كثيرا اهـ.

وأجاب الشمني بأن كلام المغني[2] في غير المشترك وهذه من المشترك وليت شعري كيف يقال هذا الجواب مع قول المغني احداها اقتضاؤه الاشتراك ثم ما ذكره في الجهة الرابعة لم يره الإمام واجبا أصلا وأوجبه البيضاوي إذا اتحدت اللغة وابن الحاجب مطلقا انتهى مختصرا من كلام العلامة الأمير.

(والسلام): أي التحية بأن يحييه بكلامه القديم على وجه لائق أو ينعم عليه فيكون على الثاني من قبيل الصلاة ويحتمل أنه بمعنى التسليم مما يكره وأما احتمال أنه من أسمائه تعالى أي السلام راض عليه كما قيل فبعيد وأما ما رواه المناوي في كنوز الحقائق عن العقيلي أن (السلام اسم من أسمائه تعالى فأفشوه بينكم) فيمكن حمل الاسم فيه على معناه اللغوي وهو العلامة أي أنه من شعائر دين الله أو أنه إشارة لمجرد المشاكلة اللفظية فليتأمل ما قاله العلامة الأمير.

---

(١) لأن خبر إن محذوف عليه، ويصلون خبر ملائكته، والتقدير أن الله يصلي وملائكته يصلون، أما على نصب ملائكة فهو معطوف على اسم إن، ويصلون خبرها مستعمل في الرحمة، والاستغفار معا من قبيل المشترك المستعمل في معنييه اهـ مؤلفه.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام.

وقوله أفضل مبتدأ خبره (على النبي) بالهمز من النبأ بتحريك الباء الخبر لأنه مخبر بالفتح والكسر أو سكونها وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس إنه يقال نبأ بالهمز كمنع أي ارتفع وهذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وبالياء قيل مخفف المهموز بدال الهمز ياء وقيل من النبوة المكان المرتفع فهو واوي اللام أصله نبيوا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لأنه مرفوع الرتبة ورافع رتبة من اتبعه ففعيل بمعنى فاعل أو مفعول عليهما وهو عرفا إنسان ذكر أوحي إليه بشرع و لم يؤمر بتبليغه فإن أمر به فرسول أيضا فالنبي أعم وقيل غير ذلك[١].

(المصطفى[٢]) مفتعل من الصفو الخلوص من الكدر أي المخلص من كل ما يخل بمرتبته العلية أصله: مصتفو قلبت تاء الافتعال طاء لوقوعها إثر المطبق والواو ألفا لتحركها بعد فتح.

(الأواب) "فعَّال" كالتواب لفظا ومعنى ولعله إشارة لحديث: «**إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله سبعين مرة**» وهو غين أنوار لا غين أغيار من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين أي التائب الراجع المستغفر كثيرا.

(محمد) "مفعل" عطف بيان على النبي للقاعدة السابقة وأصله اسم مفعول حمده بتضعيف العين أثنى عليه كثيرا بناء على أنه للتكثير أو جعله حامدًا كذكره جعله ذاكرا بناء على أنه للتعدية سمي به نبينا ﷺ وهو أعظم المحمودين والحامدين.

(والآل) عطف علي النبي وأصل "آل" أهل وأهل الشيء مستحقه كأنهم استحقوا من هم له لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة وإن كانت الهمزة أثقل فالمقصود التوصل للأخف من الهاء أعني الألف وقلب الهاء ابتداء ألفا لا نظير له والتصغير كالتكسير يرد للأصل والقول بأن أهيلا يجوز أنه تصغير أهل لا آل فلا يستدل به ممنوع فإن الأئمة لا يحكمون إنه له إلا لمقتض ولا يبعد أن يقول أحدهم للعربي كيف تصغر آل فيجيبه وتخوينهم وسوسة.

---

(١) فكل رسول نبي وليس كل نبي رسول.

(٢) اسم مفعول من اصطفى غير ثلاثي فأتينا منه بوزن المضارعة يصطفى وأبدلنا حرف المضارعة ميما مضمومة وفتحنا ما قبل الآخر فقلبت الياء لمجانسة الفتحة فصار مُصْطَفَىَ.

وقيل: أصله أول وجعل الواو متحركة بعد فتح فقلبت ألفا من آل يؤول إذا رجع لأنهم يرجعون له ويرجع لهم في الأمور بدليل تصغيره على أويل فلعله ذو أصلين والقول بأن في الاستدلال بالمصغر على شيء في المكبر دورا فإن المصغر فرع المكبر ممنوع فإنه فرعه من جهة الوجود والمكبر فرعه من جهة العلم بالأصالة فالجهة منفكة والآل في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفسره القاضي عياض في مقام الصلاة بالأتقياء مع أنها دعاء وكأنه لإشعارها بالتعظيم لأنها شعار الأنبياء والتبعية لا تخرجها عن إفادة التعظيم بالمرة وفي مقام الزكاة عندنا معاشر المالكية بنو هاشم دون المطلب على الصحيح وكذا عند الحنابلة وعند الشافعية بنو هاشم والمطلب معا وعند الحنفية فرق خمس آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب وفي مقام المدح كل مؤمن تقي كما ورد (آل محمد كل تقي) وإن كان ضعيفا و لم يرد أنا جد كل تقي.

(والأصحاب): أفعال عطف على النبي أيضًا جمع صاحب كشاهد وأشهاد أو صحب بكسر ثانيه فرع الأول بحذف الألف أو مستقلا ككتف وأكتاف أو صحب بسكون ثانيه كبغل وأبغال وقرء وأقراء وهذا اسم جمع لصاحب على التحقيق كما هو مذهب سيبويه لأن فعلا ليس من أبنية الجمع كما ذكره الأشموني خلافا للإمام أبي الحسن الأخفش والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة ومداخلة والمراد به هنا الصحابي المنسوب للصحابة التي هي في الأصل مصدر بمعنى الصحبة ثم أطلقت على الجماعة على حد زيد عدل وهو من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمنا وإن لم يطل كالتابعي وقيل يشترك في التابعي الطول لمزية نور النبوة وإن ارتد ذهبت فإن تاب و لم يره فقيل تعود مجردة عن الثواب فيحسب منهم ولا يحنث من حلف أنه صحابي ويكون من اجتمع به تابعيا وقيل لا وخص الأصحاب بالذكر مع دخولهم في عموم الآل اعتناءً بهم وتنبيها على مزيد شرفهم.

تنبيه

لا تضمين[1] في النظم لأنه تعلق قافية بيت بما بعده بحيث لا يستقل الأول

---

(١) التضمين في الشعر هو كأن يتم البيت ولا يتم معناه بأن يكون محتاجا إلى البيت الذي =

بنفسه فإن تعلق غير القافية كما هنا أو تعلقت نحو تعلق المفسر بتفسيره فلا تضمين وإن بنينا على أنه تعلق بيت بما بعده نقول اغتفروه للمولدين. قال حفظه الله تعالى:

فهـــذه قـــواعد الإعـــراب عاريـــة عـــن سمـــة الإطـــناب

(فهذه) الفاء زائدة لتوهم أمّا بعد لكثرتها في مثله أو تعليلية أي استمع لأن هذه ولو عطف بالواو على جملة الحمد أي يقول الحمد إلخ، ويقول هذه إلخ لكان أحسن والهاء حرف تنبيه وذه اسم إشارة مبتدأ مبني لشبه الحرف معنى لتأديته معنى جزئيا حقه أن يؤدى بالحرف وحرك لوضعه على حرف واحد لأن الهاء زائدة وكسر تخلصا من التقاء ساكنين في بعض لغته وحملا للباقي وأصل وضع اسم الإشارة لمحسوس بالبصر وإشارة إليه وأبدى فيه في نحو هذه العبارة العلامة السيد سبع احتمالات الألفاظ النقوش المعاني الألفاظ والنقوش الألفاظ والمعاني النقوش والمعاني الثلاثة قال العلم الشهير سيدي محمد الأمير ولا يخفى أنها تزيد إفرادًا[1] وتركيباً باحتمال العبارات الذهنية وظاهر أنها غير المعنى فإنا نستحضر المعنى الواحد ونستحضر له عبارات شتى اهـ.

وتأملت فوجدتها تبلغ خمسة عشر احتمالا هكذا عبارات ذهنية ألفاظ نقوش معان عبارات وألفاظ عبارات ونقوش عبارات ومعان عبارات وألفاظ ونقوش عبارات وألفاظ ومعان عبارات ونقوش ومعان الأربعة مجتمعة ألفاظ ونقوش ألفاظ ومعان الثلاثة مجتمعة نقوش ومعان وقد أنهيتها في طرة ما كتبته على ختم قطر الندى إلى ستمائة وستين احتمالا واقتصرت في الأصل على هذه الخمسة عشر واشتهر أن المختار الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة.

قال المحقق الأمير وضعفه بعضهم بأنها أعراض تنقضي بمجرد النطق بها وعلى

=

بعده كأن يكون في الأول مبتدأ خبره في الثاني أو أداة شرط جوابها في الثاني وهكذا وهو من عيوب القافية وهو يشير إلى أن التضمين في النظم ليس عيباً.

(١) فذلك أن السبعة قسمان ثلاثة إفرادية وبالاعتبار المذكور تزيد واحدًا، وأربعة تركيبية وبه تزيد سبعة فتبلغ خمسة عشر.

المختار يكون اسم الإشارة مجازًا لأن الألفاظ لا تحس بالبصر والعلاقة يحتمل أن تكون المشابهة فيكون استعارة تصريحية[١] بأن شبه مطلق ألفاظ دالة بمطلق محسوس بالبصر بجامع قبول التعين فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير بناء على الحاصل بالسراية هذه من محسوس بالبصر خاص للألفاظ المخصوصة والقرينة حالية فهي تبعية وكذا سائر المبهمات كما حقق ذلك معرب الرسالة الفارسية الفاضل المولوي ويحتمل أن تكون غيرها فالمجاز مرسل بأن ألغي القيد أعني مبصر واستعمل في الألفاظ فإن كان من حيث إدراجها تحت المشار إليه المحسوس المطلق لم يكن إلا نقل عن مقيد فالعلاقة التقييد وإن كان من حيث خصوصها تحقق نقلان عن مقيد ثم عن مطلق فهو مجاز على مجاز علاقة الأول التقييد والثاني الإطلاق هذا على ما[٢] للمحقق السعد وعلى ما نسبه[٣] الكمال ابن الهمام للمتقدمين فليس إلا نقل عن مقيد مطلقا[٤] فعلم أن النقل يتعدد في صورة المجاز على المجاز وهذا الفارق بينها والمجاز بمرتبتين فأكثر كاللباس في قوله تعالى: ﴿ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٦] فإن المنزل عليهم ليس نفس اللباس بل الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس فاللباس نقل من أول الأمر للماء لكونه مسبب مسبب مسببه نعم اعتبر في العلاقة توسط شيئين كما رأيت والأول فيه خلاف والحق جوازه لوقوعه في قوله تعالى: ﴿ وَلَـٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [البقرة: ٢٣٥] تجوز بالسر إلى الوطء لأنه لازمه عادة ثم تجوز به إلى العقد لأن الوطء مسبب عنه كذا قرروا ولي فيه وقفة وهي أن هذا يقتضي أن المجاز يثبت بمجرد النقل، وقد أخذوا الاستعمال قيدا في تعريف المجاز وصرحوا بأن الكلمة قبله لا تسمى به تدبر والثاني جائز اتفاقا.

---

(١) الاستعارة التصريحية هي التي يحذف فيها المشبه ويصرح بالمشبه به.

(٢) هو أن اسم الكلي المستعمل في جزء إن كان من حيث خصوصه فهو مجاز وإلا فهو حقيقة اهـ.

(٣) هو أن اسم الكلي المستعمل في جزء حقيقة مطلقا اهـ.

(٤) لوحظت حيثية الخصوص أولاً اهـ.

(قواعد) فواعل خبر هذه وهو جمع قاعدة وهي لغة ما انبنى عليه غيره وعرفا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها يجعل الجزئي موضوعا وحمل موضوعها عليه وجعل المجموع صغرى وهي كبرى مثلا أردت أن تتعرف حكم زيد في قولك جاء زيد من قاعدة كل فاعل مرفوع فتقول زيد فاعل وكل فاعل مرفوع تخرج النتيجة بعد إسقاط المكرر زيد مرفوع وهو حكم الجزئي المطلوب والثاني هو المراد هنا أي فهذه الألفاظ المخصوصة قواعد أي قضايا كلية محكوم فيها على كل فرد لبيان.

(الإعراب)(١) إفعال مصدر أعرب يقال أعرب الرجل بحجته أي أفصح بها ولم يتق أحدًا فهو في اللغة الإفصاح وفي الاصطلاح نفس الحركات والحروف والسكون اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال فعلى هذا هو أمر لفظي وهو اختيار ابن خروف والفارسي وابن الحاجب وابن مالك وقيل تغيير في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر لعامل دخل عليها والحركات ونحوها علامات ودلائل عليه فعلى هذا هو أمر معنوي وهو ظاهر قول سيبويه والزمخشري "والأعلم" والمراد به هنا علم النحو والأقرب أن المراد به هنا التطبيق على قواعد العربية التي هي علم النحو لأن هذا شائع في العبارات والمحاورات أي هذه الألفاظ قواعد أي قضايا كلية لبيان الإعراب أي كيفية تطبيق الكلام على قواعد النحو المستنبطة من أحوال كلام العرب.

(عارية) فاعلة من عري كرضي بمعنى خلا وأصله عاروة أبدلت واوه ياء لتطرقها إثر كسرة لأن التاء في نية الانفصال ومصدره عرى كلقى وأما عرى كعلى فمعناه نزل ومنه: (وإني لتعروني لذكراك هزة) ومصدره عرو كعلو وعارية إما بالرفع خبر لمحذوف أي وهي عارية أو خبر ثان لهذه لا نعت لقواعد لعدم المطابقة في التعريف أو التنكير وإما بالنصب حال لا من هذه ولا من قواعد لمنع

---

(١) الإعراب لغة البيان والوضوح؛ لأنه يوضح ويبين ما في النفس من معان مأخوذ من قول النبي ﷺ «الثيب تعرب عن قول نفسها» أي تبين وتوضح، واصطلاحا: هو تغيير أواخر الكلم تبعا لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهذا التغيير قد يكون ظاهرا أو مقدراً.

الجمهور مجيء الحال من المبتدأ والخبر بل من محذوف مع عامله والتقدير نظمتها عارية أي خالية عن سمة بكسر ففتح أي علامة.

(الإطناب) إفعال مصدر أطنب عبر عن المعنى بلفظ زائد على ما جرى العرف به في التعبير عنه لفائدة وإلا فإن تعين الزائد فحشو وإلا فتطويل هذا اصطلاح علماء المعاني فيحتمل أنه أراده وإذا جردها عن الإطناب فالحشو والتطويل كذلك بالأحرى ويحتمل أنه أراد مطلق الزائد الشامل للثلاثة وإضافة سمة للإطناب بيانية أي سمة هي الإطناب أو لامية أي عارية عن سمة للإطناب أي مجردة عن علامته ورائحته فضلا عنه ولو احتمل النظم قراءته سمت بفتح فسكون أي هيئة هي الإطناب كان أحسن قال حفظه الله تعالى:

والله ربي أســـــأل التوفـــــيقا لي ولمـــن كـــان لـــنا صـــديقا

(والله) الواو عاطفة أو استئنافية على ما سبق واسم الجلالة مفعول أول لأسأل مقدم للاهتمام به وإفادة الحصر و"ربي" نعت له لتأوله بمشتق أي مربي أو نظرا لمعناه وهو مالك أو بيان للمدح لا للإيضاح لعدم الخفاء كما سبق أن قلت النعت والبيان كلاهما لا يكون أعرف قلت الأمر هنا كذلك لقولهم ما أضيف لمعرفة فهو في رتبتها إلا المضاف للضمير فإنه في رتبة العلم على أن المتبوع هنا اسم الجلالة وقد قالوا إنه أعرف المعارف(١) حتى ضمير المتكلم أسأل مضارع سأل طلب مرفوع بالتجرد بضمة ظاهرة وفاعله مستتر فيه وجوبا مقدر بأنا والتوفيق مفعوله الثاني وألفه للإطلاق والتوفيق تفعيل مصدر وفق خلق قدرة الطاعة وهي العرض المقارن لها فلا حاجة لزيادة والداعية ولا لما قيل خلق الطاعة لإخراج الكافر لأنه خارج من قولنا قدرة الطاعة إذ ليس فيه عرض مقارن نعم لو أردنا منها سلامة الآلات احتيج لذلك والطاعة امتثال الأمر والنهي والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب إليه والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود هكذا اشتهر ولعله اصطلاح والتوفيق عزيز ولعزته لم يذكر في القرآن إلا مرة واحدة في

---

(١) أي الضمير.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ [هود: ٨٨].

(لي) متعلق بأسأل أي أسأل الله لي ولمن كان إلخ التوفيق أو بالتوفيق فاللام زائدة مقوية للضعيف بالفرعية أي أسأل الله أن يوفقني ومن إلخ وبدأ بنفسه لما في الحديث كان ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه ولقوله تعالى حكاية عن سيدنا نوح عليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا ﴾ [نوح: ٢٨] الآية.

(ولمن) عطف على لي ومن اسم موصول مبني للشبه الافتقاري مسكن على الأصل كالياء من لي وفيها أيضا شبه الوضع في محل جر باللام وصلته جملة "كان" فعل ماض مبني أصالة محرك لمشابهة المعرب في وقوعه صفة وصلة وخبرا ونعتا وحال بالفتح تخفيفا ناقص يرفع الاسم وهو ضمير من مستتر جواز تقديره هو "ولنا" متعلق بصديقا وهو خبر كان منصوب بها اتفاقا وكذا الاسم على الصحيح، و"صديق" فعيل الصادق في المحبة والموصول من صيغ العموم فالمعنى وأطلب من الله تعالى خلق قدرة الطاعة لي ولكل صادق في محبتي والأليق بمقام الدعاء أن يراد بمن كان له صديقا جميع المؤمنين فإنهم متصادقون في أصل الإيمان والعارض لا يعتدّ به ليحقق التعميم المطلوب على أبلغ وجه وأسأل الله تعالى أن يتقبل من الناظم وأن يجعلني ممن شمله دعاؤه وعبر ثانيا بلنا تفننا وتصحيحا للنظم وهربا من ثقل التكرار.

تنبيه

كان في كلامه يحتمل أن تكون تامة[1] وصديقا حال من فاعلها وعلى كل فهي منسلخة عن الانقطاع على حد وكان الله بكل شيء عليما. قال حفظه الله تعالى:

الجملة وأقسامها

أي هذا باب شرح الجملة وذكر أقسامها فهي بالرفع خبر لمحذوف مع

---

(١) كان التامة هي التي تكتفي بالمرفوع بعدها ويعرب فاعلا.

مضافين وأقسام بالرفع عطف على الجملة على حذف مضاف أو مبتدأ خبره محذوف أي الجملة وأقسامها هذا محلهما أو خبر مقدم وما بعد مبتدأ مؤخر أي الألفاظ المنظومة الآتية: هي الجملة وأقسامها أي هي العبارات الشارحة للجملة وأقسامها أو مبتدأ وما بعد خبر أي الجملة وأقسامها العبارات الآتية وصح هذا وما قبله لأن الجملة وأقسامها ترجمة وفيها احتمالات اسم الإشارة السابقة والمختار أنها اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فهذه أربعة أوجه للرفع وتحتمل النصب بفعل محذوف والتقدير افهم الجملة وتحتمل الجر بمحذوف مع متعلقه والتقدير تدبر في الجملة وتحتمل الوقف كالأعداد المسرودة فهذه سبعة أوجه تأتي في كل ترجمة وجملة فعلة من الإجمال خلاف التفصيل فلذا شاع في المحاورات وبالجملة كذا أي وأقول قولا مجملا وقد تطلق على مجموع الأجزاء ومنه جملة الشيء أي كله ومجموع أجزائه والأقسام أفعال جمع قسم يطلق على الجزء الذي يتركب منه ومن غيره كل وعلى الجزئي المندرج مع غيره تحت كلي وهذا المراد هنا فإضافة أقسام لضميرها من إضافة الجزئيات لكلها أي هذا باب شرح ماهية الجملة وذكر أفرادها المندرجة تحتها قال حفظه الله تعالى شارحا لماهية الجملة ومبينا نسبتها من الكلام:

وســـم بـــالكلام والجملـــة مـــا أفـــاد والـــثاني أعـــم فاعلمـــا

(الواو) عاطفة أو استئنافية على ما سبق و(سم) فعل أمر من التسمية استعمال الاسم مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ومادة التسمية تتعدى لمفعولين إلا أن الثاني تارة تدخل عليه الباء وتارة لا.

(بالكلام): متعلق بـ (سم) وهو المفعول الثاني قدمه لضيق النظم وهو اسم مصدر كلم ومصدره التكليم والمراد به هنا لفظه.

(والجملة): عطف على الكلام.

(ما): أي اللفظ المركب الذي أفاد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها أي يعده السامع حسنا بحيث يكتفي به ولا ينتظر شيئا آخر انتظارا تاما لاشتماله على

مسند ومسند إليه ونسبة بينهما مقصودة لذاتها كزيد قائم وقام زيد فـ(ما) اسم موصول صفة لمحذوف مبني على السكون في محل نصب مفعول "سم" الأول و"أفاد" فعل ماض مبني على الفتح لا محل له وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو عائد على ما والجملة صلة فلا محل لها والمعنى استعمل لفظ الكلام والجملة في اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها لأن ذاك معناهما عند النحاة.
واللفظ الثاني وهو الجملة مبتدأ خبره:

(أعم): أفعل اسم تفضيل من عم بمعنى شمل أصله أعمم نقلت حركة ميمه الأولى إلى عينه وأدغمت في الثانية على غير بابه إذ الأول لا عموم فيه أي واللفظ الثاني شامل للمعنى الذي سبق وللمركب الإسنادي غير المفيد كجملة الشرط وجملة الجواب.

(فاعلما): أيها الواقف على هذه المنظومة ما بينته لك من الفرق بين الكلام والجملة وأن الجملة أعم من الكلام فكل كلام جملة وليس كل جملة كلام واعلما فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لوقوعها بعد فتح وقفا وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت فتحصل أن حقيقة الكلام في اصطلاح النحاة اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها فاللفظ جنس خرج عنه الكتابة والإشارة والعقد والنصب والمفيد فصل مخرج لغيره من اللفظ وفائدة إلخ فصل ثان مخرج للفظ مفيد فائدة لا يحسن السكوت عليها كالمفرد الموضوع والمركب الإضافي وجملة الشرط وجملة الجواب وإن حقيقة الجملة اللفظ المركب المشتمل على إسناد أصلي سواء أفاد فائدة يحسن السكوت عليها أو لا فاللفظ جنس على ما سبق والمركب فصل مخرج للمفرد والمشتمل على إسناد فصل ثان مخرج لنحو المركب الإضافي وأصلي مخرج للمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع ما أسندت إليه فنحو قام زيد وزيد قائم كلام وجملة ونحو قام زيد وقام عمرو من إن قام زيد قام عمرو جملة وليس بكلام.

تنبيهات

الأول: في كلامه أمور الأول أن تعريفه الكلام والجملة غير مانع إذ ما أفاد

يشمل غير اللفظ وناقص الفائدة وقد أشرت لدفع هذا بجعلي "ما" صفة للفظ محذوف وتقديري معمولا لأفاد كما رأيت.

الثاني: أن قوله (والثاني أعم) فيه تكرار إذ معناه "سم" بالجملة المفيد وغيره فكأنه قال وسم بالكلام والجملة ما أفاد وسم بالجملة ما أفاد وغيره.

الثالث: قوله (والثاني أعم): لا يفيد اختصاص الجملة بالمركب ذي الإسناد الأصلي بل يتبادر منه عمومها للمفرد والمركب الذي لا إسناد فيه أو فيه إسناد غير أصلي وليس كذلك وغاية ما يعتذر به عن هذين حب الاختصار مع ضيق النظم والاتكال على الموقف الذي لا بدّ منه للمبتدئ المقصود بهذه المنظومة وقد علمت المراد أسأل الله تعالى أن يسلك بي وبأحبتي وسائر المؤمنين سبيل الرشاد.

الرابع: عرف الكلام مع أنه لم يترجم له وقدمه على المترجم له.

وجوابه: أنه تبرع وهو واقع في أبلغ كلام خصوصا والكلام أحد أفراد الجملة ولا نسبة بينها وبينه تتوقف على معرفة حقيقته ولكونه أشرف فرديها صدر به الثاني قيدت الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل مع الفاعل نحو ضرب زيد فإنه كلام تام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه ونحوهما لكن هذا الانتظار غير تام ولا معتد به فإن قلت تعقل الفعل المتعدي متوقف على المفعول به أجيب بأن تعقل المتعدي إنما يتوقف على تعقل مفعول ما وهو معلوم لكل أحد فلا ينتظر أن يذكر لأجل التعقل بل لأجل الربط، وبيان حال الواقع الثالث ما أفاده الناظم من أن الجملة أعم من الكلام طريقة لابن هشام وجماعة وذهب الزمخشري إلى ترادفهما وهو ظاهر كلام ابن الحاجب فإنه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصر الأصول وقال ناظر الجيش الترادف هو الذي يقتضيه كلام النحاة وأما إطلاق الجملة على الواقعة شرطا أو جوابًا فمجازي لأنها كانت جملة قبل فسميت بالجملة باعتبار ما كان. قال حفظه الله تعالى ذاكرًا لأقسام الجملة:

اسمـــــية فعلـــــية ظـــــرفية   وذات وجهـــين وزد شـــرطية

فـــإن تكـــن في ضـــمن أخرى صغرى   وإن تكـــن في ضـــمنها فكـــبرى

أي: وأقسام الجملة[١] اسمية أي: أول أقسامها جملة تسمى اسمية هي ما بدئت حقيقة وحكما باسم مسند إليه أو مسند صريح أو مؤول مثال المبدوءة حقيقة باسم صريح مسند إليه (زيد قائم) ومثال المبدوءة كذلك باسم مؤول كذلك ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ومثال المبدوءة كذلك باسم صريح مسند أقائم الزيدان (وهيهات العقيق) ومثال المبدوءة به حكما (يقومون الزيدون) على مذهب الجمهور إن أعربنا الزيدون: مبتدأ والجملة قبله خبرًا إذ حقّ المبتدأ التقدم فهو مبدوء به حكما، فالجملة اسمية وإن أعربناه بدلا من الواو ففعلية وكذلك (نعم الرجل زيد) إن أعرب المخصوص بالمدح وهو زيد مبتدأ وما قبله خبر فاسمية وإن أعرب خبر محذوف ففعلية واسمية وإن دخل عليها حرف فلا يغير التسمية سواء غير الإعراب دون المعنى نحو (إن زيدًا قائم) أو المعنى دون الإعراب نحو ما زيد قائم أو غيرهما معا نحو لا رجل في الدار أو لم يغير شيئا منهما نحو: (إنما زيد قائم) وفعليه أي وثاني أقسامها: جملة تسمى فعلية وهي: ما بدئت بفعل سواء كان ماضيا كـ (قام زيد) أو مضارعا: كـ (يضرب عمرو) أو أمرا: كـ (اضرب خالدًا) وسواء كان متصرفا كما مثل أو جامدا كـ (نعم الرجل) و(بئست المرأة) وسواء كان تاما[٢] كما مثل أو ناقصا[٣] كـ (كان زيد قائما) وسواء كان مبنيا للفاعل كما مثل أو للمفعول نحو: ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾ وسواء كان مذكورا كما مثل أو محذوفا نحو: زيدًا ضربته، فزيد مفعول لفعل محذوف يفسره ضربت المذكور والتقدير: ضربت زيدا ضربته، وإن دخل عليه حرف استفهام أو نفي مثلا لم تتغير التسمية نحو: هل قام زيد، وما قام عمرو، وسواء بدئت به الآن كما مثل أو بحسب الأصل نحو: يا زيد؛ لأن الأصل أدعو زيدا،

---

(١) الجملة في العربية أقسام أولها "الاسمية" وهي التي تبدأ باسم صريح أو مؤول به وثانيها الفعلية وهي التي تبدأ بفعل.

(٢) الفعل التام: هو الذي تتم جملته بذكره وذكر مرفوعه.

(٣) الفعل الناقص: هو الذي لا تتم جملته بذكره وذكر مرفوعه، وتظل ناقصة تطلب المنصوب.

فحذف أدعو وعوض عنه حرف النداء وسواء تقدم معموله عليه نحو: زيدًا ضربت، وفريقا كذبتم، أو لا كما مثل.

(وظرفية): أي وثالث أقسامها[١] جملة تسمى ظرفية وهي ما بدئت بظرف أو جار ومجرور نحو أعندك زيد و ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ إن قدر المرفوع فاعلا بالظرف أو الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بأحدهما.

(وذات وجهين) أي: ورابع الأقسام جملة تسمى ذات أي صاحبة وجهين ولعل مراد بذات الوجهين ما بدئت بظرف أو جار ومجرور كما مثل إن قدر المرفوع فاعلا بالاستقرار المحذوف فإنه يحتمل أن يقدر اسما فتكون اسمية، ويحتمل أن يقدر فعلا فتكون فعلية فهي ذات وجهين: أي: احتمالين هما الاسمية والفعلية لكن لم أر في كلام من وقفت عليه أن هذه تسمى ذات وجهين في عرفهم إنما ذات الوجهين والوسطى في عرفهم اسم للصغرى باعتبار الكبرى باعتبار كما سيأتي إن شاء الله تعالى وحمله على هذا بعيد من سياقه ويمكن حمله عليه ويقال: أتى به على هذا المساق لضيق النظم فاسمية بالرفع وما بعده عطف عليه بإسقاط العاطف من فعلية وظرفية للضرورة خبر لمحذوف، والعطف ملاحظ قبل الإخبار، واسمية منسوبة للاسم لتصديرها به وكذا فعلية وظرفية.

(وزد شرطية): أي وزد على الأربعة السابقة قسما خامسا يسمى جملة شرطية نسبة للشرط وهي ما بدئت بشرط سواء كان جازما نحو: إن يقم زيد يقم عمرو، أم غير جازم نحو: لو جاءني عمرو لأكرمته وهذا القسم زاده الزمخشري وجماعة والصواب أنها من قبيل الفعلية فإن تكن الجملة مستقرة في ضمن جملة أخرى بأن كانت خبرا عن مبتدأ في الحال أو في الأصل اسمية كانت أو فعلية نحو: (قام أبوه) من (زيد قام أبوه) ونحو: (أبوه قائم) من (زيد أبوه قائم) ونحو(قام أبوه) أو (أبوه قائم) من قولك: (ظننت زيدًا قام أبوه) (وأبوه قائم).

فهي جملة صغرى أي تسمى بذلك وإن تكن الجمل مستقرا في ضمنها جملة

---

(١) ثالث أقسام الجملة "الظرفية" وهي ما بدأت بظرف أو جار ومجرور.

أخرى بأن وقع الخبر فيها جملة نحو: (زيد قام أبوه) أو (أبوه قائم) سواء أكانت اسمية كما مثل أو فعلية نحو: (ظننت زيدا قام أبوه) أو (أبوه قائم) فهي جملة كبرى أي تسمى بذلك وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين بأن وقعت خبرا عن مبتدأ وكان فيها مبتدأ خبره جملة كما إذا قيل: (زيد أبوه غلامه منطلق) فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وغلام مبتدأ ثالث ومنطلق خبر الثالث وهو غلام وجملة غلام منطلق خبر الثاني وهو أبوه رابطهما ضمير غلامه وجملة (أبوه غلامه منطلق) خبر عن زيد رابطها ضمير أبوه فيسمى المجموع وهو زيد إلخ جملة كبرى لوقوع الخبر فيها جملة وتسمى جملة غلامه منطلق صغرى لوقوعها خبرا وتسمى جملة: (أبوه غلامه منطلق) صغرى باعتبار وقوعها خبرا عن زيد وكبرى باعتبار وقوع الخبر فيها جملة ويسموها ذات وجهين ووسطى وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى لفقد الشرطين كقام زيد وذا زيد فتقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى وذات وجهين ليس حاصرا.

تنبيهات[1]

الأول الفاء من قوله فإن تكن مفصحة عن شرط مقدر أي إذا عرفت انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية إلخ وأردت معرفة انقسامها إلى صغرى وكبرى ومعرفة حقيقة كل فإن تكن إلخ ولو عبر بالواو كان أولى وإن حرف شرط يجزم فعلين الأول يسمى فعلا للشرط والثاني جوابا وجزاء وتكن فعل الشرط مجزوم بـــ"إنْ" وجزمه سكون النون وأصله تكون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وهو مضارع كان الناقصة اسمه مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) يرجع للجملة، وفي ضمن متعلق بمحذوف خبرها كما أشرت له في الحل، وصغرى خبر لمبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب (إن) في محل جزم وقدرت معها الفاء لأنها اسمية لا تصلح لمباشرة أداة الشرط وكل جملة كذلك فقرنها بالفاء واجب وسوغ حذفها في كلامه تبعيتها للمبتدأ، ورب شيء يجوز تبعا لا استقلالا وكبرى خبر محذوف

(١) انظر: مفتاح الإعراب لمحمد بن عبد الرحمن الأنصاري (ص: ٢٤).

والجملة جواب (إن) الثانية كما أشرت له في المزج الثاني قانون اسم التفضيل إذا جرهن (أل) والإضافة أن يلزم الإفراد والتذكير ولو جرى على مؤنث أو غير مفرد فتقول هند أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو بالإفراد والتذكير في الكل وإخراجه عن ذلك لحن فكان الصواب أن يقول النحاة: تنقسم الجملة إلى أصغر وأكبر وكذا قول العروضيين فاصلة صغرى وكبرى.

وكذا قول الشاعر:

كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب(١)

واعتذر عن الجميع بأنه ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال:

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم(٢)

أي: لئام فعلى ذلك يتخرج البيت وقول النحويين والعروضيين صغرى وكبرى أفاده في المغني. الثالث: لك في الروابط ثلاث طرق:

إحداها: أن تضيف كلا من المبتدآت غير الأول إلى ضمير متلوه كقولك: (زيد عمه خاله أبوه أخوه عالم).

الثانية: أن تأتي بالروابط بعد خبر المبتدأ الأخير ويكون ترتيبها على عكس ترتيب المبتدآت في الذكر بأن يجعل أول الروابط لآخر المبتدآت والذي يليه لمتلو المبتدأ الأخير وهكذا إلى الأول: نحو زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه فالواو ضمير الزيدون وهما للأخوين وها لهند وهاء إذنه لزيد.

الثالثة: أن تجعل بعض الروابط مع بعض المبتدآت وبعضها مع الخبر نحو زيد

---

(١) قوله فواقع جمع فاقعة والضمير للخمرة وفواقعها كشاكشها التي نقلوها من شدة التخمر ودر جمع درة وهي اللؤلؤة وكأن الخمر حمراء فحاصله أنه أشبه حالة منتزعة من الحمرة الحمراء وكشاكشها أبيض ما بين صغرى وكبرى بحالة منتزعة من أرض ذهب مطروح عليها درر صغار وكبار اهـ مؤلف.

(٢) قوله أسود العين: جبل معروف للعرب والشاهد في ألائم جمع ألأم حيث طابق أنتم في الجمعية مع كونه اسم تفضيل مجردًا إلا أنه لم يرد منه الزيادة كما بينه بتفسيره بلئام اهـ.

عبداه الزيدون ضاربوهما.

الرابع: قد علمت مما قررته أن تقسيم الجمل أولا إلى اسمية الخ، وثانيا: إلى صغرى إلى آخره باعتبار التسمية وعبارة ابن هشام ناطقة بذلك خلافًا لما يوهمه كلام سيدي الشيخ خالد وألف أخرى وصغرى وكبرى للتأنيث تستقل بمنع الصرف وجمع الأقسام حسن طباق في الكلام.

قال حفظه الله تعالى:

بيان الجمل التي لها محل من الإعراب[1]

أي هذا باب بيان كشف وإيضاح وعد.

(الجمل): فُعَل جمع جملة وسبق ما يتعلق بها لغة وعرفا كقربة وقرب.

(التي): اسم موصول نعت الجمل مبني لافتقاره للصلة على السكون في محل جر.

(لها) الهاء مبنية للشبه الوضعي على السكون في محل جر باللام والجار والمجرور خبر مقدم.

(محل): مبتدأ مؤخر وساغ الابتداء به مع أنه نكرة لوقوع خبره جارًا ومجرورا مختصا متقدما ولنعته بمتعلق قوله:

(من الإعراب) أي: كائن من الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم والجملة صلة التي رابطها الهاء فلا محل لها واعترضت الترجمة بأن المتبادر أن من الإعراب بيان للمحل وأن المعنى لها محل هو الإعراب، وهذا غير صحيح، فإن الإعراب حصل في المحل فالمحل ظرف، والإعراب مظروف فحق العبارة لها إعراب محل.

---

(١) يكون للجملة محل من الإعراب إذا وقعت خبرا للمبتدأ، أو خبرا لناسخ، أو وقعت مفعولا به، أو وقعت حالا، أو مضافا إليه، أو جوابا لشرط جازم مقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية، وإذا وقعت نعتا، وإذا وقعت تابعة لجملة لها محل من الإعراب أي إذا وقعت الجملة في أحد المواضع السبع السابقة كان لها محل من الإعراب، وزاد ابن هشام في المغني: الجملة المستثناة والمسند إليها والواقعة صلة لأل أي عنده الجمل التي لها محل عشرة.

وأجيب بتقدير مضاف في البيان وشوبه بتبعيض والتقدير لها محل من بعض محال الإعراب أي هو بعض إلخ.

وبإبقاء العبارة على ظاهرها وارتكاب طريق المبالغة في الإعراب بجعله محلا لملازمته له فنزله منزلته ولك حمل المحل على المقدر بقرينة البيان فيسقط أصل الإيراد والمشهور أن الجمل التي لها محل سبع.

وزاد ابن هشام في "المغني" المستثناة والمسند إليها والدماميني الواقعة صلة لأل في ضرورة الشعر.

وذكر الناظم أولا السبعة المشهورة ثم أتبعها بالثلاث.

فقال حفظه الله تعالى:

إن وقعت حالا ومفعولاً خبر	**مضافا أو جواب شرط معتبر**
أو نعت لفظ مفرد أو تابعه	**لجملة ذات محل سابعه**
وذات الاستثناء والوصل لأل	**كذات الإسناد تعد في الأول**

إن حرف شرط يقتضي فعلين:

أولهما: يسمى شرطا وهو قوله: وقعت الجملة في الكلام حال كونها حال ... إلخ.

وثانيهما: يسمى جزاءً وجوابا وهو محذوف تقديره فلها محل من الإعراب يعني أن الأولى من الجمل التي لها محل الجملة الواقعة حالا اسمية كانت نحو قوله ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**».

فجملة (**وهو ساجد**) من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من الفاعل المستتر في كان التامة المحذوفة.

وذلك أن (أقرب) أفعل تفضيل من قرب مبتدأ وما مصدرية يسبق مدخولها بمصدر ويكون مضارع كان الناقصة اسمه (العبد) و(من ربه) متعلق خبره أي: كائنا ومنتسبا من ربه وخبر المبتدأ محذوف وجوبا بسد الحال التي لا تصلح خبرًا مسده تقديره إذا كان فإذا ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وكان تامة.

بمعنى وخبر وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على (العبد) وهو

صاحب الحال.

وجملة كان في محل جر بإضافة إذا إليها أي: حاصل وقت وجوده والحال أنه ساجد .

فقول سيدي خالد (وهو ساجد) حال من (العبد) على حذف مضاف أي من ضمير (العبد) أو فعلية نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءً يَبۡكُونَ ﴾ [يوسف: ١٦] فجملة يبكون من الفعل والفاعل في محل نصب على الحال من الواو في جاءوا، و"عشاء" نصب على الظرفية بجاء فمحل الجملة الواقعة حالا نصب كما علمت ومفعولا عطف على حالا.

يعني أن الجملة الثانية من الجمل التي لها محل الجملة الواقعة مفعولا به لأن المفعول إذا أطلق ينصرف للمفعول به ومحلها النصب إن لم تنب عن الفاعل وإلا فمحلها الرفع نحو:

﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَـٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [المطففين: ١٧] فجملة ﴿ هَـٰذَا ٱلَّذِى ﴾ إلخ من المبتدأ وخبره الموصول بما بعده في محل رفع بالنيابة عن فاعل يقال إذ الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

وهي أربعة أقسام:

الأول: الواقعة محكية بالقول نحو ﴿ قَالَ إِنِّى عَبۡدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠]، فجملة ﴿ إِنِّى عَبۡدُ ٱللَّهِ ﴾ من اسم إن وخبرها في محل نصب على المفعولية محكية بقال. والدليل على أنها محكية كسر همز إن.

الثاني: الواقعة مفعولاً ثانيًا في باب ظن نحو ظننت زيدًا يقرأ فجملة يقرأ من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازًا في محل نصب على أنها مفعول ثان لظن.

الثالث: الواقعة مفعولاً ثالثًا في باب أعلم نحو أعلمت زيدًا عَمْرًا أبوه قائم فجملة أبوه قائم في محل نصب على أنها مفعول ثالث لأعلم ولا تقع مفعولا ثانيا له لأن الثاني مبتدأ في الأصل وهو لا يكون جملة على المشهور بخلاف الثالث فإنه خبر في الأصل وهو يقع جملة.

الرابع: الواقعة معلقا عنها العامل والتعليق إبطال العمل لفظًا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام كالاستفهام بعد العامل سواء كان قلبيا نحو ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢] اللام للتعليل وأن مضمرة بعدها ناصبة نعلم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وهو طالب لمفعول منع مع ظهور نصبهما مجيء اسم الاستفهام وهو أي الواقع مبتدأ مرفوع بالضمة.

والحزبين: مضاف إليه وأحصى فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أي والجملة من الفعل وفاعله خبر أي وجملة أي وخبره في محل نصب سادة مسد مفعولي نعلم أم غير قلبي نحو ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]: الفاء بحسب ما قبلها واللام للأمر وينظر مضارع مجزوم بها وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو أي اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة والهاء مضاف إليه (أزكى) اسم تفضيل من زكى خبر أي وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو و(طعاما) تمييز لنسبة أزكى للضمير محول من الفاعل.

والأصل (أزكى طعاما) فحول الإسناد لضمير أي فانبهمت النسبة فميزت بنصب ما كان فاعلا.

وجملة ﴿ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾: في محل نصب حالة محل مفعول ينظر الذي يصل إليه بفي لأنه يقال نظرت فيه ولكنه علق هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهو من حيث المعنى طالب له على نية ذلك الحرف.

وقال ابن عصفور: لا يعلق فعل غير القلب حتى يضمن معناه، وعليه تكون الجملة سادة مسد مفعولين والنظر الفكر في حال المنظور إليه وخبر عطف على حالا بعاطف محذوف للضرورة وقف عليه بحذف الألف والسكون على لغة ربيعة الذين يقفون على المنصوب المنون.

كذلك نحو: رأيت زيدًا يعني أن ثالث الجمل التي لها محل الجملة الواقعة خبرا لمبتدأ في الحال أو في الأصل وموضعها رفع في باب المبتدأ نحو زيد قام أبوه فجملة قام أبوه في موضع رفع خبر عن زيد، وكذا في باب الحروف التي ترفع

الخبر[1] نحو إن زيدًا أبوه قائم ونحو لا رجل أبوه قائم، فجملة (أبوه قائم) في محل رفع خبر إن، لا في الثاني وإن في الأول.

ونصب في باب كان نحو: ﴿ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾، فجملة يظلمون من الفعل وفاعله الواو في محل نصب خبر كان، وكذا باب كاد نحو: ﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١]، فجملة ﴿ يَفْعَلُونَ ﴾ في محل نصب خبر لكاد.

والفرق بين البابين من وجوه:

الأول: أن جملة خبر كان تكون اسمية وفعلية.

وجملة خبر كاد لا تكون إلا فعلية مضارعية.

الثاني: أن خبر كان لا يجوز اقترانه بـــ(أن) المصدرية ويجوز في خبر كاد.

الثالث: أن خبر كان مختلف في نصبه على ثلاثة أقوال:

مشبه بالمفعول عند البصريين، وبالحال عند الفراء، وحال عند بقية الكوفيين.

وكذا باب ما حمل على ليس في العمل من ما ولا وإن نحو ما أو لا، أو إن رجل قام أبوه ، فجملة قام أبوه في محل نصب خبر عن ما أو لا أو إن.

و(مضافا) إليه ففيه حذف العاطف والصلة يعني أن رابع الجمل التي لها محل الجملة الواقعة مضافا إليها فعلية كانت نحو ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] فجملة ﴿ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ في محل جر بـــ"يوم" المضافة إليه أو اسمية نحو ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾ [غافر: ١٦] فجملة ﴿ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾ من المبتدأ والخبر في محل جر بيوم المضافة إليه والدليل على أن يوم فيهما مضاف عدم تنوينه وكذا كل جملة وقعت بعد إذ الموضوعة للزمن الماضي.

وتضاف للاسمية نحو: ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾: فجملة (أنتم قليل) في محل جر بـــ "إذ" المضافة إليها، والفعلية نحو: ﴿ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ فجملة (كنتم

---

(١) الحروف التي ترفع الخبر هي إن وأخواتها ولا النافية للجنس.

قليلا) كذلك أو إذا الموضوعة للمستقبل[1]، ولا تكون إلا فعلية على الأصح نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾: فجملة (جاء نصر الله) في محل جر بـــ "إذا" المضافة إليها أو حيث الموضوعة للمكان اسمية نحو: (جلست حيث زيد جالس)، فجملة زيد جالس في محل جر بـــ"حيث" المضافة إليها أو فعلية نحو: "(جلست حيث جلس زيد) فجملة جلس زيد كذلك وإضافتها للفعلية أكثر أو لما الوجودية أي الدالة على وجود شيء لوجود غيره.

وتختص بالفعل الماضي نحو لما جاء زيد جاء عمرو، فجملة جاء زيد في محل جر بـــ "لما" عند من قال بظرفيتها وإنها بمعنى حين وهو ابن السراج، والفارسي، وابن جني وجماعة أو بمعنى إذ وهو ابن مالك واستحسنه في المغني أو بينما بزيادة ميم وألف أو بينا بزيادة ألف نحو بينما أو بينا زيد قائم أو يقوم زيد، فالجملة بعدهما في محل جر بهما والصحيح أن ما كافة لـــ"بين" عن الإضافة فلا محل للجملة بعدها.

تنبيه

الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما وفي الجار له أقوال:

أصحها: أنه الأول وقيل: الإضافة وقيل: الحرف المقدر، والمشهور أن الأول مضاف والثاني مضاف إليه.

وقيل بالعكس، وقيل: كل لكل وأقسامها ثلاثة:

قسم على معنى من وضابطها أن يكون الثاني كليا للأول نحو: خاتم فضة.

وقسم على معنى في، وضابطه أن يكون الثاني ظرفا للأول ويقصد النص على الظرفية نحو: (قنديل المسجد).

وقسم على معنى اللام وضابطه أن لا يوجد واحد من الضابطين السابقين نحو يد زيد وغلام عمرو، ولا يشترط صحة التصريح بالحرف، وأما الإضافة البيانية

---

(١) إذا هي ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه والجملة بعدها لا تكون إلا فعلية.

فمجاز خارج عن المقسم فليست على معنى حرف والله سبحانه وتعالى أعلم.

(أو): عاطفة.

(جواب): على "حالا".

و(شرط): مضاف إليه.

و(معتبر): نعت شرط وعطف الأقسام بكل من الواو وأو صحيح إلا أن منهم من اختار الواو نظرًا لاشتراك الأقسام في المقسم ومنهم من اختار أو نظرًا لتباينهما في الوجود والناظم جمع بينهما، ومراده بمعتبر حازم، وهو إن الشرطية وأخواتها يعني أن الخامسة مما له محل الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها جزم إذا قرئت بالفاء اسمية كانت نحو فلا هادي له من قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فجملة (فلا هادي له) من الفاء ولا النافية للجنس واسمها وخبرها في محل جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم هو من ولهذا قرئ "يذر" بالجزم عطفا على الجملة باعتبار محلها أو فعلية نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال:٣٨] من قوله جل شأنه: ﴿ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾.

فجملة ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ : في محل جزم لوقوعها جوابا لأن خبرية كما مثل أو إنشائية نحو ﴿ فَٱطَّهَّرُواْ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ ﴾ [المائدة: ٦] فجملة فاطهروا في محل جزم لوقوعها جوابا لإن أو بـــ"إذا" الفجائية، ولا تكون إلا اسمية، وأداة الشرط إن خاصة نحو: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦].

فجملة ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]: في محل جزم لوقوعها جوابا لشرط جازم هو إن وفجائية نسبة للفجاءة حصول الشيء بغتة بلا تهيؤ واستعداد.

فأما إذا كانت جملة الجواب مصدرة بماض[١] خال عن الفاء نحو إن قام زيد قام عمرو فالجزم محكوم به على محل الفعل وحده وهو قام لا على تمام الجملة التي هي قام وفاعله، وكذا جملة الشرط إذا صدرت بماض فمحل الجزم له خاصة لا لجميع الجملة ولهذا صح عطف مضارع بالجزم على الماضي قبل ذكر فاعله، نحو (إن قام ويقعد أخواك قام عمرو) فلولا أن المحل لقام وحده للزم عطف المضارع على الجملة قبل تمامها وهو ممنوع.

تنبيهات

الأول : إن كان فعل الشرط ماضيا والجواب مضارعا حسن رفعه.

نحو: (إن قام زيد أقوم) فإن قلت ما محل جملة (أقوم) قلت: فيها خلاف، فقيل: إن الجواب محذوف.

وجملة (أقوم) مستأنفة لبيانه لا محل لها ومؤخرة عن تقديم .

والأصل (أقوم إن قام زيد أقم) وهو مذهب سيبويه، وقيل: أقوم في محل رفع خبر لمحذوف مع الفاء، والأصل: إن قام زيد فأنا أقوم والفاء وما بعدها في محل جزم جواب إن.

وهذا للكوفيين وقيل: أقوم هو الجواب، وليس على إضمار مبتدأ مع الفاء ولا على نية تقديم ولم يجزم لفظه لأن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه لم تعمل في لفظ الجواب البعيد.

الثاني: تعريف أداة الشرط: كلمة وضعت لتعليق جملة بجملة بحيث تكون الأولى سببا والثانية مسببا ولا يكون ذلك عند جمهور المغاربة إلا في المستقبل.

الثالث: استشكل قولهم جوابا لشرط جازم بأنه إن حمل الشرط على الأداة لم يظهر جعل الجواب له لأنه جواب لفعل الشرط، وإن ظهر نعته بجازم، وإن فسر الشرط بفعله لم يظهر نعته بجازم لأن الجازم الأداة، وإن ظهر جعل الجواب له وأجيب باختيار الأول ودفع ما أورد عليه بأن جعل الجواب للأداة على جهة

---

(١) الفعل الماضي لا محل له في الإعراب دائماً إلا إذا وقع بعد أداة شرط فيكون في محل جزم.

التجوز. وإن كان في الحقيقة جوابا للفعل والعلاقة ما بين الأداة والفعل من التعلق المعنوي والقرينة على أن المراد الأداة نعته بجازم أفاده العلامة المحلي.

قلت: ولعله باعتبار الأصل وإلا فالشائع أن الشرط والجواب لنفس الأداة ولا يبعد أنه حقيقة عرفية فلا إشكال ولا مجاز، نعم في إطلاق الشرط على أداته تجوز باستعمال اسم المدلول في الدال لأن الشرط التعليق وهذا أيضًا بحسب الأصل.

الرابع: ما قررت به الأمثلة السابقة من أن المحل لمجموع الفاء أو إذا وما بعدها هو الذي في كلام الجماعة.

وصرح به في المغني في محلين أو أكثر وإن خالف ظاهر قوله.

الخامسة: الواقعة بعد الفاء وإذا لشرط جازم فقد رده الشمني إلى ما صرح به سابقا ولاحقا. الخامس لعل وجه تعبير الناظم عن جازم معتبر تأثيره في لفظ الفعلين بخلاف غير الجازم فليس معتبرًا لعدم تأثيره فصح الاحتراز عنه بنعت شرط بمعتبر.

(أو): عاطفة، (نعت): على "حال" و(لفظ) مضاف إليه، و(مفرد): نعت لفظ يعني أن السادسة مما له محل الجملة الواقعة نعتا لمفرد وفي اقتصاره على الواقعة نعتا لمفرد قصور. وعبارة غيره:

السادسة: التابعة لمفرد[1] وهذه تشمل ثلاثة أنواع:

الأول: المعطوفة بالحرف على مفرد ومثالها في حالة الرفع (أبوه ذاهب) من قولك (زيد منطلق وأبوه ذاهب) إن قدرت الواو عاطفة على الخبر، فإن قدرت العطف على الجملة فلا موضع للمعطوفة أو قدرت الواو للحال فلا تبعية ومحلها النصب.

الثاني: المبدلة من مفرد نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٣] وقوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ

---

(١) فهذا حصر وتقييد بقوله التابعة لمفرد دون أن يذكر غيره.

إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣].

فجملة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ إلخ: في محل رفع بدل مما يقال إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قال أما إذا كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلاّ مثل ما قال الكفار الماضون لانبيائهم، فالجملة مستأنفة.

الثالث: الواقعة نعتا لمفرد ومحلها بحسب منعوتها فإن كان مرفوعا فهو هي في محل رفع نحو ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٤] من قوله تعالى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ فجملة ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ من اسم ﴿ لَّا ﴾ وخبرها في محل رفع على أنها نعت ليوم.

وإن كان منعوتها منصوبا فهي في محل نصب نحو ﴿ تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] من قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ فجملة ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ في محل نصب على أنها نعت ليوم.

أو إن كان مجرورا فهي في محل جر نحو ﴿ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران: ٩] من قوله تعالى: ﴿ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ فجملة ﴿ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ في محل جر نعت ليوم.

(أو): عاطفة.

(تابعة): على "حالا".

(لجملة): متعلق بتابعة.

(ذات): نعت جملة أي صاحبة.

(محل) مضاف إليه وهذه الجملة.

(سابعا): في العد وبين تابعة[1] وسابعة جناس مضارع وضابطه اتفاق

---

(١) عرف الزمخشري التوابع وهي جمع تابع بقوله "هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا علي سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد، وصفة (نعت، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف) وهذا التعريف في كتابه المفصل" ص (١١٠، ١١١) (الطبعة الأولى =

كلمتين إلا في حرف مع قرب المخرج يعني أن السابعة مما له محل الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب وذلك في باب النسق[1] نحو قعد أخوه من قولك زيد قام أبوه وقعد أخوه فجملة قام أبوه في موضع رفع لأنها خبر المبتدأ.

وكذلك جملة وقعد أخوه لأنها معطوفة عليها ولو قدرت العطف على الجملة الاسمية لم يكن للمعطوفة وهي قعد أخوه محل لأنها معطوفة على جملة مستأنفة ولو قدرت الواو للحال كانت الجملة في موضع نصب على الحال من أبوه وكانت (قد) فيها مقدرة لتقرب الماضي من الحال ويكون تقدير الكلام زيد قام أبوه والحال أنه قد قعد أخوه وإذا قلت قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليس من هذا الباب الذي هو عطف جملة على جملة لها محل بل الذي محله النصب مجموع الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها لأن المجموع هو المقول فكل منهما جزء للمقول لا مقول على انفراده حتى تكون إحداهما معطوفة على الأخرى. هذا إن كانت الواو من المحكي أما إن كانت من كلام الحاكي فهو مما نحن فيه وفي باب البدل نحو:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا ... وإلا تكن في السر والجهر مسلما

فجملة: لا تقيمن في محل نصب على البدلية[2] من جملة ارحل وشرطه أن تكون الجملة الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد من الأولى كما هنا فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة لإقامته أوفى لأنها تدل عليه بالمطابقة بحسب العرف حتى إنه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الإقامة بل مجرد إظهار كراهة حضوره.

والتأكيد بالنون دال عل كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالاً على كمال إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة والأولى تدل عليه بالالتزام ويأتي في هذا البيت ما تقدم من أن المحل لمجموع الجملتين إذ هو المقول وكل منهما على انفراده

=

١٣٢٣ هـ)

(١) عطف النسق أي العطف بحرف.

(٢) بدل جملة من جملة فلا تقيمن بدل من ارحل.

جزء المقول.

وفي باب التوكيد اللفظي[1] نحو: قام أبوه من قولك زيد قام أبوه قام أبوه فجملة قام أبوه الثانية في محل رفع على أنها توكيد لجملة الخبر ولا يكون ذلك في نعت ولا بيان ولا توكيد معنوي[2] لأنها لا تكون تابعة لجملة.

(وذات) صاحبة، (الاستثناء): يعني الجملة المستثناة نحو ﴿ مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴾ [الغاشية: ٢٣، ٢٤] من قوله تعالى : ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾ [الغاشية: ٢٢، ٢٣] الآية.

قال ابن خروف: (من) مبتدأ (ويعذبه الله) خبر وقرن بالفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

وقال في الكشاف ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ ﴾ استثناء منقطع أي لست بمستول عليهم، ولكن من تولى منهم فإن لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الأكبر أي عذاب جهنم اهـ.

(و): ذات.

(الوصل لأل): يعني الجملة الفعلية المبدوءة بمضارع الواقعة صلة لأل في ضرورة على رأي الجمهور وفي الاختيار قليلا على رأي الأخفش وابن مالك.

نحو (ترضى حكومته) من قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

استظهر البدر الدماميني أن جملة ترضى حكومته في محل جر لوقوعها موقع المفرد وهو مرضي.

(كذات) المناسب وذات أي صاحبة.

(الإسناد): إليها يعني الجملة المسند إليها.

---

(١) التوكيد اللفظي هو تكرار الاسم بلفظه وهو يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل.

(٢) التوكيد المعنوي هو تكرار الاسم بمعناه وهو لا يكون إلا في الأسماء فقط.

نحو ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] الآية، فجملة﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ في محل رفع مبتدأ مؤخر و ﴿ سَوَآءٌ ﴾ خبر مقدم.

ونحو تسمع من تسمع بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع فجملة تسمع في محل رفع مبتدأ خبره خير، فإنها في مقام السماع كما أن لجملة بعد الظرف في نحو: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾ [الكهف: ٤٧] مؤولة بمصدر بدون سابك.

(تعد): الثلاثة ذات الاستثناء وما بعدها.

(في): الجمل التي لها محل معه السبع.

(الأول): فيكون عدد ما له محل عشرة والمناسب تعد كالأول.

تنبيهات

الأول: رد الشمني على الدماميني ما استظهره من أن جملة صلة أل لها محل لوقوعها موقع مفرد بقوله: لا نسلم أن كل جملة وقعت جملة المفرد لها محل من الإعراب وإنما ذاك للواقعة موقع المفرد بطريق الأصالة، والأصل في صلة أل أن تكون جملة كباقي الموصولات الاسمية ولو سلم فإنما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة أل لا محل له والإعراب الذي فيه بطريق العارية من أل كما في (لا) بمعنى (غير) نحو جاء بلا زاد.

وقد ألغز بعض الأندلسيين فقال:

حاجيتكم لتخبروا ما اسمان ... وأول إعرابه في الثاني

وذاك مبني بكل حال ... ها هو للناظر كالعيان

اهـ.

الثاني: بدأ في المغني بالجمل التي لا محل لها وعلل ذلك بقوله: لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل في الجمل اهـ.

وبدأ في الإعراب بالتي لها محل كما فعل الناظم، وعلل بوجهين:

أحدهما: أن مفهوم ما له محل وجودي ومفهوم ما لا محل له عدمي

والوجودي مقدم على العدمي.

الثاني: ما لا محل له فيه سلب وما له محل ليس فيه سلب.والثاني مقدم.

الثالث: قوله ذات مبتدأ مرفوع بالضمة مضاف للاستثناء.

وقوله والوصل إما بالرفع عطف على ذات على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو بالجر على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على جره.

وقوله كذات قلت: المناسب فيه العطف إذ لا وجه للتشبيه قبل تمام الحكم على أنه يختل معه نظم الكلام إذ حقه تعدان ويمكن أن يقال: كذات متعلق بمحذوف خبر أي كائنتان كذات.

وقوله: تعد حال من ذات الإسناد أو صلة لموصول محذوف أي حال كونها معدودة في الأول أو التي تعد في الأول ، ويكون من باب حذف الموصول بجملة وليس بعض اسم سابق مجرور بمن أو في لضرورة النظم ولا يخفى أن هذا كله تكلف، فالمناسب العطف.

وقوله: تعد جملة من فعل وفاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ وما عطف عليه.

الرابع: اختلف في الجملة هل تقع فاعلا ونائبا عنه أو لا؟ فالمشهور المنع مطلقا، وقيل بالجواز مطلقا وقيل بالجواز إن كان الفعل من أفعال القلب وعلق عن العمل نحو ظهر لي قائم زيد والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال حفظه الله تعالى:

بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب[1]

شرح هذه الترجمة وإعرابها كالسابقة فلا نطيل به إلا أن قوله: لا نافية

---

(١) الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبعة وهي: الجملة الابتدائية وهي التي تقع في أول الكلام أو في أثنائه منقطعة عما قبلها، والجملة التي تقع صلة للموصول، وجملة جواب الشرط الجازم إذا كانت غير مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية، وجملة جواب القسم، والجملة الاعتراضية وهي التي تعترض بين أجزاء الجملة أو بين جملتين مرتبطتين، والجملة المفسرة وهي الجملة التي تفسر حقيقة شيء قبلها وقد تكون مصدرة بأن أو بأي وقد لا تصدر بأن أو أي، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها محل مبني على الفتح في محل نصب ولها متعلق بمحذوف خبرها والجملة صلة (التي) فلا محل لها والجمل التي لا محل لها سبع: كما أفاده بقوله:

وامنع من المحل ما قد عُطفت ... لجملة من المحل قد خلت

ومثلها في الحكم ذات الابتدا ... نحو حماني الله من شر العدا

وذات تفسير أو اعتراض أو ... جواب شرط غير جازم كلو

أو عكسه أو ليمين مكملة ... كالعصر أو أتت لمطلق الصلة

(امنع): فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجُوبا تقديره أنت.

و(من المحل): الذي هو الإعراب متعلق به.

(ما): مفعول امنع أي جملة أو الجملة التي، فما نكرة أو موصول صفته أو صلته جملة (قد عطفت لجملة): اللام بمعنى على متعلقة بعطفت.

و(عن المحل): متعلق بـــ"خلت" من قوله (قد خلت): هي أي الجملة وجملة قد خلت نعت لجملة فهي في محل جر يعني أن إحدى الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة المعطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب وعبارة غير الناظم التابعة لما لا موضع له وهذا يشمل المعطوفة نحو قعد عمرو من قولك قام زيد وقعد عمرو فجملة قعد عمرو لا محل لها لأنها معطوفة على جملة قام زيد التي لا محل لها لكونها مستأنفة هذا إن لم تقدر الواو الداخلة على قعد للحال، وإلا فهي في محل نصب على الحال من زيد وقد مقدرة معها والمبدلة نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣] الآية، فجملة ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ﴾ الآية: لا محل لها من الإعراب لأنها بدل من جملة ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾، ولا محل لها لوقوعها صلة والمؤكدة توكيدًا لفظيا نحو الجملة الثانية من قولك: قام زيد.

فالثانية لا محل لها لأنها مؤكدة للأولى ولا محل لها لاستئنافها وكما تأتي تبعية جملة لجملة لا محل لها في الفعليتين كما مثل يتأتى ذلك في الاسميتين والمتخالفتين،

ولا يخفى تمثيله.

و(مثلها): مبتدأ أو خبر مقدم والضمير المضاف إليه عائد على الجملة التي عطفت على جملة خالية من المحل.

و(في الحكم): وهو انتفاء محل الإعراب متعلق بمثل لأنه بمعنى مماثل الجملة.

(ذات): صاحبة (الابتداء): أي الافتتاح والاستئناف ذات خبرا ومبتدأ والابتداء مضاف إليه، يعني الثانية مما لا محل له الجملة الابتدائية أي الواقعة في ابتداء الكلام، وتسمى المستأنفة والاستئنافية والمبتدأ اسمية كانت نحو: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١] أو فعلية وذلك (نحو) قولك (حماني): حمى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول مقدم أي حفظني.

(الله) فاعل حمى (من شر): متعلق بحمى كيد ومكر (العدا) : جمع عدو مضاف لشر والجملة لا محل لها من الإعراب لأنها مستأنفة وهي خبرية لفظا إنشائية معنى أي اللهم احمني من شر العدا ونحو: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ [النصر: ١] وهي نوعان:

أحدهما: المفتتح بها كلام كالمثالين.

والثاني: المنقطعة مما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٦٥] بعد ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [يونس: ٦٥].

فجملة ﴿ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ مستأنفة لا محل لها من الإعراب وليست محكية بالقول حتى تكون في محل نصب وإنما المحكي محذوف تقديره أنه مجنون أو شاعر ونحو ذلك وإنما لم تجعل محكية به لفساد المعنى إذ لو قالوا: إن العزة لله جميعا لم يحزنه قولهم.

فينبغي للقارئ أن يقف على ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾ ويبتدئ ﴿ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ فإن وصل وقصد تحريف المعنى أثم.

ونحو ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [الصافات: ٨] الواقعة بعد قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴾ [الصافات: ٧] أي خارج عن الطاعة

فجملة ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ لا محل لها لأنها مستأنفة استئنافا نحويا لا بيانيا لأنه لو قيل لأي شيء تحفظ من الشياطين فأجيب بأنهم لا يسمعون لم يستقم فتعين أن يكون كلاما منقطعا عما قبله وليست جملة لا يسمعون صفة ثانيا للشيطان ولا حالا منه مستقبلة وإن تخصص بالصفة الأولى لفساد المعنى إما على تقدير الصفة فلأنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وإما على تقدير الحال المنتظرة فإن الذي يقدر معنى الحال صاحبها، والشياطين لا يقدرون عدم السماع، لأنهم لا يريدونه.

وتقول في استئناف جملتين باصطلاح النحويين والبيانيين ما لقيته مذ يومان فهذا كلام تضمن جملتين مستأنفتين فعلية مقدمة وهي ما لقيته وهي مستأنفة استئنافًا نحويا واسمية مؤخرة وهي مذ يومان هى مستأنفة استئنافا بيانيا لأنها جواب لسؤال مقدر نشأ من الجملة المتقدمة وتقديره على رأي من يجعل مذ مبتدأ ويومان خبر ما أمد ذلك فقلت: مذ يومان أي أمده يومان، وعلى رأي من يجعلها خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخرا ما بينك وبين لقائه؟ فقلت: يومان أي: بيني وبين لقائه يومان ومثل ما لقيته إلخ قام القوم خلا زيد[1] إلا أنهما فعليتان وذلك أن قام القوم فعلية مستأنفة استئنافا نحويا وخلا زيدا فعلية مستأنفة استئنافا بيانيا لأنها جواب سؤال مقدر فكأنك لما قلت قام القوم قيل لك هل دخل فيهم زيد فقلت مجيبا: خلا زيدا وهذا على أن جملة المستثنى لا محل لها، أمّا على أنها في محل نصب على الحال فلا ومن أمثلة المستأنفة الجملة الواقعة بعد حتى[2] نحو قوله:

---

(١) خلا زيد على أن زيد اسم مجرور ويجوز أن أقول: خلا زيدا على أنه مفعول به لخلا على أنها فعل والوجه الأول تكون فيه حرفاً أما إذا دخلت عليها ما، فما بعده لا يكون إلا مفعولا به فنقول: جاء القوم ما خلا زيدا على أنه مفعول به وهي فعل.

(٢) لحتى في العربية ثلاثة استعمالات: أن تكون جارة ولا تجر إلا ما هو آخر أو قريب من الآخر بشرط أن يكون ظاهرا، وتكون ابتدائية أي يبتدأ بعدها جملة جديدة سواء أكانت اسمية أم فعلية، أو تكون حرف عطف ويشترط للعطف بها أربعة شروط:

أ- أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه.

ب- أن يكون المعطوف بها غاية لما قبلها في الزيادة أو النقصان.

ج- أن يكون المعطوف اسما ظاهرًا لا ضميرًا.

=

وما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فماء: مبتدأ، وأشكل: خبره والجملة مستأنفة لا محل لها هذا مذهب الجمهور.

وعند الزجاج وابن درستويه: أن الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية في محل جر بـ "حتى"، ورد بوجهين: **الأول:** أنه يلزم على رفع ما تعليق حرف الجر بإبطال علمله في المفرد وتسليطه على الجملة، وحروف الجر لا تعلق.

الثاني: أن حتى هذه ليست جارة لوجوب كسر الهمزة بعدها، في نحو قولك: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه.

والقاعدة أن همز إن يفتح وجوبا إذا دخل عليها حرف جر نحو: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ وأجيب عنهما بما فيه مجال للمناقشة والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

(وذات): عطف على ذا أي جملة صاحبة.

(تفسير): مضاف لذات يعني أن الثالثة مما لا محل له الجملة المفسرة وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد أو مركب وهي فضلة فخرج بقوله: لحقيقة ما تليه صلة الموصول، لكونها لا توضح حقيقته بل تشير إليها بحال من أحوالها، وخرج بقوله: وهي فضلة الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن فإن لها محلا مع كونها مفسرة لحقيقته لأنها عمدة كالمبتدأ لا يصح الاستغناء عنها فهي من حيث كونها خبرا حالة محل المفرد لأن الأصل في الخبر الإفراد والمفسرة التي لا محل لها أربعة أقسام:

الأول: ما يحتمل التفسير والبدل نحو ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣] من قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣]، فجملة الاستفهام الصوري الذي هو في الحقيقة نفي وهو ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ مفسرة للنجوى فلا محل لها والنجوى: اسم للتناجي الخفي وهل هنا للنفي بمعنى ما ولذلك دخلت "إلا" بعدها وقيل: إن جملة الاستفهام بدل من

=

د- أن يكون المعطوف بها مفرداً لا جملة.

النجوى فيكون محلها نصبا بناء على أن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو رأي الكوفيين وهو إبدال جملة من مفرد نحو عرفت زيدا أبو من هو.

الثاني: ما يحتمل التفسير والحال نحو قوله تعالى: ﴿ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فإنه تفسير لـ ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ﴾ فلا محل له وقيل ﴿ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾ حال من ﴿ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ ﴾ على تقدير قد.

الثالث: ما يحتمل التفسير والاستئناف نحو قوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الصف: ١١] بعد قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الصف:١٠] فجملة تؤمنون وما عطف عليها مفسرة للتجارة فلا محل لها، وقيل هي مستأنفة استئنافا بيانيا كأنهم قالوا كيف نفعل فقال لهم: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الصف: ١١].

الرابع: ما هو متعين للتفسير، نحو قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩] بعد قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٩]، فجملة خلقه من تراب تفسير لـ"مثل" فلا محل له.

تنبيه

كون الجملة المفسرة لا محل لها هو المشهور.

قال أبو علي الشلوبين: التحقيق أن الجملة المفسرة بحسب ما تفسره، فإن كان له محل فهي كذلك نحو ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] بنصب كل بفعل محذوف على طريق الاشتغال مفسر بجملة ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ ، والتقدير إنا خلقنا كل شيء خلقناه، فخلقناه المذكورة مفسرة لخلقنا المقدرة والمقدرة في محل رفع، لأنها خبر لـ (إنا).

فكذلك المذكورة لأنها بحسبها، وإن لم يكن لما تفسره محل فهي كذلك نحو ضربته من قولك زيدًا ضربته، فجملة ضربته مفسرة لجملة مقدرة فعلها ناصب

زيدا على طريق الاشتغال[1]، والتقدير ضربت زيد ضربته، ولا محل لجملة المقدرة؛ لأنها مستأنفة.

فكذلك تفسيرها واستدل على ذلك التحقيق بظهور الجزم في قول الشاعر:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مروّعا

ووجه الدليل أن نؤمنه مفسرة لنؤمن قبل نحن محذوفا مجزوما بمن، والأصل من نؤمن نؤمنه فلما حذف نؤمن برز ضميره وانفصل وفي كل من أمثلة التحقيق نظر لأنها ترجع عند التحقيق إلى تفسير المفرد بالمفرد، وهو تفسير الفعل بالفعل لا الجملة بالجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل المفسر.

ولأن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل بها التفسير كما قال ابن هشام في المغني.

(أو): جملة ذات (اعتراض) افتعال مصدر اعترض توسط يعني أنّ **الرابعة:** مما لا محل له الجملة المعترضة بفتح الراء من الحذف، والإيصال والأصل المعترض بها، وبكلاهما من التجوز في الإسناد على حد عيشة راضية، وهي المتوسطة بين متلازمين مفردين أو جملتين أو مفرد وجملة.

إما للتقوية أو التبيين، أو التحسين أو التنبيه أو التنزيه أو الدعاء أو التشبيه أو غير ذلك مما بين في علم المعاني، ولا يكون الاعتراض إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض فلا يعترض بين أل ومدخولها ولا بين حرف المضارعة ومدخوله المقتضي كل منهما الآخر فتقع بين الفعل وفاعله كقوله:

لقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

---

(١) الاشتغال لغة: مصدر الفعل اشتغل من شغل يقال اشتغل فلان بكذا أي عمل وتلهى به عن غيره، واصطلاحا: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل- فعل أو وصف- قد عمل في ضمير الاسم المتقدم مباشرة أو في سببه وأركانه ثلاثة وهي المشغول عنه وهو الاسم المتقدم والمشغول وهو العامل والمشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة والعائد على الاسم السابق مباشرة والحديث عن الاشتغال يطول انظر النحو الوافي (١٢٦/٢، ١٢٧، ١٣٢) وانظر الكتاب لسيبويه (١٤٣/١).

فجملة "والحوادث جمة" من المبتدأ وخبره معترضة بين الفعل أدرك من أدركتني، وفاعله أسنة لتقوية ما سبق له الكلام من شدة الهول، و"الحوادث" جمع حادثة مصائب الدهر و"جمة" بفتح الجيم كثيرة و"أسنة" جمع سنان طرف الرمح و"لا" اسم بمعنى غير ظهر إعرابها على ضعاف جمع ضعيف ضد القوي ولا عزل جمع أعزل من لا سلاح له أو مفعوله كقوله:

وبـــدّلت والدهـــر ذو تـــبدل هـــيفا دبـــورا بالـــصبا والـــشمأل

بدل ماض مجهول والتاء للتأنيث ونائب الفاعل ضمير الريح والدهر مبتدأ خبره ذو وتبدل مضاف إليه، والجملة معترضة بين بدل ومفعوله الثاني.

هيفاء بفتح الهاء وسكون الياء: ريح حارّة تأتي من قبل اليمن وهي النكباء ودبورا صفة هيفا والدبور ريح تأتي من جهة المغرب وبالصبا متعلق ببدل، ودخلت الباء على المتروك وجرد الحاصل منها على ما هو الاستعمال المشهور والصبا مهبها المستوي أي تهب من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار.

والشمأل بفتح الشين وإسكان الميم بعدها همزة لغة في الشمال بفتح الميم وألف ريح تهب من ناحية القطب.

والاعتراض في البيت للتقوية وهو ظاهر وإن توقف فيه بعضهم وقال: إنه للتحسين وبين المبتدأ وخبره كقوله:

وفـــيهن والأيـــام يعثـــرن بـــالفتى نـــوادب يمللـــنه ونـــوائح

فيهن خبر مقدم والضمير للنسوة، ونوادب مبتدأ مؤخر جمع نادبة، والأيام: مبتدأ ويعثرن: فعل ونون الإناث: فاعل واقعة على الأيام وبالفتى متعلق بيعثرن: مضارع عثر وقع أي يقعن بالفتى، والجملة معترضة بين الخبر والمبتدأ للتقوية وجملة يمللنه نعت نوادب، والمفعول للندب المفهوم من نوادب ويملل مضارع أملل ألقى ونوائح تفسير لنوادب وبين ما أصلهما المبتدأ والخبر كقوله:

إن ســـلمى والله يكلـــؤها ضـــنت بـــشيء مـــا كـــان يرزؤها

سلمى: اسم إن والله مبتدأ ويكلؤها فعل وفاعله مستتر عائد على الله ومفعول بارز عائد على سلمى والجملة خبر ويكلؤ مضارع كلأ بمعنى حفظ،

والجملة معترضة لدفع توهم بغضه لها حيث بخلت بشيء لا يعيبها فهو للتحسين وضن بالضاد بمعنى بخل فعل وفاعله مستتر عائد على سلمى، والتاء للتأنيث بشيء متعلق بضنت ما كان يرزؤها: "ما" نافية، وكان ناقصة واسمها ضمير شيء ويرزء مضارع رزئ من باب علم وفاعله كذلك ومفعوله البارز ضمير سلمى والجملة خبر كان.

وبين الشرط وجوابه نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤] فجملة ولن تفعلوا معترضة بين الشرط وهو لم تفعلوا وجوابه وهو فاتقوا النار للبيان إذ قوله فإن لم تفعلوا مجمل لأنه لا يدرى هل يقدرون على الفعل أم لا فبين أنهم لا يقدرون عليه وبيّن الموصول وصلته كقوله:

ذاك الذي وأبيك يعرف مالك

(ذا): مبتدأ والكاف حرف خطاب و(الذي): خبر وهو موصول صلته جملة يعرف مالكا (وأبيك): قسم معترض بين الموصول وصلته لتقوية ما سبق الكلام له وبين أجزاء الصلة نحو: (الذي جوده والكرم زين مبذول): الذي اسم موصول فاعل لمحذوف ، جود: مبتدأ والضمير مضاف إليه خبره مبذول، والجملة صلة الذي، والكرم زين مبتدأ وخبر معترض بين جزأي الصلة للتقوية وبين الجار ومجروره اسما كان الجار نحو: هذا غلام والله زيد أو حرفا نحو اشتريت بوالله ألف درهم وبين الحرف وتوكيده نحو:

ليت وهل ينفع شيأ ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

فليت الثالث توكيد للأول وبين قد والفعل نحو:

أخالد قد والله أوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف

الهمزة للنداء، وخالد: منادى مبني على الضم في محل نصب وقد للتحقيق والله قسم معترض بينها وبين أوطأت مهدت فعل وفاعل وعشوة: بفتح أوله وضمه أمرا ملتبسا مفعول أوطأت وبين النافي ومنفيه نحو: فلا وأبي زالت عزيزة، وبين القسم وجوابه والموصوف وصفته.

ويجمعهما قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٥، ٧٦].

وذلك لأن قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴾ [الواقعة: ٧٧] جواب قوله: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ وما بينهما.

وهو ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٥] اعتراض لا محل له من الإعراب وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر وهو قوله لو تعلمون فإنه معترض بين الموصوف وصفته وهما قسم وعظيم ففيها اعتراض بجملة في ضمنها اعتراض بجملة أخرى ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة خلافا لأبي علي الفارسي ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ ﴾ [آل عمران: ٣٦] فالله أعلم بما وضعت: اسمية، وليس الذكر كالأنثى: فعلية وهما معترضتان بين إني وضعتها أنثى وبين أني سميتها مريم.

(أو): عاطفة.

(جواب): على ذات.

(شرط): مضاف إليه جواب. (غير): نعت شرط (جازم): مضاف إليه وذلك (كجواب لو): الشرطية يعني أن الخامسة مما لا محل له الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كجواب إذا ولو ولولا الشرطيات.

نحو إذا جاء زيد أكرمتك ولو جاء زيد أكرمتك ولولا زيد لأكرمتك، فجملة أكرمتك في جواب الثلاثة لا محل لها.

(أو): عاطفة.

(عكسه): بالجر على غير أو بالرفع على جواب على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل أو جواب عكسه وهو الشرط الجازم وهذا من تتمة الخامس وكأنه قال الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية.

نحو إن تقم أقم وإن قمت قمت: أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل.

وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها كما سبق فإن وقعت جوابا لجازم اقترنت، ففي محل جزم كما سبق.

(أو): عاطفة و(ليمين): أي قسم متعلق، (بمكملة): المعطوف بأو على ذات فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها سكون الشعر يعني السادسة مما لا محل له الجملة المكملة ليمين أي الواقعة جوابا لقسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه نحو أقسم بالله لأفعلن أو الحرف فقط (كأول) سورة (العصر) وهو ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾ [العصر: ١، ٢]، فجملة ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾ جواب القسم فلا محل لها.

أم الفعل وحده نحو أقسم لأفعلن أم لم يذكر شيء منهما، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكُمۡ لَمَا تَحۡكُمُونَ ﴾ [القلم: ٣٩] بعد قوله: ﴿ أَمۡ لَكُمۡ أَيۡمَٰنٌ عَلَيۡنَا بَٰلِغَةٌ ﴾ والأيمان: جمع يمين بمعنى القسم ونحو ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٨٧] فإن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف.

تنبيهات

الأول: قال ثعلب: لا يجوز أن يقال زيد ليقومن على أن ليقومن خبر عن زيد لأن الجملة المخبر بها لها محل،وجواب القسم لا محل له.

ورده ابن مالك بأنه قد ورد بما منعه السماع نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾ [العنكبوت: ٥٨].

فجملة لنبوئنهم جواب قسم بدليل اللام وهي خبر الذين ، وأجيب بأن التقدير واللذين آمنوا وعملوا الصالحات أقسم بالله لنبوئنهم، وكذلك ما أشبهه نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

فالخبر مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب المذكورة لا مجرد الجواب فلا يلزم التنافي إذ لا يلزم من عدم محلية الجزء عدم محلية الكل.

وقال في المغني: (مسألة): لا تقع جملة القسم خبرًا فقال في تعليله لأن نحو

لأفعلن لا محل فإذا بني على مبتدأ فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشيء لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده أن القسم وجوابه لا يكونا خبرا إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى وجملة القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل كقولك: قال زيد: أقسم بالله لأفعلن انتهى قوله. إذ لا تنفك تعليل لقوله مراده.

وقوله: وجملة إلخ تعليل لإبطال تعليل الفاهم الأول على أن مراده المجموع تأمل.

(الثاني): كتب بعضهم ما نصه هنا ثلاثة اعتبارات.

(الأول): اعتبار جملة القسم وحدها ولاشك أنه لا محل لها من الإعراب.

(الثاني): اعتبار جملة الجواب وحدها وليس لها محل لأنها لا تقع موقع المفرد لأنها لا تكون إلا جملة.

قال الكافيجي: والتحقيق أن جواب القسم إذا وقع بعد المبتدأ يكون له محل وأن الخبر هو ذلك الجواب بناء على أن جملة المقسم بها من قبيل التوكيد الزائد على نفس الخبر.

وأما كون جواب القسم جملة دائما فلا ينافي الإعراب المحل إذا وقع في حيز الخبر اهـ.

(الثالث): اعتبارهما معا فقيل قد يكون لمجموعهما محل من الإعراب بأن يكونا خبر المبتدأ، وقيل لا يجوز ذلك لأنه لا ارتباط بينهما فليسا كجملة الشرط والجواب.

(الثالث): حذف فعل القسم واجب إذا كان الحرف الواو أو التاء المثناة من فوق.

(أو) جملة (أتت): وقعت في الكلام. (لمطلق الصلة): أي الصلة المطلقة فجملة أتت إلخ صفة لمحذوف معطوف على ذات مع كونه ليس بعض اسم سابق مجرور بمن أو في للضرورة يعني السابعة مما لا محل له الجملة الواقعة صلة مطلقا سواء كانت صلة لموصول اسمي نحو قام أبوه من قولك جاء الذي قام أبوه.

فجملة قام أبوه لا محل لها لأنها صلة الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول نحو: ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩] في قراءة نصب أيَّ ونحو: ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ وروي (فسلم على أيِّهم أفضل): بالخفض ونحو: (فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا) ونحو: اللذون صبحوا الصباحا، ونحو اللاءون فكوا الغل عني، وذهب أبو البقاء إلى أن المحل للموصول وصلته معا كما أن المحل للموصول الحرفي وصلته.

وفرق الأول بأن الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل أو حرفي وهو ما يؤول مدخول بمصدر نحو عجبت من أن قمت أي من قيامك فأن موصول حرفي.

وجملة قمت صلته والموصول وصلته في محل جر بمن، وأما قمت وحدها فلا محل لها لأنها صلة وكذا الموصول وحده لانتفاء الإعراب عن الحرف.

قال حفظه الله تعالى:

الجمل بعد النكرات والمعارف[1]

أي هذا باب بيان حكم جنس.

(الجمل): الواقعة (بعد): جنس (النكرات): جمع نكرة[2] ككلمة وكلمات، والنكرة عرفا اسم قابل أل المعرفة كرجل وفرس أو واقع موقع ما يقبلها كمن وما.

(و): جنس الجمل الواقعة بعد (المعارف): جمع معرفة كموعظة ومواعظ والمعرف عرفا ستة أنواع:

الضمير نحو: أنا وأنت وهو العلم كزيد وهند وأسامة وأبي هريرة وزين العابدين واسم الإشارة كهذا وهذه والموصول كالذي والتي والمحلى بأل كالرجل والفرس والمضاف لواحد من هذه كعبد وغلام زيد وغلام هذا إلخ.

---

(١) الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات.

(٢) النكرة هي اسم يدل على غير معين.

ولو قال الجملة بعد النكرة والمعرفة[١] لكان أحسن.

واعلــم بــأن الجملــة الخــبريه ... مــن بعــد نكــر خــالص وصفيه

وبعــد عــرف خــالص حــالا ترى ... كــلا تــسر تطلــب أسـباب المرا

وبعــد غــير خــالص مــن ذيــن ... يجــوز أن تحــتمل الــوجهين

(واعلم): فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت يتعدى لمفعولين سدت مسدهما أن ومعمولاها والباء الداخلة على أن زائدة تصدير المبحث بالأمر من مادة العلم وأن المقوية للحكم لمجرد الاهتمام أو أنه ضمن العلم معنى الجزم أي اجزم (بأن): بفتح الهمزة حرف توكيد ونصب اتفاقا ورفع على الصحيح.

(الجملة): اسم أنّ منصوب بها بفتحة ظاهرة و(الخبرية) صفة الجملة نسبة للخبر ما لا يتوقف مدلوله على النطق به ضد الإنشاء ما يتوقف مدلوله على النطق.

وقال أهل المعاني: الخبر ما لنسبته خارج تقصد مطابقته والإنشاء ما ليس لنسبته خارج تقصد مطابقته.

وقال المناطقة[٢] الخبر ما احتمل الصدق والكذب لذاته أي بقطع النظر عن قائله وإلا خرجت أخبار الله تعالى وأخبار الأنبياء والملائكة للقطع بصدقها وأخبار نحو مسيلمة للقطع بكذبها لكن من حيث القائل فيهما إما من حيث ذات الخبر فهو محتمل عن خصوص المادة، وإلا خرج نحو السماء فوقنا ونحو الأرض فوقنا للقطع بصدق الأول وكذب الثاني لكن من حيث خصوص المادة أمّا من حيث إنه كلام مشتمل على إثبات مسند لمسند إليه فمحتمل والحدود متقاربة.

---

(١) المعرفة هي اسم يدل على معين، وأنواع المعارف سبعة: أولها الضمير وثانيها العلم وثالثها اسم الإشارة ورابعها الاسم المحلى بأل وخامسها الاسم الموصول وسادسها المضاف إلى إحدى المعارف السابقة وسابعها المنادى المقصود تعيينه بالنداء والضمير هو أعرف المعارف.

(٢) عرف المناطقة الخبر بأنه ما احتمل الصدق والكذب لذاته، والإنشاء هو ما لا يحتمل الصدق ولا الكذب لذاته.

واحترز عن الإنشائية الواقعة بعد نكرة نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة إنشاء البيع أو بعد معرفة نحو هذا عبدي بعتكه كذلك فإن الجملتين مستأنفتان لأن الإنشاء لا يكون نعتا ولا حالا.

ويجوز أن يكونا خبرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو ابن عصفور، وعند من منع تعدده مختلفا بالإفراد والجملة وهو أبو علي وعند من منع وقوع الإنشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين وحذف الناظم قيدين لا بد منهما الأول: أن لا تكون مطلوبة لعامل لزوما احترازا عن جملة الخبر نحو قام من زيد قام فهي خبر لا حال.

وعن المحكية بالقول نحو: قال محمد: أحمد الله تعالى فهي مقول لا حال. الثاني: أن يصح الاستغناء عنها احترازا عن جملة الصلة نحو جاء الذي قام فهي صلة لا حال ولو ذكر الناظم الثلاثة لكان ما ساقه هكذا الخبرية التي لم يطلبها عامل لزوما يصح الاستغناء عنها.

الواقعة (من بعد) اسم (نكر): بضم فسكون أي منكر كأكل بضم الهمز بمعنى مأكول وهو كما سبق ما يقبل أل المعرفة أو يقع موقع ما يقبلها كعبد وأحد وغريب.

(خالص): مما يقربه من المعرفة بأن لم يوصف ولم تدخل عليه أل الجنسية واحترز عن الواقعة بعد معرفة وبعد نكرة موصوفة أو مقرونة بأل جنسية فالخبرية التي لم يطلبها عامل لزوما ويستغنى عنها بعد نكر خالص.

(وصفية): خبر أن منسوب للوصف أي صفة للاسم المنكر فلها محل بحسب إعرابه نحو نقرؤه من قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥ ﴾ [الإسراء: ٩٣]، فجملة نقرؤه من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب صفة لكتابا، لأنه نكرة خالصة وهي مستوفية للشروط السابقة.

وقد سبقت ثلاثة أمثلة من هذا النوع عند قوله أو نعت لفظ مفرد.

تنبيهات

الأول: محل إعراب الجملة بعد النكرة صفة مع استيفاء الشروط السابقة إن

لم تقترن بمانع فخرج جملة هو راكب من قولك جاءني رجل وهو راكب فلا يجوز أن تكون صفة لتحقق المانع وهو الواو فإنها لا تزاد بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري.

الثاني: الجملة الواقعة صفة لنكرة إما للتفسير نحو جاء تاجر يبيع ويشتري أو للتخصيص نحو جاء رجل يقرأ أو للمدح نحو جاء كريم يحب العلماء أو للذم نحو: رأيت بخيلا يكره الفقراء، أو للتأكيد نحو: رأيت فقيها يكره الأحكام الشرعية.

الثالث: كلام الناظم على الغالب من أن الحال لا تجيء من نكرة خالصة وعلى مقابله من مجيئها منها بقلة يجوز في الجملة بعد النكرة الخالصة الوصفية والحالية.

(و): الجملة الخبرية التي لم يطلبها عامل لزوما ويستغنى عنها الواقعة (بعد): اسم (عرف) بضم فسكون أي معرف كالمضمر والعلم واسم الإشارة والموصول والمحلى والمضاف لواحد مما سبق (خالص): من شائبة التنكير (حالا): مفعول ثان لـ (ترى) بضم التاء مبنيا للمجهول. بمعنى تبصر فيتعدى لواحد هو النائب وحالا حال مقدم على عامله الفعل المتصرف[1] ويكون مبالغة في دعوى ظهور المعقول حتى أنه يبصر.

تنبيه

يشترط لوقوع الجملة حالا أن لا تقترن بعلم استقبال وذلك (كـ) قولك (لا تسر): لا ناهية جازمة تسر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وهو معرفة وقع بعده جملة.

(تطلب أسباب المرا): من الفعل وفاعله المستتر ومفعوله والمضاف إليه فهي في محل نصب حال منه والمرا الجدال.

وأسباب جمع سبب وهو لغة مطلق موصل وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته والمراد هنا الأول أي أنهاك عن السير حسا حساً

---

(١) الفعل المتصرف ما يأتي منه الأمر والمضارع والماضي.

ومعنى كونك طالبا ما يوصل للجدال والخصام ومعنى حال كونك طالبا ما يوصل للجدال والخصام.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] بالرفع فجملة تستكثر من الفعل وفاعله المستتر في محل نصب حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بأنت وهو معرفة خالصة بل هو أعرف المعارف بعد اسم الله تعالى وضميره فإنه أعرف المعارف إجماعا.

(و): الجملة الخبرية التي لم تطلب لعامل لزوما ويصح الاستغناء عنها و لم تقترن بمانع الوصفية[1] ولا الحالية الواقعة (بعد) اسم (غير خالص) من شائبة التعريف والتنكير كائن (من ذين)[2]: النوعين النكرة والمعرفة بأن كان نكرة قريبة من المعرفة بالصفة أو معرفة قريبة من النكرة بأل الجنسية فالجملة الواقعة بعد أحد هذين (يجوز أن تحتمل) تلك الجملة (الوجهين) الوصفية فحملها بحسب موصوفها والحالية فمحلها نصب مثال الجملة الواقعة بعد نكرة غير محضة مررت برجل صالح يصلي فإن شئت قدرت جملة يصلي من الفعل والفاعل صفة ثانية لرجل، لأنه نكرة وقد وصف أولا بصالح فهي في محل جر ، وإن شئت قدرتها حالا منه لأنه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى.

ومثال الواقعة بعد معرفة قريبة من النكرة قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] فإن المراد بالحمار الجنس في ضمن فرد مبهم فهو قريب من النكرة في المعنى، ومعرفة في اللفظ فإن شئت قدرت جملة يحمل أسفاراً من الفعل والفاعل والمفعول حالا من الحمار نظرًا لتعريفه لفظا وإن شئت قدرتها صفة له نظرا لتنكيره معنى.

تنبيهات

الأول: يحتمل قوله وبعد غير أن تكون الواو داخلة على مبتدأ محذوف

---

(١) اقترانها بالواو ومانع الحالية علم الاستقبال، ومانعهما عدم استقامة المعنى اهـ.

(٢) جار ومجرور بعد نكرة غير محضة، فيحتمل الحالية والوصفية.

منعوت بمتعلق بعد وخبره جملة يجوز إلخ كما أشرت له، ويحتمل أن تكون داخلة على يجوز وبعد لغو متعلق به وعلى كل ففاعل يجوز مصدر تحتمل مضافا للوجهين.

(الثاني): يمنع الوصفية والحالية فساد المعنى كما في جملة (لا يسمعون إلى الملأ الأعلى) فيتعين أنها مستأنفة مع وقوعها بعد نكرة غير خالصة، كما سبق في مبحث الجمل التي لا محل لها والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم. قال حفظه الله:

فصل في الظرف والجار والمجرور

أي هذا (فصل): في الأصل مصدر فصل بمعنى أبان وحجز ثم نقل للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة لأنها فاصلة حاجزة ما بعدها عما قبلها أي ألفاظ مخصوصة كائنة (في) بيان أحكام (الظرف): وهو اسم الزمان أو المكان المضمن معنى في باطراد (و) أحكام (الجار والمجرور)[1] والظرفية مجازية من ظرفية الشيء في ثمرته لأنه لما كان لا يخرج عنها تخيلت كأنها ظرف محيط به بجامع عدم الخروج عن كل.

وعلـق الظـرف ومـا ضـاهاه ... بالفعـل أو مـا يحـتوي معـناه
مـن مـصدر أو وصـف أو مؤول ... والخلـف في نعـم وبـئس ينجلـي
والفارسـي أجـاز وابـن مالـك ... صـوب نهـج المـنع في المـسالك
واسـتثن زائـدا وكـيف ولعـل ... لـولا ورب كـاف تـشبيه تـنل
والـباء في المفعـول أو في المبـتدا ... والخـبر المنفـي زائـدًا بـدا

(علق): فعل أمر من التعليق وهو أن تجعل (الظرف): وهو لغة الوعاء

---

(١) اشتهر بين النحاة أن حروف الجر أصليها وزائدها مطردها وشاذها يبلغ عددها عشرين حرفا وقد جمعها ابن مالك في قوله:

هاك حروف الجـر وهي: مـن إلى ... حتى خلا حاشا عدا في عن على
مـذ منـذ رب الـلام كي واو وتا ... والكـاف والبـاء ولعل ومتى

فمنها ما هو أصلي ومنها ما هو زائد ومنها ما هو شبيه بالزائد.

والمراد هنا العرفي وقد سبق. (وما): عطف على الظرف أي والذي أو وشيئا (ضاهاه): شابه الظرف والجملة من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما فلا محل لها أو صفة لها فهي في محل نصب والمراد بما ضاهى الظرف الجار والمجرور منصوبا (بالفعل[1]): وهو لغة مصدر فعل كالعلم وعرفا كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمان وضعا وهذا المراد.

(أو): علقهما (بما): أي بشيء أو الذي (يحتوي): أي يحوي ويشمل ذلك الشيء (معناه): أي الفعل والمراد التضمني وهو الحدث وبين ما يحوي معنى الفعل بقوله حال كونه كائنا.

(من مصدر[2]) مفعل صالح لغة لحدث الصدور الحصول وزمانه ومكانه وعرفا اسم الحدث الآتي ثالثا: في تصريف الفعل كضرب واستقرار وهو المراد (أو وصف[3]): في الأصل مصدر وصف ذكر الصفة وعرفا اسم أخذ من مصدر للدلالة على حدث وذات وهذا المراد فيشمل اسم الفاعل كضارب والمفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن وصيغة المبالغة كقتال واسم التفضيل كأعظم.

(أو مؤول): اسم مفعول من التأويل صرف الشيء عن ظاهره والمراد هنا جامد أول بوصف كالمنسوب كقرشي فإنه في تأويل المنتسب إلى قريش والمصغر نحو رجيل فإنه مؤول بحقير وقد اجتمع تعلق الجار والمجرور بفعل.

واسم مفعول في قوله تعالى: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]:

فعليهم **الأول:** متعلق بفعل وهو أنعمت ومحله نصب.

وعليهم **الثاني:** متعلق بمغضوب ومحله رفع على النيابة عن الفاعل واجتمع تعلقه بفعل ومصدر في قول ابن دريد:

---

(١) الفعل هو ما دل على حدوث شيء والزمن جزء منه.

(٢) المصدر: وهو ما يدل على حدث مجرد من الزمان وهو نوعان: مصدر صريح ومصدر مؤول.

(٣) الوصف: هو اسم مشتق يدل على حدث وذات.

واشـــتعل المبـــيض في مـــسوده مـــثل اشتعال النار في جزل الغضا(١)

ففي مسوده متعلق بفعل وهو اشتعل وفي جزل متعلق بمصدر وهو اشتعال.

تنبيه

كان الأولى أن يزيد اسم الفعل ويدخل في مؤول إله في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ ﴾ [الزخرف: ٨٤] ففي السماء متعلق بإله وكذا في الأرض وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف.

تقول: إله واحد ولا يوصف به فلا تقول شيء إله وصح التعلق به لتأوله بمعبود وإله خبر لهو محذوف.

(والخلف): بضم فسكون اسم مصدر اختلف أي الاختلاف.

(في): تعلق الظرف والجار والمجرور بفعل جامد.

(كنعم): فعل جامد(٢) لإنشاء المدح.

(وبئس): فعل جامد لإنشاء الذم وعسى وليس.

(ينجلي): يتضح بما بعد الخلف مبتدأ خبره جملة ينجلي وفي نِعمَّ إما متعلق بينجلي أو الخلف.

(و) الإمام أبو علي (الفارسي أجاز): عمل الفعل الجامد في الظرف والمجرور لأنهما يكفيهما أدنى رائحة فلا يشترط في ناصبهما التصرف واستشهد على ذلك بقوله:

فـــنعم مـــذكاء مـــن ضاقت مذاهبه ونعـــم مـــن هـــو في ســـر وإعلان

---

(١) الضمير في مسوده عائد على الرأس في البيت قبله، ومثل بالنصب مفعول مطلق والجزل الغليظ من الحطب اليابس والغضا شجر معروف إذا وقع فيه النار يشتعل سريعا ويبقى زمانا شبه بياض الشيب وانتشاره في رأسه بشعاع النار في الحطب الغليظ انتشارها فيه اهـــ من شرح القواعد.

(٢) الفعل الجامد هو عكس الفعل المتصرف وهو ما له صورة واحدة أي إذا كان مضارعاً لا يأتي منه الماضي والأمر وإذا كان أمرا لا يأتي منه الماضي والمضارع وإذا كان ماضياً لا ياتي منه الأمر والمضارع.

قال الفارسي: إن من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في ما من نحو فنعما هي وإن الظرف يتعلق بنعم.

(و) الإمام أبو عبد الله محمد (ابن مالك صوب) صحح (نهج) طريق (المنع): من عمل الجامد في الظرف وعديله ذكر ذلك (في المسالك): لعله اسم كتاب لابن مالك وعلى تقدير أن لا يكون اسم كتاب وأن الناظم كمل به البيت فهو جمع مسلك مفعل صالح لحدوث السلوك وزمانه ومكانه.

وفي بمعنى من البيانية مشوبة بتبعيض أو على بابها متعلقة بمحذوف حال من نهج أي حال كونه كائنا من الطرق أو كائنا في الطرق وكذا جرى الخلاف في عمل الناقص فيهما بناء على دلالته على الحدث وعدمها والمحققون على الأول.

تنبيهات

الأول: المناسب إبدال الواو في قوله والفارسي بفاء لأنه تفريع على الخلف وتفسير له.

الثاني: في تعلقهما بأحرف المعاني خلاف المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا.

وفصل بعضهم فقال: إن كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة وإلا فلا انظر المغني.

الثالث: قال الرضي التحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لأن الجار هوالموصل الفعل إليه كالهمزة والتضعيف لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلاً عنه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ فقالوا هما في محل النصب.

(واستثن) من قاعدة كل جار لا بدّ له من متعلق المشار لها بقوله وعلق الظرف إلخ حرفا (زائدا): كالباء الزائدة في الفاعل نحو ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩]: فكفى : فعل ماض والباء زائدة لا تتعلق بشيء واسم الجلالة فاعل كفى: مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال آخره بحركة الحرف

الزائد[١].

والأصل كفى بالله وشهيد: حال أو تمييز ونحو أحسن بزيد على مذهب الجمهور من أن أحسن فعل ماض بني على هيئة الأمر والباء زائدة ومدخولها فاعل والأصل[٢] أحسن زيد فاستقبحوا رفع ما بصيغة الأمر الفاعل الظاهر فزادوا الباء في الفاعل ليصير على هيئة الفضلة.

وكالزائدة في المفعول نحو ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ : فالباء في بأيديكم زائدة لا تتعلق ومدخولها مفعول تلقوا ، وفي المبتدأ نحو: بحسبك درهم وفي خبر الناسخ المنفي نحو: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾، ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ وكمن الزائدة في الفاعل، نحو: أن تقولوا ما جاءنا من بشير.

وفي المفعول نحو ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت وفي المبتدأ نحو ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾ ، ﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ واستفيد من الأمثلة أن الباء تزاد في الإثبات والنفي وتدخل على المعارف والنكرات وأنّ من لا تزاد في الإثبات ولا تدخل على المعارف على الصحيح.

وإنما لم يتعلق الزائد بشيء لأن التعلق هو الارتباط المعنوي والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتأكيدا.

(و) استثن.

---

(١) حرف الجر الزائد هو الذي يمكن الاستغناء عنه في الكلام ولكنه يؤدى معنى التقوية والتوكيد ويجر الاسم بعده في اللفظ دون المحل وهو لا يحتاج إلى متعلق به. أما حرف الجر الأصلي فهو الحرف الذي لا يستغنى عنه وهو يؤدي معنى لا يمكن أن يفهم بدونه ولا يستقيم إلا به ولا بدّ له من متعلق به معنى يرتبط.
أما حرف الجر الشبيه بالزائد فإن له معنى لكنه لا يحتاج إلى متعلق به وذلك الحرف هو رُبَّ فهي تفيد التكثير كثيراً وتفيد التقليل بقلة.

(٢) بيان للأصل الثاني والأصل الأول أحسن زيد بصيغة الماضي بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحا للفظ هذا مذهب الجمهور ومذهب غيرهم أنه أمر لفظ ومعنى وفاعله مستتر والباء معربة كالباء في مررت بزيد اهـ.

(كيف) صوابه حاش ويكون إشارة إلى ما جر مدخوله من حروف الاستثناء كخلا وعدا وحاشا فقد ذكر في المغني أنها لا تتعلق عند الخفض بها فإنها لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما أن إلا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ولو صح أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في إلا وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستنثى بإلا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفًا.

وأما كيف فاسم استفهام غالبا وقد تستعمل اسم شرط ولم أر من ذكر أنها تستعمل حرف جر فضلا عن كونها لا تتعلق.

(و) استثن (لعل[١]) الجارة في لغة من يجر بها المبتدأ وهم عقيل بالتصغير ولهم في لامها الإثبات والحذف وفي الأخيرة الفتح والكسر فلغاتها أربع[٢].

قال شاعرهم:

وداع دعـا يـا مـن يجيب إلى الندا فلـم يـستجبه عـند ذاك مجـيب

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعـل أبي المغـوار مـنك قـريب

فجر بها أبي الواقع مبتدأ خبره قريب تنبيها على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل العمل الخاص به وهو الجر وإنما قيل بعدم التعلق فيها لأنها بمنزلة الحرف الزائد[٣] الداخل على المبتدأ واستثن (لولا): الامتناعية إذا وليها ضمير متصل لمتكلم أو مخاطب أو غائب في قول بعضهم: لولاي ولولاك كقول زيد بن الحكم:

---

(١) لعل هي من أخوات إن وهي تفيد الترجى وهي تنصب الاسم وترفع حرف الخبر ولكن عقيلاً قد استعملتها حرف جر سواء وردت باللامين أم محذوفة اللام الأولى وسواء فتحت لامها الثانية أم كسرت.

(٢) قوله أربع: أي عند من جر بها، وهذا لا ينافي أن فيها لغات أخرى عند غيره وهي لعن بالعين المهملة، ولغن بالغين المعجمة وآخرها نون فيهما ورعن بجعل الراء في محل اللام ولأن وإن ولعت فهذه ست لغات مع الأربع فالجملة عشرة كما يأتي اهـ.

(٣) لأنها لم تدخل لإيصال عامل بل لإفادة التوقع اهـ.

وكم من موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النبق منهوي[(١)]

وكقول الآخر: لولاك في ذا العام لم أحجج.

وكقول الآخر: ولولاه ما قلت لدي الدراهم.

فذهب سيبويه إلى أن لولا في ذلك كله جارة للضمير وأنها لا تتعلق بشيء وأنها بمنزلة لعل الجار في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء.

وذهب الأخفش إلى أن لولا في ذلك غير جارة وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع والأكثر أن يقال لولا أنا ولولا أنت ولولا هو كما قال الله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١].

(و) استثن (رب[(٢)]) في نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول على حد زيدًا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار، لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر.

وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد.

فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الأول فإن قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت استثن:

(كاف تشبيه): نحو قولك: زيد كعمرو.

قال الأخفش الأوسط وهو سعيد بن مسعدة وأبو الحسن بن عصفور إنها لا تتعلق بشيء مستدلين بأن المتعلق به إن كان استقر فالكاف لا تدل عليه وإن كان فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على

---

(١) قوله طحت هويت وسقطت هوى وسقط أجرامه جمع جرم جسم قنة أعلى النبق الشاهق المرتفع منهوي ساقط فاعل هوى اهـ.

(٢) رب حرف جر شبيه بالزائد لا يحتاج إلى متعلق له.

الاستقرار.

(تنل): مضارع نال بمعنى حصل وأدرك مجزوم في جواب استثن به أو بحرف مقدر قولان أي استثن تنل أو إن استثنيت تنل أي تحصل ما قالت الأعراب وما استثنت النحاة.

ويحتمل أنه خبر بمعنى الطلب أي اللهم اجعل الواقف على كتابي محصلا كل خير.

(والباء): مبتدأ و(في المفعول): متعلق ببدا نحو لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة.

(أو) بمعنى الواو أي وبدا (في المبتدأ): نحو بحسبك درهم (و) بدا في (الخبر المنفي): لناسخ نحو أليس الله بكاف عبده وما الله بغافل.

(زائدا) حال من فاعل (بدا) بمعنى ظهر والجملة خبر الباء أي مطلقا في الإثبات والنفي وعلى النكرات والمعارف بخلاف من كما سبق. قال حفظه الله تعالى:

وحكم ذين بعد حالين معا كحكم جملة على ما سمعا

(وحكم ذين): الظرف والجار والمجرور الواقعين بعد معرفة خالصة من شائبة التنكير أو بعد نكرة خالصة من شائبة التعريف أو (بعد) ذي (حالين معا) وهو المعرفة القريبة من النكرة والنكرة القريبة من المعرفة كائن (كحكم جملة): واقعة بعد ماذكر حال كون حكم الجملة كائنا (على ما) أي الوجه الذي (سمعا): فيما تقدم في مبحث الجمل بعد النكرات والمعارف وألف سمعا للإطلاق فهو صفة في نحو رأيت طائرًا فوق غصن أو على غصن لأنه وقع بعد نكرة محضة وهو طائر وحال في نحو قوله تعالى حكاية عن قارون: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٩] ففي زينته في موضع الحال أي متزينًا أو كائنًا في زينته لأنه وقع بعد معرفة محضة وهو الضمير المستتر في خرج.

وفي نحو رأيت الهلال بين السحاب فبين السحاب حال من الهلال لأنه وقع بعد معرفة محضة ومحتمل لهما في نحو يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر فوق أغصانه لأن الزهر والثمر معرفان بأل جنسية فهما معرفتان لفظا نكرتان معنى فإن

شئت راعيت اللفظ فأعربتهما حالين وإن شئت راعيت المعنى فأعربتهما صفتين.

وفي نحو هذا ثمر يانع فوق أغصانه أو على أغصانه لأن ثمر موصوف بيانع فهو قريب من المعرفة فيجوز في كل من الظرف والجار والمجرور أن يكون صفة اعتبارا باللفظ وحالا اعتبارا بالمعنى.

قال حفظه الله تعالى:

وإن يكن أحدهما حالا خبر ... أو صفة بكائن أو استقر

علق وخصت صلة بكانا ... أو استقر فادر ما استبانا

و(إن) حرف شرط، (يكن): شرط إن.

(أحدهما): بسكون الحاء للوزن اسم يكن وضمير التثنية للظرف والجار والمجرور (حالا) من معرفة محضة أو ذات وجهين خبر يكن أو (خبر) لمبتدأ في الحال أو في الأصل بحذف ألفه والوقف بالسكون على لغة ربيعة كما حذف العاطف[1] للضرورة (أو): يكن أحدهما (صفة): لنكرة محضة أو ذات وجهين (بكائن): متعلق بعلق الآتي وهو اسم فاعل كان التامة لا الناقصة، وإلا لتسلسل ورجح بأن الأصل في الصفة والحال والخبر الإفراد.

(أو باستقر): فعل ماضٍ بمعنى حصل ووجد ورجح بأن الأصل في العمل للأفعال وبالاتفاق عليه في الصلة الآتية.

(علق): فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ومفعوله ضمير

---

(١) الأصل أن حرف الجر إذا حذف لا يعمل أي لا يبقى أثره وهو الجر ولكن قد يحذف حرف الجر ويبقى عمله في حالتين: (أ) مع رب فقد تحذف ويبقى عملها وذلك بعد الحروف التالية (الواو وهي ما يطلقون عليه واو رب وحذفها بعد الواو كثير، الفاء، بل) وقد تعمل رب محذوفة بدون شيء من هذه الأحرف الثلاثة وهذا قليل جدًّا أو أقل منه بعد بل.

(ب) مع غير رب فقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله وذلك نوعان حذف سماعي وهو لا يقاس عليه وحذف مطرد وهو يقاس عليه ولعل أشهره حذف الحرف مع لفظ الجلالة في القسم دون عوض، وبعد كم الاستفهامية إذا جرت بحرف الجر، وفي جواب استفهام تضمن حرف جر .... إلخ.

محذوف راجع للأحد والأصل علقه، والجملة جواب إن وحذف منها الفاء الواجبة للضرورة.

(وخصت صلة): لموصول اسمي هي ظرف أو جار ومجرور بتعلقها (بكانا): التامة بمعنى وجد (أو باستقر) لأن الصلة لا تكون إلا جملة والوصف مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكما.

(فادر): اعلم أيها الواقف (ما استبانا): تبين واتضح جملة كمل بها البيت وألف استبانا للإطلاق كألف كانا.

وقد تقدمت أمثلة الواقعين صفة وحال.

ومثال الخبر ظرفا قوله تعالى: ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ ﴾ [الأنفال: ٤٢] في قراءة السبعة بنصب أسفل ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر خبر الركب وجارًا ومجرورًا الحمد لله فلله متعلق بحذوف تقديره كائن أو استقر خبر الحمد، ومثال الصلة ظرفًا ﴿ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٩] فمن بفتح الميم اسم موصول في محل رفع مبتدأ وعنده ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره استقر لا غير وهو فعل وفاعل والجملة صلة من. فلا محل لها، وجملة لا يستكبرون في محل رفع خبر من. وجارًا ومجرورًا ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ ففي السموات متعلق بمحذوف تقديره استقر لا غير صلة من الواقع مبتدأ خبره له ويسمى كل من الظرف والجار والمجرور الواقع في هذه المواضع الأربع مستقرًا بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وفي غيرها لغوا لإلغاء الضمير فيه.

تنبيهان

الأول: لا يتعين كائن واستقر بل مثل الأول حاصل وثابت ومستقر ونحوها، ومثل الثاني كان وحصل وثبت ونحوها.

الثاني: الأصل في المتعلق أن يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرًا وما يقتضي إيجابه فالأول نحو في الدار زيد لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني نحو إنَّ في الدار زيدا لأن إن لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرًا في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ. قال حفظه الله تعالى:

ورفعه الفاعل جوز إن عَرَى أحدهما معتمدا أو خبرا

أو صفة أو صلة أو حالا كجئت فوقي نوره تعالى

(ورفعه): بنصب رفع بجوز وهو مصدر مضاف لفاعله الضمير الراجع لأحد الأمرين الظرف والجار والمجرور، (الفاعل): مفعول و(جوز): فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والجملة دليل جواب (إن عَرَى) بفتح الراء أي تجرد.

(أحدهما): بسكون الحاء للوزن والضمير للظرف والجار والمجرور عن وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالاً حال كون أحدهما (معتمدًا) على نفي أو استفهام وهو بكسر الميم اسم فاعل من اعتمد استند يعني أن الظرف أو الجار والمجرور إن وقع بعد نفي أو استفهام ولم يقع في موضع من الأربعة السابقة، فإنه يجوز أن يرفع ما بعده على أنه فاعل به لنيابته عن متعلقه المحذوف المقدر باستقرار ومستقر.

نحو: ما في الدار أو عندك أحد فلك أن تجعل أحد فاعلاً بالجار والمجرور أو الظرف لاعتماده على النفي ونيابته عن المحذوف ولك أن تجعله مبتدأ وما قبله خبرًا.

ونحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ أو أعندك شك، فإن شئت جعلت شك فاعلا بما قبله لاعتماده على استفهام وإن شئت جعلته مبتدأ خبره ما قبله (أو) وقع أحدهما (خبرًا) لمبتدإ في الحال أو الأصل نحو زيد أو إنَّ زيدا في الدار عبده فلك أن تقدر عبده فاعلاً بالجار والمجرور لاعتماده على المبتدإ وأن تقدره مبتدأ ثانيا مؤخرا عن خبره، والجملة في محل رفع خبر الأول وكذا زيد أو إن زيدًا عندك عبده.

والاحتمال الأول مختار الحذاق (أو صفة) لنكرة محضة أو ذات وجهين نحو مررت برجل عندك أو في الدار أبوه ونحو مررت برجل صالح عندك، أو في الدار غلامه فلك في المرفوع الوجهان والمختار أولهما.

(أو صلة): لموصول اسمي نحو جاء الذي عندك أو في الدار أخوه. (أو

حالا): من معرفة محضة أو ذات وجهين وذلك كقولك (جئت): فعل وفاعل (فوقي): ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من التاء ومضاف لياء المتكلم فنصبه مقدر منع منه كسر المناسبة أي حال كوني كائنا فوقي.

(نوره): بالرفع إما فاعل بالظرف لاعتماده على صاحب الحال ونيابته عن المحذوف وهو المختار أو مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم والجملة الاسمية في محل نصب حال من التاء رابطها الضمير الراجع لله (تعالى) عمَّا يقول المبطلون علوًا كبيرا.

جملة استئنافية قصد بها التنزيه وتكميل البيت ومعنى تعالى ارتفع وعلا وعظم.

ونحو جئت على فضل الله تعالى ونحو جاء الرجل فوقه أو عليه فضل الله تعالى.

تنبيه

أفهم كلام الناظم أن الظرف والجار والمجرور لا يرفعان الفاعل في غير المواضع الستة فإن وقع بعد أحدهما مرفوع في غيرها تعين أن يكون مبتدأ وهو مذهب البصريين إلا الأخفش.

وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما الفاعل في غيره أيضا نحو في الدار زيد فزيد عندهم يجوز أن يكون فاعلاً وأن يكون مبتدأ مؤخرا والجار والمجرور خبره والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال حفظه الله تعالى:

باب في ذكر أدوات يكثر دورها في الكلام

(باب): أي ألفاظ مخصوصة[1] كائن (في ذكر): بيان وشرح (أدوات) جمع أداة وهي لغة الموصل والغالب عرفا إطلاقها على ما يوصل للتأثير لفظا ومعنى أو معنى من الحروف والأسماء والمراد هنا الكلمة فقط مطلقا أي كلمات.

---

(١) اقتصار على المراد ومعناه لغة فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل لخارج وعكسه اهـ.

(يكثر دورها): أي الأدوات ودور كقول مصدر دار أي مر كالدائرة والمراد هنا الوقوع والوجود أي يكثر وقوعها (في الكلام) المعتد به أي ويقبح بالمعرب جهلها وظرفية الباب في الذكر من ظرفية الشيء في ثمرته فهي مجازية كما سبق.

والواو[1] للعطف وللحال تقع … واجرر بها وزد كرب وكمع

(والواو): مبتدأ و(للعطف): متعلق بتقع وهي لمطلق الجمع ويكون ما بعدها بحسب ما قبلها نحو جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرًا ومررت بزيد وعمرو.

ونحو يعجبني أن تقوم وتقعد و لم تقم وتقعد فلا تدل على ترتيب ولا معية إلا بقرينة خارجية وعند التجرد عنها يحتمل معطوفها المعاني الثلاثة فإذا قلت قام زيد وعمرو كان محتملا للمعية، والتقدم والتأخر.

(وللحال): وهي الداخلة على الجملة الحالية اسمية كانت نحو جاء زيد والشمس طالعة، أو فعلية نحو دخل زيد وقد غربت الشمس وتسمى واو الابتداء أيضا.

وسيبويه يقدرها بإذ لأنها تدخل على الجملتين بخلاف إذا لاختصاصها بالجملة الفعلية على الأصح. (تقع): فعل مضارع مجرد فهو مرفوع بضمة منع منها سكون الشعر وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود للواو والجملة في محل رفع خبرها ومتعلقه محذوف تقديره في الكلام والمعنى الواو تأتي في كلام العرب للعطف وللحال.

(واجرر) فعل أمر من الجر وفيه لغات جر بتثليث الراء وإسكانها فهذه أربع لغات وما في كلامه خامسة وهكذا كل ثلاثي مضاعف وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت و(بها) أي الواو متعلق باجرر، ومفعوله محذوف تقديره المقسم به.

نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾، ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾، ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾، ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾، فالواو في جميعها للقسم جارة وما بعدها مقسم به مجرور بها.

(وزد): على الاستعمالات الثلاثة السابقة للواو استعمالها.

---

(١) الواو تستخدم حرف عطف وحرف جر وتأتي للحال وتكون زائدة مع رب وتأتي للمعية نحو سرت والنيل كما تأتي الواو للاستئناف أي بداية كلام جديد.

(كرب) فتفيد التكثير أو التقليل ويجر مدخولها برب مضمرة لا بها على الأصح كقوله:

وبلــــدة لــــيس بهــــا أنــــيس إلا الــــيعافير وإلا العــــيس(١)

الواو واو رب وبلدة مجرور برب مضمرة أي ورب بلدة وهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها اشتغال الآخر بكسرة رب وخبره جملة ليس بها الخ (و): زاد أيضا استعمالها للمعية (كمع): وينصب مدخولها وذلك في موضعين باب المفعول معه نحو سرت والنيل بنصب النيل على أنه مفعول معه.

وباب المضارع المسبوق بنفي أو طلب محضين نحو ويعلم الصابرين من قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]فيعلم: منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب النفي ونحو:

لا تــــنه عــــن خلــــق، وتــــأتي مــــثله

فتأتي منصوب بأن مضمرة بعد الواو المسبوقة بالطلب أو اسم صريح كقوله:

ولــــبس عــــباءة وتقــــر عــــيني

بنصب تقر بأن مضمرة جوازًا بعد الواو العاطفة على الاسم الخالص.

وتأتي للاستئناف نحو: ﴿ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ برفع نقر فالواو الداخلة عليه واو الاستئناف فإنها لو كانت للعطف لا تنصب نقر وسبق لها أمثلة أخرى وتأتي زائدة دخولها في الكلام كخروجها وتسمى في القرآن صلة، نحو: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾، جواب إذا والواو صلة جيء بها لتوكيد المعنى بدليل الآية الآخرى وهي: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾ بغير واو.

وقيل إنها عاطفة والجواب محذوف والتقدير كان كيت وكيت وقيل للحال

---

(١) اليعافير: الظباء، والعيس: الإبل اهـ.

وقد مقدرة أي وقد فتحت فدخلت الواو لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم وحذفت في الآية الأولى لبيان أنها كانت مغلقة قبل مجيئهم وسبقت لها أيضا أمثلة فتحصل أن أقسامها ثمانية:

واجــــرر بحـــتى واعطفـــن وزد ....

(واجرر بحتى[1]) مدخولها الاسم الصريح الظاهر، فتكون بمعنى إلى في الدلالة على انتهاء الغاية نحو حتى مطلع الفجر حتى حين، وهل مجرورها داخل فيما قبلها أو خارج عنه أو داخل تارة وخارج أخرى أقوال والمصدر المنسبك من المضارع بأن مضمرة وجوبا، فتكون تارة بمعنى إلى نحو حتى يرجع إلينا موسى والأصل حتى أن يرجع أي إلى زمن رجوعه وتارة بمعنى كي التعليلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة أي كي تدخلها أي لأجل دخولها وقد تحتمل المعنيين في الموضع الواحد كقوله تعالى: ﴿ فَقَـٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٩]: أي إلى أن تفيء أو كي أن تفيء والغالب أنها لا تكون لغير ذلك.

وقال بعضهم إنها تكون بمعنى إلا الاستنثائية كقوله:

لــيس العطــاء مــن الفضول سماحة حــتى تجــود ومــا لــديك قلــيل

أي إلا أن تجود وهو استثناء منقطع (واعطفن) بحتى بعضًا مما قبلها حقيقة أو حكمًا بشرط كونه ظاهرًا أو غير نكرة لم تخصص وغاية له في شيء كالشرف نحو مات الناس حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإنهم بعض من الناس وغاية لهم في شرف المقدار بالنسبة إلى كمالات النوع الإنساني وكالدناءة نحو زارني الناس حتى الحجامون فإنهم بعض الناس وغاية لهم في دناءة المقدار وكالقوة والضعف في قوله:

قهــرناكم حــتى الكمــاة فأنــتم تهابونــنا حــتى بَنِيْــنا الأصــاغرا

فالكماة جمع كمي وهو البطل من الكمي، وهو الستر لأنه يستر نفسه بالدرع والبيضة بعض من المخاطبين وغاية لهم في القوة والبنون الأصاغر بعض من

---

(١) سبقت الإشارة إلى استعمالات حتى.

قوم المتكلم وغاية لهم في الضعف وتقول في البعض الحكمي أعجبتني الجارية حتى فهمها أو كلامها لأن الفهم والكلام لعدم استقلالهما واحتياجهما إليها كجزئها.

ويمتنع أن تقول أعجبتني الجارية حتى ولدها لأن الولد ليس بعضا ولا كالبعض لاستقلاله بنفسه وعدم قيامه بها والضابط أن ما صح استثناؤه مما قبله استثناء متصلا صح دخول حتى عليه وما لا فلا فشروط العطف بها أربعة(١).

تنبيه

حتى العاطفة كالواو لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيبا ولا معية على الأصح (وزد): حتى داخلة على جملة مبدوءة بفعل ماض نحو حتى عفوا وقالوا فحتى حرف ابتداء والجملة بعده مستأنفة أو مضارع نحو قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة من رفع يقول أو باسم كقوله: حتى ما دجلة أشكل وقيل هي مع الماضي جارة وأن مضمرة بعدها، والتقدير: حتى إن عفوا فتحصل أن لحتى ثلاثة استعمالات.

تنبيه

لم أر في كلامهم أن حتى الابتدائية تسمى زائدة ولا أنها تستعمل زائدة إنما الذي وقفت عليه الاستعمالات الثلاثة السابقة فلعله عبر بزد مريد الابتدائية كما حملانا عليه للضرورة أو يقال: معنى الكلام وزد على الاستعمالين السابقين استعمالا ثالثا وهو دخولها على جملة إلخ وليس المراد ولحتى استعمال تسمى فيه زائدة.

.... وقد(٢) حـــرف لتحقـــيق وتقلـــيل ورد

قـــرب بهـــا الماضـــي وزد تـــوقعا وســـيبوبه حـــرف تكـــثير وعـــى

(وقد): مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، و(حرف): خبر وهو لغة

---

(١) سبقت الإشارة إلى تلك الشروط.

(٢) قد حرف تحقيق وتقليل وتكثير، وتقريب الماضي من الحال كما تفيد التوقع.

الطرف بفتح الراء وعرفا كلمة دلت على معنى في غيرها و(لتحقيق): متعلق بورد والتحقيق مصدر حقق وهو لغة التقوية والتثبيت، وعرفا: ذكر الشيء على الوجه الحق أو بالدليل، والمراد هنا الأول يعني قد حرف ورد في الكلام لتحقيق وتقوية وقوع الفعل الذي بعدها.

وتدخل حينئذ على الفعل الماضي اتفاقا[1] نحو: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾، فحققت قد حصول الفلاح لمن اتصف بذلك وعلى المضارع عند بعضهم نحو: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ فقد محققة لعلم الله تعالى بما ذكر.

(ولتقليل): بالقاف وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قولهم: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، فقد أفادت أن وقوع الصدق من الكذوب والجود من البخيل قليل وتقليل في متعلقه نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ فقد: أفادت أن متعلق يعلم وهو ما هو منطوون عليه من الأحوال أقل معلوماته تعالى وزعم بعضهم أنها في الآية للتحقيق كما تقدم.

وإن التقليل في المثالين الأولين لم يستفد من لفظ قد بل من نفس قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك من البخيل والكذوب قليل كان متناقضا لأن البخيل والكذوب صيغتا مبالغة تقتضيان كثرة البخل والكذب، فلو كان كل من يجود ويصدق بدون قد يقتضي كثرة الجود والصدق لزم تدافع الكثرتين لأن آخر الكلام يدفع أوله.

وقوله (ورد): فعل ماض وفاعله ضمير الحرف والجملة في محل رفع صفته (قرب): أمر من التقريب (بها): أي بقد الزمن (الماضي) بسكون الياء للوزن من الزمن الحال نحو قد قام فقد قربت الماضي من الحال ولهذا تلزم مع الماضي الواقع حالا نحوية إما ظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ : فجملة وقد فصل لكم حالية أو مقدرة نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾

---

(١) قد تفيد التحقيق والتقوية والتثبيت إذا دخلت على الفعل الماضي، والفعل المضارع عند بعض النحاة.

فجملة ردت إلينا حالية مقرونة بقد تقديرًا أي قد ردت.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن اقتران الماضي الواقع حالا بقد ليس بلازم لكثرة وقوعه حالا بدون قد والأصل عدم التقدير هذا هو الظاهر إذ ليس بين الحال النحوية والزمانية ارتباط معنوي بدليل أنهم قسموا الحال الاصطلاحية إلى ماضوية ومقارنة ومستقبلة اللهم إلا أن يقال الكلام في الحال المقارنة لأنها المتبادرة للذهن عند الإطلاق.

(وزد): على ما سبق من معاني قد الحرفية (توقعا): تفعلا مصدر توقع انتظر الوقوع يعني أن قد الحرفية وردت في الكلام دالة على توقع أي انتظار وقوع الفعل الذي بعدها وتدخل على المضارع تقول قد يخرج زيد إذا كان خروجه منتظرًا وقوعه.

فتدل على أن الخروج منتظر متوقع وعلى الماضي تقول قد خرج زيد لمن يتوقع خروجه وفي التنـــزيل ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ : لأنها كانت تتوقع سماع شكوها هذا مذهب الأكثرين وزعم بعضهم أنها لا تكون للتوقع مع الماضي لأن التوقع انتظار الوقوع في المستقبل والماضي قد وقع.

وقال الذين أثبتوا معنى التوقع مع الماضي إنها تدل على أنه كان منتظرًا تقول قد ركب الأمير لقوم ينتظرون هذا الخبر، ويتوقعون الفعل وذهب في المغني[1] إلى أنها لا تفيد التوقع أصلا.

(و) الإمام أبو بشر عمرو (سيبويه) مبتدأ مبني لمشابهة أسماء الأصوات على الكسر تخلصًا من الساكنين في محل رفع و(حرف): حال من مفعول وعى محذوفًا أي محكومًا عليها بأنها حرف.

(تكثير): تفعيل مصدر كثَّر بالتضعيف (وعى): قد في الكلام أي حفظها في كلام العرب حرفًا دالا على كثرة وقوع الفعل الذي بعدها والجملة في محل رفع خبر في قوله:

---

(١) أي ابن هشام في مغني اللبيب.

قـد أتـرك القـرن مـصفرا أنامله ... كـأن أثـوابه مُجّـت بفرصـاد

فقد أفادت كثرة الترك أي تصيير القرن بكسر القاف أي الكفؤ في الشجاعة مصفر أنامله رؤوس أصابعة كناية عن تركه ميتا ومجت رميت بفرصاد أي شيء أحمر لأن مقام المدح إنما يناسبه كثرة ذلك.

وقاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] والكثرة هنا في متعلق الفعل لا في الفعل نفسه وإلاّ لزم تكثير الرؤية وهي قديمة وتكثير القديم باطل عند أهل السنة فنحصل أن قد الحرفية تأتي في الكلام لخمسة معان وبقي أنها قد تستعمل اسمًا بمعنى حسب وفيها مذهبان:

أحدهما: أنها معربة رفعا على الابتداء وما بعدها خبر وإليه ذهب الكوفيون وعلى هذا فيقال إذا أضيفت لياء المتكلم: قدي درهم بغير نون وقاية كما يقال حسبي درهم بغير نون وجوبا.

والثاني: أنها مبنية على السكون لشبهها بالحرفية لفظا وهو مذهب البصريين وعلى هذا فيقال قدي بغير نون حملا على حسب وقدني بالنون حفظا للسكون لأنه الأصل في البناء واسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية اتفاقا ويتصل بها ياء المتلكم فيقال قدني بالنون وجوبا درهم كما بقال يكفيني درهم فياء المتكلم في محل نصب على المفعولية ودرهم فاعل فاستعمالاتها سبعة.

والفـاء للتـرتيب والتعقـيب ... والـربط والعطـف وللتـسبيب

كـثم وهـي مـثلها أيضا ....

(والفاء): ورد في كلام العرب (للترتيب): المعنوي نحو قام زيد فعمرو فالفاء تدل على أن اتصاف عمرو بالقيام بعد اتصاف زيد به والذكري وهو عطف مفصل على مجمل **نحو فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه** ونحو ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [النساء: ١٥٣].

ونحو: توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه.

(و) الفاء ورد (للتعقيب): تفعيل مصدر عقب أي الاتصال بلا مهلة وهو

في كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج زيد فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين وقال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦٣].

(و): الفاء ورد (للربط): للجواب الذي لا يصلح لأن يكون شرطا وهو منحصر في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية نحو: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام: ١٧]، ونحو: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [المائدة: ١١٨].

الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد نحو: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]، ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ ﴾ [آل عمران: ٢٨].

الثالثة: أن يكون فعلها إنشائيا نحو: ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١] ونحو: فإن شهدوا فلا تشهد معهم.

ونحو: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ ﴾ [الملك: ٣٠] فيه أمران الاسمية والإنشاء ونحو: إن قام زيد فوالله لأقومن ونحو: إن لم يتب زيد فيا خسره رجلا.

والرابعة: أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى إما حقيقة نحو: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ٧٧] وإما مجازا نحو: ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ ﴾ [النمل: ٩٠] نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما وقع.

الخامس: أن تقترن بحرف استقبال نحو: ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ

يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة:٥٤] ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

السادسة: أن تقترن بحرف له الصدر كقوله:

فإن أهلك فذي حنق لظاه ... علي يكاد يلتهب التهابا

لأن رُبَّ مقدرة بعد الفاء وتقدم أنّ لها الصدر (و) الفاء ورد (للعطف) مصدر عطف وهو لغة الثني وعرفا مصدرا تشريك ثان لأول في حكم بأداة مخصوصة واسما تابع بحرف مخصوص وهذا في النفي في النسق[1] ، وفي البيان يطلق على التشريك والمشرك بلا أداة الكاشف لحقيقة القصد والمراد هنا التشريك (و) الفاء (للتسبيب): أي للدلالة على أن ما قبلها سبب فيما بعدها إن كان جملة نحو (**فوكزه موسى ففقضى عليه**) أو صفة نحو: ﴿لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَـٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ - ٥٤].

قيل: ومنه ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك: إن يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة.

والفاء تأتي للمهلة (كثم): كقوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَـٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَـٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤] فالفاء في المواضع الثلاثة بمعنى ثم لتراخي معطوفاها.

(وهي): أي ثم (مثلها): أي الفاء في إفادة التعقيب جاء ذلك في قوله:

كهز الرديني تحت العجاج ... جرى في الأنابيب ثم اضطرب

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه (أيضا): أي كما جاءت الفاء للمهلة فقد تقارضا قال:

---

(١) الذي تستعمل فيه الفاء وقوله: وفي البيان إلخ تتميم اهـ.

.... ولم للنفي والقلب[1] ....

(ولم): ورد (للنفي) لحدث المضارع، (والقلب) لزمنه المحتمل للحال والاستقبال ماضيا والجزم للفظه نحو: ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾ الآية وقد يرتفع الفعل بعدها كقوله:

لولا فوارس من نعم وأسرهما … يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فقيل ضرورة وقال ابن مالك: لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحَ ﴾ وقوله: في أي يومي من الموت أفر ، أيوم لم يقدَّر أم يوم قدِّر.

وخرجا على أن الأصل نشرحن ويقدرن ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين.

.... وللترتيب ثم

ومهلة ....

(و): ورد (للترتيب ثم) ويقال فيها فم كقولهم في جدث جدف (ولمهلة): وللتشريك في الحكم والثلاثة ثابتة لها مع العطف نحو جاء زيد ثم عمرو وفي كل منها خلاف.

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة،وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ ﴾.

وقول زهير:

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى … فثم إذا أمسيت أمسيت عاديا

---

(١) لم حرف نفي وجزم وقلب فهي تنفي وقوع الحدث في الزمن الحالي أو المستقبل وتجزم الفعل المضارع وتقلب المضارع إلى الماضي.

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء. وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه تمسكا بقوله: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [النساء: ١] ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَـٰنِ مِن طِينٍ ﴾ [السجدة: ٧] ﴿ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴾ [السجدة: ٨] ﴿ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ﴾ [السجدة: ٩] ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣، ١٥٤]، وقول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ... ثم قد ساد قبل ذلك جده

والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه: **أولها** وعليه نقتصر أن العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها.

وعن الثانية بأن سواه عطف على الجملة الأولى لا الثانية.

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السودد من قبل الأب والأب من قبل الابن كما قال ابن الرومي:

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم ... كلا لعمري ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذرى حسب ... كما علت برسول الله عدنان

وأما المهلة فزعم الفراء أنها قد تتخلف بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي الإخبارين وجعل منه ابن مالك: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ تَمَامًا ﴾ وقد مر البحث في ذلك.

.... وانصب مضارعا بلن ... وانف وخلصه ....

(وانصب): فعلا (مضارعا): بكسر الراء اسم فاعل من المضارعة المشابهة لأنه شابه اسم الفاعل في حركاته وسكناته ووضعه على الإبهام وقبوله التخصيص (بلن[1] وانف) حدثه بها (وخلصه): أي المضارع للزمن المستقبل بها فهي حرف

---

(١) لن أداة من أدوات نصب الفعل المضارع وهي تفيد نفي وقوع الحدث في المستقبل.

نصب ونفي واستقبال وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الألف نونا في لن وميما في لم خلافا للفراء لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفا لا العكس نحو لنسفعًا وليكونا ولا أصل لن لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيد لن أضرب خلافًا للأخفش الصغير وامتناع زيدًا يعجبني أن تضرب خلافاً للفراء ولأن الموصول وصلته مفرد ولن أفعل كلام تام ولا تفيد لن توكيد النفي خلافًا للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافًا له في أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل.

.... وللجزا إذن

(و) ورد (للجزاء إذن): وهي حرف عند الجمهور وقيل اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوِّض التنوين عنها واضمرت إن وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وإن وعلى البساطة.

الصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها.

قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع.

وقال الفارسي : في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن(١) أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا اهـــ.

والأكثر أن تكون جوابا لأن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين فالأول كقوله:

لـــئن عـــاد لي عـــبد العزيــز بمثلها ... وأمكـــــني مـــــنها إذن لا أقـــــيلها

وقول الحماسي:

لـــو كـــنت من مازن لم تستبح إبلي ... بـــنو اللقـــيطة مـــن ذهل ابن شيبانا

إذن لقـــام بنـــصري معـــشر خشن ... عـــند الحفـــيظة إن ذو لـــوثة لانـــا

---

(١) إذن وهي تقع في صدر جواب لسؤال ملحوظ أو ملفوظ تنصب الفعل المضارع بشروط: أن تكون صدرا أى لا تأتي بين عناصر الجملة أو في بداية جملة داخل جملة أكبر وأن يكون الفعل بعدها دالا على الاستقبال ليس على الحال وألا يفصل بينها وبين الفعل إلا بقسم أو بلا.

فقوله إذن لقام بدل من لم تستبح وبدل الجواب جواب والثاني نحو أن يقال آتيك فتقول إذًا أكرمك أي إن أتيتني إذن أكرمك.

وقال الله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة والصحيح أن نونها تبدل ألفا في الوقف تشبيها لها بتنوين لا منصوب وقيل: يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف.

والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا وتبعه ابن خروف وتنصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية يقال آتيك فتقول: إذن أكرمك ولو قلت أنا إذن قلت أكرمك بالرفع لفوات التصدر فأما قوله:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا

فمؤول على حذف خبر إن أي إني لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده ولو قلت إذن يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا.

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف.

وابن باب شاذًا الفصل بالنداء وبالدعاء والكسائي الفصل بمعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ولو قيل لك أحبك فتقول: إذن أظنك صادقا رفعت لأنه حال.

والسين يأتي حرفًا للاستقبال كذا للاستمرار ذو انتحال

(والسين): المفردة المهملة (يأتي): في الكلام حال كونه (حرفًا): خاصًا بالمضارع ويخلصه (للاستقبال): وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافًا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين ومعنى قول المعربين فيها وحرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن

الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال.

واعلم أن الحروف المفردة يصح تذكيرها باعتبار عنوان حرف ولفظ وتأنيثها باعتبار عنوان أداة وكلمة (كذا): يأتي السين في الكلام (للاستمرار): أي للدلالة على أن زمن المضارع مستمر دائم لا مستقبل وإتيانه لذلك (ذو): أي صاحب (انتحال): افتعال مصدر انتحل أي انتساب لبعضهم.

ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ ﴾ الآية واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ﴾ [البقرة: ١٤٢] مدعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ ﴾ قال: فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى.

وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه.

قال الزمخشري: فإن قلت أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع انتهى.

ولو سلم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد أن ذلك دأبه والسين مفيدة للاستقبال إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل.

تنبيه

للاستمرار خبر لمحذوف وكذا حال أي والسين للاستمرار حال كونه كذا في الإتيان أو بالعكس: أي والسين كذا في الإتيان حال كونه للاستمرار على كل صاحب الحال ضمير الخبر وذو خبر لمحذوف ، والجملة حال ولو قال ذا بالألف لأغناني عن التكلف.

لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لما تلا

وجاء للتقليل والعرض كأن وإن وليت ....

(لو حرف شرط): ربط وتعليق في الماضي نحو لو جاء زيد لأكرمته وإذا أدخلت على المضارع صرفته للماضي نحو لو يفي كفى فيقال فيها حرف (يقتضي): يفيد (امتناع) انتفاء (ما): أي شيء أو الشيء الذي (يليه): أي لو وهو فعل الشرط مثبتًا كان أو منفيا (و) يقتضي (استلزامه): أي فعل الشرط (لما تلا): وهو جواب الشرط مثبتا كان أو منفيا فالأقسام أربعة:

لأنهما إما مثبتان نحو لو جاء زيد أكرمته أو منفيان نحو لو لم يجئ زيد ما أكرمته أو الأول مثبت والثاني منفي نحو لو قصدني ما خيبته أو عكسه نحو لو لم يجئ عتبت عليه والمنطقيون يسمون الشرط مقدمًا لتقدمه في الذكر ويسمون الجواب تاليا لأنه يتلوه، ثم ينتفي التالي إن لزم المقدم، ولم يخلف المقدم غيره نحو: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَـٰهُ بِهَا ﴾ فلو هنا دلت على أمرين:

أحدهما: أن مشيئة الله التي هي المقدم لرفع هذا المنسلخ الذي هو التالي منفي بدخول لو عليها ويلزم من نفي المقدم الذي هو مشيئة الله تعالى أن يكون رفع هذا المنسلخ الذي هو التالي منفيًا إذ لا سبب له إلا المقدم وهو المشيئة وقد انتفت ولا يخلفها غيرها فينفي بخلاف ما إذا خلف المقدم غيره نحو قول عمر في صهيب: «لو[1] لم يخف الله لم يعصه» فإنه لا يلزم من انتفاء المقدم الذي هو لم يخف انتفاء التالي الذي هو لم يعصه حتى يكون المعنى قد خالف وعصى بناء على أن (لو) إذا دخلت على منفي أثبتته مقدماً كان أو تالياً وذلك متخلف هنا لأن انتفاء العصيان الذي هو التالي له سببان:

أحدهما: الخوف من العقاب وهي طريقة العوام.

الثاني: الإجلال لله تعالى والتعظيم وهي طريقة الخواص العارفين بالله تعالى والمراد أن صهيبًا رضي الله عنه من هذا القسم وهو أن سبب خوفه من الله تعالى إجلاله وتعظيمه وأنه لو فرض خلوه عن الخوف لم تقع منه معصية فكيف والخوف مع ذلك حاصل له ومن هنا تبين فساد قول المعربين أن لو حرف لامتناع

---

(١) لو حرف امتناع لامتناع أي امتناع الجواب لامتناع وقوع الشرط وهذا القول يعترض عليه الشارح احتجاجا بقوله لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً.

الجواب لامتناع الشرط والصواب أنها لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته وإنما لها تعرض لامتناع الشرط فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط لزم من انتفائه انتفاؤه نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودًا وإن كان له سبب آخر لم يلزم من انتفائه انتفاء الجواب ولا ثبوته نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا.

ومنه: لو لم يخف الله لم يعصه والأمر الثاني مما دلت عليه لو في الآية السابقة أن ثبوت المشيئة سبب للرفع والرفع مسبب عنها وهذان المعنيان يشملهما قوله يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لما تلا دون قول المعربين حرف امتناع لامتناع فإنه لا يشملهما مع ما فيه مما سبق بيانه.

تنبيه

هذا البيت يسمى مصمتًا عند العروضيين وعرَّفه بعضهم بما يخالف عروضه ضربه في الروي اهـ.

(وجاء): لو في الكلام (للتقليل): بالقاف تفعيل مصدر قلل أي للدلالة عليه قاله ابن هشام الخضراوي واستشهد له بقوله ﷺ: «**تصدقوا ولو بظلف محرق**».

وفي رواية النسائي «**ردوا السائل ولو بظلف محرق**» والمعنى تصدقوا بما تيسر ولو بلغ في القلة كالظلف وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والمراد بالمحرق المشوي وفي رواية الشيخين «اتقوا النار ولو بشق تمرة» وقد يدَّعى أن التقليل إنما استفيد من مدخولها لا منها لأن الظلف والشق يشعران بالتقليل.

(و) جاء لو (لعرض) مصدر عرض طلب بلين ورفق نحو لو تنــزل عندنا فتصيب خيرا ذكره ابن مالك في التسهيل وجاء لو حرفًا مصدريًا.

(كأن): بفتح الهمزة وإسكان النون إلا أن لولا تنصب كما تنصب أن وأكثر وقوعها بعد ود نحو (ودوا لو تدهن) أي ودوا الإدهان أو يود، نحو «يود أحدهم لو يعمر» أي التعمير، ومن القليل قول قتيلة بنت الحارث للنبي ﷺ:

مـا كـان ضـرك لـو مننت وربما مَـنَّ الفـتى وهـو المغـيظ المحـنق

أي منك ووقوع لو مصدرية قال به الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك من النحويين وأكثرهم لا يثبت هذا القسم ويخرج الآية الثانية ونحوها على حذف مفعول الفعل الذي قبلها وهو يود وحذف الجواب بعدها أي يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما في هذا التقدير من كثرة الحذف.

(و) جاء لو حرف شرط في المستقبل مرادفا (لإن) الشرطية إلا أن لو لا تجزم على المشهور كقوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء: ٩] فلو هنا شرطية بمنـزلة إن أي أن تركوا أي إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا لأن الخطاب للأوصياء ولمن يحضر الموصي حالة الإيصاء، وإنما يتوجه الخطاب إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات.

ونحو قوله:

ولـو تلتقـي أصـداؤنا بعـد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظـل صـدى صوتي وإن كنت رمة لـصوت صـدى ليلى يهش ويطرب

أي وإن تلتقي وإثبات الياء دليل على أن لو غير جازمة وزعم قوم أن الجزم بها لغة مطردة وخصه ابن الشجري بالشعر.

(و): جاء لو حرف تمن كـ(ليت) إلا أن لو لا تنصب ولا ترفع نحو ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾ [الشعراء: ١٠٢] أي فليت لنا كرة قيل ولهذا نصب فتكون في جوابها كما انتصب فأفوز في جواب ليت بأن مضمرة بعد الفاء وجوبًا في قوله تعالى ﴿ يَـٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣] ولا دليل في هذا لجواز أن يكون النصب في نكون بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء وإن والفعل في تأويل مصدر معطوف على نكرة مثله في قول ميسون أم يزيد بن معاوية وكانت بدوية:

ولـبس عـباءة وتقـر عـيني أحـب إلي مـن لـبس الـشفوف

فتقر منصوب بأن مضمرة بعد الواو جوازًا لا وأن والفعل في تأويل مصدر

معطوف على لبس وفي قوله تعالى ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ [الشورى: ٥١] فيرسل منصوب بأن مضمرة بعد أو جوازا والفعل في تأويل مصدر عطف على وحيا ومثله في قوله:

إني وقتلي سُليكا ثم أعقله ... كالثور يضرب لما عافت البقر

فأعقله منصوب بأن مضمرة جواز بعد ثم والفعل في تأويل مصدر معطوف على قتلي وهو من خصائص[١] الواو والفاء وأو وثم[٢] فتحصل أن لـ (لو) ست استعمالات وقد علمت ما في بعضها واختلف في لو هذه[٣] فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت.

وقال بعضهم هي لو الشرطية أُشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله:

فلو نبش المقابر عن كليب ... فيخبر بالذنائب أي وزير

بيوم الشعثمين لقرّ عينًا ... وكيف لقاء من تحت القبور

وقال ابن مالك: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني انظر المغني.

.... ولتشبيه كأن

وجاء (لتشبيه): تفعيل مصدر شبه ألحق أمرًا بأمر في أمر (كأن) بفتح الهمزة وشد النون وهي حرف مركب عند أكثرهم حتى ادّعى بعضهم الإجماع عليه وليس كذلك قالوا: والأصل في كأن زيدًا أسد أن زيدًا كأسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة أن لدخول الجار.

---

(١) أي عطف الفعل على اسم خالص المعلوم مما سبق اهـ.

(٢) هذه الحروف الأربعة ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبا أو جوازاً فتكون أن مضمرة جوازاً إذا كان ما قبل هذه الحروف اسم صريح يصح العطف عليه فيجوز إضمار أن أو إظهارها.

(٣) أي: التي للتمني.

قال الأكثرون: لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي والمخلص عندي من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم أفاده في المغني.

وفيه أيضًا: وزعم جماعة أنه لا يكون للتشبيه إلا إذا كان خبره اسما جامدًا نحو كأن زيدًا أسد بخلاف كأن زيداً قائم أو في الدار أو في عندك أو يقوم فإنها في ذلك كله للظن.

وحمل ابن الأنباري عليه كأنك بالشتاء مقبل أي أظنه مقبلاً.

وذكر الكوفيون والزجاجي أنه يأتي للتحقيق وأنشدوا عليه:

فأصبح بطن مكة مقشعرا ... كأن الأرض ليس بها هشام

أي لأن الأرض إذ لا يكون تشبيها لأنه ليس في الأرض حقيقة فإن قيل وإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت من جهة أن الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر، ومثله ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾ [الحج: ١].

وذكر الكوفيون أيضا أنه يأتي للتقريب وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل فتحصل أن كأن تأتي لأربعة معان والغالب منها التشبيه، فلذا اقتصر عليه على أن غيره مختلف فيه والمشهور أنها تنصب الاسم وترفع الخبر وزعم قوم أنها تنصب الجزءين وأنشدوا:

كأن أذنيه إذا تشوفا ... قادمة أو قلما محرفا

فقيل الخبر محذوف أي يحكيان وقيل إنما الرواية تخال أذنيه وقيل: الرواية قادمتا أو قلما محرفا بألفات من غير تنوين على أن الأسماء مثناة وحذفت النون للضرورة.

وقيل أخطأ قائله وهو أبو نخيلة وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعي وهذا وهم فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد:

وكون لكن للاستدراك جل ... وكونه أيضا لتأكيد أقل

(وكون): مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة واسمه (لكن) مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وخبر الكون من حيث النقصان محذوف تقديره آتية به يتعلق.

(للاستدراك) استفعال مصدر استدرك رفع ما يتوهم ثبوته أو أثبت ما يتوهم نفيه نحو زيد شجاع لكنه ليس بكريم.

ونحو زيد جبان لكنه كريم.

(جل): بجيم مفتوحة معناه عظم والمراد كثر بقرينة المقابلة والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر الكون من حيث الابتداء.

(وكونه): أي لكن والهاء في محل جر بالإضافة ومحل رفع بعمل الكون الناقص.

(أيضا): منصوب على المصدرية بمحذوف أي أئيض لمعنى لكن أيضا أي كما بينت أنه أتى للاستدراك أبين كونه أيضا آتيا.

(لتأكيد) تفعيل مصدر آكد الشيء قواه ويقال توكيد (أقل): أي قليل خبرا لكون من حيث الابتداء نحو لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجئ فأكدت ما أفادته لو من الامتناع وهذه طريقة لجماعة منهم: صاحب البسيط والمشهورة أنها للاستدراك دائما.

وفسر بأن ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بدّ أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك أو ضد له نحو ما هو أبيض لكنه أسود قيل أو خلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب.

وقيل لا يجوز ذلك والثالثة أنها للتوكيد دائما مثل (إن) ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور والبصريون على أنها بسيطة.

وقال الفراء أصلها (لكن إن) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله لك: اسقني إن كان ماؤك ذا أفضل.

وقال باقي الكوفيين مركبة من (لا وإن) والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا.

ولتـــرج وتوقـــع لعـــل وجـــا للاســـتفهام والتعلـــيل عـــل

(و) جاء (لترج) تفعل مصدر ترجي الأمر طمع في حصوله نحو لعل زيدًا قائم.

(و) جاء لـــ (توقع) تفعل مصدر توقع المحبوب رجاء حصوله نحو لعل الحبيب قادم فهو أخص من الترجي.

وجاء للإشفاق وهو خوف وقوع المكروه نحو لعل الرقيب حاضر و(لعل) مبتدأ وما قبله خبر وهو حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر.

قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل أباك منطلقا وتأويله عندنا على إضمار يوجد.

وعند الكسائي على إضمار يكون وقد مر أن عقيلا يخفضون بها المبتدأ كقوله لعل أبي المغوار منك قريب وتختص بالممكن كما مثل.

وقول فرعون: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] إنما قاله جهلا أو مخرقة وإفكا.

(وجا) بالقصر على لغة قليلة أي ورد في الكلام.

(للاستفهام): استفعال مصدر استفهم طلب الفهم أثبته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو ﴿ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرًا ﴾ [الطلاق: ١] ونحو ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس: ٣].

(و) جاء لـــ(التعليل) بالعين المهملة تفعيل مصدر علل أثبت العلة أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤]، ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما.

(عل) فاعل جاء وهو لغة في لعل وبينه وبين لعل في آخر المصراع الأول جناس ناقص مطرف ولغاتها عشرة مشهورة سبق منها أربع فتحصل أن استعمالاتها أربعة.

أمـــا إذا عــــند ذوي العــــرفان ظـــرف لمـــا يـــأتي مـــن الـــزمان
وقـــد يقـــل كـــونها لمـــا مـــضى وكـــونها أيـــضا لفجـــأة أضـــا

(أما): حرف شرط نائبة عن مهما وفعل الشرط محذوفين والأصل مهما يكن شيء فكلمة.

(إذا): بغير نون فحذفت مهما ويكن شيء وأقيمت مقامها أما وزحلقت الفاء إلى خبر إذا.

(عند): ظرف مكان اعتباري متعلق بنسبة الظرفية لما يأتي لإذا وكأنه قال انتسب لها ذلك عند.

(ذوي): أصحاب، (العرفان): فعلان مصدر سماعي لعرف، (ظرف): خبر إذا وسقطت منه الفاء للضرورة.

موضوع (لما) أي للذي أو لشيء (يأتي): حال كونه كائنا (من الزمان): فهو بيان لما ومضمن معنى إن الشرطية فيستدعي شرطًا وجوابا وهو خافض لشرطه وفي محل نصب بجوابه غالبا فيهن نحو إذا جاء زيد أكرمته والعبارة الوجيزة الرشيقة الشاملة أن تقول في إعرابه[1] إذا ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب وهو مضاف وجملة جاء زيد شرطه مضاف إليه في محل جر وجملة أكرمته جواب إذا وفعل الجواب ونحوه هو الناصب لمحل إذا فإذا مقدمة من تأخير والأصل أكرمتك إذا جاء زيد ومن غير الغالب أن تكون إذا للماضي كما سيأتي.

وأن تكون لغير الشرط[2] نحو ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٧] فلا يكون لها شرط ولا جواب وتنصب بما لا يكون جوابا تقدم عليها أو تأخر عنها وتختص إذا هذه بالجملة الفعلية نحو:

﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ [الرحمن : ٣٧]، وأما نحو:

---

(١) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه.

(٢) انظر مغني اللبيب ص ١١٧.

﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١][1] فمحمول عند جمهور البصريين على إضمار الفعل مثل ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [النساء: ١٢٨].

(وقد يقل كونها) أي إذا مستعملة (لما): أي لزمن أو للزمن الذي (مضى) مطلقا وللحال بعد القسم فالأول نحو: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١].

والثاني نحو: ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النجم: ١] (وكونها) أي إذا لا بقيد كونها ظرفا لما يستقبل ولا لما مضى آتية في الكلام.

(أيضا لفجأة): مصدر فجأ بغت وحصل من غير استعداد.

(أضا) في كلام العرب أي ظهر ظهور الضوء ولعله كنى به عن الكثرة وبينه وبين مضى في آخر الأول جناس لاحق.

والجملة من الفعل وفاعله خبرا لكون من حيث الابتداء والهاء اسمه ولفجأة خبره من حيث النقصان وإذا استعملت إذا للمفاجأة اختصت بالجمل الاسمية على الأصح ولم تحتج إلى جواب نحو: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٨] فهي مبتدأ خبره بيضاء.

واختلف في الفاء الداخلة عليها فقال المازني زائدة وقال الزجاج دخلت للربط كما في جواب الشرط واختلف هل هي حرف أو اسم وعلى الاسمية هل هي ظرف مكان أو زمان أقوال.

والصحيح الأول ويشهد له قولهم خرجت فإذا إن زيد بالباب بكسر إن فلو كانت إذا ظرف مكان أو زمان لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وأن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وإذا بطل كونها ظرفا تعين كونها حرفا ولكل من إذا الشرطية والظرفية مواضع تخصها وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ

---

(١) السماء فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور بعده والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت.

أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الروم: ٢٥] فإذا الأولى شرطية وليتها جملة فعلية والثانية فجائية وليتها جملة اسمية.

إذ بسكون الذال قل ظرف لما مضى وللتعليل أيضا علما

وكونه ظرفا لآت وبدل كذاك مفعولا به نزرا حصل

(إذ) ملتبسة (بسكون الذال) أي بالذال الساكنة (قل) في بيان معناها (ظرف) موضوع (لما) أي زمن أو الذي (مضى) نحو ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [التوبة: ٤٠] (وللتعليل) بالعين المهملة (أيضا) كما علمت ظرفا لما مضى (علما) الألف للإطلاق ونائب الفاعل ضمير إذ وللتعليل متعلق بعلم والجملة معطوفة على جملة قل ظرف الواقعة خبر عن إذ[1].

وبسكون متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر وظرف المقصود لفظه فلذا انتصب بالقول وإن كان مفردا إلا أنه محكي بهيئته حال الإعراب كقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩] أي ولا ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم.

وهل إذ هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فإنه إذا قيل ضربته إذ أساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب قولان.

(وكونه): أي إذ (ظرفا) لزمن (آت) مستقبل نحو: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] فـ (إذ) هنا بمعنى إذا لأن العامل فيها

---

(١) إذ على أربعة أوجه: أن تكون اسما للزمن الماضي، وأن تكون اسما للزمن المستقبل، وأن تكون للتعليل، وأن تكون للمفاجأة نص عليها سيبويه وهي الواقعة بعد بينا أو بينما. الوجه الأول له أربعة استعمالات: أن تكون ظرفًا، وأن تكون مفعولا به، وأن تكون بدلا من مفعول، وأن يكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو: (يومئذ، حينئذ) أو غير صالح نحو: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾.

فعل مستقبل لفظا.

ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه (و) كونه (بدل) بحذف ألفه والتسكين على لغة ربيعة الأصل وكونه بدلا من المفعول نحو: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ [مريم: ١٦] فإذ بدل اشتمال من مريم على حد البدل في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

(كذاك): كونه (مفعولاً به) نحو ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٦] والغالب على إذ المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو:

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ [البقرة: ٥٠] (نزرا) قليلا حال من فاعل (حصل) المقدر به والراجع لما ذكر من كونه ظرفا للآتي وبدلا ومفعولا به والجملة خبر عن الكون من حيث الابتداء.

ومعنى حصل وجد في كلام العرب وقد علمت شواهدها.

واعلم أن إذ الواقعة بدلا من المفعول، والواقعة مفعولا به كلاهما اسم للزمن الماضي والحاصل أنها تأتي اسما للزمن الماضي ولها حينئذ استعمالات أربع: (الظرفية والمفعولية والبدلية) وقد سبقت شواهدها **والرابع:** أن تستعمل مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو: يومئذ وحينئذ أو غير صالح له نحو قوله تعالى: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ .

وقال الجمهور: إن إذ لا تقع إلا ظرفا أومضافا إليها وإنها في نحو: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأعراف: ٨٦] ظرف لمفعول محذوف أي واذكر نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلا وفي نحو: ﴿ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾ ظرف لمضاف إلى المفعول محذوف أي واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في ﴿ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ونص سيبويه على أن إذ تأتي للمفاجأة إذا وقعت بعد بينا كقولك بينا أن

في ضيق إذ جاء الفرج أو بينما كقوله:

استقدر الله خيرا وارضين به   فبينما العسر إذ دارت مياسير

وهل هي ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف زائد للتوكيد أقوال.

لما وجود لوجود ....

(لما): بفتح اللام وتشديد الميم في محل رفع مبتدأ خبره:

(وجود) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل حرف وجود أي حرف دال على أن وجود الجواب (لوجود) الشرط أي عنده وتختص بالماضي على الأصح نحو: (لما جاء زيد جاء عمرو) فلما حرف شرط غير جازم يقتضي فعلا وجوابا دال على أن وجود الجواب وهو مجيء عمرو عند وجود الشرط وهو مجيء زيد.

وكونها حرفا مذهب سيبويه وزعم الفارسي ومتابعوه أنها ظرف بمعنى حين والمعنى في المثال حين جاء زيد جاء عمرو فيقتضي مجيئهما في زمن واحد هو غير لازم.

وقال ابن مالك: إنها ظرف بمعنى إذ وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

ولـ (لما) استعمالان آخران:

الأول: استعمالها حرفا لنفي حدث المضارع نفياً متصلا بالحال متوقعا ثبوته في المستقبل وقلب زمانه ماضيا ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [ص: ٨] أي لم يذوقوه إلى الآن وذوقهم له متوقع في المستقبل وتختص بالمضارع كـ (لم) وتفارقها في خمسة أمور:

أحدها: أنها لا تقترن بأداة شرط لا يقال إن لما تقم وفي التنزيل ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ ﴾ ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ ﴾ .

الثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال كقوله:

فإن كنت مأكولا فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما أمزق

ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٤] والانقطاع مثل ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان: ١] ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون.

الثالث: أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن.

وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى إبليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع: أن منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم.

الخامس: أن منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله:

فجئت قبورهم بدءاً ولما فناديت القبور فلم يجبنه

أي ولم أكن بدءاً قبل ذلك أي سيدا ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم تريد ولم أدخلها فأما قوله:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضرورة.

الثاني: استعمالها حرف استثناء بمنزلة إلا الاستثنائية في لغة هذيل فإنهم يجعلون لما بمعنى إلا في نحو قولهم أنشدك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك إلا فعلك كذا.

ومنه: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة التشديد ألا ترى أن المعنى ما كل نفس إلا عليها حافظ فإن نافية ولما بمعنى إلا ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك حيث قال: إن لما بمعنى إلا غير معروف.

وسبقه إلى ذلك الفراء وأبو عبيدة فقد حكاه الخليل وسيبويه والكسائي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والمثبت مقدم على النافي.

فتحصل أن لـ (لما) ثلاثة استعمالات.

.... لـولا[1] حـرف امتنـاع لوجـود دلا
علـى امتنـاع الـشيء للوجـود للعـرض والتحـضيض ذو ورود
وبـخ بهـا ....

(لولا حرف) موضوع (لامتناع) انتفاء جوابه (لوجود) شرطه (دلا) لولا والألف للإطلاق (على امتناع) انتفاء (الشيء) هو الجواب (للوجود) للشرط فهذا مكرر.

وتختص بالاسمية المحذوفة الخبر وجوبا غالبا.

وذلك إذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لأكرمتك فلولا حرف دال على امتناع جوابه لوجود شرطه وزيد مبتدأ خبره محذوف وجوبا تقديره موجود والجملة الاسمية شرط لولا لا محل لها من الإعراب واللام رابطة للجواب.

وجملة أكرمتك من الفعل والفاعل والمفعول جواب لولا لا محل لها أيضا، والمعنى انتفى إكرامي لك لوجود زيد.

ومنه لولاي لكان كذا، أي: لولا أنا موجود فأقيم المتصل مكان المنفصل وحذف الخبر لكونه كونا عاما. هذا مذهب الأخفش ، وذهب سيبويه إلى أن لولا جارة للضمير كما تقدم، ومن غير الغالب: لولا زيد سالمنا ما سلم (للعرض) بسكون الراء الطلب بلين متعلق بورود وقدمه مع كونه لمصدر مضاف إليه للضرورة.

(والتحضيض) بمهملة فمعجمتين الطلب بإزعاج وتختص فيهما بالجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع أو بما في تأويله فالتحضيض نحو: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ

---

(١) أداة من أدوات الشرط غير الجازمة، وهي تفيد امتناع الجواب لوجود الشرط ويليها دائما اسم مرفوع يقع مبتدأ خبره محذوف وجوباً إذا كان كونا عامًّا، ولهذا كان شرطها جملة اسمية، أما جوابها فمثل جواب لو يقترن باللام ماضيا مثبتا، ويتجرد منها إن كان منفيا.

ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] أي استغفروه ولا بد.

ونحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧] فأنزل مؤول بالمضارع أي ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرًا.

ونحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ٧٧] فأخرتني مؤول بالمضارع أي تؤخرني لولا.

(ذو) صاحب (ورود) في كلام العرب وهو فعول مصدر ورد كالقعود (وبخ) فعل أمر من التوبيخ التعيير وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

و(بها) أي لولا متعلق بوبخ أي استعملها في التوبيخ لورود ذلك في كلام العرب وتختص بالجملة المبدوءة بالماضي نحو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

قال الهروي وتكون لولا حرف استفهام مختصا بالماضي نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ٧٧]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧].

والظاهر أنها في الأولى للعرض وفي الثانية للتحضيض وزاد معنى آخر وهو أن تكون نافية بمنزلة لم وجعل منه ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس:٩٨] والظاهر أن المراد التوبيخ ويؤيده أن في قراءة أبي وعبد الله ﴿فهلا﴾ ويلزم من ذلك معنى النفي الذي ذكره الهروي.

.... وانصب مضارعا بأن وزد وفسر ....

(وانصب) فعلا (مضارعا بأن) بفتح الهمزة وتخفيف النون وهي حرف مصدري يؤول مدخوله بمصدر وتنصب المضارع لفظا نحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾[النساء: ٢٨] أو محلا نحو يريد النساء أن يرضعن أولادهن وهي الداخلة على الماضي نحو يعجبني أن صمت بدليل أنها تؤول بالمصدر أي صيامك لا غيرها خلافا لابن طاهر.

(وزد) أن أي احكم بزيادتها التقوية المعنى وتوكيده في نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ

ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

وكذلك حيث جاءت بعد لما التوقيتية أو وقعت بين القسم ولو كقوله وأقسم أن لو التقينا أو بين الكاف ومجرورها كقوله كأن ظبية تعطو في رواية الجر.

(وفسر): بأن مضمون جملة قبلها فيها معنى القول دون حروفه ولم تقترن أن بخافض وتأخر عنها جملة فعلية نحو ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٨] أي اصنع فالأمر بصنع الفلك تفسير للوحي أو اسمية نحو ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣] أي تلكم الجنة إلخ فليس منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] لأن المتقدم عليها غير جملة ولا نحو كتبت إليه بأن افعل لدخول الخافض ولا نحو ذكرت مسجدا إن ذهبا لأن المتأخر عنها مفرد.

فيجب أن يؤتى بأي مكانها ولا نحو قلت له أن افعل لأن الجملة المتقدمة عليها فيها حروف القول وتأتي أنْ مخففة من أن بتشديد النون فتختص بالجمل الاسمية وتنصب اسما محذوفا غالبا نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] في قراءة رفع تكون.

وكذا حيث وقعت بعد دال على اليقين أو ظن منزلة منزل العلم فأوجه أن أربعة[1].

.... وللاستفهام من

والشرط والموصوف والموصول أو التمام فزت بالوصول

(و) مستعملة (للاستفهام من) بفتح الميم نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾

(١) إذا خففت (أن) المفتوحة الهمزة بقيت على ما كان لها من العمل ويشترط في اسمها أن يكون ضمير الشأن محذوفا ويشترط في الخبر أن يكون جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو فعلها دعاء.

[يس: ٥٢] فتحتاج إلى جواب (و) مستعملة في (الشرط) من نحو: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ١٢٣] (و) مستعملة في (الموصوف) من نحو مررت بمن معجب لك أي بإنسان معجب لك وتحتاج إلى صفة.

(و) مستعملة في (الموصول) من نحو: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة: ٨] على أحد احتمالين (أو) بمعنى الواو أي ومستعملة في (التمام): أي النكرة التامة أي الغنية عن الصفة أجاز ذلك أبو علي الفارسي وحمل عليه قوله ونعم من هو في سر وإعلان فنعم فعل ماض لإنشاء المدح.

وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو ومن في محل نصب تمييز له وهي نكرة تامة أي شخصا والضمير المنفصل هو المخصوص بالمدح أي ونعم شخصا هو أي بشر بن مروان المذكور في البيت قبله (فزت) ظفرت (بالوصول) إلى حقائق المعارف أو إلى رضاء الله تعالى أو إلى كل خير وهو خبر بمعنى الطلب أي اللهم اجعل الواقف فائزا بالوصول وهو تكميل للبيت وبين الموصوف والموصول جناس لاحق وبين الثاني والوصول جناس ناقص مطرف لأن أل في نية الانفصال.

وما للاستفهام والتعريف في ... تمامه والنكر أيضا وتفي

للشرط والوصل بدا موصوفا أو ... وصفا وجا حرفا وزد كما رأوا

من بعد من وعن وبا وكف به ... عن رفع أو نصب وجر فانتبه

(وما) موضوع (للاستفهام) وهو اسم نكرة مضمن معنى الهمز نحو: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧] أي أي شيء ويجب حذف ألفها إذا كانت مجرورة بحرف نحو: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ: ١]، ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٥] الأصل عما وبما فحذفت الألف فرقا بين الخبرية والاستفهامية وسمع إثباتها على الأصل نثرا وشعر فالنثر كقراءة عيسى وعكرمة ﴿ عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ بإثبات الألف والشعر كقول حسان رضي الله عنه:

على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في دمان

والدمان كالرماد وزنا ومعنى إلا أن حذفها هو الأجود وإثباتها لا يكاد يوجد.

ولهذا رد الكسائي على المفسرين في ﴿ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى ﴾ [يس: ٢٧] أنها استفهامية وإنما جاز في نحو لماذا فعلت لأن ألفها صارت حشوا بالتركيب مع ذا فأشبهت ما الموصولة.

(و) ما وضعت لتستعمل في (التعريف في تمامه) : أي معرفة تامة لا تحتاج لصلة هي ضربان عامة وخاصة فالعامة هي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] فما فاعل نعم معناه الشيء وهي ضمير الصدقات على تقدير مضاف محذوف دل عيه تبدوا وهو المخصوص بالمدح أي نعم الشيء إبداؤها والخاصة هي التي يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى وتقدر من لفظ ذلك الاسم المتقدم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما أي نعم الغسل ونعم الدق.

(و) ما وضعت (للنكر) التام أي لتستعمل نكرة تامة غنية عن الصفة (أيضا) أي كما وضعت معرفة تامة وذلك في ثلاثة مواضع في كل منها خلاف:

أحدها: الواقعة في باب نعم وبئس إذا وقع بعدها اسم أو فعل نحو فنعما هي ونعما ما صنعت فما في المثالين نكرة تامة منصوبة المحل على التمييز للضمير المستتر في نعم المرفوع على الفاعلية.

والمخصوص بالمدح في المثال الأول مذكور أي نعم شيئاً هي.

وفي الثاني محذوف والفعل وفاعله صفته أي نعم شيئاً شيء صنعته والخلاف في الأول ثلاثة أقوال وفي الثاني عشرة أقوال تركتها خوف الإطالة.

والموضع الثاني: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإكثار من فعل إني مما أن أفعل فخبر إن محذوف ومن متعلقة به وما نكرة تامة بمعنى أمر وأن وصلتها في موضع جر بدل من ما أي إني مخلوق من أمر هو فعلي كذا وكذا.

وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة

تامة بمعنى الأمر وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره، والجملة خبر إن أي إني من الأمر فعلي كذا وكذا والأول أظهر وذلك لأنه على سبيل المبالغة مثل: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، جعل الإنسان لمبالغته في العجلة كأنه مخلوق منها ويؤيده أن بعده ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾.

وقيل: العجل الطين بلغة حميرية ورده ابن هشام في شرح (بانت سعاد) بأن ذلك لم يثبت عند علماء اللغة.

والموضع الثالث التعجبية نحو ما أحسن زيد فما نكرة تامة مبتدأ، وما بعدها خبرها أي شيء حسن زيدا، وهذا قول سيبويه، وجوز الأخفش أن تكون موصولة وأن تكون نكرة ناقصة وما بعد صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا مقدر بعظيم ونحوه.

وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية وما بعدها الخبر. (وتفي) ما أي تجيء في كلام العرب (للشرط): الربط بين جملتين وتعليق إحداهما على الأخرى وهي اسم منكر مضمن معنى أن.

وهي ضربان زمانية نحو: ﴿ فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٧] أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم وغير زمانية نحو ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧] (و) تفي (للوصل) أي تستعمل ما اسما موصولا فتحتاج لصلة وعائد[1] نحو قوله تعالى ﴿ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ ﴾ [الجمعة: ١١].

فما موصول اسمي في محل الرفع بالابتداء وعند الله صلته وخير خبره أي الذي عند الله خير (بدا) ظهر ما في الكلام حال كونه اسما نكرة (موصوفا) بصفة بعده كقول العرب مررت بما معجب لك أي بشيء معجب لك ومنه في قول نعم ما صنعت فما نكرة ناقصة فاعل نعم، وما بعدها صفتها أي نعم شيء صنعته.

---

(١) العائد قد يكون ظاهراً أو مستتراً.

ومنه ما أحسن زيدا أي شيء موصوف بأنه حسن زيدا عظيم فحذف الخبر كما تقدم عن الأخفش.

(أو) بمعنى الواو أي وبدا ما في الكلام. (وصفا) أي اسما منكرا موصوفاً به نكرة قبله إما للتحقير نحو ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ [البقرة: ٢٦] فما اسم نكرة صفة لمثلا أي مثلا بالغا في الحقارة بعوضة أو التعظيم نحو قول الزبّاء: لأمر ما جدع قصير أنفه فما نكرة صفة لأمر أي لأمر عظيم جدع قصير اسم رجل وهو قصير بن سعد اللخمي صاحب جذيمة الأبرش، وقصته مشهورة مع الزبّاء لما احتال على قتلها أو للتنويع نحو قولهم ضربته ضربا ما أي نوعا من الضرب أي نوع كان، وقيل إن ما هذه حرف زائد لا محل لها مبنية على وصف لائق بالمحل وهو أولى لأن زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم قاله ابن مالك في شرح التسهيل.

(وجاء) ما في الكلام حال كونه حرفا ويدخل فيه أربعة أقسام:

الأول: النافية فتعمل في الجملة الاسمية عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر في لغة الحجازيين[1] نحو ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١] ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢].

الثاني: مصدرية غير ظرفية نحو ﴿ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦]أي بنسيانهم إياه.

الثالث: زمنية، نحو ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١] أي مدة دوامي حيا.

الرابع: كافة عن العمل وهي ثلاثة أقسام كافة عن عمل الرفع في الفاعل كقوله:

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

فقل فعل ماض لأنه يقبل التأنيث وما كافة له عن طلب الفاعل وأما وصال فهو فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور وهو يدوم ولا يكون وصال مبتدأ وخبره يدوم لأن الفعل المكفوف لا يدخل إلاّ على الجملة الفعلية لأنه جرى مجرى

---

(١) ما الحجازية.

حرف النفي.

فقولك قلما يقول زيد بمعنى ما يقول قاله ابن مالك في شرح التسهيل و لم تكف من الأفعال إلاّ قلّ وطال وكثر وكافة عن عمل النصب والرفع، وذلك مع إنّ وأخواتها[1] نحو ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١] وكافة عن عمل الجر نحو ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢].

وقوله:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم يخنه مضاربه

الخامس: زائدة تسمى هي وغيرها من الحروف الزوائد صلة وتأكيدا في اصطلاح المعربين فرارا من أن يتبادر إلى الذهن أن الزائد لا معنى له والحامل على هذه التسمية صون المقام القرآني والتعميم لاطراد الباب وقطع المادة نحو ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] لهم ﴿ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فبما رحمة أي فبرحمة.

(وعن قليل) وما صلة مؤكدة وأفرد الناظم الزائدة والكافة بقوله (وزد) ما أي احكم بزيادها في الكلام (كما) أي كالحكم الذي (رأوا) أي النحاة (من بعد) من متعلق بزد والمراد بمن وما عطف عليها ألفاظها فهي أسماء فلذا استعملها مضافا إليه.

(وعن وبا وكف) عاملا (به) أي بما (عن رفع) فقط (أو) رفع و(نصب وجر) أي أو جر فإما أنه تخصيص بعد تعميم لمزيد الاهتمام وإما أنه أراد بالحرف ماعدا هذين النوعين وقد سبقت الأمثلة.

(فانتبه) أيها الواقف لما بين لك جملة كمل بها البيت وانتبه أمر من الانتباه

---

(١) إن وأخواها إذا اتصلت بها ما الزائدة بطل عملها ويزال اختصاصها بالأسماء وتصبح صالحة للدخول على الجملة الفعلية إلا ليت فاختصاصها بالجملة الاسمية لا يزال باقيا بعد اتصال ما بها لذلك يجوز إعمالها لبقاء اختصاصها ويجوز إبطالها فنقول ليتما الحياة دائمةً ونقول ليتما الحياة دائمة.

التيقظ والمراد لازمه من الفهم والإدراك.

أي كن إلا التمام يا فتى ونعت منكور وحالا قد أتى(أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء كائن (كمن كن) في الاستعمالات السابقة فكل معنى تستعمل فيه من تستعمل فيه أي (إلا التمام) فتختص به من أي من تستعمل نكرة تامة وأي لا تستعمل كذلك (يا فتى) يا شاب خصه لأن الشأن التعلم في زمن الشباب وإشارة إلى أنه ينبغي لكل عاقل أن يصرف شبابه في تحصيل العلم ليفوز بسعادة الدارين فتقع شرطية فتحتاج إلى شرط وجواب.

والأكثر أن تتصل بها ما الزائدة نحو ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾ [القصص: ٢٨] فأي اسم شرط جازم يقتضي فعلين مفعول مقدم بقضيت وقضيت في محل جزم فعل الشرط وجملة فلا عدوان عليَّ جواب الشرط، وتقع استفهامية فتحتاج إلى جواب نحو ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤]، فأي: اسم استفهام مبتدأ خبره ما بعده وتقع موصولة خلافا لثعلب نحو: ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩] فأي موصولة حذف صدر صلتها أي الذي هو أشد قاله سيبويه ومن تابعه وهي عنده مبنية على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كهذه الآية.

وقال من رأى أن أيا الموصولة لا تبنى هي هنا استفهامية مبتدأ وأشد خبره وتقع نكرة موصوفة أثبته الأخفش نحو مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا غير مسموع (ونعت منكور) حال من فاعل أتى الضمير الراجع لأي يعني أن أيا تقع صفة لاسم منكر دالة على الكمال نحو هذا رجل أي رجل فأي صفة لرجل دالة على كماله في الرجولية أي هذا رجل كامل في صفة الرجال (وحال قد أتى) أي في الكلام لمعرفة قبلها كمررت بعبد الله أي رجل فأي منصوبة على الحال من عبد الله أي كاملا في صفة الرجال، وتقع وصلة لنداء ما فيه أل[1] نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ فأي منادى وهاء للتنبيه والإنسان نعت أي

---

(١) ويعرب الاسم بعدها نعتا مرفوعاً.

وحركته إعرابية وحركة أي بنائية.

إن حرف شرط جازم فعلين   وحرف نفي زد بغير مين

(إنْ) بكسر الهمزة وتسكين النون (حرف شرط) أي تعليق لحصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط (جازم) ذلك الحرف (فعلين) مضارعين أو ماضيين أو مختلفين يسمى الأول منهما شرطا والثاني جوابا وجزاء نحو ﴿ إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٢٩] فحصول مضمون يعلمه معلق على حصول مضمون تخفوا وتبدوا بإن (وحرف نفي) حرف مفعول (لزد) يعني أن تستعمل نافية (بغير مين) كذب وتدخل على الجملة الاسمية نحو: ﴿ز إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ ﴾ [يونس: ٦٨] أي ما عندكم سلطان، وعلى الفعلية الماضوية نحو: ﴿ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [التوبة: ١٠٧] أي ما أردنا إلا الحسنى والمضارعية نحو: ﴿ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾ [فاطر: ٤٠] وحكمها الإهمال عند جمهور العرب، وأهل العالية يعملونها عمل ليس فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نثرا وشعرا فالنثر نحو قولهم: إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية فأحد اسمها وخيرا خبرها والشعر كقول شاعرهم:

إن هو مستوليا على أحد   إلا على أضعف المجانين

فهو اسمها ومستوليا خبرها وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِۦ ﴾ [فاطر: ٤١] فإن الداخلة على زالتا شرطية وإن الداخلة على أمسكهما نافية ولإن استعمالان آخران الأول استعمالها مخففة[1] من إن المشددة نحو ﴿ وَإِنَّ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [هود: ١١١] في قراءة من

---

(١) إذا خففت (إن) المكسورة جاز إعمالها وجاز إهمالها والأول قليل والثاني كثير، فإن أهملت في العمل يجب أن تقع بعدها لام تفرق بينها وبين إن النافية وتسمى اللام الفارقة.

خفف ويقل إعمالها عمل إن المشددة من نصب الاسم ورفع الخبر كهذه القراءة فكلا اسمها وما بعده خبرها ومن شواهد إهمالها ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خفف لما وأما من شدد فهي عنده بمنـزلة ما النافية وإلا الإيجابية.

الثاني: استعمالها زائدة لتقوية الكلام وتوكيده والغالب وقوعها بعد ما النافية نحو ما إن زيد قائم وتكف ما الحجازية عن العمل نحو ما إن أنتم ذهب في رواية رفع ذهب ونحو:

فما إن طبنا جبن ولكن   منايانا ودولة آخرينا

والطب هنا بمعنى العادة والمنايا جمع منية الموت والمراد الأجل وانتهاء العمر والدولة النصر وحيث اجتمعت ما وإن فإن تقدمت ما فهي نافية وإن زائدة وإن تقدمت إن فهي شرطية وما زائدة نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

كلا لردع ولزجر ضاح   ....

(كلا) بفتح الكاف وتشديد اللام حرف (لردع) متعلق بضاح (ولزجر) عطف مرادف (ضاح) ظاهر في الكلام لهذا المعنى نحو ﴿ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا ﴾ [الفجر: ١٦، ١٧] أي انته وانزجر عن هذه المقالة التي هي الإخبار بأن تقتير الرزق أي تضييقه إهانة فقد يكون كرامة لتأديته إلى سعادة الآخرة وهذا قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين وتأتي حرف جواب وتصديق (بمنـزلة أي) بكسر الهمزة وسكون الياء قاله الفارابي والنضر بن شميل نحو ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ [المدثر: ٣٢]والمعنى أي والقمر وتأتي حرفا بمعنى حقا أو بمعنى ألا بفتح الهمز وتخفيف اللام الاستفتاحية على خلاف في ذلك نحو: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: ١٩] فالمعنى على الأول حقًا لا تطعه وهو قول الكسائي وابن الأنباري ومن وافقهما وعلى الثاني ألا لا تطعه وهو قول أبي حاتم والزجاج.

والصواب الثاني لكسر همز إن بعدها في نحو ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦] كما تكسر بعد ألا في نحو ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ٦٢]ولو

كانت بمعنى حقًا لفتح بعدها كما فتح بعد حقا في قوله:

أحقا أن جيرتنا استقلوا

ويدفع بأن كلا حرف لا يصلح أن يكون خبرًا عن المصدر المنسبك من صلة المفتوحة بخلاف حقاً فإنه اسم صالح لذلك.

.... ألا لتحضيض والاستفتاح

كذا لعرض ولتنبيه جرت ....

(ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف استعمل في الكلام (لتحضيض) طلب بازعاج وحث نحو ﴿ أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَـٰنَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٣] أي قاتلوهم ولا بدّ وتختص بالفعلية (و) إلا ورد مستعملا في (الاستفتاح) أي افتتاح الكلام وهذا بيان لمحلها وأما معناها فهو التنبيه، وتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٣] ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨] وإفادها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو: ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة: ٤٠].

قال الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم نحو ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ٦٢] وأختها إما من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله أما والذي لا يعلم الغيب غيره.

وقوله أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيى والذي أمره الأمر.

(كذا) أي كجرياها لما سبق جرت (لعرض) بسكون الراء أي طلب بلين وتختص بالفعلية نحو: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النون: ٢٢] ومنه عند الخليل قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيرًا يدل على محصلة تبيت

والتقدير عنده ألا تروني رجلاً هذه صفته فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى

وزعم بعضهم أنه على شرطية التفسير أي ألا جزى الله رجلا جزاه خيرًا وألا على هذا للتنبيه.

وقال يونس للتمني ونون الاسم للضرورة وقول الخليل أولى من إضمار غيره لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وإنما قصده طلبه.

وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول أن يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية فمردود بقوله: ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾ [النساء: ١٧٦] ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة إذ لا تكون صفة لأنها إنشائية.

(ولتنبيه جرت) ألا في الكلام أي استعملت فيه له وهي التي تقع في افتتاح الكلام كما سبق فأولاً بين مكانها وبين ثانيا معناها هذا هو الصواب لا ظاهرة من أن التنبيهية غير الاستفتاحية وتستعمل للتوبيخ والإنكار كقوله:

ألا طعان ألا فرسان عادية ... إلا تجشؤكم حول التنانير

وقوله:

ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته ... وآذنت بمشيب بعده ضرم

وتستعمل للتمني كقوله:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد ... إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجمل الاسمية وتعمل عمل لا التبرية ولكن تختص التي للتمني بأنها لا خبر لها لفظًا ولا تقديرًا وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها.

وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت أما الأول فلأنها بمعنى أتمنى وأتمنى لا خبر له وأما الآخر فلأنها بمنزلة ليت وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه.

وعلى هذا يكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير والجملة صفة على اللفظ ولا يكون مستطاع خبرًا أو نعتًا على المحل ورجوعه مرفوع به عليهما لما بينا فتحصل أن لـ (ألا) ستة استعمالات:

.... إي كـــــنعم ....

(إي) بكسر الهمزة وسكون الياء حرف جواب تستعمل في ثلاثة مقامات، (كنعم) فتستعمل في مقام تصديق المخبر مثبت نحو قام زيد أو منفي نحو ما قام زيد تقول في جوابهما مصدقًا إي كما تقول نعم وفي مقام إعلام المستخبر نحو هل قام زيد تقول في جوابه إي معلمًا بالقيام كما تقول نعم وفي مقام وعد الطالب نحو: اضرب زيدًا تقول في جوابه واعدًا إي كما تقول نعم هذا مقتضي التشبيه.

وزعم ابن الحاجب أن إي إنما تقع بعد الاستفهام إلا أن إي تفارق نعم من حيث كونها تختص بوقوع القسم بعدها نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾.

.... وأي لتفـــسير أتـــت

(وأي) بفتح الهمزة وسكون الياء (لتفسير) متعلق (بأتت) وردت في الكلام نحو عندي عسجد أي ذهب.

أمـــا لعـــرض ولتنبـــيه وضـــح كـــذا للاســـتفتاح أيـــضا اتـــضح

(أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم حرف موضوع (لعرض) بمنــزلة لولا فتختص بالجمل الفعلية نحو أما تقوم أما تقعد ذكره المالقي وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم وألا وأن ما نافية وقد تحذف هذه الهمزة كقوله:

مـــا تـــرى الدهـــر قـــد أباد معدًا وأبـــاد الـــسراة مـــن عـــدنان

(ولتنبيه) متعلق هو وسابقه (بوضح) أي ظهر إما في الكلام لكل من المعنيين ويكثر وقوعها للتنبيه قبل القسم كقوله:

أمـــا والـــذي أبكى وأضحك والذي أمـــات وأحـــيا والـــذي أمره الأمر

وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها أو تحذف الألف مع ترك الإبدال وإذا وقعت إن بعد أما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية.

(كذا) أي كما وضح أما لما سبق (للاستفتاح) متعلق باتضح (أيضا) يغني عنه كذا (اتضح) أما ثم ظاهره أن أما الاستفتاحية غير التنبيهية وليس كذلك بل هي إلا أن يتكلف بحمل الأول على بيان المعنى والثاني على بيان الموضع.

وبقي لأما استعمال ثان، وهو استعمالها بمعنى حقا أو أحقا على خلاف في ذلك هذه تفتح بعدها كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع إن ومعموليها كلاما تركّب من اسم وحرف كما قال الفارسي في يا زيد.

وقال بعضهم اسم بمعنى حقا وقال آخرون: هي كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء أي أدلك الشيء حق فالمعنى أحقا وهذا هو الصواب وموضع ما نصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في قوله:

أحقـــا إن جيرتـــنا اســـتقلوا

وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله:

أفي الحـق إني مغـرم بـك هـائم وإنـك لا خـل هـواك ولا خمـر

فأدخل عليها في وإن وصلتها مبتدأ والظرف خبره.

قال المبرد: حقا مصدر بحق محذوفا وإن وصلتها فاعل.

نعـم لتـصديق ....

(نعم)[1] بفتحتين حرف وضع (لتصديق) إذا وقع بعد الخبر المثبت نحو قام زيد أو النفي نحو ما قام زيد ووضع لإعلام إذا وقع بعد الاستفهام نحو هل قام زيد وللوعد بعد الطلب نحو أحسن إلى فلان ومن مجيئها للإعلام ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ ﴾ [الأعراف: ٤٤]وهذا المعنى لم يثبته سيبويه، فإنه قال: نعم عدة وتصديق و لم يزد على ذلك.

.... **ومـثله أجـل** ....

(ومثله) أي نعم في الاستعمالات الثلاث (أجل) بفتح الهمزة والجيم

---

(١) حرف جواب.

وسكون اللام ويقال فيها بجل بالموحدة فتأتي حرف تصديق بعد الخبر المثبت نحو قام زيد، والمنفي نحو ما قام زيد فيقال أجل أي صدقت وتأتي حرف وعد بعد الطلب نحو اضرب زيدًا فيقال أجل أي سأفعل وإعلام للمستفهم نحو أقام زيد، فيقال أجل أي قام هذا قول ابن هشام.

وقال الزمخشري وابن مالك وجماعة: أجل لتصديق المخبر ليس إلا وقيل لا تقع بعد الاستفهام، وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها.

وقد أتى لطلب التصديق هل ....

(وقد أتى) تحقيقًا في كلام العرب موضوعًا (لطلب) استعلام (التصديق) أي النسبة الإيجابية (هل) فاعل أتى مبني على السكون في محل رفع دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع هل زيدًا ضربت لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة.

ونحو: هل زيد قائم أم عمرو إذا أريد بأم المتصلة وهل لم يقم زيد، ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة وعكسهما أم المتصلة وجميع أسماء (الاستفهام) فإنهن لطلب التصور لا غير وأعم من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها: اختصاصها بالتصديق.

والثاني: اختصاصها بالإيجاب.

والثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال.

والرابع: أنها لا تدخل على شرط.

والخامس: أنها لا تدخل على إن.

والسادس: لا تدخل على اسم بعده فعل في الاختيار.

والسابع والثامن: أنها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد أم.

والتاسع: أن يراد بالاستفهام بها النفي.

والعاشر: أنها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى: ﴿ هَلْ

أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ جماعة، وبالغ جار الله فزعم أنها أبدًا بمعنى قد وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله عن سيبويه.

عــوض لقابــل ومــثله أبــد ....

(عوض) بفتح أوله وإهماله وسكون ثانيه وتثليث آخره وإعجامه وهو اسم موضوع لزمن.

(قابل) على سبيل الاستغراق غالبا وسمي الزمان عوضاً لأنه كلما ذهب منه مدة عوضتها مدة أخرى أو لأنه يعوض ما سلف في زعمهم وهو ملازم للنفي تقول هذا الشيء لا أفعله عوض أي لا يصدر مني فعله في جميع الأزمنة القابلة هو مبني فإن أضفته أعربته ونصبته على الظرفية فقلت: لا أفعله عوض العائضين كما تقول دهر الداهرين، ومن غير الغالب ما ذكره في التسهيل من أن عوض ترد للماضي فتكون بمعنى قط وأنشد عليه قوله:

فلــم أر عامــاً عــوض أكثر هالكاً

(ومثله) أي عوض في استغراق المستقبل (أبد) في نحو لا أفعله أبدًا فهي ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان إلا أنه لا يختص بالنفي ولا يبنى.

.... وقــط بالطــاء بمــاض انفــرد

(وقط) بفتح القاف وتشديد (الطاء) وضمها في اللغة الفصحى فيهن.

والثانية: فتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على أصل التقاء الساكنين.

والثالثة: إتباع القاف للطاء في الضم.

والرابعة: تخفيف الطاء مع الضم.

والخامسة: تخفيف الطاء مع السكون وهي في اللغات الخمس اسم بزمن (ماض) على سبيل الاستغراق (انفرد) ملازم للنفي تقول هذا الشيء ما فعلته قط أي لم يصدر مني فعله في جميع أزمنة الماضي واشتقاقها من القط وهو القطع فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لانقطاع الماضي عن الحال والاستقبال فلا تستعمل إلا في الماضي وقول العامة لا أفعله قط لحن وخطأ لأنهم استعملوها في المستقبل وذلك مخالف للوضع والاشتقاق وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى إذ

المعنى مذ أن خلقت إلى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة تشبيهًا بالغايات وتستعمل قط مفتوحة القاف ساكنة الطاء اسما بمعنى حسب يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم إلا أنها مبنية لوضعها على حرفين وحسب معربة وتستعمل اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني.

ويجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظًا للبناء على السكون كما يجوز في لدن ومن وعن لذلك.

لا حــرف نفــي مــثل إن في العمل ... كــلا عــراب عــندنا ولا جمــل

فانــصب بهــا مــضافا أو شبها كلا ... صــاحب مكــر جائــز كــل العلا

أو مــثل لــيس في منكــر كمــا ... أنــشد بعــض الــشعراء القــدما

وجــاء أيــضا زائــدًا ومهمــلاً ... وناهــيا ....

(لا حرف) موضوع لـــ(نفي) فإن أريد به نفي الجنس نصًا فهو مثل (إن) بكسر الهمز وشد النون (في العمل) في النكرات فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو لا إله إلا الله فلا نافية للجنس وإله اسمها مبني على الفتح في محل نصب وخبرها محذوف تقديره موجود أو ممكن وإلا ملغاة واسم الجلالة بدل من ضمير خبرها.

و(كـــ) قوله (لا عراب عندنا) فلا نافية للجنس ناصبة الاسم ورافعة الخبر وعراب اسمها مبني على الفتح في محل نصب وهو اسم جميع للإبل العربية والبخت الإبل الخراسانية.

و(عند) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر و(نا) مضاف إليه في محل جر أي لا إبل عربية موجودة عندنا (ولا جمل) يحتمل أن لا عاملة عمل ليس فجمل اسمها مرفوع وسكن للوقف وخبرها محذوف تقديره موجودًا عندنا وأنها مهملة وجمل عطف إما على محل اسم لا قبل دخولها عليه فهو مرفوع أيضا وإما على محله بعد دخولها عليه فهو منصوب، ووقف عليه على لغة ربيعة وأنها عاملة عمل إن فهو مبني في محل نصب وخبرها محذوف تقديره عندنا، والجمل يعم العربي والبختي إذا عرفت أن لا النافية للجنس نصاً تعمل في النكرات عمل إن وأردت تفصيل

عملها.

(فانصب بها) أي لا النافية للجنس نصاً اسماً منكراً (مضافاً) إلى منكر (أو) اسماً (شبها) أي مشبها للمضاف وهو ما اتصل به ما يتمم معناه من فاعل أو مفعول أو ظرف أو جار ومجرور فالمضاف كقولك: (لا صاحب مكر حائز كل العلا) فلا نافية للجنس[1] وصاحب اسمها منصوب بها لإضافته لمكر وحائز خبرها وهو اسم فاعل حاز وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو وكل مفعوله، والعلا مضاف إليه والمكر الخديعة وحائز جامع وضام والعلا الشرف والماكر وإن كان قد يحوز الشرف في الدنيا كنحو فرعون مصر لكن نسبة ما أدركه لما فاته من شرف الآخرة لا شيء ونحو لا حسنا فعله مذموم ونحو لا طالعاً جبلاً حاضر ونحو لا خير من زيد عندنا.

وقول أبي الطيب:

قفـــا بهـــا قلـــيلا علـــي فـــلا   أقـــل مـــن نظـــرة أزودهـــا

(أو) حرف نفي (مثل ليس) الفعل الماضي في العمل (في) اسم(منكر) فترفع الاسم وتنصب الخبر إن كانت لنفي الجنس ظهورا وذلك(كما) أي البيت الذي (أنشده بعض الشعراء) جمع شاعر من يقول الشعر سجية (القدما) جميع قديم بمعنى متقدم في الزمن وهو:

تعـــز فـــلا شـــيء على الأرض باقيا   ولا وزر ممـــا قـــضى الله واقـــيا

فلا نافية للجنس ظهورًا عاملة عمل ليس وشيء اسمها وباقيا خبرها أو لنفي الوحدة[2] نحو: لا رجل قائما بل رجلان (وجاء) لا في الكلام (أيضا) أي كما

---

(١) لا النافية للجنس تعمل عمل إن وأخواتها فتنصب المبتدأ وترفع خبرها وهي تنفي الخبر عن جميع جنس المبتدأ ولعملها هذا شروط: أن يكون اسمها نكرة، ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، ألا تسبق بحرف جر، وألا يتقدم خبرها على اسمها. واسمها إن كان مفرداً أي ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف بنى على ما ينصب به، وإن كان مضافا أو شبيهًا بالمضاف نصب. وقد يحذف خبر لا إذا دل عليه دليل وقد تدخل على لا همزة الاستفهام.

(٢) لا النافية : وهي عند الحجازيين تعمل عمل ليس وإن كان هذا قليلا، ولعملها شروط:

=

جاء للنفي حال كونه حرفًا (زائدًا) للتقوية والتوكيد دخوله في الكلام كخروجه.

(ومهملاً) من العمل حال زيادته نحو: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢] في سورة الأعراف أي أن تسجد كما جاء أن تسجد بدون لا في سورة "ص" (و) جاء لا حرفا (ناهياً) أي منهيا به جازما للمضارع سواء أسند إلى مخاطب نحو لا تمنن أو غائب نحو ﴿ فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ ﴾ [الإسراء: ٣٣] ويقل إسناده للمتكلم مبنيا للمفعول نحو لا أخرج ولا تخرج ويندر جدًّا في المبني للفاعل والفرق بين النافية والناهية من حيث اللفظ اختصاص الناهية بالمضارع وجزمه بخلاف النافية، ومن حيث المعنى أن الكلام مع الناهية طلبي ومع النافية خبري.

.... وحــرف إيجاب بلى

أي بلى حرف موضوع لإيجاب الكلام المنفي أي لإثباته ويختص بالنفي ويفيد إبطاله مجردا كان النفي عن الاستفهام نحو ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [التغابن: ٧] فـ (بلى) هنا أثبتت البعث المنفي، وأبطلت النفي أو كان مقرونا بالاستفهام الحقيقي نحو أليس زيد بقائم؟ فيقال بلى أي بلى هو قائم.

أو التوبيخي نحو: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ ﴾ [الزخرف: ٨٠] أي بلى نسمع أو التقريري نحو: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي بلى أنت ربنا أجروا النفي مع لتقرير مجرى النفي المجرد.

فلذلك قال ابن عباس: لو قالوا نعم لكفروا ووجهه أن نعم لتصديق الخبر بنفي أو إثبات. قال حفظه الله تعالى.

=

أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، ألا يتقدم خبرها على اسمها، ألا ينتقض نفي خبرها بإلا، ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ولا إذا كان ظرفا أو جاراً ومجروراً وتلك الشروط هي نفسها شروط عمل ما النافية عمل ليس وتسمى لا هنا لا النافية للوحدة.

تنبيه

أي هذا تنبيه وهو لغة مصدر نبه أي أيقظ فهو الإيقاظ واصطلاحا جملة من الألفاظ دالة على بحث يفهم إجمالا من البحث السابق.

قيل أو على بحث بديهي فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق و لم يكن بديهيًا غير جارية على الاصطلاح كما هنا فالمراد به مطلق الموقظ به مجازا عن المصدر.

وعـــيب في الإعـــراب أن تقـــول في ... نحـــو تحـــصنت بلطفـــك الخفـــي

ت فاعـــل وأن تقـــول حـــرف جر ... أو جملـــة أو مبـــتدا بـــلا خـــبر

أو ظـــرف أو مـــبهم أو موصول أو ... مـــضاف أو إشـــارة كـــلا أبـــوا

وشـــدد الـــنكير في ارتكـــاب ... مـــا لا يلـــيق جانـــب الكـــتاب

(وعيب) فعل ماض مبني للمفعول أي عُدَّ عيباً وخروجًا عن الصناعة (في) مقام (الإعراب) تطبيق الكلام على قواعد اللغة العربية (أن تقول) مؤول بمصدر نائب عن فاعل عيب أي قولك (في) إعراب (نحو) قولك (تحصنت) أي تمنعت واتقيت من سائر الشرور (بلطفك) بي يا الله أي رفقك وإحسانك (الخفي) الذي لا يعلمه إلا أنت يا الله (ت فاعل) مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب مفعول تقول ووجه العيب أنك أردت أن تعبر عن الفاعل باسم ظاهر فلم تصادفه لأن اسمه الظاهر العام ضمير والخاص تاء.

وليس من أسمائه الظاهرة "ت" إذ لا يوجد اسم ظاهر موضوع على حرف واحد فالصواب أن تقول تحصن فعل ماض مبني على فتح مقدر منع منه السكون العارض والتاء أو الضمير المتصل فاعل والضابط أن كل لفظ موضوع على حرف واحد لا يعبر عنه بلفظه بل باسمه.

فيقال "ألف، باء، جيم، تاء، وهكذا" لا "ب، ج، ت" وأما ما وضع على أكثر من حرف فإن بقي على حال وضعه فاسمه الذي يعبر به عنه لفظه لا أسماء حروفه المقطعة تقول في حرف جر ومن بفتح الميم اسم استفهام وبكسرها حرف جر وهل حرف استفهام وحتى حرف عطف ولا تقل الفاء والياء ولا الميم والنون إلخ ولذا كان التعبير عن أداة التعريف بأل أقيس من التعبير عنها بالألف واللام

وإن تصرف فيه بالحذف حتى بقي على حرف واحد فلا بأس في التعبير عنه بلفظه فتقول في م الله لأفعلن م مبتدأ خبره محذوف لأنه بعض أيمن وفي نحو ق نفسك من العدو ق فعل أمر مبني على حذف الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ونفس مفعوله والكاف مضاف إليه لأنه بعض أوق من الوقاية الحفظ (و) عيب في الإعراب لقولك زيد في الدار أو عندك.

(أن تقول) في (حرف جر) وعند ظرف مكان مقتصرًا على ذلك غير مبين متعلقه هل هو فعل أو شبهه بل المناسب أن تقول متعلق بمحذوف تقديره إما استقر أو مستقر على ما سبق.

(أو) بمعنى الواو أي وعيب قولك في إعراب نحو زيد قام أبوه أو أبوه قائم أو الذي قام أبوه أو أبوه قائم زيد مبتدأ وقام أبوه أو أبوه قائم (جملة) فعلية أو اسمية مقتصرًا على ذلك من غير بيان محلها هل هو رفع أو نصب أو جر أو لا محل لها (أو) بمعنى لو أو أي وعيب أن تقول في إعراب نحو زيد قائم زيد (مبتدأ) مقتصرا على ذلك (بلا) تعرض (لخبره أو) أي وعيب أن تقول في إعراب نحو فعل كذا بعد كذا بعد (ظرف) غير مبين هل هو ظرف زمان أو مكان ولا منبه على متعلقه (أو) أي وعيب أن تقتصر في إعراب هذا أو هو أو الذي قام ضارب على قولك ذا أو الذي أو هو اسم (مبهم) مبتدأ خبره ضارب من غير أن تنبه على أنه من أي نوع من المبهم هل إشارة أو موصول أو ضمير.

(أو) أي وعيب اقتصارك في إعراب نحو الذي مات نزل بساحة كريم الذي (موصول) اسمي من غير بيان صلته وعائده (أو) أي وعيب اقتصارك في نحو جاء غلام زيد على قولك غلام.

(مضاف) من غير بيان هل هو فاعل أو مفعول فإن كونه مضافًا لا يقتضي إعرابا بخلاف اقتصارك على قولك زيد مضاف إليه فلا بأس به لأن المضاف إليه لا يكون إلا مجرورًا.

(أو) أي وعيب أن تقول في تطبيق هذا زيد أو الذي جاء عمرو ذا (إشارة) والذي موصول غير مبين محله من الإعراب فإن كونه كذلك لا يقتضي إعراباً

(كلا) من العبارات السابق أنها معيبة وهو مفعول لـ(أبوا) أي منع النحاة لقصوره في مقام البيان وخروجه عن قانون العرفان ومما عابوه أن يذكر عاملا ولا يتعرض لمعموله.

(وشدد النكير) فعيل بمعنى المصدر كصهيل وشهيق أي شدد العلماء الإنكار والمنع (في ارتكاب) مصدر ارتكب الأمر فعله تلبس به أي استعمال (ما) أي إعراب (لا يليق) مضارع لاق أي لا يناسب (جانب) عظمة (الكتاب) العزيز وهو القرآن الكريم الذي لا يأتيه البطل من بين يديه ولا من خلفه المنـزل من حكيم حميد ومما لا يليق أن يقال في حرف من كتاب الله تعالى زائد، لأنه يسبق إلى الذهن أن الزائد اللغو الذي لا معنى له وإن كان الزائد عند المحققين معناه الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد لا المهمل وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة لكونه يتوصل به إلى نيل غرض صحيح كتحسين الكلام وتزيينه وبعضهم يسميه مؤكدًا لأنه يعطي الكلام معنى التوكيد والتقوية.

وبعضهم يسميه لغوًا لإلغائه أي عدم اعتباره في حصول الفائدة لكن اجتناب هذه العبارة[1] الأخيرة واجب في التنـزيل لأنه يتبادر إلى الأذهان من اللغو الباطل وكلام الله تعالى منـزه عن ذلك نعم إن قيل زائد للتوكيد فلا بأس به وقد وقع ذلك للمفسرين كثيرًا.

خاتمة

أي هذه خاتمة وهي في الأصل اسم فاعل ختم بمعنى تمم والمراد ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة متممة للكتاب والغرض منها بيان معاني بعض حروف الجر.

إلى للانـتها كمـع ومـن وفي   وعـند معـنى ولتبـيين تفـي

---

(١) ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ من العيب أن أقول الباء حرف زائد فقط بل لا بد أن أقول حرف جر زائد للتوكيد.

(إلى[1]): حرف موضوع (للانتهاء) في الزمان نحو سرت البارحة إلى نصفها وفي المكان نحو سافرت إلى مكة وللمصاحبة (كمع) نحو ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢] أي معها (و) للابتداء (كمن) نحو قوله:

تقول وقد عاليت بالكوز فوقها أتسقي فلا يروى إلى ابن أحمرا

أي فلا يروى مني (و) للظرفية (كفي) نحو ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [النساء: ٨٧] أي في يوم (و) بمعنى (عند) كقوله:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إليّ من الرحيق السلسل

أي أشهى عندي (معنى) تمييز لنسبة التشبيه بمع وما عطف عليها إلى أي إلى تشبه هذه من جهة المعنى.

(ولتبيين) تفعيل مصدر بين والجار متعلق بـ(تفي) أي تأتي إلى لتبيين فاعلية مجرورها بعدما يفيد حبًا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣].

ألصق بباء واستعن وسبب وزد وعد وابدلن تصب

كمع ومن على وعن في إلى ....

(ألصق بباء[2]): أي استعملها في الالصاق حقيقة نحو أمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو من ثيابه التي تحبسه أو مجازًا نحو مررت به

---

(١) تفيد إلى كثيرًا من المعاني وأشهرها: انتهاء الغاية مكانية أو زمانية، إفادة المعية والمصاحبة، إفادة معنى (اللام) في معنى الملكية أو الاختصاص، إفادة الظرفية بمعنى (في)، إفادة معنى (من) في الدلالة على ابتداء الغاية، إفادة التبيين، أن تكون بمعنى (عند) الظرفية، أن تكون زائدة للتوكيد.

(٢) الباء حرف جر له معان كثيرة أشهرها : الإلصاق ، الاستعانة، البدل، السببية والتعليل، الظرفية، فتكون بمعنى (في)، التبعيض، معنى (عن) فتفيد المجاوزة، الاستعلاء فتكون بمعنى (على) ، القسم ، التعدية، وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، والمصاحبة فتكون بمعنى (مع) ، التوكيد.

(واستعن) بباء أي استعملها في الاستعانة نحو بسم الله الرحمن الرحيم أؤلف (وسبب) بباء أي استعملها في السببية نحو ﴿ فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنبِهِۦ ﴾ [العنكبوت: ٤٠] (وزد) الباء أي استعملها زائدا للتوكيد نحو ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ٤٣] ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] بحسبك درهم ليس زيد بقائم.

(وعد) بباء أي استعملها للتعدية معاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وتسمى بالنقل، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ومنه ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] وقرئ (أذهب الله نورهم).

(وابدلن) بباء أي استعملها للبدلية نحو ما يسرني بها حمر النعم أي بدلها وقوله:

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

أي بدلهم (تصب) مضارع أصاب مجزوم في جواب الأمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والجملة مكملة للبيت واستعمل الباء للمصاحبة (كمع) نحو اهبط بسلام (و) استعملها للتعليل (كمن) نحو: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء: ١٦٠] واستعملها للاستعلاء كـ (على) ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥] بدليل: ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ٦٤].

(و) استعملها للمجاوزة، (كعن): نحو ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل يسألون عن أنبائكم (و) للظرفية (كفي) نحو ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [آل عمران: ١٢٣] ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ ولانتهاء الغاية كـ (إلى) نحو: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إلي.

.... على كفوق وللاستعلا جلى

كعن ولكن ومزيدة تفي ومع ومن واللام والباء وفي

(على[1]): تستعمل اسماً (كفوق) نحو:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

أي: من فوقه.

(و) حرفاً (للاستعلاء) واستعمالها له (جلى) ظهر وهو الأصل فيها وتكون حقيقة نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] ومجازاً نحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وللمجاوزة (كعن) كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير

(و) للاستدراك والإضراب كـ (لكن) كقوله:

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود

(ومزيدة) حال من فاعل (تفي) أي على يعني أنها تأتي مزيدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله:

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل

أي من يتكل عليه ولغير التعويض وهو قليل كقوله:

أبى الله لا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاه لروق

(و) للمصاحبة كـ (مع) نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

(و) لابتداء الغاية كـ (من) نحو: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾

---

(١) على حرف جر وله معاني كثيرة أشهرها الاستعلاء سواء كان الاستعلاء حقيقة أم كان حكمياً، الظرفية فتكون بمعنى (في)، المجاوزة فتكون بمعنى (عن)، المصاحبة فتكون بمعنى (مع)، التعليل والسببة فتكون بمعنى (اللام)، أن تكون بمعنى (من)، أي تكون بمعنى (الباء) في الإلصاق، الاستدراك فتكون بمعنى (لكن)، أن تكون زائدة.

[المطففين: ٢]. (و) للتعليل كـ (اللام) نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله:

علـى مـا تقـول الرمح يثقل عاتقي

(و) للتعدية (كالباء) نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] وقد قرئ بالباء. (و) للظرفية (كفي) نحو: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥].

وحـرف عـن تـأتي للاسـتعلاء ولـتجاوز ولابـتداء
وبـدل ومـثل بعـد وكفـي والـبا ....

(وحرف) مضاف و(عن[1]) مضاف إليه إضافة بيانية أي والحرف الذي هو عن أو من إضافة ما كان صفة والأصل وعن الحرف فقدم الصفة وحذف منها أل ليتمكن من إضافتها واحترز (عن) عن الاسم في قوله:

ولقـد أراني للـرماح دريـئة مـن عـن يمـيني تـارة وأمامـي

أي من جهة يميني وعن الحرفية (تأتي) في كلام العرب (للاستعلاء) كعلى نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨] وقوله:

لاه ابـن عمك لا أفضلت في حسب عـني ولا أنـت ديـاني فتخـزوني

(و) تأتي (لتجاوز) تفاعل مصدر تجاوز والعبارة الشائعة المجاوزة وعرفت بأنها بعد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد "عن" بسبب الحدث قبلها.

فالأول: نحو: رميت السهم عن القوس، أي: جاوز السهم القوس بسبب الرمي.

والثاني: نحو: رضي الله عنك، أي: جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين، وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم عن عمرو كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ واستعمال عن

---

(١) عن حرف جر وأشهر معانيها: المجاوزة، أن تكون بمعنى (بعد)، البدلية، معنى من الاستعلاء فتكون بمعنى (على)، التعليل والسببية، الظرفية فتكون بمعنى (في)، مرادفة الباء، أن تكون زائدة للتبعيض.

للمجاوزة هو الأصل و لم يذكر البصريون سواه (و) تأتي عن لـ (لابتداء) كمن نحو: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى: ٢٥] (و) تأتي لـ(بدل) نحو: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ٤٨].

وفي الحديث "صومي عن أمك" (و) تأتي عن في الكلام حال كونها (مثل بعد) نحو: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي حالا بعد حال (و) تأتي للظرفية (كفي) كقوله:

وآس سراة الحي حيث لقيتهم ... ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

(و) تأتي كـ (الباء) في المعنى نحو: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم:٣] والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى.

.... كما للوقت والمكان في

وكإلى ومن ومع والبا على ....

(كما) أتى (للوقت) أي ظرفية الزمان (و) ظرفية (المكان في[1]) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۞ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۞ فِى بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [الروم: ١- ٤] حقيقية كانت كما مثل أو مجازية نحو: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩] ومن المكانية أدخلت الخاتم في أصبعي والقلنسوة في رأسي إلا أن فيهما قلبا.

(و) أتى في لانتهاء الغاية (كإلى) نحو: ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٩] (و) أتى في كـ (من) كقوله:

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

---

(١) في حرف جر ذكر له معاني كثيرة أشهرها: الظرفية، المصاحبة فتكون بمعنى (مع)، التعليل والسببية، الاستعلاء فتكون بمعنى على، أن تكون بمعنى (الباء) الدالة على الإلصاق سواء كان الإلصاق حقيقة أم مجازاً، مرادفة (إلى) ، المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، التوكيد وهي الزائدة.

وهــل يعمــن من كان أحدث عهده ثلاثــين شــهرًا في ثلاثــة أحــوال

أي من ثلاثة أحوال (و) تأتي للمصاحبة كـ(مع) نحو: ﴿ قَالَ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ ﴾ [الأعراف: ٣٨] (و) للسببية كـ (الباء) نحو: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٨] وفي الحديث «دخلت امرأة النار في هرة حبستها» وتسمى التعليلية أيضا وتأتي للاستعلاء كـ (على) نحو: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]وقوله: بطل كأن ثيابه في سرحة.

.... والــلام للملــك كعــند وإلى

وفي علــى وبعــد مــن وعــن ومع وعلــن ....

(واللام[1]) أتت (للملك) نحو: المال لزيد وأتت (كعند) في المعنى نحو: كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري: ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم.

(و) تأتي لانتهاء الغاية كـ (إلى) نحو: ﴿ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الرعد: ٢](و) للظرفية كـ (في) نحو: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وللاستعلاء كـ (على) نحو: ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٠٧] وقوله: فخر صريعا لليدين والفم.

والمجازي نحو: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧]، واشترطي لهم الولاء (و)

---

(١) اللام حرف جر مبنى على الكسر مع الاسم الظاهر إلا مع المستغاث به المباشر فتكون حركته الفتح وبنى على الفتح مع الضمائر ما عدا ياء المتكلم وله معانى كثيرة أشهرها: الاستحقاق بين معنى وذات، الملك وهي الداخلة بين ذاتين وما دخلت عليه صالح لأن يملك شبه الملك ومدخولها لا يصلح لأن يقع منه الامتلاك وهي الواقعة بين ذاتين، التعليل والسببية، العاقبة أو المآل أو الصيرورة ، انتهاء الغاية أي موافقة (إلى)، الاستعلاء فتكون بمعنى (على) ، موافقة (بعد)، موافقة (في) في الدلالة على الظرفية، موافقة (ما) للدلالة على المصاحبة، موافقة عن، التعجب، الزائدة.

تأتي بمعنى (بعد) نحو: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨] وتأتي للابتداء كـ (من) كقوله:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل

(و) تأتي بمعنى (عن) نحو: ﴿ قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾ [الأعراف: ٣٨] (و) بمعنى (مع) كقوله:

فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(وعللن) باللام نحو: ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [النساء: ١٠٥] وقوله:

وإني لتعروني لذكراك هزة

***

.... بمن وللنص تقع

والابتدا والفصل والتبيين أو تبعيض أو لبدل أيضاً رأوا

مثل إلى وعن وعند وعلى والبا وفي وزيد في نفي جلى

وشبهه ....

(بمن[1]): الأولى كمن بكاف التشبيه والمعنى أنّ من تشبه اللام في إتيانها للتعليل نحو ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾ [نوح:٢٥] وقوله يغضى حياء ويغضى من مهابته.

(وللنص) متعلق (بتقع) من في الكلام للنص على العموم أو لتأكيد النص عليه وهي الزائدة، ولها شرطان أي يسبقها نفي أو شبه نفي وهو النهي والاستفهام وأن يكون مجرورها نكرة ولا يكون إلا مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا به نحو: ما لباغ من مفر

---

(١) حرف جر له معان كثيرة أشهرها: التبعيض، ابتداء الغاية، بيان الجنس وتسمى حينئذ"من البيانية"، الاستغراق، الدلالة على البدلية، الدلالة على التعليل أو السببية، الدلالة على الظرفية فتكون بمعنى "من"، الدلالة على المجاوزة فتكون بمعنى عن، الدلالة على الاستعانة فتكون بمعنى الباء، الدلالة على الاستعلاء فتكون بمعنى على.

ونحو: لا يقم من أحد ونحو: ﴿ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك: ٣] فالتي للنص على العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي والتي لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كأحد وديار.

(و) تقع لــ(لابتداء) في الأمكنة باتفاق نحو ﴿ مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾ [الإسراء: ١] وقد تأتي لبدء الغاية في الأزمنة خلافا لأكثر البصريين نحو ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾ [التوبة: ١٠٨] وقوله:

تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب

(و) تقع لــ (لفصل) وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِ ﴾ ، ﴿ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾.

قاله ابن مالك، وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل فإن ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر أن من في الآيتين للابتداء أو بمعنى عن (و) تقع (لتبيين) للجنس نحو: ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾ [الحج: ٣٠] وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول (أو) بمعنى الواو وتقع لــ(تبعيض) نحو: ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران: ٩٢] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرئ:﴿ بعض ما تحبون﴾ (أو) أي وتأتي معنى (بدل) نحو: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [التوبة: ٣٨] ونحو:

أخذوا المخيض من الفصيل غلبة

(أيضا) كما أتت لغيره (رأوا) أي النحاة استعمال من في انتهاء الغاية (مثل إلى).

قال سيبويه: وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك أي محلا للابتداء والانتهاء.

قال: وكذا أخذته من زيد وزعم ابن مالك أنها في هذا للمجاوزة والظاهر عندي أنها للابتداء لأن الأخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك (ورأوها) مثل (عن)

نحو: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَـٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر:٢٢] ، ﴿ يَـٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٩٧].

(و) مثل (عند) نحو: ﴿ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠] قاله أبو عبيدة، وقيل: إنها في ذلك للبدل (و) مثل (على) نحو: ﴿ وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء: ٧٧] وقيل على التضمين أي منعناه منهم بالنصر (و) مثل (الباء) نحو: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس والظاهر أنها للابتداء (و) مثل (في) نحو: ﴿ مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩].

(وزيد) من (في) أي بعد (نفي جلى) اتضح وظهر (و) بعد (شبهه) أي النفي وهو النهي والاستفهام وسبقت الأمثلة وإن الزائدة هي التي للنص خلافا لما يوهمه كلامه.

وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم: قد كان من مطر.

وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معاً فأجاز زيادتها في الإثبات جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [الأحقاف: ٣١].

.... والكاف للتشبيه علل وزد بغير ما تمويه

(والكاف[1]): الحرفية تأتي (للتشبيه) وهو الأصل نحو: زيد كالأسد (علل) بالكاف أي استعملها للتعليل نحو: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي لهدايتكم واختلف في قلة هذا الاستعمال.

(وزد) الكاف أي استعملها زائدة للتوكيد نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾

---

(١) الكاف وهي من الحروف المختصة بجر الاسم الظاهر فقط دون التقيد بظاهر بعينه وهي ترد لمعان مختلفة أشهرها: التشبيه، التعليل، توكيد التشبيه.

[الشورى: ١١] أي ليس مثله شيء على احتمال وقوله لواحق الأقراب فيها كالمقق، أي فيها المقق أي الطول.

وهذا الاستعمال ثابت للكاف. (بغير ما) زائدة أي بغير (تمويه) تفعيل مصدر موه الخبر لبسه وأخبر بخلاف ما سئل عنه أي أفيدك بلا تلبيس ولا تخليط.

وتبدل الهاء من التاء كما تقول ها الله لأعطين ما

(وتبدل الهاء): أي تأتي بدلاً (من التاء) التي للقسم المختصة بجر اسم الجلالة ورب مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم وذلك (كما تقول) مقسماً على إعطاء ما سئلت:

(ها الله لأعطين) كـ (ما) سألتني والأصل تالله فأبدلت التاء هاء.

تنبيه

لو بدأ تقول بالنون أو الهمز لأمكن حمل ما على منظومة القواعد والمعنى كقولي: تالله لأعطينك ما سألتني إن كان سؤالاً أو ما وجهت همتي إليه مبادرة للخير إن لم يكن من منظومة القواعد فقد تمت فيكون فيه براعة مقطع وهي أن يأتي المتكلم آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق كقول أبي العلاء المعري:

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل

وحسن الانتهاء مما يتأكد التأنق فيه عند البلغاء لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس إن كان مستلذًا جبر ما قبله من التقصير كالطعام اللذيذ بعد الأطعمة التفهة وإنما الأعمال بالخواتيم.

ولذا قال حفظه الله تعالى:

هذا تمام منح الوهاب والحمد للمهيمن التواب

ثم صلاته على الأواب محمد الفاتح للأبواب

وآله وصحبه ما وكفا صوب وما طرب قار وقفا

(هذا) الأقرب رجوعه لقوله وتبدل الهاء من التاء،وسبق ما فيه من الأوجه.

(تمام) مصدر تم ككمل والمراد متم فهو مجاز مرسل علاقته التعلق الاشتقاقي

أو الجزئية والقرينة حمله على اسم الإشارة الراجع لجملة من الألفاظ ويحتمل أن التمام على حقيقته ويقدر مضاف إما مع الإشارة أي تمام هذا وإما مع المسند أي هذا ذو تمام أو لا تقدير وفي الكلام مبالغة بجعل ما به التمام تماما وهذا بحسب الأصل وإلا فقد شاع في العرف إطلاق التمام على الجزء المتم.

(منح) فعل جمع منحة كسدر وسدرة أي عطايا (الوهاب) اسم من أسماء الله الحسنى معناه كثير الهبات والعطيات بلا مقابل ووزنه فعال فهو من صيغ المبالغة النحوية التي تفيد الكثرة إما في المدلول إن كان صفة فعل كهذا ورزاق أو في المتعلق إن كان صفة ذات كعليم ورحيم بمعنى مريد الرحمة لا البيانية التي هي إعطاء شيء أكثر مما يستحق لاستحالة ذلك في حق الله تعالى الذي لا يبلغ الواصفون صفته فضلا عن الزيادة.

وفي هذا إشعار بأن هذه المنظومة تسمى منح الوهاب (والحمد) لعل المناسب التفريع وسبق الكلام على الحمد (للمهيمن) مفيعل وهو من أسماء الله الحسنى واختلفوا في معناه فقيل هو الرقيب من قولهم هيمن الطائر إذا نشر جناحه على فرخه لمراقبته وحفظه.

قال العلقمي: وهذا لا يناسب لأن الرقيب من الأسماء والمقصود من التعداد أن يفهم من كل معنى غير المفهوم من الآخر فالأولى أن يفسر بالشاهد العالم الذي لا يعزب عن علمه شيء فيرجع للدلالة على صفة العلم اهـ.

ولا يخفى أنه يرد عليه ما أورد وقيل معناه الشاهد الذي يشهد على كل نفس بما كسبت فيرجع للدلالة على صفة الكلام وقيل معناه الأمير الصادق في وعده.

وقال الغزالي هو اسم لمن جمع ثلاث خصال العلم بحال الشيء والقدرة التامة على مراعاة مصالح ذلك الشيء والقيام بتلك المصالح بالفعل فمرجعه للدلالة على صفة معنى وصفة فعل وأصل مهيمن مؤيمن فقلبت الهمزة هاء (التواب) فعال اسم من أسماء الله الحسنى قيل القابل توبة كل مذنب حل عقد إصراره ورجع إلى التزام الطاعة وقيل الذي يوفق المذنبين للتوبة وييسر لهم أسبابها.

ومن عرف أنه التواب رجع إليه بالتوبة في كل حال من أحواله فمن كان ذلك حاله يرجى له منه التوبة والتوبة منه لا يمكن العود معها.

والتوبة منك يمكن العود معها فتوبته تحقيق وتوبتك تعرض لنفحات الرحمة (ثم) للترتيب الذكري أي لإفادة أن ما بعدها حقه أن يذكر بعد ما قبلها لأن الأول متعلق بالمنعم وما بعدها بالواسطة.

(صلاته) أي رحمة الله المقرونة بالتعظيم اللائق بالجناب الكريم كائنة.

(على الأواب) سبق الكلام عليه وعلى الصلاة بقي أنه أفرد الصلاة عن السلام وهو مكروه فإما أن يقال أتى به معها لفظا وذلك يخرج من الكراهة وإن كان الأكمل الجمع في الكتابة أو يقال قلد من لا يرى كراهة الإفراد.

(محمد) سبق الكلام عليه وهو هنا بلا تنوين للوزن(١) والمصروف قد لا ينصرف أو للإضافة بناء على أنه من اجتماع الاسم المفرد واللقب لما في الفاتح من الإشعار بالمدح (الفاتح) فاعل من الفتح (للأبواب) جمع باب أي لأنواع الخير الحسية والمعنوية.

(و) صلاة الله على (آله وصحبه) سبق الكلام عليهما (ما) مصدرية ظرفية (وكفا) قطر وألفه للإطلاق وفاعله (صوب) مطر أي صلاة دائمة مدة قطر المطر (وما طرب) رقق صوته (قار) اسم فاعل قرأ أصله قارئ أبدل الهمز ياء وحذفها بعد حرف حركتها للثقل تخلصا من الساكنين ومذهبنا(٢) كراهة التطريب بالقرآن.

(وقفا) يحتمل أن الواو من بنية الفعل وأنه ماض من الوقف على الكلمة بمعنى السكوت عليها فالألف للإطلاق والعاطف محذوف للضرورة والأصل ما طرب قار ووقف في مواضع الوقف.

ويحتمل أنها عاطفة خارجة عن بنية الفعل وهو قفا بمعنى تبع من القفو بمعنى الاتباع فالألف بدل من الواو والمعنى ما طرب قار وما قفا طرق التجويد أو أوامر

---

(١) قد يمنع المصروف من التنوين للضرورة الشعرية.

(٢) إلا الإمام ابن العربي فإنه يستحسن التطريب مائلا لمذهب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين وعنا بهم آمين.

القرآن ونواهيه فهو متعد مفعوله محذوف اختصارًا لتذهب نفس السامع كل مذهب يحتمله الكلام.

ويحتمل أنها استئنافية خارجة عن بنية الفعل وهو قفا بكسر القاف أمر من الوقف مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا في الوقف لوقوعها بعد فتح ففيه حسن التوجيه وهو الكلام المحتمل لمعنيين فأكثر كقوله:

خاط لي عمرو قباء ... ليت عينيه سواء

ولا يخفاك أنها على الثاني ترسم ياء وأنه على الأول بين وكف ووقف محسن الجناس اللاحق كما بين أواب وكل من تواب وأبواب وضابطه اتفاق كلمتين إلا في حرف مع بعد المخرج كما بين همزة ولمزة وشهيد وشديد وما الثانية كالأولى.

ثم ليس المقصود التحديد بمدة القطر ومدة التطريب والوقف بل تأبيد الصلاة على عادة العرب إذا أرادوا تأبيد شيء حدوه بحد بعيد.

والمعنى على الثالث وقف هنا فقد انتهى المقصود بعون الله المحمود وبركة سيد الوجود صلى الله عليه وعلى آله إلى يوم الخلود فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

قال المؤلف حفظه الله ومتعنا بطول بقاه:

كتبه محمد بن أحمد بن عليش المالكي الشاذلي المغربي الطرابلسي المصري الأزهري القاصر المقصر سامحه الله تعالى ووفقه لما يرضيه ومنَّ عليه بحسن الختام ولطف به يوم الزحام والمسلمين بجاه سيد الأولين والآخرين صلى الله وسلم عليه وعلى آله أجمعين.

نجز ضحوة الخميس خامس ربيع الثاني من شهور سنة واحد وخمسين ومائتين وألف.

فهرس المحتويات

حل المعقود
من
نظم المقصود

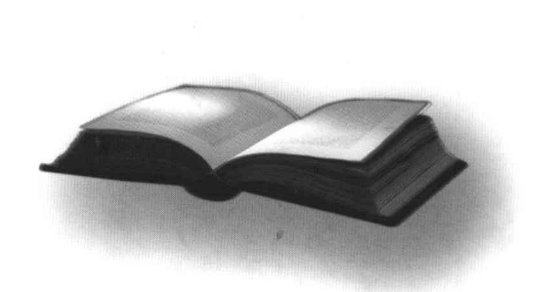
نظم المقصود
في
علم الصرف

المقصود
في
الصرف

موصل الطلاب

شرح منح الوهاب في قواعد الإعراب

حل المعقود من نظم المقصود في علم الصرف



مجموع مهمّ في علم الصرف، جُمع فيه عدة كتب، أولها «حل المعقود من نظم المقصود» للشيخ العلاّمة محمد بن أحمد بن محمد عليش (ت ١٢٩٩هـ)، وهو شرح وضعه المؤلف لمنظومة الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي (ت ١٣٠٢هـ) لكتاب «المقصود في علم الصرف» للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه (ت ١٥٠هـ). فيضمّ هذا المجموع أولاً كتاب «حلّ المعقود» ويليه «نظم المقصود» ثم «المقصود».

وزيادة في الفائدة ضمّ هذا المجموع في آخره كتاب «موصل الطلاب» للشيخ محمد بن أحمد عليش، وهو شرح «منح الوهّاب في قواعد الإعراب» منظومة للشيخ يوسف البرناوي (من علماء القرن التاسع عشر الميلادي)، وقد وضعنا نصّ المنظومة قبل شرحها.


ISBN 978-2-7451-4943-5
Designed & Printed By: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah



أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

ص.ب. 9424 - 11 بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت 2290 1107
هاتف 12/ 11/ 804810 5 961+
فاكس 804813 5 961+
info@al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
www.al-ilmiyah.com

DKI